

(كتاب)

الاشباه والنظائر على مذهب الامام الاعظم

أبي حنيفة النعمان تأليف العلامة مولانا

الشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجم

نفعنا الله ببركاته في الدارين آمين

وصلى الله على سيدنا

محمد وعلى آله

وصحبه

وسلم

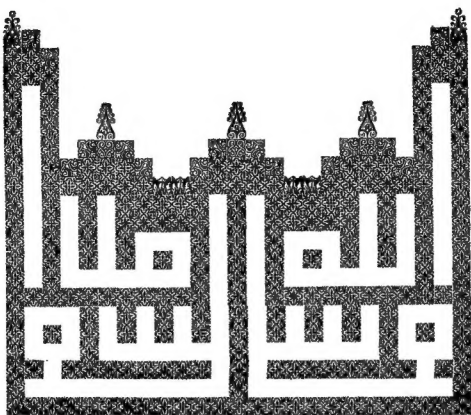
﴿ طبع بمعرفة ﴾

السادات احمد ناجي الجبالي ومحمد أمين الخاشقي وأخيه

طبع بالمطبعة الحسينية المصرية

بجوار مسجد الامام الحسين رضي الله تعالى عنه

ادارة محمد افندي عبد اللطيف الخطيب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى. **﴿وتعد﴾** فلما بصر الله تعالى بتمام كتاب الاشياء والنظائر
 الفقهاء على مذهب المنفعة المشتمل على شعبة انواع اردت ان **﴿تخرج﴾** في اوله لسهل النظر فيه النوع
﴿الاول﴾ في القواعد **﴿الاولى﴾** لاثواب الابلانيسة وفيها بيان ما تكون النية فيه شرطاً وما لا تكون
 وبيان دخولها في العبادات والمعاملات والمصومات والمباحات والمناهي والتروك **﴿الثانية﴾** الامور
 بمقتضى ما فيها بيان ان الشيء الواحد يتصف بالحل والحرم باعتبار ما قصده وفيه بيان الكلام في النية
 يقع في عشرة مواضع **﴿الاول﴾** في بيان حقيقتها **﴿الثاني﴾** فيما شرعت لاجله **﴿الثالث﴾** في
 تعيين المنوي وعدمه **﴿الرابع﴾** في بيان ان تعرض لصيغة المنوي من الفريضة والنافلة والاداء والقضاء
﴿الخامس﴾ في بيان الاخلاص **﴿السادس﴾** في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة **﴿السابع﴾** في
 وقتها **﴿الثامن﴾** في بيان عدم اشتراط استمرارها وفي حكمها في كل ركن **﴿التاسع﴾** في عملها **﴿العاشر﴾**
 في شرطها وفيه بيان ما ينافيها القاعدة الثانية في اليقين وهي تخصيص العام بالنية وبيان ان المشيئة
 تدخل النية اولا وبيان ان اليقين على نية الحائض او المستحاضة وبيان ان الايمان مبنية على الالفاظ دون
 الاعراض وفيها شروع في الطلاق وبيان دخول النية فيه وبيان ان هذه القاعدة تجري في علم
 العربية ايضا وبيان ما يتعلق بالكلام نحو اوفقه او بيان جماع آية السجدة من لم يقصد تلاوتها وبيان ان هذه
 تجري في العروض ايضا **﴿القاعدة الثالثة﴾** اليقين لا يزول بالشك وفيها قواعد **﴿الاولى﴾** الاجل
 بقاها كان على ما كان وبيان ما تفرع عليها من الطهارة والعبادات والطلاق وانكار المرأة ومول النفقة
 اليها واختلاف الزوجين في التمسك من الوطء والسكوت والرد والرجعة في العدة وبفدها واختلاف
 المتبايعين في الطوع ودعوى المعلقة الحبل **﴿الثانية﴾** الاصل برأه الامة وفيها بيان الاختلاف في
 القيمة والجواب عما ورد عليها **﴿الثالثة﴾** من شك هل فعل او لا فالاصل عدمه ودخل فيه ما من يقين
 الفعل وشك في القليل والكثير وبيان ان ما ثبت باليقين لا يزول باليقين وبيان الشك في الوضوء والصلاة

هل صلاها أولا والشك في تعيين الفرض المتروك وبيان ما إذا أخبره عدل ترك شيء منها والاختلاف بين
 الامام والقوم وبيان الشك في أركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي الخارج من ذلك وفي قدر الدين وما ينبغي
 عليه وفي الزكاة والصوم والمنذور وفي العين من كونها بالله تعالى أو بطلاق أو عتاق **الرابعة** في الأصل
 العدم وفيها بيان الاختلاف في وصول العين وفي بيع المشارك والمضارب وفي ان المال فرض أو مضاربة
 وفي قديم العيب وفي اشتراط النسيان والرؤية وفي بيان الشك في وصول الدين إلى الجوف الرضيع بعدما دخلت
 ثديها في فمه وفي آخرها التنبيه على تقيد القاعدة وبيان ما خرج منها **الخامسة** في الأصل إضافة الحادث إلى
 أقرب أوقاته وبيان وجود التجاسع في الثوب والفأرة في البئر وبيان ما إذا أقر به عيني العبد في ملك البائع
 وكذبه المشتري وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابنتها في المرض أو العجزة وفي اختلافهم في كون الأقارب
 لبعضهم في العدة أو المرض وفيها الاختلاف في أصلها بعد موت الزوج أو قبله وفي الاختلاف بين القاضي
 العزول وغيره وبيان ما خرج عن هذه القاعدة **السادسة** في الأصل في الأشياء الإباحة أو الحظر
 أو التوقف وبيان غمرة الاختلاف في ذلك **السابعة** في الأصل في الإبضاع التحريم وفيها مسائل المعري
 في القروج وبيان الطلاق المجهم والعتق المجهم والمسي وبيان ما خرج عنها وفيها بيان وطئ المرأة التي
 يحل الآن من الزوم والهندوان أمحابة احتياطاً وفي القروج الأقي مسئلة وفيها قاعدة هي الأصل في الكلام
 الحقيقة وبيان ما ذرع عليها وبيان ما يشمل الصحيح والفساد وما يختص بالصحيح وبيان ما أورده على ما جابه
 وفيها خاتمة فيها قواعد **الأولى** يستثنى من قولهم اليقين لا يزول بالشك مسائل **الثانية** بيان
 الشك والوهم والظن وغالب الظن وأكبر الرأي **الثالثة** في بيان حد الاستصحاب وحجته وما فرغ
 عليه **القاعدة الرابعة** المشقة تجلب التيسير وبيان أن أسباب التخفيف سبعة السفر والمرض والاكراه
 والنسيان والجهل والعسر وعدم المساوي والنقص وفيه بيان ما وصم فيه أو حنفته من العبادات وغيرها على
 هذه الامة وما توسع فيه الائمة الارابعة وختمنا هذه بقوائد مهمة **الأولى** المشاق على قسمين وفيها تنبيه
 في الفرق بين مرض الزوج ومرضها **الثانية** ان تخفيفات الشرع أنواع **الثالثة** ان المشقة
 والحرج انما يعتبران عند عدم النص **الرابعة** بيان قولهم اذا ضاق الامر اتسع وإذا اتسع ضاق وبيان
 ما جرح بينهما **القاعدة الخامسة** الضرر يزال وبيان ما ينبت عليها من أبواب الفقه ويتعلق بها
 قواعد **الأولى** الضرورات تبع المحظورات **الثانية** ما يبيح الضرورة يتقدر بقدرها ويقترب
 منها ما جاز للضرر بطر زواله **الثالثة** الضرر لا يزال بالضرر وبيان انه اسم قديم لما قبله وفيها بيان
 ما يتحمل فيه الضرر والخاص للضرر ضرر عام وبيان ما فرغ عليها وفيها بيان ما اذا تعارض ضرران أو مفسدان
 وبيان أحكام من ابتلى بيلتين وبيان قولهم دونه المغايد أولى من جلب المصالح وما يتفرع عليها **القاعدة**
السادسة العادة محكمة وبيان ما فرغ عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير والجيش والنفاس والعمل
 المغسدة للصلاة وكون الشيء مكبلاً أو موزناً وصوم يوم الشك ويومين قبل رمضان وقبول الهدية وجواز الأكل
 من الطعام المقدم اليه بغير إذن صريح وبناء الأيمان والتذوق والصواب والأوقاف عليها وبيان ما ثبتت
 العادة به وبيان انها تعتبر اذا أطردت أو غلبت لان ندرت وفيها بيان حكم البطالة في المدارس وفيه
 بيان مساهمة الامام في كل شهر أسبوعاً للاستراحة أو لزيارة أهله وفيها بيان تعارض العرف والشرع وتعارض
 العرف مع اللغة وبيان ما خرج عن قولهم الايمان منبذة على العرف وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة
 الشرط وما تفرع عليه من استحقات الاجرة بلا شرط اذا جرت العادة بأنه يعمل بالاجرة وفيه بيان ان العار به
 اذا شرط ضمها هل يصح أولا وبيان جهاز البنات وأنه لا يجب الدؤال عند الشراء من الأسواق وبيان
 ان العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن لا المتأخر وأنه لا يفتى في التعالق والدعاوى والأقارب
 وفيه بيان ان الاوقاف اذا شرط النظر لنا كم المسلمين وكان في زمنه شافعي ثم صار الآن حنفي ما لم يكن
 له أولاً وبيان ما اذا شرط النظر للقاضي هل يكون لقاضي بلده أو الموقوف عليه وفيه بيان ان الاعتبار العرف

اعطاؤا في مسائل وفيها تنبيه محل فعله حرم طلبة الا في مسألتين * (القاعدة الخامسة عشر) * من
استعمل بالشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه وبيان ما تفرع عليها وما خرج عنها وفي آخره الطائفة في العربية
* (القاعدة السادسة عشر) * الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وفيها بيان مراتب الولايات * (القاعدة
السابعة عشر) * لا عبرة بالظن البين خطؤه * (القاعدة الثامنة عشر) * ذكر بعض ما لا يجزى كذكر كله
وبيان ما خرج عنها * (القاعدة التاسعة عشر) * اذا اجتمع المباشر والمتسبب اُضيف الحكم الى المباشر
وبيان ما خرج عنها والى هنا صارت القواعد خساو عشرين * (الفن الثاني) * في القوائد من الطهارات
الى الفرائض على ترتيب الكثر * (الفن الثالث) * في الجمع والفرق من الاشياء والنظائر وفي اوله بيان
احكام ما يكثر دورها ويقسم بالفقه بجهلها وهي احكام الناس والجاهل والمكره واحكام الصبيان والعبيد
والسكاري والاعمى والحمل وبيان الاحكام الاربعة للاقتصار والاستناد للدين والانتقال بسو حكم النكود
وما يتبعن وما لا يتبعن وما يجزى منه * (القاعدة العاشرة) * بيان اننا لاسقط حل يعود وان
النائب عاك لا عليه الاصل وما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الزام الزوف كالحياد
في بعض المسائل دون بعض واحكام النائم والمجنون والمعتوه وما يعتبر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه واحكام
الانثى والخشخاش والانس والجان والدمى والمخارم وغيبوبة الحشفة وما فرق فيه الغير القبل واحكام العقود
والملك والغسوخ والدين في المثل واجر المثل ومهر المثل والشرط والتعلق والسفر والمسجد والحرم ويوم
الجمعة ثم بيان الاجتماع والافتراق في بعض المسائل وفي آخره خاتمة اشتملت على بعض قواعد وقوائد
شتى * (قاعدة) * اذا اتى بالواجب وزاد عليه حل يقع المكل واجبا لا * (قائدة) * في اقسام العلوم
وما يكون فرض عين وفرض كفاية وسند ويا واما ومكرها * (قائدة) * عن الامام البخاري فيما ينبغي
اطالب العلم وما لا ينبغي * (قائدة) * في اعتقاد الانسان في مذهبه ومذهب غيره * (قائدة) * المفرد
المضاف * في مسائل ولا يع في اخرى * (قائدة) * العلوم ثلاثة * (قائدة) * ثلاثة من الذنوب * (قائدة) *
ليس من الحيوان من يدخل الجنة الاخرة * (قائدة) * المؤمن يقطع خمسة * (قائدة) * في الدعاء لرفع
الطاغوت * (قائدة) * في الكنائس اذا هدم واحد منها هل تعاد ام لا * (قائدة) * القسي هل يجمع اهلية
الشهادة والقضاء والامارة وغير ذلك ام لا * (قائدة) * في الصلوة على ميت موضوع على دكان هل تكره
ام لا * (قائدة) * في الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء * (قائدة) * في شروط الامامة المتفق عليها
والمتخلف فيها * (قائدة) * كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله به الا فقهاء * (قائدة) * اذا
ولى السلطان مدرسا ليس بأهل هل تصح توليته او لا * (قائدة) * ثلاثة لا يستجاب دعائهم * (قائدة) * كل
شئ يسأل عنه بعد يوم القيامة الا العلم * (قائدة) * هل يجوز وضع خزانة في المسجد لاجل حفظ المعامير
والسجلات ام لا * (قائدة) * ما معنى قول العلماء الاشياء * (قائدة) * اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه
الا في مسائل * (قائدة) * المني على الفاسد فاسد الا في مسألة * (قائدة) * اذا اجتمع الحقان ما يقدم منهما
* (الفن الرابع) * فن الاتعاز * (الفن الخامس) * في الاشياء والنظائر * (الفن السادس) * فن الحمل
* (الفن السابع) * فن الحكيما وفيه وصية الامام الاعظم للامام الثاني رحمه الله تعالى آمين يا معين

(بسم الله الرحمن الرحيم رب قم)

الحمد لله على ما أنعم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم (وعد) فان الفقه اشرف العلوم قدرا وأعظمها أجوا وأتمها
عائده وأعماها فائدة وأعلاها مرتبة وأستأمانه مقبلة على العيون نورا والعبوس رورا والصدور انوارا
ويقيد الامور اتساعا وانقضا هذا لان ما بالخاص والعام من الاستقرار على سبيل النظام والاستمرار على
وتيرة الاجتماع والانشاء انما هو معرفة الحلال من الحرام والتمييز بين الجائز والفاسد وجوه الاحكام
بحوره زاهرة وبراهنه ناضرة ونجومه زاهرة وأصوله ثابتة وفروعه ثابتة لا يفتنى بكثرة الانفاق كثره ولا
يلى على طول الزمان عزه والى لا يستطيع كنه صفاته * ولوان اعضاها جبعاتكم

أهله قوام الدين وقوامه بهم ائتلافه وانتظامه والهم المفزع في الدنيا والآخرة والرجع في التسديد
 والفتوى خصوصاً ان أصحابنا رحمهم الله تعالى لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والناس لهم اتباع الناس
 في الفقه عيال على أي حنفية رضي الله عنه ولقد انصف الشافعي رضي الله عنه حيث قال من أراد ان يتغير
 في الفقه فليتنظر الى كتب أبي حنيفة كما نقله ابن وهبان عن حرملة وهو كالصديق رضي الله عنه له أجواب
 من دون الفقه والله وفزع أحكامه على أصوله الى يوم القيامة وان المشايخ الكرام قد اتوا بالناس من مختصر
 ومطول من متون وشروح وفتاوى واجتهاد في المذهب والفتوى وحسروا ونعموا شكر الله سبحانه عليهم الا انهم ار
 لهم كتابا يحكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي مشتملا على فنون في الفقه وقد كتبت لامت وصلت في شرح
 الكنترا الى تبسيط باب البيع القاسد ألفت كتابا مختصرا في الضوابط والاستثناآت منها خمسة القوائد
 الزينة في فقه الحنفية وصل الى خمسمائة ضابط فألفت أن أصنع كتابا على النمط السابق مشتملا على سبعة
 فنون تكون هذا المؤلف النوع الثاني منها **الاول** في معرفة القواعد التي ترد اليها وفروع الاحكام عليها
 وهي أصول الفقه في الحقيقة وهي مرتبة في الفقه الى درجة الاجتهاد ولوفى الفتوى وأكثروا في المطالبات به
 في كتب غريبة أو عثرت به في غير مظنة الا في بحول الله وقوته لا أنقل الا الصحيح العمد في المذهب وان كان
 مفرعا على قول ضعيف أو رواية ضمنية تنبئت على ذلك غالبا **وحي** أن الامام أباطاهر الدباس جمع
 قواعد مذهب أبي حنيفة سبعة عشر قاعدة وردت اليه حكاية مع أبي سعيد الحارثي الشافعي فانه بلغه
 ذلك سافرا اليه وكان أبوطاهر ضربا يكرر كل ليلة تلك القواعد بحجته بعد ان يخرج الناس منه فالتفت
 الحارثي به صبر وخرج الناس وألقوا أبوطاهرا السجود ومردعها سبعة فحملت لاهر وى سبعة فاحس به
 أبوطاهر فصر به وأخرجه من المسجد ثم لم يكررها فيه بعد ذلك فرجع الحارثي الى أصحابه وتلاه عليهم
الثاني الضوابط وما يدخل فيها وما يخرج عنها وهو أنفع الاقسام للدرس والمقابلة والفتاوى فان بعض
 المؤلفين يذكر ضابطا ويستثنى منه أشياء فاني أذكر فيها في زدت أشياء أخرى فمن لم يطالع على المزبطن
 الدخول رمي خارجة كما ستراموه في موقعه فاحسن عند أهل الانصاف وابتج من هومن أولى
 الابواب **الثالث** في معرفة الجمع والفرق **الرابع** في معرفة الالفاظ **الخامس** الجمل **السادس**
 الاشياء والفتاوى **السابع** ما حكي عن الامام الاعظم وصاحبه والمشايع المتقدمين والمتأخرين
 من المكاتبات والمطارات والمراسلات والقرىبات وأرجو من كرم الله الفتح أن هذا الكتاب اذا تم
 بحول الله وقوته يصير نزهة للناظرين ومرجعا للدرسين ومطلبا للتحققين ومعمدا للقضاة والمفتين وغنية
 للعلمين وكشافا لكرب الملهوفين هذا الان الفقه أول فنوني طال ما أسهرت فيه عيوني وأعمت بدني
 اعمال الجدمابين بصري ویدی ووطنوني ولم أزل منذ زمن الطالب اعني بكتبه تدعى وحسبنا وأسفي في
 تحميل ما هم منها سعيًا حبثنا الى ان وقفت منها على الجمل الغفير وأحطت بغالب الموجود في بلدنا القاهرة
 عطالسة واما لا يحتمل فبنتي منها الا النذر اليسير كما ستراموه عند سرد ما هم ضم الاشتغال والمطالعة بكتب
 الاصول من ابتداء امرى ككتاب البرزوي والامام السيرخي والتعظيم لابي زيد الدبوسي والتقني وشرحه
 وشرح شرحه وحواشيه وشرح البرزوي من الكشف الكبير والتقرير حتى اختصرت بحسب الحق ابن
 المعام وعجمته لب الاصول ثم شرحت المنار شرحا بحول الله وقوته فائقا على نوعه فشرع ان شاء الله تعالى
 بحوله وقوته فيما قد نداه من هذا التأليف بعد تعميته **بالاشياء والنظائر** تسعة له باسم بعض فنونه سائلا
 من الله تعالى القبول وأن يدفع به مؤلفه ومن نظريه انه خير ما مول وأن يدفع عنه كد الحاسدين واقتراء
 المتعمسين والعجز ان هذا الفن لا يدرك بالتمني ولا ينال بسوق ولعل ولواني ولا يناله الا من كشف عن
 ساعد الجسد وشمر واعتزل أهله وشد المنثر وخالص الهام والهاج يداب في التكرار والمطالعة بكرة
 وأصملا وينصب نفسه للتأليف والتحرير بيانًا ومقيلًا ليس له همه الا المعضلة بعلمها أو مستهبة عزت
 على التاصرير الاورثي اليها ويحلمها على ان ذلك ليس من كسب العبد وانما هو من فضل الله بنو نبيه من

يشاء وهذا نأذركم الكتب التي نقلت عنها وأفانق الفقهية التي اجتمعت عندي في أو آخر سنة ثمان وستين
 وتسعمائة في شروح الهداية النهاية وغاية البيان والمعاني ومعراج الدرر والنبات والغاية وفخ القدير
 ومن شروح الكفاي التي بالعبي ومسكين ومن شروح القدير السراج الوهاج والبحر المحرر والنجدي
 والافطع ومن شروح المجموع شرح المصنف وابن الملك وأبنت شرح العيني وفقا وشرح حشمة المصلي لابن
 أمير حاج وشرح الوافي للكاظمي وشرح الوقاية والغاية وايضاح الاصلاح وشرح تلخيص الجامع
 الكبير للعلاء الفارسي وتلخيص الجامع للمصدر الشهيد وشرح الدرر والدرر لعل خسرو والبدائع
 للكاظمي وشرح الخفة والمنسوط شرح الكافي وكافي الحاشية والهداية وشرح الجامع الصغير
 لقاضيها وشرح مختصر الطحاوي والاختيار من الفتاوى الخاتمة والخلاصة والبرازة والظهيرية
 والولوية والعمدة والعدة والصغرى والوقائع للمعتمد الشهيد والتقنية والمنتهى ومآل الفتاوى
 والتلخيص للعبودي والتهذيب للقلنسي وفتاوى قاضي الهداية والقائمة والمعادية وجامع الفصولين
 والخارج لابي يوسف وأوقاف الخصال والاسعاف والحامى القدسي والتمهيد والمحيط الرضوي والذخيرة
 وشرح منظومة النسفي وشرح منظومة ابن وهبان ولابن الشهدة والصيرفية وخرقة الفتاوى
 وبعض خزانة الاكمل وبعض السراجية والتاريخانية والفتاوى وخزانة الفقه وحيدة الفقهاء
 وسنن الكندي وطبقات عباد القادر **الفن الاول** في القواعد الكلية **الاولى** في الاوقاف
 الابدية صرح به المشايخ في مواضع في الفقه اولها في الوضوء وسواء قلنا انها شرط للصحة كما في الصلاة
 والزكاة والصوم والحج اولها في الوضوء والقيل وعلى هذا قرر واحد ثبت انما الاعمال بالنيات انه من
 باب المقضي ان لا يصح بدون تقدير لكثره وجود الاعمال بدونها تفقدوا وما نفا أي حكم الاعمال
 وهو نوعان أحدهما وهو الثواب واستحقاق العقاب ودينه هو العبرة والفساد وقد اريد بالآخرى
 بالاجماع لا يجاع على انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فالتنبيه لا يكون سواها امالته مشترك ولا عموم
 له اوله دافع الضرورية من جهة الكلام به فلا حاجة الى الاثر والثاني اوجه لان الاول لا يستلزم انعم
 لانه قابل بعدم المترك فحينئذ لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقامس ايضا في بعض
 الكتب ان الوضوء الذي ليس بشيء ليس بعموده ولكنه مفتاح للصلاة فاشتراط في العبادات
 بالاجماع اولى بما امروا لا يبعدوا الله محضين له الذين حنفا والاول اوجه لان العبادة فيها معنى
 التوجه بدبرية عطف الصلاة والزاكاة فلا تستلزم في الوضوء والقيل ومعنى التفتين وازالة العجاسة
 الخفيفة عن الثوب والبدن والمكان والاولى للصحة واما اشتراطها في التيمم فلان له عليها لانه القصد
 واما غسل اليدين فقالوا لا تستلزم للصحة الصلاة عليه وتحصيل طهارته وانما هي شرط لاسقاط الغرض عن
 ذمة المكلفين وتفرغ عليه ان الغرض بقيل ثلاثين قول أبي يوسف وفي رواية عن محمد ان نوى عند
 الخروج من الماء يغسل مرتين وان لم يغسل ثلاث وعنه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات
 كلها في شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها دليل قولهم ان اسلام المكركم صحيح ولا يكون مسلما مجرد
 نية الاسلام بخلاف الكفر كاستيائه في حبس التروك واما الكفر فيشرط له النية لقولهم ان كفر المكركم غير
 صحيح واما قولهم انه اذا تكلم بكلمة الكفر هازلا بكفر انما هو باعتبار ان عينه كفر كما علم في الاصول من بحث
 البرزخ فلا تصح صلاة مطلقا ولو صلا جنازة الا به انرضا او واجبا او سنة او نفلا وانما في قطعها لا يخرج
 عنها الا نافي ولو نوى الانتقال عنها الى غيرها فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالذكور صار منتفلا
 والا فلا ولا يصح اقتداء بامام الابنية وتصح الامامة بدون نيتها لا فالكفر حتى وبأي حصص الكبير كما في النباية
 الا اذا علم خلفه نساء فان اقتداء من قبله لانه الامام لا يمتنع من راسخين بعضهم الجماعة والعسدين وهو
 الصحيح كما في الخلاصة ولو حلف ان لا يؤم أحدا فاقضى به انسان مع الاقتداء وهل يحنث قال في الخاتمة
 يحنث قضاء لادامته لان الشاهد قبل الشرع فلا يحنث قضاء وكذا لو لم الناس هذا الخالف في صلاة الجمعة

صحت وحقت قضاء ولا يحنث أصلا إذا أهمهم في صلاة الجنازة ومجدة التلاوة ولو حلف أن لا يؤم فلا تأم الناس
 نأو ما إن لا يؤمهم ويؤم غيره فاقترده به فلا يحنث وإن لم يعلم به انتهى وليكن لا ثواب له على الإمامة ومعهود
 التلاوة كالمسلاة وكذا معجدة الشكر على قول من يراه مشروعة والمعتذر أن الخلف في نهية الأفي الجواز
 وكذا معجود السهو ولا يفرقة عنه عدمه وقت السلام وأما النية في الخطبة للجمعة فتشترط لصحتها حتى لو عطس
 بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد لها لم تنصح كافي فغ القدر وغيره وخطبة العبد من كذلك
 لقولهم بشرط لها ما بشرط لخطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة وأما الأذان فلا يشترط لصحته وإنما هي
 شرط للثواب عليه وأما استقبال القبلة فنشرط المبرحاني لصحته النية والصحيح خلافه كافي السبوط وجل بعضهم
 الأول على ما إذا كان يصل في العصراء والثاني على ما إذا كان يصل إلى محراب هكذا في النية وأما ستر
 العورة فلا يشترط لصحته ولو أرفعه خلافا ولا يشترط للثواب صحة العبادة بل يتأبى على نية وإن كانت فاسدة
 بغير نية كما لو صلى محمد ناعلى طن طهارته وسأف تحقيقه وأما الزكاة فلا يصح أدائها إلا بالنية وعلى هذا
 فأنكره القاضي الأسدي من أن من امتنع عن أدائها أخذها الإمام كرها ووضعها في أهلها ويحرم به لأن
 للإمام ولاية أخذها فقام أخذه فقام دفع المالك باختباره ضعيف والمعتد في المذهب عدم الإجزاء كرها قال
 في المحيط ومن امتنع عن أداء الزكاة فالساعي لا يأخذ منه كرها ولو أخذ لابقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار
 ولكن يجبره بالخمس ليؤدى بنفسه انتهى وخرج عن اشتراطها لها ما إذا تصدق بمجموع النصاب بلانية
 فإن الغرض بسقط عنه واختلافه في سقوط زكاة البعض إذا تصدق به كالأوتشترط نية التحلوة في العروض
 ولابد أن تكون مقارنة للتجارة فلا شري شيا للفتنة نأ ما أنه ان وجد زكاة بها لا زكاة عليه ولو فوى التجارة
 فيما خرج من أرضه العشرة أو الخراجية أو المستأجرة أو المستفارة لا زكاة عليه ولو قارنت ما ليس بدل مال
 بمال كالمنية والمصدقة وانطلق والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي السائمة لا بد من قصد استعماله للدر
 والتسل أو أكثر الخول فإن قصده التجارة فقيم از كاة التجارة إن قارنت الشراء وإن قصده الجمل أو الركوب أو
 الأكل فلا زكاة أصلا وأما النية في الصوم فنشرط صحته لكل يوم ولو علقها بالنية صحت لأنها انما تطل
 الأقوال والنية ليست منها والفرض والسنة والنفل في أصله استواء والصحيح فصح شرط صحته أيضا فرضا
 كان أو نفلا وأما زكاة كذلك ولا تكون الأسنة والمذكور كالفرض ولو نذر زكاة الإسلام لا يلزمه إلا الحج الإسلام
 كالونذر الأضحية والتضاعف الكيل كالاداء من جهة أصل النية وأما الاعتكاف ففي شرط صحته واجبا
 كان أو سنة أو نفلا وأما الكفارات فالنية شرط لصحتها اعتقا وصياما أو طعما وأما الضحايا فلا بد منها من النية
 لكن عند الشراء لا عند الذبح وتفرع عليه أنه لو اشتراها بنية الأضحية نذبحها غيره بلا إذن قال أخذها مذبوحة
 ولم يذبحها جزأته وإن ضمنه لا يجزئ كافي أضحية الذخيرة وهذا إذا ذبحها عن نفسه أما إذا ذبحها عن مالكها
 فلا ضمان عليه وحصل تتبين الأضحية بالنية كالوا ان كان فقيرا وقد اشتراها بنية فتمت فليس له بيعها وإن
 كان غنيا متعين والصحيح أنها متعين مطقة في تصدق بها الفقى بعد أيامها حية وأمكن أن يقيم غيرها
 بمقامها كافي البدائع من الأضحية قالوا ولو أهداها للضحايا أو أهداها للعق ففقدت ليس بعبادة وضعا بدليل صحته
 من الكافر ولا عبادة فان فوى وجه الله كان عبادة متبا عليها وان أعنى بلانية صم ولا ثواب له أن كان
 صريحا وأما الكنية فلا بد لها من النية وإن أعنى للمصم أو للشيطان مع وائهم وإن أعنى لأجل مخلوق
 صم وكان بها لأثواب ولا أثر ينبغي أن يخصص الاعتاق للصم بما إذا كان المعتق كافرا أما المسلم إذا أعنى
 له فاصدا أعظمه كفر كإني ينبغي أن يكون الاعتاق لمخلوق مكر وماو التدبير والكتابة كالعتق وأما الجهاد فمن
 أعظم العبادات فلا بد من خلوص النية وأما الوصية فكالعتق إن قصد التقرب لله والثواب والإلهي بمجبة
 فقط وأما الوفاء فليس بعبادة وضعا بدليل صحته من الكافر فإن فوى القربة لله والثواب والأفلا وأما النكاح
 فقالوا أنه أقرب إلى العبادات حتى أن الاشتغال به أفضل من الخلق لمحض العبادة وهو عند الاعتدال سمة
 مؤكدة على الصحيح فجاءت إلى النية لتحصيل الثواب وهو أن يقصد إغراق نفسه وتحميها وحصول ولد

وفسرنا الاعتدال في الشرح الكبير شرح الكثر ولم تكن فيه شرط صحة فالواضح النكاح مع المزل اسكن
 قالوا حتى لو عقد بلفظ لا يعرف معنا فيه خلاف والفتوى على صحة علم الشهود أولا كما في البرزاية وعلى هذا
 سائر القرب لا بد من النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله تعالى من شرنا لعلم
 تعلينا وافتاء وتصنيفا واما القضاء فقالوا انه من اشرف العبادات والثواب عليه أي على القضاء متوقف
 عليها أي على النية وكذا اقامه الحدود والتعزير وكما يشاهد الحكم والولاية وكذا تحمل الشهادات
 وأدائها وأما المباحات فانها تختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجله فاذ قصد بها التقوى على الطاعات أو
 التوصل اليها كانت عبادة كالأكل والنوم واكتساب المال والطوبى وأما المعاملات فلو لم يبيع
 لا يتوقف عليها وكذا الأقاله والاحارة لكن قالوا ان عقد مضارع لم يصدر بوفاء والسبب في توقفه على النية
 فان نوى به الإيجاب للمال كان سعيًا والاختلاف مسيعة الماضي فان البيع بها لا يتوقف على النية وأما
 المضارع المتضمن للاستقبال فهو كالأمر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد أوضحناه في شرح الكثر وقالوا
 لا يصح مع المزل لعدم الرضى بحكمه معه وأما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا ولو هب ما رخصت كما في
 البرزاية ولكن لو قلن الهبة ولم يعرفها لم تصح لاجل ان النية شرطها وانما هو لفقه شرطها هو الرضى ولقد قالوا
 أكره عليه ما يقع بخلاف الطلاق والعناق فانها يقعان بالتلقين من لا يعرفه إلا بالرضى ليس بشرطها
 ولقد أكره عليه ما يقعان وأما الطلاق فمصرح وكتابة فالأول لا يحتاج في وقوعه اليها فلو طلق غافلاً أو
 ساهياً أو غشياً وقع حتى قالوا ان الطلاق يقع باللفظ المحصنة قضاء ولكن لا بد أن يقصد بها باللفظ قالوا لو
 كرر مسائل الطلاق محض تهاويل يقول في كل مرة طالق لم يقع الطلاق محض تهاويل وكنت امرأت طالق
 أو أنت طالق وقالت أقرأه فقرأ عليه لم يقع لعدم قصد باللفظ ولا بنية فوهل ان الأندلس لا يحتاج
 الى النية وقالوا قال أنت طالق ناوياً بالطلاق من وثاق لم يقع ذبانه ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتبان
 طلاق الخطي واقع قضاء لا ديانة فظهر بهذا ان المصريح لا يحتاج اليها قضاءً ويحتاج اليها ديانة ولا بد عليه
 قوله انه لو طلقها ما زال يقع عليه قضاء ذبانه لان الشارع على الله عليه وسلم جعل ماله به جداً وقالوا لا تضع
 نية الثلاث في أنت طالق ولا نية الماضي ولا تضع نية الثنتين في المصدر أنت الطلاق إلا أن تكون المرأة أمة
 ونعم نية الثلاث وأما كتاباته فلا يقع بها بالنية ذبانه سواء كان معها أمراً كرهه أمراً كرهه
 تقوم مقام النية في القضاء إلا في لفظ الحرام فإنه كناية ولا يحتاج اليها فيصرف الى الطلاق إذا كان
 الزوج من قوم يريون بالحرام الطلاق وأما تنويع الطلاق وانطباعه والابلاء والظهار فما كان منه
 صريحاً لا يشترط له النية وما كان كنايةً اشترط له وأما الرجعة فيك النكاح لانها استبداء متعلين ما كان
 منها صريحاً لا يحتاج اليها وكتابتها يحتاج اليها وأما العين بالله فلا تتوقف عليها فيعتقد إذا حلف عامداً أو
 ساهياً أو غشياً أو مكرهاً وكذا إذا قل المحلوف عليه كذلك وأمانة تخصص العام في العين فقه ولا ديانة
 اتفاقاً وقضاءً عند الخصاف والفتوى على قوة ان كان المثلث مظلوماً وكذلك اختلوا من الاعتبارات
 الخالف أولئك السخف والفتوى على اعتبار نية المثلث ان كان مظلوماً خصوصاً لان كان ظالمًا كما في
 الولوالجية والخلاسة وأما الاقرار ولو كاذب فيصان بدونها وكذا الادعاء والاعارة والاحارة وكذا القذف
 والسرقة وأما القصاص فتوقف على قصد القاتل القتل لكن قالوا ان القصد أمر باطن أقيمت الآلة
 مقامه فان قتله بما يفرق الاجزاء عادة كان عمداً ووجب القصاص والا فان قتله بما لا يفرق الاجزاء عادة
 لكن يقتل غالباً فهو شبه عمداً لقصاص فباعتد الامام الأعظم وأما الخطأ بأن يقصد دينا حلفه صواباً كما
 علم في باب الجنايات وأما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخبر عن كونه قرآناً بالقصد بخور والعتب
 والمخاض فقرأه بغيره من الاذن لا يقصد ذلك والادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قوله لو قرأ بقصد
 الله كراتين ملأته وأجناناً عنه في شرح الكثر بأنه في محله فلا يتغير بمؤثرته وقالوا ان المأموم إذا قرأ الفاتحة
 في صلاة الجنازة نية الله كراهم عليه مع انه يصر عليه فقرأته في الصلاة وأما الصلوات فهل يترتب في شيء

بمجرد النية من غير فعل فقالوا في المحرم إذا لمس ثوبا ثم نزعته ومن قصده أن يعود إليه لا يتعد الجزاء وإن قصد أن لا يعود إليه تعد الجزاء بلبسه وقالوا في المودع إذا لمس ثوبا لو دعه ثم نزعته ومن نيته أن يعود إلى لبسه لم يبرأ من الضمان وأما التروك كترك المنهي عنه فقد كروه في الأصول في بحث ما ترك به الحقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات فذكروه في نسبة الموضوع وحاصله أن ترك المنهي عنه لا يحتاج إلى نية التخرج عن عهده انتهى ولما حصل الثواب بان كان كفاه هو أن تدعوه النفس إليه قادر على فعله فيكيف نفسه عنه خوفا من ربه فهو متباب والأفلا تواب على تركه فلا يثاب على ترك الزنا وهو يصلي ولا يثاب الغنمين على ترك الزنا ولا الاعمي على ترك النظر المحرم وعلى هذا قالوا في كراهة نوى ما للتجارة أن يكون للخدمة كان للخدمة وإن لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما إذا نوى فيما كان للخدمة أن يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل للتجارة لأن التجارة على فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك للتجارة فنتهم بها قالوا ونظيره المقيم والهايم والكافر والمعلقة والساقه حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا ساقا بمجرد النية ويكون مقبلا وصائما وتأفرا بمجرد النية لا تنهاى ترك العمل كما ذكرنا في بلعي ومن هنا وما قد منه في الباحات وما سذكروه عن المشايخ مع تناويع قاعدة للفقهاء في الثانية **في الأمور بمقتضى قصدها** كعمليت في التروك وذكر القاضي خان في فتاواه ما نسج العصير من يهذه سجرا أن قصده العماره فلا يصح وإن قصده به لأجل التعمير حرم وكذا غرس الدرم على هذا انتهى وعلى هذا عصير الغنم بصد الخلبة أو الجربة والمجرف فوق ثلاث دوائر مع القصد فإن قصد هجر المسلم حرم والألا والاحد ألقا على ميت غير زوجها فوق ثلاث دوائر مع القصد فإن قصد ترك الزنا والطيب لأجل الميت حرم عليها والأفلا وكذا أقولهم أن المصلي إذا قرأ آية من القرآن جوا بالكلام بطلت صلاته وكذا إذا أخبر المصلي بما يسرق قال الحمد لله فأصدا الشكر بطلت أو بما يسوءه فقال لأحول ولا قوة إلا بالله أو عوت انسان فقال أنا لله وأنا الله راجعون فأصدا بطلت صلاته وكذا أقولهم بكفره إذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما إذا اجتمعوا ففسروا لمعناهم جمعا وكذا إذا قرأ وكأسا دها كهنه رؤيه كاس وله نظائر كثيرة في ألفاظ التكفير كلها ترجع إلى قصد الاحتفاف به وقال قاضي خان الفقهاء إذا قل عند فتح القناع للمشي على الله على سبيل ما عهد قالوا يكون آثما وكذا الحارس إذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني لأجل الاعلام بأنه مستقيم بخلاف العالم إذا قال في المجلس صلا على النبي فإنه يثاب على ذلك وكذا الغازي إذا قال كبيروا لان الحارس والفقاعي يأخذان بذلك أجرا فبطل جازاءه بزاز ليس يرى منه ثوبا فما فتح المناع قال سبحانه الله أوقال اللهم صل على محمدان أراد بذلك اعلام المشرك بجوده ثيابه ومناحه كره انتهى وفيها ايضا إذا قال المسلم للذي ألبس الله بقال قالوا أن نوى بغلبه أن يطيل الله بقاله لعله أن يسلم أو يؤدى الجزية عن ذلك وصغارا مأس به لان هذا دعاه إلى الاسلام وأبلغه المسلمين انتهى ثم قال رجل أسلم المصنف في بيته ولا يقرأ النوى أنغير والبركة لا يأثم ويرجى له الثواب ثم قال رجل بذكر الله في مجلس الغسق قالوا أن نوى أن القصة يشتغلون بالفسق وأنا اشتغل بالذكرفهوا أفضل وأحسن وإن سبج في السوق ناويان الناس يشتغلون بأمور الدنيا وأنا أسبج الله في هذا الموضع فهو أفضل من أن سبج وحده في غير السوق وإن سبج على وجه الاعتبار يؤجر على ذلك وإن سبج على أن الفاسق يعمل الغسق كان آثما قال ابن مجد للساطن فإن كان قصده التعظيم والقيمة دون الصلاة لا يكفر أصله أمر الملائكة بالسجود لأدم صاوات الله وصلا عليه وسجودا وخوف عليهم السلام ولو كره على السجود تلك بالقتل فإن أمر به على وجه العبادة فالصبر أفضل كمن كره على الكفر وإن كان للخدمة فالفضل السجود انتهى وقالوا الإكل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وإن قصده التقوى على الصوم أو مؤا كاه الغنم فيستحب وقالوا الكافر إذا ترمس بالمسلم فإن رماه مسلم فإن قصد قتل المسلم حرم وإن قصد قتل الكافر لا ولو لا خوف الاطالة لاورد نافرعا كثيرة شاهدتها لما استغنينا من القاعدة وهي الأمور بمقتضى قصدها وقالوا في باب الإيقعة أن أخذها بنية ردها حل له ورفعها وإن أخذها بنية بقبه كان غاصبا آثما وفي التا فاختار في الخبر والأباحة إذا قصد الكتاب

فان قصد الحفظ لا يكره والا كره وان غرض في المسجد فان قصد النظم لا يكره وان قصد منفعة أخرى يكره
وكتابه اسم الله تعالى على الشراهم أن كان بقصد العلامة لا يكره وللتأويل يكره والجاسوس على جوارق في نفسه
مصحف ان قصد الحفظ لا يكره والا يكره ثم اعلم ان هاتين القاعدتين يشملهما الكلام على النية **وفيهما**
مباحث الاول في بيان حقيقتها الثاني في بيان ما شرعت لاجلها الثالث في بيان تعيين المنوي وعدم
تعيينه الرابع في بيان التعرض لهسعة المنوي من الفرضية والنقلية والاداء والقضاء الخامس في بيان
الاخلاص فيها السادس في بيان الجمع بين عبادتين نية واحدة السابع في وقتها الثامن في بيان عدم
اشتراط استمرارها ونسب حكمها في كل ركن من الأركان التاسع في محلها العاشر في شروطها أما الأول فهي
في اللغة قصد كما في القاموس نوى الشيء بنو به نية وتشدد ويخفف قصدناه انتهى وفي الشرع كما في التلويح
قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا يرد عليه النية في التروك لأنه كما قدمنا
لا يقترب بها الا انما صار التروك كفا وهو فعل وهو المكلف به في النية لا التروك بمعنى الغم لا لأنه ليس داخل
تحت القدرة لعدم كافي الضرر وعرفها القاضي المضاوي بانها شرعا لا اذاعة المتوجبه لثبوت الفعل ابتغاء
لوجه الله تعالى واشتال الحسنة ولغة انباء القلب نحو ما تراه موافقا لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا
أوما لا انتهى الثاني في بيان ما شرعت لاجلها قالوا ان المقصود معتمرا بتميز العبادات من العبادات وتمييز بعض
العبادات عن بعض كافي للبناء وفتح التقدير كالمسألة عن المفطرات قد يكون حجة أو تدابيرا ولا يقدم
الحاجة اليه والجاسوس في المسجد قد يكون للاستراحة ودفع المال قد يكون جهة أو لغرض ديني وقد يكون
قرية كزكاة أو صدقة والجمع قد يكون للاداء فيكون مباحا ومنذورا أو لا مضمرة فيكون عبادة أو لا يقدم
أمر قد يكون حراما أو كراهيا على قول من التقرب الى الله تعالى يكون بالفرض والنفل والواجب فشرعت لتمييزها
عن بعضها فخرج على ذلك ان ما لا يكون الا عبادة ولا يلتبس بغيره لا بشرط فيه كالأيمان بالله تعالى كما
قدمناه والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والأذكار لانها متميزة لا يلتبس بغيرها وما عدا
الأيمان لم يصرح بها ولكنه يخرج على الايمان المصريح به ثم رأيت ابن وهبان في شرح المنظومة قال ان
ما لا يكون الا عبادة لا يحتاج الى النية وذكر أعضان النية لا يحتاج الى نية ونقل العيني في شرح الخازي
الاجماع على ان التلاوة والأذكار والأذان لا يحتاج الى نية **والثالث** في بيان تعيين المنوي وعدمه الأصل
عندنا ان المنوي امان يكون من العبادات أو لا فان كان عبادة فان كان وقتها ظرفا للثبوت بمعنى انه يسعه
وغيره فلا بد من التعيين كالصلاة كان بنوي الظهور فان قرنه بالنوم كظهور اليوم صبح وان خرج الوقت أو
بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسبه لا يحرثه في الصحيح وفرض الوقت كظهور الوقت الا في الجمعة
فانما يدل لأصل الآن يكون اعتقاد ما فرض الوقت فان نوى الظهور لا غيرا خلتا وقته والاصح الجواز قالوا
وعلمنا التعيين للصلاة بحيث يكون لو شئت أي صلاة تصلي يمكنه ان يصيب بلا تأمل وان كان وقتها معيارا لها
بمعنى انه لا يسع غيرها كالصوم في يوم رمضان كان معيارا فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا
مقنيا فصيح بطلاق النية ونية النفل وواجب خولان التعيين في المتعين وهو وان كان مرصفا فيه روايتان
والصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا أو نفلا وأما المسافر فان نوى عن واجبا أو نفلا فخرج عما
نواه لان رمضان في النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان وان كان وقتها مشكلا كوقت الحج يشبه
المعيار باعتبار ان لا يصح في السنة الواحدة والظرف باعتبار ان أفعاله لا تستغرق وقته فيصاحبه بطلان
النية نظرا الى المعيار وان نوى نفلًا وقع عما نوى نظرا الى الظرفية ولا يسهط التعيين في الصلاة بضيق
الوقت لان السعة باقية بمعنى انه لو شرع من متفلا صبح وان كان حراما ولا يتعين جزء من أجزاء الوقت بتعيين
العدو ولا انما يتعين بفعله كالحائض في الحيض لا يتعين واحد من خصائص التكفارة الا في ضمن فعله هذا في
الاداء وأما في القضاء فلا بد من التعيين صلاة أو صوما أو حجًا أو ما إذا كثرت القوائت اختلفوا في اشتراط
التعيين لتمييز الغرض المتحد من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاءه من رمضان واحد فصام يوما

ناوله بانه ولكن لم يعين انه صائم عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في رمضان من ماله بين انه صائم عن رمضان سنة
 كذا أو أيا قضاها الصلاة ولا يجوز ماله بين الصلاة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر
 ظهر عليه جاز وهذا المختص لمن لم يعرف الاوقات الفاتنة واشتبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه وقد كرر
 في المحط أن نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبارات الواجب مختلف متدد بل باعتبار مراعاة
 الترتيب واجبه عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب لافنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثر الغفوات بكنهه
 نية الظاهر لا غير وهذا مشكل وما ذكره أجمعنا كقاضى خان وغيره ومخلافه وهو المعتقد كذا في التبيين وقالوا
 في التيم لا يجب التمييز بين الحلب والجنابة حتى لو تيمم الحلب يريد به الوضوء جاز خلافا للخصاف لكن ينع
 له على صفة واحدة فغير بالنية كالصلوات المقرضة قالوا وليس يصح لان الحاجة اليها تقع طهارة وإذا
 وقع طهارة جاز أن يؤدى ما شاء لان الشرط براعى وجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له أن يصل
 به غيره (ضابط في هذا المبحث) التعمين لتمييز الاجناس فنية التعمين في الجنس الواحد لغوا عدم الغالبية
 والتصرف اذا لم يصادف محله كان اقوا ويرى اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلاة كلها من قبيل
 المختلف حتى الظاهر من من يمين أو العصر من من يمين بخلاف أيام رمضان فانه يجمعها شهود الشمس
 ويغفر على ذلك اهلوا كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر
 فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان حيث لا يجوز لا اختلاف السبب كما اذا نوى
 ظهري أو ظهره عن عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا اداه الكفارات لا يحتاج
 فيه الى التعمين في جنس واحد ولو عين لقي وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه في الظاهر من شرح الكثر
 وأما في الزكاة قالوا ليجعل خمسة سواد من مائتي درهم سود فلهكت السود قبل الحول وعنده نصاب آخر كان
 المجل من الباقي وفي فتح القدر من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد قالوا ان ينوى
 أول يوم وجب عليه قضاء يوم من هذا رمضان وان لم يعين جاز وكذا لو كانا من رمضان على المختار حتى لو نوى
 القضاء لا غير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وستين يوما عن القضاء والكفارة ولم يعين يوم
 القضاء جاز وفي الثانية لوجعل الزكاة من احد المالين فاستحب ما عجل عنه قبل الحول لم يكن المجل من الباقي
 وكذا الواضح بعد الحول لان في الاستحقاق محل عام يمكن في ملكه فيعطى التجهيل انتهى وفيها ايضا لو كان
 له خمس من الابل الحوامل يعني الحبال فيجل شاتين منها وعن مافي بطونهم تحت خمس قبل الحول اجزاء
 مما عجل وان عجل عما تمحل في السنة الثانية لا يجوز هذا كله في الغرائض والواجبات كلكتنور والوتر
 على قول الامام والاعمد على الصحيح وركعتي الطواف على المختار وينوي الوتر والواجبات كلكتنور والوتر
 فيه وفي صلاة الجنائز ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء لليت ولا يلزمه التعمين في سجود الصلاة ولا
 تلاوة مجدها كما في التسمية وأما النوافل فانفق أجمعنا انها تتمع بمطلق النية وأما السنن
 الرواتب فاختلوا في اشتراط تعيينها والصحيح المعتقد عدم الاشتراط وانها تتمع بنية النقل ومطلق
 النية وتفرع عليه لوصلي ركعتين على من نوى انها تهجد لظن بقائه الليل فتيقن انها بعد طواع الفجر كانت
 عن السنن على الصحيح فلا يصلح اعاده للكرهه وأما من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع وأخرى بعده كانتان
 السنة فبعد لان السنة لا بد من الشرع فيها في الوقت ولم يوجد قالوا لو قام الى الخامسة في الظهر ساهيا بعد
 ما قد اخبره فانه يتم سادسة وتكون الركعتان تغلا ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل على
 اشتراط التعمين لان عدم الاجزاء لكون السنة لم تشرع الا بتعريفه مبتدأة ولم توجد واختلف التصحيح في
 التراويح هل تقع تراويح بمطلق النية أو لا بد من التعمين فصحيح قاضى خان الاشتراط والمعتقد خلافه كالسنن
 الرواتب وتفرع ايضا على اشتراط التعمين للسنن الرواتب وعنده مسألة أخرى هي لو صلى بعد الجمعة
 أربعين موضع شغل في الجمعة تاولا آخر ظهر عليه أو أوله أدرك وقتها ولم يؤد ثم نية الجمعة فعلى
 الصحيح المعتقد تنوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فانت وعلى القول الآخر لا كما في فتح القدر وهو

أبينا يتفرع على أن الصلاة إذا بطل وصحتها لا يبطل أصلها على قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد
وينبغي أن يقال فيها أنها تكون عن السنة الأعلى قول محمد وينبغي أن تلحق الصلوات المسنونة بالصلاة
المسنونة ولا يشترط لها التعيين ولم أر من ينه عنه (تكميل) السنن الرواتب في اليوم والليلتين اثنتا عشرة
ركعة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء
وفي صلاة الجمعة أربع قبلها وأربع بعدها وأربع بعد العشاء في السبلي
رمضان وصلاة التراويح على قولها وصلاة العيدين في إحدى الروايتين وصلاة الكسوف على الصحيح وقيل
واجبة وصلاة الخسوف والاستسقاء على قول (وأما المنعجب) فأربع قبل العصر وأربع قبل العشاء
وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وستة الوضوء وخمسة المسحوق
وينوب عنها كل صلاة أداها عند الدخول وقيل بعد الفجر ودو ركعة الأحرام كذلك ينوب عنها كل صلاة
فرضا كانت أو نفلا وصلاة الضحى وأقلها أربع وأكثرها اثنتا عشرة ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستخارة
كما في شرح منية المصلين وقامها مع الكلام على صلاة الرغائب وليدة البراءة مذكو رفته لأن امرحاج
المحلي (ضابط فيما إذا عين أو خطا) الخطأ فيما لا يشترط التعيين له لا يضر كتعيين مكان الصلاة وزمانها
وهذا الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر ثلاثا أو خمسا صح لأن التعيين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر قال
في المنهاية ونحوه عدد الركعات والصلوات ليس بشرط ولو نوى الظهر ثلاثا أو خمسا صح وتلقونية التعيين
وكذا عين الإمام من يصل عليه فبان غيره ومنه ما إذا عين الأداء فبان أن الوقت خرج أو القضاء فبان أنه باق
وعلى هذا الشاهد إذا ذكر ما لا يحتاج إليه فخطأ فيه لا يضر قال في البرازية لو سلم المصلي الفاضل من كون الدابة
قد كروا ولو نوى شهوده عند الدعوى وذكر كروا ولو أخرت قبل لأن التناقض فيما لا يحتاج إليه لا يضر انتهى وأما
فما يشترط فيه التعيين كالخطأ من الصوم إلى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر إلى العصر فإنه يضر ومن
ذلك ما إذا نوى الاقتداء زيد فاذا هو عمر والافضل أن لا يعين الإمام عند كثرة الجماعة كيلا يظهر كونه غير
المعين فلا يجوز فيه أن ينوي القائم في المحراب كأنه كان ولو لم يخطئ به لا يضر به لأنه قد أوجروا اقتداءه
ولو نوى الاقتداء بالإمام القائم وهو يرى أنه زيد وهو عمر ومع اقتداءه لأن العبوة لما نوى للمأذون وهو نوى
الاقتداء بالإمام وفي الآثار خاتمة لوصلي الظهر ونوى أن هذا ظهر يوم الثلاثاء فبين أنه من يوم الأربعاء جاز
ظهوره والخطأ في تعيين الوقت لا يضر انتهى ومثله في الصوم ولو نوى قضاء يوم الخميس فإذا علمه غيره لا يجوز
ولو نوى قضاء ما علمه من الصوم وهو يوم الجمعة وهو غيره جاز ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء بهذا
الإمام الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز لأنه عرفه بالاشارة فلفت التسمية وكذلك كان آخر الصغوف لا يرى
شخصه فنوى الاقتداء بالإمام القائم في المحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز أيضا ومثله ما ذكرنا في الخطأ
في تعيين الميت فعند الأكثر ينوي الميت الذي يصل عليه الإمام كذا في فتح القدير وفي عدة الفتاوى لو قال
أقصدت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح فاذا قال أقصدت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لأن الشاب يدعى
شخصا علمه بخلاف عكسه انتهى والاشارة هنا لا تنكفي لأنها لم تكن إشارة إلى الإمام انما هي إلى الشاب
أو شيخ فتأمل وعلى هذا النوى الصلاة على الميت الذي كرتين أنه أنشأ أو عكسه لم يصح ولم يحكم ما إذا عين عدد
الموتى عشرة فبان أنهم أكثر وأقل وينبغي أن لا يضر إلا إذا بان أنهم أكثر فان منهم من لا ينوي الصلاة عليه
وهو الزائد «مسئلة» ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤدى الأعلى قول محمد في الجمعة فإنه إذا أدرك الإمام
في التشهد أو في سجود السهو أو واجعة وصلها ظهر عنده والمذهب أنه يصلها جماعة فلا يستثنى أو ما إذا لم
يكن المنوي من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والتسليم والقيام والوضوء لا ينوي به
لأنه ليس بعبادة واعترض الشارح الزيلعي على الأكثر في قوله وينتبه بناء على عود الضمير إلى الوضوء وكذا
اعترضوا على الفتوى في قوله ينوي الطهارة والمذهب أنه ينوي ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة أو رفع
الحلث وعند البعض نية الطهارة تنكفي وأما في التيمم فقالوا أنه ينوي عبادة مضمونة لا تصح إلا بالطهارة

مثل سجدة التلاوة وصلاة الظهر والاولون في دخول المسجد والاذان والاقامة لا يؤدي به الصلاة لانها ليست بعبادة مقصودة ونهاى اتباع تغيرها في التيمم اقرأة القرآن وابتان فعند العامة لا يجوز كما في الخاتمة وهو محمول على ما اذا كان محدثا ما اذا كان جنبا فتم لها حازه ان يصلي به كما في البدائع وقد اوضحناه في شرح الكثر . الرابع في صفة المنوى من القرينة والمنافلة والاداء والقضاء اما الصلاة فقال في البراز به انه ينوي القرينة في الفرض فقال معنى الى المحتجب لا بد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التيمم حتى لو نوى الفرض بجزءه انتهى والواجبات كالقرائن كما في التنازل الثانية واما التوافل والسنة الزائفة فقدمنا انها تصح بمطلق النية وبنية مبانة ويفرع على اشتراط نية القرينة انه لو لم يعرف القرائن الجنس الا انه يصليها في اوقاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد ان منها فرضا ونية لا ولا يميز ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض في الكل جاز ولو نطق الكل فرضا جاز وان لم ينطق بذلك فكل صلاة صلاحها مع الامام جاز ان نوى صلاة الامام كذا في دفع التعديل وفي القصة المصاولة ستة (الاول) من علم الفروض منها والسنة وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بنفسه وبما يقابل تركه والامانة ما يستحق الثواب على فعله والاداء ما يقابل تركه فان نوى الظاهر والقبر اجزائه واغتفبه نية الظاهر عن نية الفرض (والثاني) من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضا ولكن لا يعلم بجافيه من القرائن والسنة تجزئه (والثالث) بنوى الفرض ولا يعلم معناه لا تجزئه (والرابع) علم ان قيامه بالناس فرائض ووافل فيصلي كما يصلي الناس ولا يميز القرائن من التوافل لا تجزئه لان تعيين النسبة في الفرض شرط وقبل تجزئه ماصلي في الجماعة ونوى صلاة الامام (والخامس) اعتقد ان الكل فرض جازت صلاته (والسادس) لا بد ان الله على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها لا فقام تجزئه انتهى (واما في الصوم) فقد علمت انه يصح بنية مبانة وبمطلق النية فلا يشترط لصوم رمضان اداءه نسبة القرينة حتى قالوا لنوى ليلة السبت صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه اول رمضان اجزاء (واما الزكاة) فيشترط لها نية القرينة لان المصدقة متنوعة ولم يحرك نية الزكاة المجردة وظاهر كلامهم انه لا بد من نية الفرض لانه يجزئ بعد اصل الوجوب لان سببه هو النصاب النامي وقد وجد بخلاف الحلول لانه شرط وجوب الاداء بخلاف تجزئ الصلاة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا للوجوب وشرطا لعمدة الاداء (واما الحج) فقدمنا انه يصح بمطلق النية ولكن علمه بما يقتضي انه نوى في نفس الامر القرينة قالوا لا فلا يحمل المشاق الكثيرة الا لاجل الفرض فاستنبط منه الحق ابن المصباح انه لو كان الواقع منه انه لم ينو الفرض لم يجز لان صرفة الى الفرض حلاله علمه عملا بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد منه من نية الفرض لانه لو نوى النفل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية الفرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم التكفارة وقضاء رمضان يحتاج الى تبيين النسبة من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل (واما الوضوء والغسل) فلا دخل لما في هذا البحث لعدم اشتراط النية فيما (واما التيمم) فلا يشترط له نية القرينة لانه من الوسائل وقدمنا انه نرفع الحديث كذا وعلى هذا الشرط كلها لا يشترط لها نية القرينة لغوهم اغا برأى حصولها لا يحصلها وكذا النخلة لا يشترط لها نية القرينة وان شرطنا لها النسبة لانه لا يفتل بها ولما ينبغي ان تكون صلاتا لحائزة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا التاخذ بنسبها ولم يحرك صلاة الصبي في نية القرينة وينبغي ان لا يشترط لكونها غير فرض في حقه لكن ينبغي ان ينوى صلاة كذا التي فرضها الله على المكلف في هذا الوقت ولم أر اربا حاكم نية فرض العين في فرض العين وفرض المكفأة فيه والظاهر عدم الاشتراط (واما الصلاة) المعادة لا تركاب مكره أو ترك واجب فلا شأنها جازة لا فرض اقوهم بسقوط الفرض بالاولى فعلى هذا ينوي كونها جازة لنقص الفرض على انها نفل تحقيقا واعمالا القول بان الفرض يسقط بها فلا يخافه في اشتراط نية القرينة (واما امانة الاداء والقضاء) في التنازل خاتمة اذاعهم الصلاة التي يؤديها مع نوى الاداء والقضاء وقال فخر الاسلام وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احدهما يستعمل مكان الآخر حتى يجوز الاداء بنية

القضاء والعكس وبما أنه لا يوصف بمسألة لا يشترط له كالعبادة المطلقة عن الوقت كالزكاة وصدقة
 الفطر والعشر والخراج والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلاة الجمعة ولا التماس لانها
 اذا قامت مع الامام فصل ظهرها وأما ما يوصف بهما كالأصوات الخمس قالوا لا يشترط أيضا قال في فتح القدير
 لو نوى الأداء على ظن بقاء الوقت فبين خروجه اجزا وكذا عكسه وفي النهاية لو نوى فرض الوقت بعد
 ما خرج الوقت لا يجوز وإن شئت في آخر وجه فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينوبها ولا ينوب فرض
 الوقت للاختلاف فيه وفي التاتارخانية كل وقت شئت في خروجه فنوى ظهر الوقت مثلا فاذا خرج
 المختار الجواز واختلوا أن الوقتية تجوز بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا
 القضاء بنية الاداء والمختار وذكروا في كشف الامراض شرح اصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية
 القضاء حقيقة كمنه من نوى أداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن أن الوقت باق وكمنه لا يسير
 الذي اشبهه عليه شهر رمضان فصرى شهر او صامه بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كمنه
 من نوى قضاء الفطر على ظن ان الوقت خرج ولم يخرج بعد وكمنه لا يسير الذي صام رمضان بنية القضاء
 على ظن انه قد مضى والعصية عليه باعتبار انه انما يأسئ النية ولكنه أخطأ في الظن وانطأ في مثله معقود انتهى
 (وأما الحج) فينبغي أن لا تشترط فيه بنية التمييز بين الاداء والقضاء • انما من في بيان الاخلاص
 صرح الرزقي بان المعنى يحتاج الى نية الاخلاص فيها ولم أر من أوضحه لكن صرح في الخلاصة
 بأنه لا رياء في الفرائض وفي البراءة شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خاططه الرياء فالعبادة للسابق ولا رياء
 في الفرائض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلاة لا رضاء الله صرح لا تقصد بل يصلي لوجه الله تعالى فان
 كان خضعه لم يعف بخضه من حسناته يوم القيامة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ الداني في الداني
 سدس درهم فواب سبع مائة صلاة بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عفا فلا فائدة فيه فما الفائدة حينئذ
 اه وهذا اذا أراد الرزقي بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض مع الرياء مبهمة مسقطه للواجب ولكن
 ذكروا في كتاب الاضحية بان المدينة تخرى عن سبعة ان كان الكل من يدين القري يوان اختلفت جهاتها
 من اخصية وقران ومتعة قالوا فلو كان أحدهم من رجاله لاهله وكان نصرانيا لم يجزه من واحد منهم
 وعلاو بان البعض اذا لم يقع قر به خرج الكل عن أن يكون قر به لان الارافاة لا تتميز فعلى هذا الوجهما
 اخصيه لله تعالى ولغيره لا يتميز بالاولى وينبغي أن تحرم وصريح في البراءة من أن لفظ التكفير أن الذبح
 للصادق من حج أو فزأ أو أمير أو غيره يجعل المذبح مبيته واختلفوا في كفر الذابح فالشيخ السفيروى
 وعبد الواحد الدرق السدي والنسفي والحائكم على انه كفر والقضنى واسماعيل الزاهد على انه لا كفر
 انتهى (وفي التاتارخانية) لو افترق خالص الله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فعلى ما افترق والرياء انما لو دخل
 عن الناس لا يصلى ولو كان مع الناس يصلى فأما الوصل مع الناس يحسنها ولو صل وحده لا يحسن
 فله فواب أصل الصلاة دون الاحصان ولا يدخل الرياء في الصوم (وفي السانيع) قال ابراهيم بن
 يوسف لوصي رياء فلا حرجه وعليه الزور وقال بعضهم بكفر وقال بعضهم لا حرجه ولا وزر عليه وهو كانه لم
 يصلى (وفي الوالوية) اذا أراد أن يصلى أو يقرأ القرآن فحاض أن يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن
 يتوكل لانه أمر موهوم انتهى وصرحوا في كتاب السير بان السوق لا سهر لانه هذا الجواز في قصد الا
 الفجاءة لا عزاز الدين وارباب العدو فان قاتل استحق لانه ظهر بالمقاتلة انه قصد القتال والتجارة تبع فلا
 نصره كالحاج اذا انصرف في طريق الحاج لا ينقص أجوده ذكره الرزقي وظاهره ان الحاج اذا خرج تابجا فلا حرج
 له وصرحوا بأنه لو طاف طابعا لم يجزه ولو وقف بغيره طابعا لم يجزه اجزاء والفرق ظاهر قالوا لو فرغ
 المعصلى على غير ما به طلبت صلاته لقصد التعليم ورايت فرعا في بعض كتب الشاذلية رضي الله عنهم حكاه
 الذنوي فحين قال له انسان صل الظاهر ذلك دينار صلى بهذه النية انها تجزئه صلاته ولا يصحق الستار انتهى
 ولم أر مثله لا يهيننا وينبغي على قواعدنا أن يكون كذلك أما الاجزاء فلما قدمنا ان الرياء لا يدخل الفرائض

في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدنيا فلأن أداء الفرائض لا يدخل تحت عقد الجارة الأثرى
 إلى ثوبه لو استأجر الأب ابنه للخدمة لأجله ذكره البرزقي لأن الخدمة عليه واجبة بل أنى المتقدمون بأن
 العبادات لا تنص الجارة عليها كالامانة والأذان وتعلم القرآن والعقبة لكن المتعمد ما فقي به المتأخرون
 من الجواز وقد مناهه الأذوني الاعتقال لرجل كان متباحوا لم أر حكمه ما إذا نوى الصوم والحج وشملهما ما إذا
 أشرك بين عبادة وغيرهما هل تنص العبادات وأما هل بثاب بقدرة أو لا ثواب له أصلا وأما الخضوع فيها
 نظاهرو باطنه فمستحب **(وفي القنية)** شرع في الفرض وشغلها الفكر في التجارة والسألة فحق أتم
 صلاته لا يستحب عادته وفي بعض الكتب لا يمسد وفي بعضها لا يقصن أجره إذا لم يكن من تصدق به منه
 * السادس في بيان الجمع بين عبادتين وحاشا لها أن يكون في الوسائل أو في المقاصد فان كان في الوسائل
 فإن السكك صحيح فالو لا يغفل الجنب يوم الجمعة ورفع الحنابة ارتفعت حنابته وحصل له ثواب غسل
 الجمعة وإن كان في المقاصد ما أن ينوي فرضين أو نظامين أو فرضا ونظاما الأول فلا يخلو ما أن يكون في الصلاة
 أو في غيرها فان كان في الصلاة لم تصح واحدة منها قال في السراج الوهاج لو نوى صلاتي فرض كالظهر والعصر
 لم يصح اتفاقا ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد بن تميم يكون تطوعا وإن نوى كفارة
 الظهار وكفارة البين يجعلها بهما شاء وقال محمد بن تميم يكون تطوعا ولو نوى أن يكون كفارة الظهار جعله بهما
 شاء ولو نوى أن يكون كفارة البين فهو من الزكاة ولو نوى مكتوبة به صلاة جنازة فحق عن المكتوبة وقدر يظهر
 به من الله إذا نوى فرضين فإن كان أحدهما أقوى انصرف إليه فمضمون القضاء أقوى من صوم الكفارة وإن
 استوى باقي القوة فإن كان في الصوم فله النذر ككفارة الظهار وكفارة البين وكذا التي كات وكفارة الظهار
 وأما التي كات مع كفارة البين فالزكاة أقوى وأما في الصلاة فلا يقدم الأقوى أيضا ولا تقدم المكتوبة على صلاة
 الجنازة ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين فهي لقي دخل وقتها ولو نوى فائتين فهي للزكاة منهما
 ولو نوى فائتين وقتية فهي للفائتين الآن يكون في آخر الوقت ولو نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه
 فإن كان في أول وقت الظاهر فهي عن الفجر وإن كان في آخره فهي عن الظهر انتهى في ما إذا كبرنا وبا
 التحريم للركوع وماذا أطاف للفرض والوداع ونوى فرضا ونفلا نوى الظهر والتطوع قال أبو يوسف
 تجزئته عن المكتوبة ويحطل التطوع وقال محمد بن تميم تجزئته المكتوبة ولا التطوع ونوى الزكاة والتطوع
 يكون عن الزكاة وعند محمد عن التطوع ولو نفلته وجنازة فهي نافلة كذا في السراج وأما إذا نوى فائتين كما
 إذا نوى ركعتي الفجر الخفية والسألة أجزأت عنهما لم أر حكم ما إذا نوى سنتين كما إذا نوى في يوم الاثنين صومه
 عنه وعن يوم عرفه إذا وافقه فان مسأله الخفية إنما كانت ضمن السنة لحصول المقصود (وأما التعدد في الحج)
 قال في فتح القدر من باب الاحرام لو أسرم نذرا ونفلا كان نفلا وفرضا وتطوعا كان تطوعا عند هذا في الأصح
 ومن باب إضافة الاحرام إلى الاحرام لو أسرم بمحبتين معا أو على التعاقب لزماه عبد أبي حنيفة وأبي يوسف
 وعند محمد في المسألة يلزم أحداهما وفي التعاقب الأول فقط وإذا زامه عندهما ارتفعت أحدهما باقائهما
 لكن اختلفا في وقت الفرض فعند أبي يوسف عند صبر ورثه محرما بلا مهلة وعند أبي حنيفة إذا شرع
 في الأعمال وقبل ذلك أو غيره سائر أو نوى في الميسر على أنه ظاهر الرواية وثرة الاختلاف فيما إذا جنى
 قبل الشرع فعليه ضمان للحنابة على إحرامه ودم واحد عند أبي يوسف ولو جامع قبل الشرع فعليه
 ضمان للجماع ودم ثالث للفرض فإنه برقص أحدهما ويمضي في الآخر ويقضى التي مضى فيها ويحتمل
 وعمره مكان التي فرضها ولو قتل صيدا فعليه دمه ثمان أو أحصر فدمان وعلى هذا الاختلاف إذا أهل بعمرتين
 معا وعلى التعاقب بالافصل انتهى وأما إذا نوى عبادة ثم نوى في أثناءها الانتقال عنها إلى غيرها فان
 كبرنا بالانتقال إلى غيرها صار خارجا عن الأولى وإن نوى ولم يكبر لا يكون خارجا كما إذا نوى تجديدا
 الأولى وكبر وعامه في مفسدات الصلاة في شرحنا على الكثر **(فائدة)** ينقرع على الجمع بين شيئين
 في النية وإن لم تكن من العبادات ما لو قال تزوجته أنت على حرامنا وبالطلاق والظهار أو قال تزوجته

أنتما على حراما وبا في أحدهما الإطلاق وفي الأخرى الظهار وقد كُتبتنا في باب الإلزام من شرح
 الكثر على من المحيط • السابع في وقتها الأصل أن وقتها أول العبادات ولكن الأول مقسقي
 وحكمي فقالوا في الصلاة لوني قبل الشروع فقد عجز لوني عند الوضوء أنه يصلي الظهر أو العصر
 مع الإمام ولم يشغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة لأنه لما انتهى إلى مكان الصلاة لم يتضرر النية
 حازرت صلاته بتلك النية وهكذا روي عن أبي حنيفة رأى يوصف كذا في الخلاصة في الجنس إذا توضأ
 في منزله لم يصلي الظهر ثم حضر المسجد فاقترع تلك النية بأن لم يشغل بعمل آخر يكفيه ذلك هكذا قال محمد
 في الرقيات لأن النية المتقدمة بقيت إلى وقت الشروع حكما كما في الصوم إذا لم يدعها بغيرها انتهى وعن
 محمد بن سلمة أنه إن كان عند الشروع بحيث أنه لو شغل به صلاة يصلي بيمينه من غير تفكير فهو نية
 نامة ولو احتاج إلى التأمل لا يجوز وفي فتح القدير فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلاة لهذه النية
 مع قصر يحجم بها من حيث مع العلم بأنه يغفل بينها وبين الشروع المسمى إلى مقام الصلاة وهو ليس من جنسها
 فلا بد من كون المراد باليس من جنسها ما يدل على الأعراس بخلاف ما لو اشتغل بكلام أو كل أو تقول عد
 المضي إليها من أفعالها غير قاطع للنية وفي الخلاصة أجمع أصحابنا أن لا يكون مقارنة للشروع
 ولا يكون شارعا بما خروا لأن ما مضى لم يقع عبادة أهدم النية فكذا الباقي لعدم التعزير ونقل ابن وهبان
 اختلافا بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن التعزير بعد تقبل
 إلى الثناء وقيل إلى التثنية وقيل إلى الركوع وقيل إلى الرفع والكل ضعيف والمعتمد أنه لا بد من القرآن
 حقيقة أو حكميا في الجوهر ولا يعتبر بقوله الكرخي (وأما النية في الوضوء) فقال في الجوهر أنه محلها عند
 غسل الوجه وينبغي أن تكون في أول السن عند غسل اليدين إلى الرسغين إنزال ثواب السن المتقدمة
 على غسل الوجه وقالوا الفصل كالوضوء في السن وفي التيميم بقوى عند الوضوء على الصعيد أو وقت نية
 الإمامة للثواب وينبغي أن يكون وقت اقتداء أحده بالآخر كانه ينبغي أن يكون وقت نية الجماعة أول
 صلاة المأمور وإن كان في أثناء صلاة الإمام هذا للثواب وأما الصفة لاقتداء بالإمام فقال في فتح القدير
 والأذني أن ينوي الاقتداء عند افتتاح الإمام فإن نوى حين وقف عالما بأنه لم يشرع عجز وإن نوى ذلك على
 ظن أنه شرع ولم يشرع اختلف فيه قبل لا يجوز زانته وأما نية التقرب بصبر ورد الماء المستعمل فوقها
 عند الاغتراف وأما وقتها في الزكاة فقال في الهداية ولا يجوز أداء الزكاة إلا بنية مقارنة فلا بد أن يكون مقارن له زل
 مقدورا وما وجب لأن الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والأصل فيها الاقتران إلا أن الدفع بمقارن فاكفي
 بوجودها حال العزل ليس بغيرا كتحديث النية في الصوم انتهى فقد جوزوا التقديم على الأداء لكن عند العزل
 وهل يجوز نية متأخرة على الأداء قال في شرح المجمع ودفعها بالنية ثم نوى بعد ذلك كان المال قائما في يد
 الغير جاز ولا خلاف انتهى (وأما صدقة الفطر) فكان زكاة تسمى بمصر فالأدنى فإنه مصرف للفطر دون الزكاة
 (وأما الصوم) فلا يجوز ما أن يكون فرضا أو نفلا فإن كان فرضا فلا يخلو ما أن يكون أداء رمضان أو غيره فإن
 كان أداء رمضان جاز بنية متقدمة من غير رب الشمس ومقارن فهو الأصل ومتأخرة عن الشروع على
 ما قبل نصف النهار الشرعي تسبعا على الصائمين وإن كان غير أداء رمضان من قضاء أو نذر أو كفارة فيجوز
 بنية متقدمة من غير رب الشمس إلى طلوع الفجر ويجوز نية مقارنة لطلوع الفجر لأن الأصل القرآن
 كما في فتاوى القاضي خان وإن كان نقلا فذكره من أداء (وأما الحج) فالتامة فيه سابقة على الأداء عند الاحرام
 وهو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامها من سوق الهدى ولا يمكن فيه القرآن والتأخر لأنه لا يصح إغفالها إلا إذا
 تقدم الاحرام وهو ركن فيه أو شرط على قولين (فائدة) هل تصح نية عبادة وهو في عبادة أخرى قال في
 الفتنة نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نية ولا تصح صلاة • الثامن في بيان عدم اشتراطها
 في البناء وحكمها مع كل ركن قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البناء للصحيح كذا في البناء فكذا بقية
 العبادات (وفي النية) لا يلزم نية العبادة في كل جزء إنما يلزم في جملة ما يندفع في كل حال انتهى (وفي

البناء **﴿** افتتح المكتوب ثم ظن انها تطوع فأتى على نية التطوع اجزائه عن المكتوبة ومن الغريب ما في
الجهتي ولابد من نية العبادة وهو التذلل والتضوع على أبلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما أَرَادَ الله منه
ونسبة القربة وهي طلب الثواب بالمشقة في فعلها ونوى أنه يفعلها مصلحة في دينه بأن يكون أقرب إلى
ما وجب عقله عند من الفعل وأداء الأمانة وأبعد ما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم هذه النيات
من أول الصلاة إلى آخرها مخصوصة عند الانتقال من ركن إلى ركن فلا بد من نية العبادة في كل ركن
والتقل كلفرض فيها إلا في وجهه وهو أن ينوي في التوافل أنها لطف في الفرائض وتسهيل لها انتهى
والحاصل أن المذهب المعتمدان العبادة ذات الأفعال يكتب في النية في أولها ولا يحتاج إليها في كل فعل
إكتفاءً بانضمامها عليها إلا أن يرضى بعض الأفعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طابا لغيره ولو وقف
كذلك عرفات أجزأه وقته مناه والفرق أن الطواف قربة مستقلة بخلاف الوقوف والركب بينهما فرق
آخر وهو أن النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج بتجدد النية والطواف يقع بعد
التقل وفي الاحرام من وجه فاشترط فيه أصل النية لاتعيين الجهة انتهى وقالوا لو طاف بنية التطوع في
أيام القربى وقع عن الفرض ولو طاف بعد ما حل الفرض ونوى التطوع أجزأه عن الصدر كما في فتح القدير وهو
مبنى على أن نية العبادة تتسبب على أركانها واستفاد منه أن نية التطوع في بعض الأركان لا تطله **﴿** وفي
القنية **﴿** وأن تعمداً لا ينوي العبادة ببعض ما فعله من الصلاة لا يستحق الثواب ثم إن كان ذلك فلا
لأن العبادة بدو منه فسدت والأفلا وقد أساء **﴿** التاسع في محلها محلها القلب في كل موضع وقد مناجية
وهذا أصلاً (الاول) لا يكتفي التلطف باللسان دون **﴿** وفي القنية **﴿** والجهتي من لا يقدر أن يحضر
قلبه لينوي قلبه أو يشك في النية يكفيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفساً إلا السهولة انتهى ثم قال فيها ولا
يؤخذ بالنية حال سهولان ما فعله من الصلاة فيما يسهوه وغهته ومصلحته مجزئة وإن لم يستحق بها أو ما
اه ومن فروع هذا الأصل أنه لو اختلف اللسان والقلب فالعبرة ما في القلب وخروج عن هذا الأصل العين
فلو سبق لسانه إلى لفظ العين بلا قصد اعتدب بالكفارة أو قصد الخلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره هذا في
العين بالله تعالى (وأما في الطلاق والعتاق) فيقع قضاء لادانته من فروعه أن قصد بلفظ غير معناه
الشريعي وأما أن قصد معنى آخر كلفظ الطلاق إذا أراد به الطلاق من وثاق لم يقبل ودين **﴿** وفي الخانية **﴿**
أنت حر وقال قصد به من عمل كذا لم يصدق قضاء وقدس في شرح البسيط أن بعض الوعاظ طلب من
الحاضر من أنه لم يعط ومقتال متضرراً منهم طلقتم كلاً لا نأوا كانت زوجته فهم وهو لا يعلم فأنقذ الإمام الحريم
بوتوع الطلاق ثلاثاً **﴿** قال القرطبي **﴿** وفي القلب منه شيء قلت يخرج على ما في فتاوى قاضي خان من
أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلكوا أهل بغداد أهلكوا أهل بغداد أهلكوا أهل بغداد
أو قال كل عبيد أهل بلخ أو قال كل عبيد أهل بغداد أهلكوا أهل بغداد أو قال كل عبيد في
الديار قال أبو يوسف لا يعتق عبيد وقال محمد بن يعقوب وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبو يوسف أخذ عمام
ابن يوسف ويقول محمد أخذ شداً وقال الفتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل عبيد في هذه السكة أو قال كل عبيد
في الجامع خرج فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذه الدار أو عبيد في عبيد في قوتهم ولو قال
ولقد آدم كلهم أهلكوا لا يعتق عبيد في قوتهم جميعاً **﴿** ففتننا من الواعظ أن كان في دار طلق وأن كان
في الجامع أو السكة فعلى الخلاف والاولى تخير بينهما على مسألة العين لو عطف أن لا يكلف زيد أقسم على جماعة
هو فقيم قالوا بحث وإن نواهم دونه دين ديانة لا قضاء **﴿** فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فإن في
مسألة العين لا فرق بين كونه يعلم أن زيدا منهم أو لا ويتفرع على هذا فروع لوقال لها طالق وهو ما هو المأول
يقصد الطلاق لا يقع كسائر وهو اسمه كما في الخانية فوق الجمهور في التخيير بين الطلاق فلا يقع بين العتق
فيقع خلاف المشهور ولو نحر الطلاق وقال أردت به التعلين على كذا لم يقبل قضاء ودين **﴿** وقال كل
امرأة لي طالق وقال أردت غير فلانة لم يقبل كذلك **﴿** وفي الكثرة **﴿** قالت تزوجت على فقال كل امرأة

الى طالق طلقت المخلقة ﴿ وفي شرح الجامع لقاضي خان ﴾ وعن أبي يوسف انها لا تطلق وبه أخذ مشايخنا
 ﴿ وفي المنسوط ﴾ وقول أبي يوسف أصح عندي ولوقيل له أنك امرأة غير هذه فقال كل امرأ على طالق
 لا تطلق هذه والفرق بينهما وبين مسئلة الكثر في الولوالية ﴿ وفي الكثر ﴾ كل جملوك لوجهي
 عبيده ألحق وأمهات أولاده ومدبر ومو في شرحه للزباني ولوقال أردت به إل حال بدون النساء ذين وكذا الوتوي
 غير المدبر ولوقال ببيت السود دون البيض أو عكسه لا بد من لأن الأول تخصيص العام والثاني بتفصيل
 الوصف لا عموم لغیر اللفظ فقلعت فيه ثمة التفصيل ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين ﴿ وفي الكثر ﴾
 ان ليست أو أكلت أو شربت ونوى معناها بصدق أصلا ولو زاد نوبا أو طعاما أو شرابا دین ﴿ وفي المحبط ﴾
 لو نوى جميع الأطعمة في لبا كل طعاما وجميع مياه العالم في لا يشرب شرابا بصدق قضاء ﴿ وفي الكشف ﴾
 الكبير بصدق دافئة لأقضاء وقيل قضاء أيضا ﴿ وفي الكثر ﴾ ولوقال لموطونه أنت طالق ثلاثا
 للسنة وقع عند كل طهر طلقة وإن نوى أن تقع الثلاث الساعة أو عند كل شهر واحدة بحيث اه وفي شرحه
 أنت طالق للسنة ونوى ثلاثا جهة أو متفرقا على الأطهار مع خلافا لصاحب الهداية في ثمة الجملة ﴿ وفي
 الخاتمة ﴾ ولو جمع بين منكوحته ورجل فقال احدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي
 حنيفة وعن أبي يوسف أنه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلقت احدا كما طلقت امرأة ولوقال
 احدا كما طالق ولم ينوشيا لا تطلق امرأته وعنهما انها تطلق ولو جمع بين امرأته وناليس بمحل الطلاق
 كالمهمة والحجر وقال احدا كما طالق طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تطلق
 ولو جمع بين امرأته الحسية والميتة وقال احدا كما طالق لا تطلق الحية اه ولا يخفى انه اذا نوى عدمه
 فيها قلنا بالواقع فبسه انه يدين وفيها لوقال لها ما مطلقة ان لم يكن لها زوج طلقتها بفسه أو كان لها زوج
 لكن مات وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج طلقتها بفسه ان لم ينو الاخبار طلقت وان نوى الاخبار صدق
 دافئة وقضاء على الصحيح ولو نوى به التمس دين فقط ﴿ الأصل الثاني من التاسع ﴾ وهوانه لا يشترط مع ثمة
 القياس للفظ في جميع العبادات ولذا قال في الجمع ولا يعتبر باللسان وهل يستحب التلفظ أو بسن أو
 بذكر أو أفعال اختيار في الهداية الاول ان لم يحتمل عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه التلفظ بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعف وزاد ابن أثير انه لم ينقل عن الأئمة الا بصدوق
 المفسد كره بعض مشايخنا النطق باللسان ورأى الآخرون سنة وفي المحبط الذكر باللسان سنة فبينى أن
 يقول اللهم إني أريد صلاة كذا فبفسه هائي وتقبلها مني وتعلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير لم ينقل الا في
 الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح الكثر وفي القنية والمجتهى المختار انه مستحب خروج من
 هذا الأصل مسائل (منها التذمر) لا تنكحني في إيجابه النية بل لا بد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف
 (ومنها الوقت) ولو معجدا لا بد من التلفظ الدال عليه وأما توقف شروعه في الصلوة والأحرام على الذكر
 ولا تنكحني النية فلا بد من الشرائط للشروع (وأما الطلاق والعتاق) فلا يقعان بالنية بل لا بد من اللفظ
 الا في مسئلة في فتاوى قاضي خان رجل له امرأتان عمرتوز ينبغي فقال يا زبنا جانيه عمرة فقال أنت طالق
 ثلاثا وقع الطلاق على التي أحبات ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل لانه أخرج الجواب جوا بالكلام
 التي أحباته وان قال توتز ينبغي بطلقت زبنا اه فقد وقع الطلاق على زبنا بمجرد النية (ومنها حديث
 النفس) لا يؤاخذ به ما لم يتكلم أو يعمل به كما في حديث مسلم وحاصل ما قاله أن الذي يقع في النفس من
 قصد المعصية أو الطاعة على خمس مرات الجباس وهو ما بقي فيما هو بانه فيها وهو انما طهر ثم حديث
 النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل أولا ثم الحسم وهو ترك جميع قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك
 القصد والخزم به فالجاس لا يؤاخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شيء ورد عليه لا لقدرته ولا صنع
 (والجلباطر) الذي بعده كان قادر على دفعه بصرف الجباس أو ولو ورد منه ولكنه هو وما بعده من حديث
 النفس من قوله ان بالحديث الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه الثلاثة لو كانت في

الحسنة لم يكتب بها أجر لدم القصد (وأما الهلم) فقد بين في الحديث الصحيح أن الهلم بالحسنة يكتب حسنة
 والهلم بالسفينة لا يكتب سيئة فتنظر فإن تركها لله تعالى كتبت حسنة وإن فعلها كتبت سيئة واحدة والأصح
 في معناه أن يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وإن الهلم مرفوع وأما العزم فالمحققون على أنه
 يؤخذ به ومنهم من حمله من الهلم المرفوع وفي البرازية من كتاب الكراهة هم بمصحة لا بأثم إن لم يصح
 عزمه عليها وإن عزم أثم أثم العزم لا أثم العمل بالمجروح لأن يصح كون أمر أثم بمجرد العزم كالسكران
 العاشر في شروط النية (الاول) الاسلام ولذا تمص العبادات من كفر صريح أو باه في باب التيم عند قول
 الكفر وغيره فلفي تيم كافر لا وضوء لأن النية شرط التيم دون الوضوء فيصع وضوءه وغسله فإذا أسلم بعد هذا
 صلى بهما لكن قالوا إذا انقطع دم الكتائبه لأقل من عشر محل وطئها بمجرد الانقطاع ولا يترقب على
 الغسل لأنها ليست من أهله وإن صح منها الصحة طهارة الكافر قبل اسلامه (قائده) قال في المنتقط قال أبو
 حنيفة أهل النصارى في الفقه والقرآن له لم يهتدى ولا يسلم المصحف وإن اغتسل ثم مسح فلا بأس به اه ولم
 تصح الكفارة من كافر لا تعتد عنه أنهم لا إيمان لهم وقوله تعالى وإن نكثوا أيمانهم أي عهدوهم الصورية
 وقد كتبنا في القوائد ثمانية الكفار لا تعتبر إلا في مسئلة في البرازية ولذا لا مسئلة في مسئلة ونصراني نوحا
 إلى مسئلة ثلاث فبلغ المصبي في بعض الطريق وأسلم الكافر قصر الكافر لا اعتبار قصده لا المصبي في المختار
 اه (الثاني) التمسك بالصلوة مع عبادة صبي غير مجز ولا يجنون ومن فروعه عدم المصبي والمصون خطأ ولكنه
 أهم من كون المصبي مجزأ أو لا ويتقضى وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح من مخلوطة
 ابن وهبان (الثالث) العلم بالمنوى فمن جهل فرضية الصلاة لم تصح كائنه مناه عن الفتنه إلا في المصباح فانهم
 صحوا والأحوام أهم لان عليا أهم بما أحرم به النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه فان عينهما أو عورة مصح كان
 قبل الشرع في الأفعال وأن شرع تعينت عورة (الرابع) أن لا يأتي عناف بين النية والمنوى قالوا إن النية
 المتقدمة على الصريح جائزة بشرط أن لا يأتي بعدها عناف ليس منها وعلى هذا تبطل العبادة بالارتداد والعبادة
 بالله تعالى في أثناءها وتبطل صحة النية صلى الله عليه وسلم بالردة إذا مات عليها فان أسلم بعدها فان كان في
 حماه عليه الصلاة والسلام فلا مانع من هودها والافني هودها نظر كاذ كره العراقي ومن المتأني نية القطع
 فاذنوى قطع الإيمان صار ردا للمال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذا سائر العبادات إلا إذا كبر في الصلاة
 ونوى الخروج في أخرى فالتكبير هو القاطع للاولى لا بمجرد النية وأما الصوم القرض إذا شرع فيه بعد الفجر
 ثم نوى قطعه والانتقال إلى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق أن القرض والغفل في الصلاة حنسان مختلفان
 لا رجحان لأحدهما على الآخر في القرض عفوهما في الصلاة وإن كان جنس واحد كذا في الخطب وفي خزائن
 الاكل لو افتتح الصلاة نية القرض ثم غير نيته في الصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل أو
 الجماع في الصوم لم يضره وكذا لو نوى فلا منافاة في الصلاة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل
 الفجر بقط حكمه بخلاف ما إذا رجع بعدما مسك بعد الفجر فانه لا يبطل كالا كل بعد النية من الليل
 لا يبطلها ولو نوى قطع السفر بالأقامة صار مقبوا بطل سفره بخمس شرائط ترك السفر حتى ولو نوى
 الإقامة سائرا لم يضره وصلاحيه الموضوع للأقامة فلو نواه في مجزأ أو جزرة لم تصح وانحاد الموضوع والمدة
 والاستقلال بالارأى فلا تصح نية التسليم كذا في معراج الدررانية وإذا نوى المسافر الإقامة في أثناء مسلاته في الوقت
 تحول فرضه إلى الأربع سواء نواه في أولها أو في آخرها أو في وسطها وسواء كان منفردا أو مقترنا ومردكا
 أو مسبقا فالأصح لا يثبت نيته بغير فراغ إمامه لا صحكام فرضه بغير فراغ إمامه كذا في الخلاصة ولو نوى بال
 التجارة الخسدة كالأقدمة بالنية ولو كان على عكسها لم تؤثر كما ذكره الزيلعي وأمانة لغناه في الأودعية
 فلم أرها صريحة لكن في الفتاوى الظهرية من جنابيات الأحوام أن المودع إذا تعدى ثم أزال التعدد من
 نية أن يعود إلى النزول التعدي اه (فرع) وتقرّب من نية القطع نية القلب وهي نية نقل الصلاة
 إلى أخرى فقدمنا أنه لا يكون إلا بالشرع والتحرر عنه لا بمجرد النية ولا بد أن تكون الثانية غير الأولى كأن

يشرح في العمر بعد افتتاح الظاهر فيه قصد الظاهر لا الظاهر بعد كرامة الظهور وشرطه أن لا يتلفظ بالنية فإن
تلفظ بها بطلت الأولى مطلقا وقد ذكرنا تفاريعها في مقصدات الصلاة من شرح الكثر
﴿فصل﴾ ومن المتأني التردد وعدم الجزم في أصلها وفي الملتقط وعن محمد بن أبي حمزة اشترى خادما للخدمة
وهو ينوي أن أصاب بها بعد لازك عليه وقالوا لو نوى يوم السبت أنه كان من شعبان ليس بصائم وإن كان
من رمضان كان صائما لم تصح نيته ولو ردد في الوصف بأن نوى أن كان من شعبان ففعل والآخر رمضان صحت
نيته كما بيناه في الصور ويبنى على هذا أنه لو كان عليه فائضة ففعل أنه قضاءها ولا فائضة لها ثم بين أنها كانت عليه
أن لا تجزئ به للسبب وعدم الجزم بتعيينها ولو شك في دخول وقت الصلاة فأتى بها فإن أنه فعلها في الوقت لم تجز
أنه من قولهم كما في فتح القدير لو صلى القصر وعنده أن الوقت لم يدخل ففعل أنه دخل لا تجزئ به اه وفي
خرائفة الأكل أدرك القوم في الصلاة ولا يدري أنها المكتوبة أو والتر ويجهه بكبر وينوي المكتوبة على
أنها لم تكن مكتوبة بقصصه يعني العشاء فإذا هو في العشاء صحر وإن كان في الترويضه يقع بقصصه اه
﴿فروع﴾ عقب النية بالمشقة قدمنا أنه إن كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وإن كان مما
يتعلق بالأقوال كالطلاق والعاقب بطل ﴿تكميل﴾ النية شرط عندنا في كل العبادات باقتفاء الأصحاب
لأركان وأما وقوع الاختلاف بينهم في تكسية الاحكام والاعتماد إنما يربط كائنه وقيل بركبتها ﴿قاعدة﴾ في
الايمن تخصيص العلم بالنية مقبولة ديانة لا قضاء وعنده النصف يصح قضاءه أيضا لقول كل امرأة أتزوجها
فهي طالق ثم قال لو ثبت من بلفظ كذا لم يصح في ظاهر المذهب خلافا للنصف وكذا من نصب دواهم
إنسان فلما حلقه انهم عاينوا في خاصا وما قاله النصف محض لمن حلقه طاهرا والقنوي على ظاهر المذهب
ففي وقع في بد الخلية وأخذ يقول النصف بلا بأس به كذا في الولو الخيمة وقول كل عاوك أمملكه فهو حر وقال
عنيتة الزجال دون النساء دين بخلاف ما قاله نوبت السود دون الأبيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضا
بكتوبه نوبت التساعدون الرجال والفرق بيناه في الشرح من باب اليمن بالطلاق والعاقب وأما جميع الخاص
بالنية فلم أره الآن ﴿قاعدة فيها أيضا﴾ اليمن على نية الخلق كان مظلوما وعلى نية المسحوق كان
ظالما كما في الخلاصة ﴿قاعدة فيها أيضا﴾ الايمان مبني على الالتفات لأعلى الأغراض فلا غشاض من
إنسان مخلف أنه لا يشترى شيئا فليس فاشترى شيئا بعد درهم لم يحن ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه
بأحد عشر أو تسعة لم يحن مع أن غرضه الزيادة لكن لا حث باللفظ ولو حلف لا يشترى به بعشرة فاشتراه
بأحد عشر حنن وتما فيه في تلخيص الجامع وشرحه لفاصره ﴿فروع﴾ لو كان اسمه طلقا أو مرقفا دالها
فصد الطلاق أو العلق وقها أو النبا فلا وأطلق فالعقد عدمه ولو كرر لفظ الطلاق فإن قصد الاستئناف
وقع الكل أو التاكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا إذا أطلق ولو قال أنت طالق واحدة في ثنتين فإن
نوى مع ثنتين ثلاث دخل بها ولا والأفان نوى ثنتين فلا أن كان دخل بها أو الواحدة كما إذا نوى الأقارب
أو أطلق ونوى الضرب والحساب فكذلك وكذا في الأقرار ولو قال أنت على مثل أمي أو كأي وضعه إلى قصده
لم يكشف حكمه فإن قال أردت الكرامة فهو كما قال لأن التكريم بالثبته فأس في الكلام وإن قال أردت
الظهار فهو ظاهرا لانه تعقيب بجميعها وإن قال أردت الطلاق فهو طلاق مطلق وإن لم تكن نية فليس بشيء
هذهها وقال محمد رحمه الله وظهرها وإن عني به التحريم لا تعير فمعد أي يوسف رحمه الله بلاءه وعند
محمد رحمه الله بظهار ولو قال أنت على حرام كأي ونوى بظهار أو طلاقا فهو على ما نوى وإن لم ينو على قول
أبي يوسف رحمه الله بلاء وعلى قول محمد رحمه الله بظهار ومنها لو قرأ الجنب قرأنا فصد التلاوة حرم
وإن قصد أنه كرا ولو قرأ الفاتحة في صلاة على الجنازة أن قصد الدعا لم يكره وإن قصد التلاوة
كره عطف الخطيب فقال الحمد لله إن قصد الخطبة تحت وإن قصد الحمد لعطاس لم تصح ذبح فعطس وقال
الحمد لله فكذلك وذكر إلى أمي أو كرا وقصد جواب المنكلم فصدت والا فلا ﴿تكميل﴾ في النياية في
النية قال في نيم القنية من يرضى عنه غيره فالنية على المريض دون الميم انتهى وفي الزكاة قالوا العتبة

الموكل فلو فوهمادفع الوكيل بلبانية اجزأته كاذ كرهه في الشرح وفي المسج عن الغير الاعتبار لئلا
 الأمور وليس هومن باب التباينة فيها لأن الأفعال انما صدرت من الأمور فالمعتبر بنية **(تنبيه)** اشتملت
 قاعدة الأمور بمقتضاها على عدة قواعد كما بينت وقد أتينا على غير حسناتها والامتنان لها لا يقتضي
 ونفوعها الاستغنى **(خاتمة)** تخري قاعدة الأمور بمقتضاها في علم العربية **(أضنا فاولها)** واعتبروا ذلك في
 الكلام فقال سيبويه والجوهر بان شرط القصد فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به النائم والساهي وما تحكيه
 الحيوانات المخلقة وخالف بعضهم فلم يشترطه وسمى كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان ورفعه على ذلك من
 الفقه ما لا خلاف لا يكلمه فكله ما غاب بحيث يسمع فانه يحث وفي بعض روايات المبسوط شرط أن يوظفه
 وعليه مشايخنا لأنه اذا لم ينبه كان كما اذا نادى من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية والحاصل
 انه قد اختلف في التصحيح فيها كما بينا في الشرح ولم أر الى الآن حكما ما ذا كلمة معني عليه أو يحذفنا أو سكران
 ولو مع آية السجدة من حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار لعدم أهلية القاري بخلاف ما ذا سمعها من
 جنب أو حاض والسامع من المحدث لا يوجبها ومن النائم يوجبها على المختار وكذا يجب بسماها من
 سكران ومن ذلك المندى النكرة أن قصد نداء واحد بعينه تعرف ووجب بناؤه على الضم واللام يعرف
 وأعرب بالنصب ومن ذلك العلم المتقول من صفة أن قصد به ملح الصفة المتقول منها اختلف فيه الألف واللام
 والأفلا ورفوع ذلك كثيرة وتخري هذه القاعدة في العروض أيضا فان الشعر عنده أهله كلام موزون مقصود
 به ذلك اما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا على ذلك خرج ما وقع في كلام الله
 فتقوله تعالى • لن تناولوا البرجى • تنقوا عما تحبون • أوفى كلام رسوله صلى الله عليه وسلم كتبه
 هل أنت إلا مسمع دعيت • وفي سبيل الله ما لقيت **(القاعدة الثالثة)** الدقن لا تزول بالشك

ودليلها ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه من فوعا إذا وجد أحدكم في بطنه شيا فاسلك عليه أخرج
 منه شيئا أم لا فلا يخبر جن من المحدث حتى يسمع صوتا أو يجد يحاوي فخرج القدر من باب الانحسار ما وضعها
 فنسوق عبارة بنيناها قوله طهارة النجاسة واجب مقيد بالمكان وأما اذا لم يتمكن من الإزالة فغسلها خصوصا
 المحل المصاب مع العلم بتنجيس الثوب قبل الوجه غسل طرف منه فان غسله بغيره ولا يظهره وذكروا
 الوجه بين أن لا أثر للفرع وهو أن يغسل بعضه مع أن الأصل طهارة الثوب وقع الشك في قيام النجاسة
 لاحتمال كون المفسول محلها فلا يقتضي بالنجاسة بالشك كذا أو هذه الاستيعابي في شرح الجامع الكبير
 قال وسعت الإمام تاج الدين أحمد بن عبد العزيز بيقوله وبقية على مسئلة في السير الكبير هي إذا تقصنا
 حصنا فقمهم ذى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقي للشك
 في قيام الحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ما ذكره بمجرد أن التعديل فلو صلى معه صلاة ثم ظهرت النجاسة في
 طرف آخر تحب إعادة ما صلى انتهى • وفي الظاهر به توب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل الثوب كله انتهى
 وهو الاحتياط وذلك التعديل مشكل عندى فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد الدقن
 بنجاسته قبل وباحصه انه شك في الإزالة بدقن قيام النجاسة والشك لا يرفع التيقن فيه والحق أن ثبوت
 الشك في كون الطرف المفسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم يوجب الشك في
 طهر الباقي وانه قد دم الباقين ومن ضرورة صيرورة مشكوكا في دفع الدقن عن تجسسه وبمعصوميته
 واذا صار مشكوكا في نجاسته حازت الصلاة معه إلا أن هذا ان مع لم يبق لكتمهم الجمع عليها أعني قولهم
 البقن لا يرفع بالشك معنى فانه حيث لا يتصور أن يشتبك شك في محل ثبوت البقن ليصور ثبوت شك فيه
 لا يرفع به ذلك البقن فمن هذا حقق بعض المحققين أن المراد لا يرفع به حكم البقن وعلي هذا التقدير
 ينخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فتقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرفع حكم ذلك
 البقن السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلاة فلا تصح بعد غسل الطرف لأن الشك الظاهري لا يرفع حكم
 البقن السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم البقن لا يرفع بالشك فغسل الباقي والحكم بطهارة

الباقى مشكك والله أعلم انتهى كلام فتح القدير ونظيره قوله القسم في المثل من المطهرات يعنى انه لو
تجسس بعض البرهمن طهر وقوع الشك في كل جزء هل هو المتجسس أو لا قلت يستدرج في هذه القاعدة
قواعد منها قولهم الأصل بقاء ما كان على ما كان وتفرع عليها مسائل منها من يتيقن الطهارة وشك في
الحديث فهو متطهر ومن يتيقن الحديث وشك في الطهارة فهو محسب في السراية وغيرها ولكن ذكر
عن محمد رحمه الله انه اذا دخل بيت الخلاء وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه شيء أولا كان معه دابة
وان جلس للوضوء ومعه ما يشك هل يؤمن أم لا كان متوضعا لم يبالغ في الغالبية ما عاين في خزنة الاكمل استيقن
بالتيمم وشك في الحديث فهو على تيممه وكذلك الواستيقن بالحديث وشك في التيمم أخذ باليقين كما في الوضوء
ولو يتيقن الطهارة والحديث وشك في السابق فهو متطهر وفي البراز به يعلم انه لم يغسل عضو الكنية لا يغسل بعينه
غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل رأى البلية بعد الوضوء ما ظن من ذكره بعد وان كان يعرضه كثيرا ولا
يعلم انه يبول أوما لا يلتفت اليه ويضع فرجه وازاره بالماء قطعاً للوضوء واذا فعله هسهه عن الوضوء وأعلم
انه نزل لا تنفذه الحلية انتهى ومن فرغ ذلك ما لو كان زده على عمر والف ما لا يفهم من عمر وعلى الاداء والابراء
فبرهن على انه عليه أقسام تقبل حتى يبرهن انها حادثة بعد الاداء أو الإبراء شك في وجود الغضن فلا يصل
بقائه الطهارة ولذا قال محمد رحمه الله حوض غلامه الصغار والعبيد باليدى العنسة والجرار الوسخة يجوز
الوضوء منه ما لم يعلم به نجاسة ولذا افتوا بظهور طين الطرقات وفي الملتقط قارة في الكور لا يدري انها كانت
في الجربة لا يقضى بفساد الحربة بالشك وفي خزانة الاكمل رأى في ثوبه قدرا وقد صلب فيه ولا يدري متى أصابه
بعيد هاهنا خرج حدث أحدثه وفي المني آخر ردة انتهى يعنى احتياطاً على الظاهر أشكل آخر الدليل
وشك في طلوع الفجر مع صومه لان الأصل بقاء الدليل وكذا في الوقوف والأفضل أن لا يأكل كل مع الشك وعن
أبي حنيفة رحمه الله انه سمى به لا كل مع الشك اذا كانت بصيرة عليه أو كانت اليه متعدياً أو متعدياً أو كان في
مكان لا يستيقن فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فان أكل فلم يستيقن في الاقضاء عليه في
ظاهر الرواية ولو ظهر انه أكل بعده قضى ولا كفارة ولو شك في الترويض لم يأكل لان الأصل بقاء التبرافان
أكل ولم يستيقن في قضى وفي الكفارة وابتان وعامه في الشرح من الصوم ادهت المرأه عدم وصول
النفقة والكسوة للقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الأصل بقاؤها في ذمتها كالمدين اذا ادعى دفع
الدين وأنكر الدائن ولو اختلف الزوجان في التمكن من الوطن فالقول لمنكره لان الأصل عدمه ولو اختلفا في
السكرت والرد فالقول لها لان الأصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فقوله لها لان الأصل
عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه عليك الانشاء فيك الاخبار ولو اختلف المتبايعان في الطوع فالقول له
بدعه لانه الأصل وان برهنا فبقية من يدعى الاكراه ولحقه الفتيوى كما في البراز به ولو ادعى المشتري
أن اللحم لحم ميتة أو نذية محسوبة وأنكر البائع لم أره الآن ومقتضى قولهم القول للمدعى البطلان لكونه
منكراً أصل البسيع أن يقبل قوله المشتري باعتبار ان الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري متمسك بأصل
الغصم الى أن يثبت زواله انعت المظلة امتداد الطهر وعدم اقتضاء العدة صدقت ولها النفقة لان
الأصل بقاؤها الا اذا ادعت الحبل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت ثمانين ان لا حبل فلا رجوع عليها كما
في فتح القدير **قاعدة** الأصل راء العدة والتمسك في شغلها شاهد واحد ولو كان القول قول
المدعى عليه وانقضى الأصل والبنية على المدعى لدعواه فاحاطف الأصل فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمغصوب
فالقول قوله القادر لان الأصل البراءة عما زاد ولو أقرب شيء أوحق قبل تفسيره عما لم يسمه فالقول لاجل قريم
بعينه ولا يراد عليه ما أتت به ادهم فانهم قالوا تازمه ثلاثة دراهم لانها أقل الجميع مع انفسه اختلاف قيل أدله
إثبات فنبقى أن يحمل عليه لان الأصل البراءة لا نقول المشهور انه ثلاثة وعليه منبى الأقرار **قاعدة**
من شك هل فعل شيئاً أم لا فالأصل انه لم يفعل وقد دخل في قاعدة أخرى من يتيقن الفعل وشك في القليل
والكثير على القليل لانه المتيقن الآن تشغل النعمة بالأصل فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستثناء راجع

الى قاعدة ثالثة هي ثابت يمين لا يرتفع الا يمين والمرا دبه غالب الظن ولذا قال في المنتقط ولولم يفتسه من
 الصلاة شي وأحباب بعض صلاة عمره منذ أدرك لا يستحب لذلك الا اذا كان أكبر ظنه فسادها بسلب الطهارة
 أو ترك شرط خفيف يقضي ما غلب على ظنه وما زاد عليه بتركه ولو دنا منه انتهى عنه انتهى شئ في صلاة هل
 صلاها لم أعاد في الوقت شئ في ركوع أو سجود وهو فيها أعاد وان كان بعد ذلك وان شئ لم صلى فان كان
 أول مرة استأنف وان كثر تحري وال أخذ بالآقل وهذا اذا شئ فيها قبل الفراغ وان كان بعده فلا شئ عليه الا
 اذا تذكر بعد الفراغ انه ترك فرضا أو شئ في تعيينه قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقدم ثم يقوم فصلى ركعة
 بسجدة ثم يقدم بسجدة للسجود في فتح القدير ولو أخرجه بعد السلام انك صليت الظهر أو بعاشرة
 في صدقة وكذبه فانه يسجد احتياطاً الآن الشئ في صدقة شئ في الصلاة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم
 فان كان الامام على يقين لا يسجد والا عاقبوا ولم كذا في ان الصلاة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شئ في الثانية
 انه في العصر ثم شئ في الثالثة انه في التطوع ثم شئ في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشئ ليس
 شئ ولو تذكر بعد العصر انه ترك سجدة ولم يدركها من الظهر أو العصر الذي هو ما يحرم فان لم
 يقع تحريم على شئ ثم العصر وسجد سجدة واحدة ثم بعد الظهر احتياطاً بمسجد العصر فان لم يدركها
 عليه وفي الجنبى اذا شئ انه كبر لا افتتاح أو لا أو هل أحدث أو لا أو هل أصابت النجاسة ثوبه أو لا أو سمع
 رآه أو لا استقبال ان كان أول مرة والا فلا انتهى ولو شئ انها تكبير لا افتتاح أو القنوت لم يصح شارباً
 وقامه في الترح من آخر سجود السهو ولو شئ في أن كان الحجد كرائه ان انه يصحى كافي الصلاة وقال
 عامة مشايخنا يؤدى ثانياً لان تكرار الركعة لا يفسد المجمع وزيادة الركعة تفسد الصلاة فكان
 التحري في باب الصلاة أحوط كذا في المحيط وفي البدائع انه في المجمع يبنى على الاقل في ظاهر الرواية وفي
 البرازي شئ في القيام في الفجر انما الاولى أو الثانية رفضه وقد قدرنا للشهد من صلى ركعتين فافهمه وسوهم
 ثم وسجد السهو فان شئ في سجدة انما عن الاولى أم عن الثانية بمعنى فيها وان شئ في السجدة الثانية لان
 انماها لا زجلى كل حال واذا فرغ رأسه من السجدة الثانية تقدم ثم قام وصلى ركعة وأتم بسجدة السهو وان شئ
 في سجدة انه صلى الفجر ركعتين أو ثلاثاً فان كان في السجدة الثانية فقدت صلاته وان كان في السجدة الاولى
 عكس الصلاة عند سجده الله لان تمام المأذية بالرغم عنده فترفع السجدة بالرفع او تعلقها بالمحدث
 فيقوم ويقعد وسجد السهو والى أن قال نوع منه تذكر انه ترك ركناً ولو لم يفسد صلاته وان ترك فعلياً يحمل
 على ترك الركوع فيسجد ثم يقدم ثم يقوم ويعلى ركعة بسجدة من صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة
 في ركعة ولم يعلم أية صلاة أعاد الفجر والوتر وان تذكر انه ترك في ركعتين فكذلك وان تذكر الترك في الاربع
 فذوات الاربع كلها انتهى ومنها شئ هل طلق أم لا لم يقع شئ انه طلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل كاذره
 لا سيما في الآن سيقن بالاكتر أو يكون أكبر ظنه على خلافه وان قال الزوج عزمتم على انه ثلاث
 بتركها وان أخرجه ولو لحضر وذلك المجلس بانها واحدة وصدقهم أخذ بقولهم ان كانوا عدولاً وعن الامام
 الثاني حلف بطلاقها ولا يدري ثلاث أم أقل يصحى وان استوى يحمل بأشد ذلك عليه كذا في البرازية ومنها
 شئ في الخارج أمى أو مذى وكان في النوم فان تذكر احتمالاً وجب الغسل انما قالوا لم يجب عند أبي يوسف
 رحمه الله جل بالآقل وهو الذى وجب عندهما احتياطاً كقولنا بالنقض بالباشرة القاضية وكقول الامام
 في القارة الميتة اذا وجدت في بئر ولم يدركه وضعت ومنها فرغ لم أرها الآن (الاول) لو كان عليه دين وشئ في
 قدره ينشئ لزوم اخراج القدر المتفق وفي البرازي بمن القضاء اذا شئ فيها بدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه
 ولا يحلف احترازاً عن الوقوع في الحرام وان أبى خصمه الاحلف ان كان أكبر رأيه ان المدي محق لا يحلف
 وان كان أكبر رأيه ان المطل سابع الحلف انتهى (الثاني) له ابل ويعرفه سائمة وشئ في ان عليه مائة
 كلها وبعضها ينبغي ان يلزم مائة كذا الكلى (الثالث) شئ فيما عليه من الصيام (الرابع) شك فيما
 عليها من العدة هل هي عدو طلاق أو وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم أخذ من قدره لم ترك صلاة

وشل أنها بصلاته تزمه ملائمة وليست بالاحتياط الخامس شل في المنذور هل هو صلاة أو صام
أو عتق أو صدقة ينبغي ان تزمه كفارة عين أخذ من قولهم لو قال علي تفرغ لعلك كفارة عين لان الشل في
المنذور كعمل تعينه السادس شل هل حلف بالله أو بالطلاق أو بالعاق فينبغي ان يكون حلفه باطلا
رأيت المستثنى في البراز في شل الاعان حلف ونسي الله بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعاق حلفه باطل
انتهى وفي التيممة الا اذا كان يعرف انه حلف معقدا بالشرط ويعرف الشرط وهو دخول الدار ونحوه الا انه
لا يدري كأن بالله أم كان بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب عليه قال يحمل على العين بالله تعالى ان كان
الخالف مسلما قبل له كعين عليل قال اعلم ان على انا كثيرا غير اني لا أعرف عددها ماذا يصنع قال يحمل
على الأقل حكما وأما الاحتياط فلا نهاية له انتهى قاعدة في الاصل لعدم وفيها فروع منها أخذ من القاعدة
القول قول نافي الوطى لان الاصل العدم لكن قالوا في العين لو ادعى الوطى وأنتكرت وقلن بغير خبر وان
قلن نيب فالقول له لكونه منكرا استحقاق الفرقة عليه والاصل السلامة من العنة وفي القضية افتراقا وقالت
افتراقا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول قوله الا نه تنكر سقوط نصف المهر انتهى ومنها القول قول
الشريد والمعارض لم يرجح لان الاصل عدمه وكذا القول لم يرجح الا كذا لان الاصل عدم الزائد وفي
المجمع من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا بقى التين وقال جاسر ورجم لرب المال انتهى لان الاصل
وان كان عدم الرجح لكن عارضه اصل آخوه وان القول قول القاض في مقدار ما يقضه ولو ادعت المرأة
النفقة على الزوج بعد مرضها فادعى الوصول إليها أنتكرت فالقول لها كالداش اذا أنتكر وصول الدين ولو
ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد مرضها فادعى الاب الاتفاق فالقول له مع العين كما في الخائفة الثانية
خرجت عن القاعدة فلتأمل وكذا في تدور رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في انه مانع من شراء
كذا لان الاصل عدم التمس ولو ادعى المالك انها قرض والاخذ منها مضاربة فالقول بغير القول الاخذ لانها
اتفقوا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان وقد اقال في الكنز وان قال أخذت منك القادوسه وهلك
وقال أخذتها غصباً فهو ضمان ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبها لا انتهى وفي البراز يدفع لآخر عينا ثم
اختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر دية فالقول للدافع انتهى لان مدعى المبيع يدعى الإبراء عن القصة مع
كون العين متقومة بنفسها ومنها لو أدخلت المرأة حجلة ندها في فم الرضيع ولا يدري أدخل اللبن في حلقه
أم لا لا يجرم النكاح لان في المانع شك كذا في الواو الحمية وسما في تمامه في قاعدة ان الاصل في الاضلاع
الحرة ومنها واختلفا في قبض المبيع والعين المزعومة فالقول لتسكرك في اجارة التيزيب ومنها لو ثبت عليه
دين باقرار أو بينة قاضي الاداء أو البراءة فالقول للداش لكن الاصل العدم ومنها واختلفا في قدم العيب فانكره
البائع فالقول له واختلف في تعليقه فقبل لان الاصل عدمه وقبل لان الاصل لزوم العقد ومنها واختلفا في
اشتراط اختيار فقبل القول لمن نفاه جلابان الاصل عدمه وقيل لمن أخطأ لانه يتكرزم العقد فحكمتنا
القوانين في الشرح والمعد الأول ومنها لو قال غصبت منك القاور بعثت فيها عشرة آلاف فقالوا الغصوب
منه بل كنت امرت بالخاصة بها فالقول للمالك كما في اقرار البراز في بيع خمسة آلاف الاصل وهو عدم الغصب
ومنها واختلفا في روية المبيع فالقول للشري لان الاصل عدمه والواو واختلفا في تعين المبيع بعد روية
فالقول للبائع لان الاصل عدم التعيين في نفسه في ليس الاصل العدم مطلقا وانما هو في الصفات العارضة
وأما في الصفات الاصلية فالاصل الوجود وتفرع على ذلك انه لو اشتراه على انه خبز أو كلب أو نكر ووجد
ذلك الوصف فالقول له لان الاصل عدمه ما لكونه ما من الصفات العارضة ولو اشتراه على انها بكر وأنكر
فما النكارة وادعاه البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها صفة اجلية كذا في فتح القدير من
خبر الشرط وعلى هذا تفرع لو قال كل مملوك لي خبز فهو حر فادعاه عبداً وأنكر المولى فالقول للمولى ولو قال
كل خارية تكتري في حرة فادعت جارية انها بكر وأنكر المولى فالقول لها وتمام تفرع به في شرحنا على
الكثير في تطبيق الهلاك فندرج قوله وان اختلفا في وجود الشرط **قاعدة في الاصل اضافية الجارية**

الى اقرب اوقاته منها فقدمه فيقال رأي في ثوبه فحاسة وقد حصل فيه ولا يدري متى أصابته بعد هاتين آخر
 حدث أحد ثوبه التي من آخرت قدمه يلمسه القس في الثانية عند أي حنيفة ومحمد رجعه الله وأن لم يتدكر
 احتلاما وفي البدائع بعد من آخرها احتلم وقيل في البول يعتبر من آخرها ما وفي الدم من آخرها عرف ولو اتفق
 جبة فوجد فيها قارصية ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب بعد الصلاة لم يؤمن وضع القطن فيها وان
 كان فيها ثقب بعد هاتين ثلاثة أيام وقد جعل الشيخان بهذه القاعدة حكما بخلافه الثرداؤ حدث فيها قارص
 ميتة من وقت العلم بها من غير إعادة شيء لأن وقوعها حادث فضاف الى اقرب اوقاته وخالف الامام الاظم
 رحمه الله فاستحسن إعادة صلاة ثلاثة أيام ان كانت متتغية أو متفسخة والا فلا يؤمن وبالله علما بالسبب الظاهر
 دون المؤهوم احتياطا كالجرح اذا لم يزل صاحب فراس حتى مات يحال به على الجرح (ومنها) لو كان
 في بدر رجل هذقا للرجل فقاتل عنه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاتله وهو في ملكي فاقول لا شيء
 فذا خذ رشه (ومنها) ادعت ان زوجها بانها في المرض وصاروا فارتدت وقالت الورقة بانها في محضه فلا
 ترتب كان القول قولها فترث (ومخرج) عن هذا الاصل مسألة الكثر من مسائل شتى من القضاء وان مات
 ذمي فقال تزوجته أسلمت بعد موته وقالت الورثة أسلمت قبل موته فاقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي
 ان يكون القول قولها وبه قال زفر رحمه الله تعالى وانما خرجوا عن هذه القاعدة فيما لا اصل تحكيم الحال
 وهو ان سبب الحرمان ثابت في الحال فثبت فيما عني (ومما) فرغت على الاصل ما في النية وغيره اولو
 أقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فاقول قول الورثة والبيتة بينة المقر له
 وان لم يقيم بيته وأراد احتلامهم فله ذلك انتهى وبما فرغته على هذا الاصل قولهم لو مات مسلم ونحوه
 نصرا بنية ثبات مسألة بعد موته وقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعد موته فاقول لهم كما ذكره
 الزياهي في مسائل شتى وبما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضي بعد عزله لرجل أسلمت منك ألفا ودفعها
 الى ز يد فثبت بها على فقال الرجل أخذتها ظلمها بعد العزل فاصح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث
 فكان ينبغي ان يضاف الى أقرب اوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره البعض لكن المعتمد
 الاول لأن القاضي أسنده الى حالة مناقبة للضمان وكذلك اذا ذكروا ما أخذوه منه انه فعله قبل تقليد القضاء وخرج
 انضاهن ما لو قال العبد لعمره بعد العتق قطعت يدك وأنا بعد وقال المقر له بل قطعتها وأنت عبيد فقال المقر له بعد
 وكذلك لو قال المولى لعبد بعد العتق قطعت يدك وكل شهر خمسة دراهم وأنت عبيد فقال المقر له أخذتها
 بعد العتق كان القول قول المولى وكذلك لو قيل بالسبع ان قال بعت وصليت قبل العزل وقال المولى قبل بعد العزل
 كان القول للمولى ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول المولى وكذلك في مسألة الغله لا يصدق
 في الغله القائمة وما وافق الاصل ما في النهاية لو اعتق أمه ثم قال لها قطعت يدك وأنت أمي فقالت هي
 قطعتها وأنا هي فالقول قولها وكذلك كل شيء أخذته منها عند أي حنيفة وأني يوسف رحمه الله ذكره فيقول
 الشاهدان ويحتاج هذه المسائل الى نظردقة الفرق بينها وفي الجمع من الاقرار ولو أقر في أسلم باخذ
 المال قبل الاسلام أو بالتلف خير بعد أسلم بحال حربي في دار الحرب أو بقطع يده عتقه قبل العتق
 فكذا هو في الاسناد أفي بدم الضمان في الكل انتهى يعني بمحمد ولا يضمن وبما فرغ عليه لو اشترى عبدا ثم
 ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع بالثمن لأن المرض يتزايد فيفضل الموت بالزاد فلا يضاف
 الى السابق لكن يرجع بنقصان العيب كما ذكره الزياهي وليس من قر وعها ما اذا تزوج أمه ثم اشتراها
 ثم ولدت ولدا يجتمل ان يكون حادثا بعد الشراء وقبله فانه لا شيء عندنا في كونها أم ولد لان من جهة انه حادث
 أصيب الى اقرب اوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها أصبح أم ولده عندنا **في قاعدة** هل الاصل في
 الاشياء الا لاحقة حتى يدل الدليل على عدم الاحاقه وهو ذهب الشافعي رحمه الله وأصرح حتى يدل الدليل
 على الاحاقه ونسبه الثانية الى أي حنيفة رحمه الله وفي البدائع المختار ان لاحقا لاقول قبل الشرع والحكم
 عندنا وان كان أزليا فالمراد به هنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع فانتفي التعلق لعدم فائده انتهى وفي شرح

التنازل صف الأصل في الأشياء بالإباحة عند بعض الحنفية ومنهم الكرخي وقال بعض أصحاب الحديث
 الأصل فيها الحظر وقال أصحابنا الأصل فيها التوقف يعني أنه لا بد لها من حكم ليكتالم نفع عليه بالفضل
 انتهى وفي الهداية من فصل الخدائد الإباحة أصل انتهى و يظهر أثر هذا الاختلاف في المسكون عنه
 ويخرج عليها أشكل حاله (فنها) الحيوان المشكل أمره والنبات المجبول بقيته (ومنها) إذا لم يعرف
 حال النهر هل هو مباح أو مملوك (ومنها) لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك (ومنها) مسألة
 الزرافة فذهب الشافعي رحمه الله القائل بالإباحة الحل في الكل وأما مسألة الزرافة فاختار عدم حمل أكلها
 وقال السوطي وليد ذكرها أحد من المالكية والحنفية وقوا عدم تقتضي حملها والله تعالى أعلم **فائدة**
 الأصل في البضائع الحرمة ولذا قال في كشف الأمر شرح غفر الإسلام الأصل في النكاح الحظر وأبج
 للضرورة انتهى • فإذا تقابل في المرامحل وحصة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز العري في الفروج وفي كاف
 الحاكم الشهيد من باب العري ولوان رجلاه أربع جوارى اعتق واحدة منهن بعينها ثم نسيها فلم يدرك
 أيهن اعتق لم يسهه أن يعزى لوطي ولا يسع ولا يسع لها كم أن يحل بينه وبين حتى يبين العقدة من
 غيرها وكذلك إذا طلق إحدى نسائه بعينها ثلاثا ثم نسيها وكذلك أن يمر كلهن الواحدة لم يسهه أن يقر بها
 حتى يعلم أنها غير المطلقة وكذلك غلبت الغاضى عنها حتى يغيرها غير المطلقة فإذا أخبر بذلك استقله السنة
 أنه ما طلق هذه بعينها ثلاثا ثم نسيها فإن كان حلف وهو جاهل بها فلا ينبغي له أن يقر بها فإن باع في
 المسئلة الأولى ثلاثا من الجوارى فحكم الحاكم أن يزوجها من ربه وكان ذلك من رأيه وجعل الباقي على المعتقة
 ثم رجع إليه بعض مباح بشراء أو هبة أو ميراث لم يسخ له أن يوطأها لأن القاضي قضى فيه بغيره فلا ينبغي له
 أن يوطأ ما منهن بالمثل إلا أن يزوجها بحيث لا بأس لانهاز وجهته أو أمته ولا يجوز العري في الفروج
 لأنه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج التحمل بالضرورة انتهى ثم قالوا لو اعتق جارية من رقبته ثم
 نسيها ومات بمجرى لقاضى العري لا يقول لورثة أنه طلقوا أيهن شتم أو اعتقوا التي أكبر طمك أنها حرة
 ولكنه يسألهم فإن زعموا أن الميت اعتق هذه بعينها أو اعتقها واستغفهم على علمهم في الباقيات فإن لم يعرفوا
 من ذلك شيئا اعتقه من كاهن وأسقط عنهم قيمة أحداهن وسعين فيما بقي انتهى **فروجه** من هذا
 الأصل مسألة في فئاوى قاضى خان صبية أرضعها قوم كثير من أهل القرية أهلهم أو أكثرهم لا يدري من
 أرضعها أو أراد واحد من أهل تلك القرية أن يزوجها قال أبو القاسم الصفار إذا لم تنظر له علامة ولا يشهد
 أحدهم بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الخصية كسلا يسد باب النكاح فلا واختلطت الرضعة بنسب يصحسون
 لم أره الآن ثم رأيت في الكافي للحاكم الشهيد ما يزيد الحل ولقظه ولوان قوما كان لكل منهم جارية فاعتق
 أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم أن يوطأ جاريته حتى يعلم أنها المعتقة بعينها وان كان أكبر
 رأى أحدهم أنه هو الذي اعتق فأحب إلى أنه لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك أملا ولا اشترا من
 رجل واحد قد علم ذلك لم يحمل له أن يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة ولا اشترا من الواحدة حل له
 وطهره فان فعل ثم اشتري الباقية لم يحمل له وطئ شيء منهن ولا يسهه حتى يعلم المعتقة منهن انتهى (ثم أعلم)
 أن هذه القاعدة انتهى فيما إذا كان في المرأة سبب محقق للحرمة فلو كان في الحرمة شيئا لم يضر ولذا قالوا
 أدخلت المرأة حلبة نديها في فم رضية ووقع الشئ في وصول اللبن إلى جوفها لم تحرم لأن في المانع شك كما
 في الولو الجسية وفي الفتية امرأة كانت تطعم نديها صبية وأشهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في ندي لبن
 حين أقمته ندي ولم يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لا ينها أن يزوج هذه الصبية انتهى وفي الحائنة صغير وصغيرة
 وبها شبه الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما إذا لم يغير بذلك أحدان أخبر به
 عدل ثقة أخذ بقوله ولا يجوز والنكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح وجها كبيرا فلا يحوط إلى بغيرتها
 • ثم أعلم أن البضع وإن كان الأصل فيه الحظر يقبل في حله خبر الواحد قالوا لو اشترى أمير يدقال بكر وكاف
 زيد بييعها لم يحمل وطؤها وكانوا جانت أمه قال تلجيل أن مولاي يعني الليل هدية وطن صدقها حل وطؤها

ولم أر حاكم ما إذا وكل شخصاً في شراء جارية ووصفها فاشترى إلى كيل جارية بالصفة ومات قبل أن يسلمها
للموكل فقتضى القاعد حرمته على الموكل لاحتمال أنه اشترى لنفسه لأن الوكيل يشترى غير المعلن به أن
يشترى لنفسه وإن كان شراء الوكيل الجارية بالصفة من المعينة نظاراً في الحال ولكن الأصل الأقرب
ينبغي الرجوع إلى قول الدارز لأنه خليفته وله نظار في الفقه ولما كان الأولى الاحتياط في الخروج قال في
المصنوعات إذا عقد على أمته متزهاً عن وطنها لم يملكه سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال أن تكون حرة
أو ممتعة القبر أو محبواً عليها بعقدها وقد حث الخالف وكثير ما يقع لاسمها ذاتاً وإلها الأدي انتهى فيها
فنع لبعض النافعية من أن وطني السراي الذي يجلب اليوم من الروم والمهندو القرك حرام الآن ينتصب
في لغات من جهة الامام من يحسن قسمتها فيقسمها من غير حيف ولا ظلم وتخصل قيسه من محكم أو تزوج
بعدها العلق بأذن القاضي أو المعنى والاحتياط اجتناباً من محو كل وسائر انتهى ورع لاسمك لازم فإن
الجارية المجهولة الحال المرجع فيها إلى صاحب اليدان كانت صغيرة وإلى إقرارها كان كبيرة وإن علم
حالتها فلا إشكال **تسبه** في معراج الدرية من كتاب الحظر والإباحة أن أصحابنا رجحوا أنها احتاطوا
في أمر الفروج الأفي مثله لو كانت جارية بين شركين وأدعى كل منهما أنه يخاف عليها من شركه وطلب
أن توضع على يد عدل لإيجاب الذي ذلك وأغتنى كون عند كل واحد يوماً حصة للملك انتهى **قاعدة**
الأصل في الكلام الحقيقة وعلى ذلك فروغ كثير منها النكاح للوطى وعليه حل قوله تعالى **ولا تشكوا**
ما نكح أبائكم من النساء **محرمة** مرتبة الأب كحليته ولذا الوضئ شافعي يحلها لم ينفذ لفقته الكتاب
بخلاف القضاء محل مسوخته والفرق مذكور في ظواهر شرحنا وحرمه المقعود عليها بالوطى بالإجماع ولو قال
لامته أو منكوحته نكحت فعل الوطى فلو عقد على الأم بعد اعتاقها أو على الزوجة بعد إباحتها لم يثبت
كافي كشف الاسرار ومنها لو وقع على ولده أو أوصى أو تزوج بدلا دخل ولد له وإن كان له ولد لعليه
فإن لم يكن له ولد لعليه استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية بعدم الدخول وبصح فاذا ولد
لواقف ولد رجع من ولد الابن إليه لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصليب وهذا في الفرد وما إذا وقف على
أولاده دخل النسل بكم كذا كوالطبقات للثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكأنه يعرف فيه والأخا ولد
مفرد أو جماع حقيقة في الصلب ومنها لو حلف لا يسبع أو لا يشترى أو لا يزور أو لا يستأجر أو لا يصلح عن مال
أولاً بتمام أو لا يتخاضم أو لا يضرب ولده لم يثبت بالأب مباشرة ولا يثبت بالتوكيل لأنها الحقيقة وهو مجاز لا
أن يكون مثله لا مباشر ذلك الفعل كالتقاضى والأمر حقيقة يثبت بها وإن كان مباشر مروة أو بول فيه أخرى
فانه يعتبر الأغلب قال في الكثر بعده وما يثبت بهما النكاح والطلاق واللعن والعق والكتابة والصلح
عن دم عبد أو أمة أو صدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والقرع والبناء والنيابة والإيداع
والاستداع والأعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسب والجل انتهى والأفعال والعقود في الإيجان
هل يخص بالصبي أو تتناول القاصد فقالوا الأذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول القاصد
والتوكيل بالنكاح لا يتناول والمبين على النكاح أن كانت في الماضي تتناوله وإن كانت على المستقبل
لا والمبين على الصلابة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصدوم كافي الظاهر وكذا على البيع كافي
المحط ومنها لو حلف لا يبيع اليوم لا يتبعها بالصبي أو يتصدق به استغناءً أو مثله لا تزوج اليوم كافي
المحط ومنها لو قال هذه الدارز بكذا أن أقرأ بأبائك حتى لو ادعى أنها مسكنة لم يقبل وفي البرز في قوله فلا ن
سأكن هذه الدارز أقراراً منه بكونه المخلخلاف زرع فلان أو غرس أو بناء وادعى أنه فعل ذلك بالأجر فهي
لقر ومنها لو حلف لا يأكل من هذه الشاة خنت بغيره لأنه الحقيقة دون لبنها وتاجها بخلاف ما إذا حلف
لا يأكل من هذه الخنزيرة خنت بشرها واطلعه لا يملك اتصل به صنعتة كذا ليس فإن لم يكن لها مخرج
جاء أكله مما اشترى بشرها ومنها لا يأكل من هذه الخنزيرة خنت بأكل عنها لا يمكن فلا يثبت بأكل
خنزرها ومنها أن حلف لا يشرب من دجلة خنت بالجرع لأنه الحقيقة ولا يثبت بالشرب سده أو أن يمتنع خلاف

من ماله جلة ومنها أوصى لمواليه وقه عتقا ولهم عتقاء اختصت بالاولين لانهم مواله حقيقة والآخرون مجازا بالتب ومنها أوصى لبناء بيوتهم صليسون وحقة فالوصية للصليبين ونقض علينا الاصل المذكور بالاستئمان على ابناءه لدخول الحفدة ومن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحنث بالدخول مطلقا وعن أصناف العتق التي اوصى بقدمه في مقدمه لا يحنث ومن حلف لا يسكن دار زيد يحنث بالنسبة للمساكين وغيره وبأن ما حنفية ومحمد جارحهما الله لا يقين قال الله على مسوم رجبا نواي الدين انه نذروا ومن واجب بان الامان لحسن الدم المحتاط فيه فانقض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم مجاز عن الدخول فعم واليوم اذا قرنت بفعل لا يعتمد كان لمطلق الوقت لقوله تعالى ﴿ومن يؤمهم يومئذ بكرة﴾ وللتأخر اذا امتد ليكون معيارا والقدم غير ممتدة فاعتبر مطلق الوقت وازافة الدار نسبة للسكنى وهي عامة والنذر مستفاد من الصيغة واليمين من الموجب فان ايجاب المباح يمين كصبره بالنص ومع الاختلاف لا جرح كذا في البدائع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي صلاة فانه لا يحنث الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنث حتى يقبضها مسجد لانه يكون انما يجمع الاركان وعمل يحنث بوضع الجبهة أو بالرفع قولان ههنا من غير ترجيح وينبغي ترجيح الثاني كارجحوه في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظهر يحنث بالاربع ولو حلف لا يصلي جماعة لم يحنث بادراك ركعة واختلف فيما اذا أتى بالاكثر **خاتمة** فيها فوائد في تلك القاعدة

أعني العتق لا يزول بالشك (الفائدة الاولى) تستثنى منها مسائل الاولى المسحاضة المحضرة يلزمها الاغتسال لكل صلاة وهو الصريح الثانية اذا وجد بلا ولا يدري انه مني أو مني قد من ايجاب التمسك مع وجود الشك الثالث في جددارة مستمرة بدمي وقعت وكان قد توفى منها قد من اوجب الاعادة عليه مقصدا مع الشك الرابعة قد مناته لو شك هل كبر لا فتتاح أولا وأحدث أولا ومع رأسه أولا وكان أول ما عرض له استقبال انما صابت يده فنجاسة ولا يدري أي موضع اصابته غسل الكل على ما قد منان في الظهيرة مع ما فيه من الاختلاف السادسة رأى صيدا بجر حشم فغيب عن بصره ثم وجد ميتا ولا يدري سبب موته يجرم مع وجود الشك لكن شرط في الكثرة ثم ان يقعد عن طلبه وشرط فاضى خان ان ينوار عن بصره والله بشر ما في الهدى والقول المتمد الاول السابعة لو كانت الهرة فارقة قالوا ان شرب على فور الماء ينحس كشارب الخمر اذا شرب الماء على فور ولو مكث ساعة ثم شرب لا ينحس عند أبي حنيفة رحمه الله لاحتمال غسلها في الماء جازا وعند محمد رحمه الله ينحس بناء على اصله من أنها لا تزال ولا الاطلاق كالحكمة ههنا مسائل تحتاج الى المراجعة ولم أرها الآن منها شك مسافر أو وصل بلده أولا ومنها شك مسافر هل فوى الإقامة أولا وينبغي ان لا يجوز له الترخص بالشك ثم رأيت في التاتارخانية ولو شك في الصلاة اقم ثم أومسافر صلى أو دعا ويقعد على الثانية حتى يطاف كذلك اذا شك في نية الإقامة ومنها صاحب العذر اذا شك في انقطاعه فصلى بظهاره بنفى ان لا تضع ومنها جاء من قدام الامام وشك اتمتع عليه أم لا ومنها شك هل سبق الامام بالكبير أولا ثم رأيت في التاتارخانية واذا لم يعلم المأموم هل سبق امامه بالكبير أولا فان كان كبر رآه انه كبر بعده أجزأه وان كان كبر رآه انه كبر قبله لم يجزه وان اشرك الظن ان أجزأه أمره بمجول على السداد حتى يظهر الخطأ انتهى وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك في التقدم والتأخر ومنها من عليه فائتة وشك في قضاءها فهي مستوفى التاتارخانية وجعل لا يدري هل في ذمته ضاء الفوائت أم لا يكره ان ينوي الفوائت ثم قال واذا لم يدرك الرجل انه في عليه شيء من الفوائت ولا الفضل ان يقرأ في سنة الظهر والعصر والعشاء في الاربع الفاتحة والسورة انتهى **(الفائدة الثانية)** الشك تساوي الطرفين والظن

الطرف الراجح وهو ترجيح جهة الصواب والوجه رجحان جهة الظن وأما كبر الراي وغالب الظن فهو الطرف الراجح اذا اخذ به القلب وهو المعتبر عند الفقهاء كاذ كره الامشي في اصوله وحاصله ان الظن عند اتقائه من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على ألف درهم في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك انتهى وغالب الظن عندهم ملحق

بالعين وهو الذي يبقى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب صرحوا في نواقض الوضوء بان
 الغالب كالتحقق وصرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الزوج لم يتبع واذ اغلب على ظنه وقع **في القاعدة الثالثة**
في الاستصحاب وهو كما في الخبر **الحكم ببقاء امر محقق لم يظن عدمه واختلاف في حقيقته فقبل حجة مطلقة**
 وفاته كثيرة مطلقا واختار القول الثلاثة اوز يدوم خمس الاثمة وفخر الاسلام انه حجة للدفوع لا للاستحقاق وهو
 المشهور عند الفقهاء والوجه انه ليس بحجة أصلا لان الدفع استمر اعدمه الاصل لان موجب الوجود ليس
 موجب بقاءه فالحكم ببقائه بلا دليل كذا في الخبر **مر** وما فرغ عليه الشك في اذ ايسع من النار وطلب
 الشربك الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيما في يده فالقول له ولا شفعة الا لا ينفق منها المفقود لا يثبت
 عندنا ولا يورث وقد منافر وعامة عليه في قاضية ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته وفي اقرار البرازية
 صدد هذا الانسان عند الله هو قد ادعى مالكة الضمان فقال كانت حجة لتوقع فارة فيها فالقول للصاب
 لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصاب لاعدم الخامسة وكذا لو اتلف لحم طواف فطلب بالضمين
 فقال كانت ميتة فالتفت الى الصديق والشهود ان يشهدوا انه لم يخذ كي يحكم الجمل قاله القاضي لا يضمن فاعترض
 عليه بمسألة كتاب الاستحسان وهي ان رجل اوفى رجله ما طلب منه القصاص قال كان ارتداً وقتل ابني فقتلته
 قصاصاً والردة لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قيل لادى الى فتح باب العدو وان فانه يقتل ويقول كان القتل كذلك
 وأمر الدم عظيم فلا جهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم اهلون حتى حكم في المال بالانكول وفي الدم بحبس
 حتى يقرأ ويحلف واكتفى بين واحدة في المال وبخمس في عينا في الدم انتهى **في القاعدة الرابعة المشقة تحمل**
التيسير والاصل فيها قوله تعالى يري بديانته بكم اليسر ولا يري بديكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين
 من حرج **وفي الحديث** أحب الدين الى الله تعالى الخفيفة السمحة قال العلماء يتجرجع على هذه القاعدة
 جميع رخص الشرع وتخفيفاته واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها **(سبعة)** **(الاول)** السفر
 وهو نوعان منه ما يختص بالطول وهو ثلاثة أيام ولياليها وهو القصر والفطر والسفر أكثر من يوم واسيلة
 وسقوط الاضحية على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به والمراد به مطلق الخروج عن المص وهو ترك
 الجمعة والعدن والجماعة والنقل على الدابة وجواز التيمم واستصحاب القرعة بين نسائه والقصر للسافر عندنا
 رخصة استقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الاعمال لم يبق مشر وعما حتى اتم به وقصدت لواتم ولم يعد على رأس
 الركنين ان لم ينو اقامته قبل مجئ الثالثة **(الثاني)** المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه
 او على غيره او من زيادة المرض أو بطله والقعود في صلاة الغرض والاضطجاع فيها والاماء والتخلف
 عن الجماعة مع حصوله الفضيلة والفطر في رمضان للشيخ القاني مع وجوب الفدية عليه والانتقال من
 الصوم الى الاطعام في كثرة الظهار والفطر في رمضان والخروج من المعتكف والاستنابة في الحج وفي
 رمي الجمار والباحة محظورة الاحرام مع القنبة والتداوي بالنجاسات وبالخرق على أحد القولين واختار
 قاضخان عدمه واساغة القنبة اذا غص بها اتفاقا والباحة النظر للطبيب حتى العوزة والسواكين الثالث
 الاكراه الرابع التيسان الخامس الجهل وسياق لها ما بحث السادس العسر وعموم البلوى كالصلاة
 مع النجاسة المذمومة كما دون ربع الثوب من حقيقته وقد ادرهم من الغناظة ونجاسة العنود التي تصيب
 ثيابه وكان كلما غسلها خرجت ودم البراغث والبق في الثوب وان كثر وبول ترش على الثوب قد رؤس
 الابن وطين الشوارع واثر نجاسة حرسز واله بول سنوري غير اواني الماء وعلمه الفتوى ومنهم من اطلق
 في الحرمة والقنطرة وعرجام وعصفور وان كثر وخزها الطيور المحترمة في دياره ولا ينافس له سائلة وريق
 النائم مطلقا على الثوبه واولاه انصابا وغبار السرقين وقليل الدخان الخس ومنقذ الحيوان والعصفور عن
 الربح والفساد اذا اصاب الدر او بل البتة والمفرد على الثوبه وكان الحلو ان لا يصلى في سرائره ولا
 تأويل لغلبة الاخر من الخسلاف ومن ذلك قولنا بان النار مطهرة للروث والعدنة فقلنا مطهرة زادها
 تيسيرا والازمت نجاسة الخبز في غالب الامصار ومن ذلك مطهرة بول الخفاش وشعره والبرع اذا وقع في الحلب

وروي قبل التفتت وتخفيف نجاسة الارواث عندها وما يصيب التوب من بخارات النجاسة على الصبح وما يصيبه مما سال من الكنفية لم يكن كبر رايه النجاسة وماه الطابق استحسانا وصورة أحرقت العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان وكذا الاصطبل اذا كان حار او على كوة طابق اوبيت بالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا اهرق فيه النجاسة فعرق حيطانها وكوتها وتقاطر منه وكذا لو كان في الاصطبل كوز معلق فيه ماء فترشح في أسفل الكوز والقول بطهارة المثل وان كان أصله ماء والزبادوان كان عرق حيوان حرم الاكل والقرب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس أو عكسه والفتوى على أن العبدة للطاهرهما كان وماترشح على الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه وما روي به السوف اذا ابتل به قدماه وموطى الكلاب والطين المسرقن وردقة الطريق ومشروعية الاستنجاء بالخجر مع أنه ليس بمنزلة حتى لو نزل المحتضى به في ماء نجسه والقول بأن كل مانع مانع عن نيل النجاسة لا تحقبة ومضى المصنف للمبانيات للعلم ومع الخلف في الحضرة لشدة نزعه في كل وضوء ومن ثم وجب نزعه للفسل لعدم تكرره وأنه لا يصح على الماء بالاستعمال مادام مترددا على العوض ولا بنجاسة الماء اذا لاقى النجس مما لم يتصل عنه وأنه لا يضره التغير بالمكت والطين والطحلب وكان عسر صوته عنه وباحثة المشي والاستدبار عند سبق الحديث وباختها في صلاتها لحوف وباحة النافذة على الدابة خارج المهر بالاعاء وفيه فروا به عن أبي يوسف رحمه الله وباحة القعود في الاعتذر وسمع أبو حنيفة رحمه الله في العبادات كلها يقل أن من المرأه الذكر ناقض ولم يشترط النية في الطهارة ولا ذلك ووسع في المياه ففوضه إلى رأي المبتلي به ولم يشترط مقارنة النية لتكبيره ولم يعين من القرآن شيأ حتى القاطعة فلا يقره تعالى فأمرنا به من القرآن والتعيين بحيث لا يجوز غيره عسر واسقط القراءة عن المأموم بل ستمه منها شقة على الامام فذا القتلط عنه كما يشاهد بالجامع الزهر ولم يخص تكبيرة الافتتاح بلفظ وانما يجوزها بكل ما يفيده التعظيم واسقط نظم القرآن عن المصلي بخروجه بالغارسي تسبيرا على الخاشعين وروي رجوعه عنه واسقط فرض الطمأنينة في الركوع والسجود تبسيرا واسقط لزوم التفرغ على الاصناف الثمانية في الزكوة صدقة الفطر وجوز تأخير النية في الصوم وهدم التعيين لصوم رمضان ولم يجعل للصوم الاركنين الوقوف وطواف الزياره ولم يشترط الطهارة له ولا الستر ولم يجعل السعة كلها أركنا بل الأكثر ولم يوجب العمرة في العمر كل ذلك لتيسيره على المؤمنين ومن ذلك الإبراد بالظهر في شدة الحر ومن ثم لا يستحب الإبراد في الجمعة لاستحباب التكبير بها على ما قيل ولكن ذكر الاستيعاب أنها كالظهر في الزمان وترك الجماعة للطر والجمعة بالاهذا والمرور فكذا أسقط أبو حنيفة رحمه الله عن الأعي الجمعة والحج وأن جددان دفع المشقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلوات على الخائض لتكررها بخلاف الصوم بخلاف المستحاضة لندو ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه اذا زاد في يوم وبلية وعن المريض العاجزين الاعاء بالأس كذلك على الصبح وجواز صلاة الفرض في السفينة فأعدم القدره على القيام لحوف ذو وإن الرأس وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمر مرة والركاة ربع العشر تبسيرا ولذا قلنا أنها وجبت بقدره ميسرة حتى سقطت بهلاك المال أو كل المنة أو كل مال الفربع ضمان البدل اذا اضطر وأكل الولي والوصي من مال اليتيم قدر أجرة عمله وجوز تقدم النية على الشروع في الصلاة اذا لم يفصل أجنبي وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخره عن طلوع الفجر إلى ما قبل نصف النهار الشرعي دفعا للمشقة عن جنس الصائم لأن الخائض يظهر بعده والكافي يسلم والصغير يملك كذلك باحة التحليل من الحج بالاحصار والقوات وإباحة أبي يوسف رحمه الله رعي حبش الحرم للحاج في الموسم تبسيرا وليس الحرير للحكمة والقتال ويسع الموصوف في القدره كالسليم جوز على خلاف القياس دفعا للحاجة للغايب والأكتفاء برؤية طاهر الصبره والائتمونج ومشروعية اختيار الشرط للمشتري دفعا للندم وخيار نقدا لثمن دفعا لماطله ومن هذا القيدل يسع الامانة المسمى يسع الوفا فوجز مع ما نسخ بلج وبخاري توسة وبها في شرح الكثر من باب خيار الشرط ومن ذلك أفق المتأخرون بالرد لغير الغبن القابض

امامطلقا واذا كان فيه غرور رحمة على المشتري ومنه الزوال بسبب الخالف والاتفاق والحالة والهرن
والضمان والبراء والقرض والشر وكذا الصلح والجر والو كالفوا الاجارة والزراعة والمساقاة على قولهما الحق
به للخاصة والمضاربة والعارية والوديعة لا مشقة العظيمة في أن كل واحد لا ينفع الا بما هو ملكه ولا يستوفى
الا من عليه حصة ولا يأخذ الا بكامله ولا يتعاطى امواله الا لنفسه فسهل الامر باباحة الانتفاع بذلك الغير
بطريق الاجارة والاعارة والقرض وبالاتعانة بالغير وكافة ابداعا وشركة ومضار بقر مساقاة والاستغناء
من غير المدينين وحالة التوشيق على الدين برهن وتقبل ولو بالنفس وباسقاط بعض الدين صلحا او كره
ابرار ولا حاجة افتدائه بمجنون زنا الصلح عن انكار ولقد قدما شرعت الاجارة لوجبت المنافع اجمرة عند اتحاد
الجنس قلنا لا يجوز قلنا الاجارة على منفعة غير مقصودة من العين لا يجوز ولا يستغناء عنها بالعارية كما علم
في اجارة البراءة من يوم التخفيف جواز العود الجائرة لان لزومها شاق فتكون سببا لعدم تعاطاها ولزوم
اللازم والالم يستقر بيع ولا غيره وقتنا عزل الوكيل على عمله دفعا لمرج منه وكذا عزل القاضي وصاحب
وظيفة ومنه اباحة النظر للطبيب والشاهد وعند الخطبة والسيد ومنه جواز النكاح من غير نظرا في
اشترائهم من المشقة التي لا يقعها كثيرا للناس في بناتهم وأخواتهم من نظر كل خاطب فاسبب التيسير فلم يكن
فيه خيار رؤى بتجسلاف البيع فانه يصح قبل الرؤى وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر بايجاب
في النكاح بخلاف البيع ومن هنا وسع فيه ابو حنيفة رحمه الله غرضه بل لا يولي ومن غير اشتراط عدالة الشهود
ولم يفسد بالشروط المقيدة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال بتعديها فيفد ملك العين للرجال
ومعهما محضورا بنى العاقدين وناعين وسكارى كرهه بعد العفو وعبارة النساء وجوز شهادتهن فيه
فانقد محضرة رجل وامرأتين كل ذلك دفعا للمشقة الزاوية تريب عليهن من هنا قيل عجت لحنفى بزنى ومنه
اباحة أربع نسوة فلم يقتصر على واحدة تيسيرا على الرجل وعلى النساء ايضا لكونهن ولم يرد على أربع نسوة
لما فيه من المشقة على الرجل في القسم وغيره ومنه مشروعية الطلاق لما في القماء على الزوجة من المشقة
عند انفراقه وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم يشرع عندنا لما فيه من المشقة
على الزوجة ومنه وقوع الطلاق على المولى بغير أربعه أشهر دفعا لغير رغبته ومنه مشروعية التكرار
في الظاهر واليمين تيسيرا على المكلفين وكذا التخيير في كفارة اليمين لتكرارها بخلاف بقية الكفارات لتدرة
وقوعها ومشروعية التخيير في نذر معين بشرط لا يراد كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالندب وزنى ما عليه الفتوى
واليه رجح الامام قبل ثبوته بسبعة أيام ومنه مشروعية الكتابة لتخلص العبد من دوام الرق لما فيه من
العسر ولم يطلها بالشروط الفاسدة توسعة ومنه مشروعية الوصية عند الموت لتسديرك الانسان ما فرط
منه في حال حياته ومع له في الثلاث دون ما زاد عليه دفعا لضرر الوالد حتى أحزنها بالجميع عند هدم الوارث
وأوقفاها على اجازة بقية الورثة اذا كانت وارثا وأبقينا التركة على ملك الميت حكما حتى تقضى حوائجه
منها رجة عليه ووسعنا الامر في الوصية بجوزها بالعقد ولم نطلها بالشروط الفاسدة ومنه اسقاط الاثم
عن المتهدي في الخطأ والتيسير عليهم بالاكتفاء بالظن ولو كلفوا الاخذ باليقين لشق وعسر الوصول اليه
ووسع ابو حنيفة رحمه الله في باب القضاء والشهادات تيسيرا فصيح تولية القاضي وقال ان فسقه لا يعزله وانما
يسقطه ولم يوجب تركية التهم ودخال حال المسلمين على الصلح ولم يقل الجرح المجرى في الشاهد وسرع ابو
يوسف رحمه الله في القضاء والوقف الفتوى على قوله فيما يتعلق بهما وجوز للقاضي تلقين الشاهد وجوز
كتاب القاضي الى القاضي من غير سفر ولم يشترط فيه شيئا مما شرطه الامام وصحح الوقف على النفس وعلى
جهة تقطيع وقف المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضي وجوز استبداله عند الحاجة اليه
بالشرط وجوز مع الشرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين فقد بان بعد ان هذه القاعدة ترجع اليها
غالب أبواب الفقه السبب السابع النقص فانه نوع من المشقة تناسب التحقير فمن ذلك عدم تكليف
النصي والمجنون ففوض أمرهما الى الولي وتريته وحضنته الى النساء رجة عليه ولم يغيره على الحضنة

تيسر عليهم وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والمجاهد والمجنون وبمحمول
العقل على قول والصحيح خلافه وأباحه ليس المحرم ورحى الذهب وعدم تكليف الأرقاء بكثير مما وجب
على الأحرار لكونه على النصف من الحر في الجسد والعدة مما ساقى في أحكام العبد وهذه فوائد مهمة
نختم بها الكلام على هذه القاعدة **في القاعدة الأولى في المشاق على قسمين** مشقة لا تنقل عنها العادة غالباً
كمشقة البرد في الوضوء والغسل ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار ومشقة السفر التي لا تنفك
للمحج والمجاهد عنها ومشقة ألم الجسد ودورجهم الزنا وقتل الجناة وقتال البغاة فلا أثر لها في إسقاط العبادات
في كل الأوقات وأما جواز التيمم خوفاً من شدة البرد للجنابة فالمراد من الخوف الخوف من الاغتسال على
نفسه أو على عضو من أعضائه أو من حصول مرض ولذا اشترط في البدائع لجواز من الجنابة أن لا يجد مكاناً
ياويه ولا وثقاً يأتدق به ولا ماء مسخناً ولا جاماً والصحيح أنه لا يجوز زلزال الصغر كافي الجنابة لعدم اعتبار
ذلك الخوف في أعضائه الوضوء وأما المشقة التي تنقل عنها العبادات غالباً فهي مراتب الأولى مشقة عظيمة
فالدخلة كمشقة الخوف على النفوس والأطراف ومنافع الاعضاء فهي موجبة لتخفيف وكذا إذا لم يكن
للمحج طريق الآمن للحر وكان الغالب عدم السلامة لم يجب الثانية مشقة عظيمة كما في وجع في أصبع
أو أدنى صداع في الرأس أو سوء مزاج خفيف فهذا لا أثر له ولا التفات إليه لأن تحصل مصالح العبادات
أولى من دفع مثل هذه المفسدة التي لا أثر لها ومن هنا رد على من قال من مشايخنا أن المريض إذا نوى
الصوم في رمضان عن واجب آخر فإنه يقع عما نوى أن كان مرضاً لا يصير معه الصوم واليقع عن رمضان
بأن ما لا يصير ليس به رخص للقطر في رمضان وكلامنا في رخص له الفطر **تنبيه** مطلق المرض
وأن لم يصرف كان بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها الثالثة متوسطة بين هاتين كمرض في
رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض أو بطله البرء فيجوز له الفطر وهكذا في المرض المبجع للقيم واعتبروا
في الحج الزاد إلى الحالة المناسبة للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل إنسان ما يصعب معه بدنه وقالوا
لا يكتفي بالعفة في الرحلة بل لابد في الحج من شق جمل أو رأس زائلة ومن المشكل التمتع فانهم اشترطوا في
المرض المبجع أن يخاف من الماء على نفسه أو عضوه وهذا إما أومنعة أو حدوث مرض أو بطله البرء ولم ينهوه
بمطلق المرض مع أن مشقة السفر دون ذلك بكثير ولوجوب إشراء الماء بزيادة قاحشة على قيمته لا الدسيرة
في القاعدة الثانية في تخفيفات الشرع أنواع الأولى تخفيف أسقاط كسقاط العبادات عند وجود
أعذارها الثانية تخفيف تنقيص كالقصر في السفر على القول بأن الإتمام أصل وأما على قول من قال القصر
أصل والإتمام فرض بعده فلا لا ضرورة والثالث تخفيف إبدال كإبدال الوضوء والغسل بالتميم والقيام في
الصلاة والعودة والاضطجاع والركوع والسهود بالإيماء والصيام بالأطعام الرابع تخفيف تقديم كالمحج
بغير فوات وتقديم الزكاة على الأول بوز كالمفطر في رمضان قبله على الصحيح بعد تلك النصاب في الأول
ووجود الرأس بصفة المؤنة والولاية في الثاني الخامس تخفيف تأخير كالمحج بغير دلة وتأخير رمضان
للمريض والسافر وتأخير الصلاة عن وقتها في حق مشغل بانقضاء غرض وقصره السادس تخفيف ترخيص
كمسألة المستعصر مع بقية الخو وشرب الخمر لقصة السابع تخفيف تغيير تغيير نظم الصلاة لخوف
(القاعدة الثالثة) المشقة والمحرى أي باعتبار موضع الانصر فيه وأما مع النص بخلافه فلا وقال أبو
حنيفة رحمه الله بحرمه الله بحرمه رعي حشيش الحرم وقطعه إلا إذا خرو جواز أبو يوسف رحمه الله رعيه للحرج
ورده عليه بما ذكرناه وذكره الزيلعي في جنائبات الأحرام وقال في الاحتجاج أن الأمام يقول بتقليط نجاسة
الأرواح لقوله عليه السلام إنها ركس أي نجس ولا اعتبار عنده بالابوي في موضع النص كما في قول الأديمي
فإن الباوي فيه أعم انتهى وفي شرح مشقة المصل من المتأخرين من زاد في تفسير القلظة على قول أبي حنيفة
رحمه الله ولا يحرى في اجتنابه كافي الاختيار وفي القلظة على قوله لا يابوي في أصابته كافي الاختيار أيضاً
وفي المحيط وهي زيادة حسنة يشهد لها بعض فروغ الباب والمراد بقوله ولا يحرى في جنته ولا يابوي في

امامته على اختلاف العبارتين اعماماً بالنسبة الى جنس المكلفين فبقع الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي ان امامت بلتة خفت قضيتها انتهى (القائمة الرابعة) ذكر بعضهم ان الامراء اضاف اسم واذا اتسع ضائق وجمع بينهما بعضهم بقوله كلما نحووا عن حده انعكس الى ضده ونظير هاتين القاعدتين في التماس كس قولهم يقتدر في الدوام ما لا يقتدر في الاستثناء وقولهم يقتدر في الاستثناء ما لا يقتدر في المقام وسيأتي ان شاء الله تعالى ذكر فروعهما

القاعدة الخامسة الضرر يزال

أصلها قوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار أخرجه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلًا وأخرجه الحارثي في المستدرک والميهقي والدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعباد بن الصامت رضي الله عنهم ونسبه في المغرب بأنه لا ضرر للرجل أخاه ابتداء ولا جراه انتهى وذكره أصحابنا رحمهم الله في كتاب الغصب والشفعة وغيرها وينتق على هذه القاعدة كثير من أبواب الفقه فمن ذلك الرد بالبيع بجميع أنواع الخيارات والمجبر سائر أنواعه على المقتضى به والشفعة فانه للشرى بالدفع ضررًا والقسمه والرد بالدفع ضررًا بالرد بالسوء (بغير انهما تعلقوا بالديار وترخص) والقصاص والحسد والكفارات وضمان المتلفات والمجبر على القسمه بشرطه ونصب الأئمة والقضاء ودفع المصائل وقتل المشركين والبيعة وفي البراز من كتاب الكراهية باع اغصان فرصادو المشركى اذا ارتقى لقطعها يطالع على عورات الجيران يؤمر بأن يجبرهم وقت الارتقاء ليستقروا امرتين فان فعل والارفع الى الحاكم لجمعه من الارتقاء انتهى وهذه القاعدة مع التي قبلها متحدة أو متداخلة وتعلق بها قواعد الاولى الضرورات تتبع المحظورات ومن ثم جازا كل الميتة عند الحاجة وإدغام الأئمة بالخمر والتلفظ بكلمة الكفر لا لأكله وحسبنا اتلاف المال وأخذ مال المؤمن من أداء الدين بغير اذنه ودفع المصائل ولو أدى الى قتله وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم نقصان مال أو الفرج مالمو كان الميت نبيًا فانه لا يحل أكله لا مضطرًا لحرمة أعظم في نظر الشرع من محبة المضطر انتهى ولكن ذكر أصحابنا رحمهم الله ما يفيد فانه قالوا لو كرم على قتل غيره وقتل لا يرخص له فان قتله اثم لا مفسدة قتل نفسه أخف من مفسدة قتل غيره وقالوا لو دفن بلائق فين لا ينش منه لأن مفسدة خنل حرمة أحد من عدم تكفينه الذي قام السرير بالتراب مقامه وكذا قالوا لو دفن بلائق وأحيل عليه التراب صلى على قبره ولا يخرج ج الثانية ما أبيع للضرورة بقدرها ولا أقل في إيمان الظاهر به أن اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة وانما يباح النحر يض انتهى يعني لا بد فاعها بالضرورة ومن فروعه المضطر لا يأكل من الميتة الا قدر سد الرمق والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة لانه انما أبيع للضرورة قال في الكفر وينتفع فيها بعلق وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا مقصود وبعد الخبز وج منها الاوما فضل رد الى القنينة أو فوا بالعقود قول السنوري في الثياب دون الارافى لانه لا ضرورة في الاولى جبر بان العادة بتغييره لو فرق كثير من المشايخ في البعير بين آثار الغلوات فيعني عن قليله للضرورة لانه ليس لها رأس حاضرة والابل تعرجوها وبين آثار الامصار لعدم الضرورة بخلاف البكثير ولكن المعتمد عدم الفرق بين آثار الغلوات والامصار وبين الصمغ والمنكسر وبين الرطب واليابس ويعني عن ثياب الميتة ونفى اذا أصابها من الماء الاستعمال على رواية النجاسة للضرورة ولا يعني عيبا يصيب ثوب غيره لعدم هادم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة والبحيرة يجب أن لا تستمر من الصمغ الا بقدر ما لا يدمنه والطبيب انما ينظر من العورة بقدر الحاجة وفرع الشافعية عليها أن المجنون لا يجوز تزويجه أكثر من واحدة لا بد فاع الحاجة بها انتهى ولم أره لمشايعنا رحمهم الله (تذنيب) يقرب من هذه القاعدة ما حاز لعذر بطل بزه والله فطيل التهم اذا قدر على استعمال الماء فان كان لفق الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لم يرض بطل بيزه وان كان لم يرد بطل بزه والله وينبغي أن يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مردضا فصح بعد الاشهاد أو مسافر أقدم أن يبطل الاشهاد على القول بانها لا تجوز الا الموت الاصل

الآخرة يوصل في أظلم ما ولا يجوز عكسه لأن بيع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهم ما قدر الربيع
 وكان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر الربيع من في أيهما شاء لاستمواتهما في
 الحكم والافضل أن يوصل في أظلم ما بما هو ولو كان ربيع أحدهما طاهرا والآخرة أقل من الربيع يوصل في الذي
 ربه طاهر ولا يجوز في العكس ولو أن امرأة توفيت قائمة بتكشف من عورتها ما منع حوازا الصلاة ولو وصلت
 قاعدة لا بتكشف منها شيء فإنها تصل قاعدة لما ذكرنا أن ترك القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها
 وربيع رأسها ور كت نقطته الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربيع لا يضرها تركه لأن الربيع حكم
 الكل ومدونه لا يغطي لحكم الكل والسترة أفضل تغلبا لأن كشف انتهى ومن هذا القبيل ما ذكره في
 الخلاصة أنه لو كان إذا خرج للمصلاة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته فأغشى رأسه باليدين وقاعد
 وهو الصحيح ونقل عن شرح منة المصلى تصحها آخره يوصل في بيته فأغشى رأسه باليدين وقاعد
 اضطر وعنده ميتة ومال الغير فإنه يأكل الميتة وعن بعض أصحابنا رحمهم الله من وجد طعام الغير لا يباح له
 الميتة وعن ابن سماعة الغصب أولى من الميتة به أخذ الطعوى وغيره وخبر الكرخي كذا في البرزخ به ولو
 اضطر المحرم وعنده ميتة ومال الغير فالصيد أولى وكذا الصيد أولى من لحم الإنسان وعن محمد الصيد أولى من
 لحم الغنير انتهى وذكر الزاوي في آخر كتاب الأكره لو قال له لتلقن نفسك في النار أو من الجبل أو لا تقتلن
 وكان الألفاظ بحيث لا ينجونه ولكن فيه نوع خفة فله الخيار إن شاء فعل ذلك وإن شاء لم يفعل ومبرح يقتل
 عند أي خفة رحمه الله لأنه لا يتلى بيلتين فختار ما هو الأهلون في زعمه وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لأن مباشرة
 الفعل سعى في الهلاك نفسه فمصر بها ما عنده وأصله أن الحر يقبض إذا وقع في سفينة وعلم أنه لو صبر فيها يخرق
 ولو وقع في الماء يغرق فغسله فختار أيهما شاء وعندهما يصبر إذا أتى نفسه في النار فاحترق ففعل المكره
 النصاص بخلاف ما إذا قال له لتلقن نفسك من رأس الجبل أو لا تقتلن بالسيف فالتى نفسه فأت فغسله
 حينئذ رحمه الله يجب الذي هو مستلزم القتل بالمثل انتهى ونظير القاعدة الرابعة قاعدة خامسة وهي ضرورة
 المفسد أولى من جلب المصلح فإذا عارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالباً لأن اعتناء الشرع
 بالمنهايات أشد من اعتنائها بالمأمورات ولذا كاله عليه السلام إذا أمرتكم بشي فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهىكم
 عن شيء فاجتنبوه ور في الكشف حديثاً ترك ذرة مما نهى الله عنه أفضل من عبادة الثقلين ومن ثم
 جاز ترك الواجب دفعاً للعشقة ولم يسأح في الأقدام على المنهايات خصوصاً الكماثر ومن ذلك ما ذكره البرزخي
 في فتاواه ومن لم يجد ستره ترك الاستنجاء ولو على شط نهر لأن النهي راجع على الأمر حتى استوجب النهي
 الأزمان ولم يقتض الأمر التكرار انتهى والمرأة إذا وجب عليها الغسل ولم يجد ستره من الرجال يؤخره بخلاف
 الرجل إذا لم يجد ستره من الرجال لا يؤخره ويغتسل وفي الاستنجاء إذا لم يجد ستره يتركه والفرق أن النجاسة
 الحكمية أقوى والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال كذا في شرح النقاية ومن فروغ ذلك المناقشة في
 المغضنة والاستساق مسنونته وتركه للصائم وتحليل الشعر منة في الطهارة ويكره المحرم وقد راعى المصلحة
 لغلبتها على المغضنة فمن ذلك الصلاة مع اختلال شرط من شروطها من الطهارة والمستبرأ والاستقبال فإن في
 كل ذلك مفسدة لما فيه من الاختلال بحلال الله تعالى في أن لا يتأذى إلا على كل الأحوال متى تغذر عليه
 شيء من ذلك جازت الصلاة مدونه بقدم المصلحة الصلاة على هذه المفسدة ومنه الكذب بمفسدة محرمة وهو
 متى تضمن جلب مصلحة تر بوعده جاز كالكذب للإصلاح بين الناس وعلى الزوجة صلاة ما هو هذا النوع
 راجع إلى ارتكاب أخف المفسدتين في الحقيقة (القاعدة السادسة) من الخامسة المباحة تنزل منزلة
 الضرورة عامة كانت أو خاصة ولهذا جوزت الإجارة على خلاف القياس العاجلة ولذا قلنا لا يجوز إجارة بيت
 بمنافع بيت لا تجد جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما إذا اختلف ومنها ضمان الدرك جو زعي خلاف القياس
 ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس لكونه يبيع المعلوم دفعاً للحاجة المغاليس ومنها جواز الاستصناع

الحاجة ودخول الحمام مع جهالة بكثرتها وما يستعمله من ماثها وشرية السقاء وسنبا الاقتناء بمصلحة
 الزفاف حين كثرة الدين على أهل بخارى وهكذا يمصر وقد سمع ويسع الامانة والشافعية يصومونه الزمان المعتاد
 وهكذا يسمونه في المنتقط وقد ذكرناه في شرح الكثر من باب بخارى الشرط وفي القنينة والبقية يجوز للحتاج
 الاستقراض بالرجوع انتهى

(القاعدة السادسة العادة محكمه)

وأصلها قوله عليه الصلاة والسلام مراء المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قال العلائي لم أجده مرفوعا في شيء
 من كتب الحديث أصلا ولا يستند ضيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وإنما هو من قول عبد
 الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه موقوف عليه آخره أجد في مسنده وأعلم أن اعتبار العادة والعرف يرجع
 إليه في الفتنة في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك أصلا فقالوا في الأصول في باب ما ترك به الحقيقة ترك الحقيقة
 بدلالة الاستعمال والعادة كذا ذكر في غير الإسلام فاختلف في عطف العادة على الاستعمال فقبل هاترا دفان
 وقيل المراد من الاستعمال نحل اللفظ عن موضوعه الأصلي الى معناه المجازي شرعا وعليه استعماله في مومن
 العادة نقله الى معناه المجازي عرفا وعامة في الكشف الكبير وذكر الحديث في شرح الفنى العادة عبارة هما
 يستقر في النفوس من الامور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة وهي أنواع ثلاثة العرفية العامة كوضع
 القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة كالرفع للحداء والفروق والجمع والتقص للظنار
 والعرفية الشرعية كالصلاة والركعة والمع تركت معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى بما قرع على هذه
 القاعدة حد للامور الجاري الاصح أنه ما بعده الناس جاري ما ومنه وقوع البصر الكثير في البئر الاصح أن الكثير
 ما يستكره الناظر ومنها حد الماء الكثير الملق بالجارى الاصح تفو يضنه الى رأى المبتلى به لا التقدير بشئ
 من العشر في العشر ونحوه من الحيف والنقاس قالوا لو زاد الدم على أكثر الحيف والنقاس برء الى ايام
 عادتها ومن ذلك العمل الفسد الصلاة مفوض الى العرف لو كان بحيث لو أراءه فظن أنه خارج الصلاة ومنها
 تناول الثمار والساقطة وفي اجارة الظئر وفيما لا نص فيه من الاموال الربو به يعتبر به العرف في كونه كليا
 أو زنيا أو ما المنصوص على كماله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أي حنية وتوجد بهما الله خلافا لأبي
 يوسف رحمه الله وقوله في فتح القدير من باب الزوال والخصوصية للار بأوامر العرف غير معتبر في المنصوص
 عليه قال في الظاهر يفهم الصلاة وكان مجدين الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر من العانة ليست
 بعورة لتعامل العمال في الابداء عن ذلك الموضع عند الانزاع وفي النزاع عند العادة الظاهرة نوع سوج
 وهذا ضعيف بعد لان التعامل بخلاف النص لا يعتبر انتهى بلفظه وفي صوم يوم السبت فلا يكره لمن له عادة
 وكذا صوم يومين قبله والمذهب عدم كراهية صومه بنية التفل مطلقا ومنها قبول الهدية بقبولها عن له عادة
 بالاهداء له تبسبل قولته بشرط أن لا يز يدعى العادة فان زاد عليها اراد الزائد والا كل من الطعام القصد له
 ضيافة بلا صريح الاذن ومنها انقطاع الواثقين تبسلى على عرفهم كافي وقف فتح القدير وكذا النذور والموصى
 والخالف وكذا الاقرار تبسلى عليه الايمان ذكره ووسيا في مسائل الايمان وتتعلق بهذه القاعدة مباحث
 الاول عما اذا ثبتت العادة وفي ذلك فر وع • الاول العادة في باب الحيف اختلف فيها عند أي حنية ومحمد
 رحمه الله لا تثبت الاخرين وعند أي يوسف رحمه الله تثبت برء واحدة قالوا عليه الفتوى وهل الخلاف في
 الأصله أو في الحيلة أو في الخلاصة وفيها مستوفى في الخلاصة وغيرهما النافى في تعليم الكتاب الصائدين ترك أكله للسلبان
 يصير اترك عادة وذلك بترك الاكل ثلاث مرات انما لم أر مجازا تثبت العادة بالاهداء لخاصة مقتضية
 للقبول • المبحث الثاني انما تعتبر العادة اذا طردت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدارهم أو دنانير وكان
 في بلد اختلف فيه الترويع الاختلاف في المبالاة والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو
 المتعارف فيصرف المطلق اليه ومنها لو باع التاجر في الدوق شبه ايمن ولم يصير حائلا ولم يأت بجمل وكان
 المتعارف فيما بينهم أن البائع يأخذ كل جمعة قدرا معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف كالشروط

ولكن اذا باع المشتري توليه ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخسار فقيم من أثمة والجمهور
على أنه يبعه مراحمة بلا بيان لكونه حالاً بالاعتد ذكره الزبلي في التولية ومنها في استيثار الكاتب قالوا الخبر
عليه والاقلام والخطاط قالوا الخطط والابرة عليه عملاً بالعرف وينبغي أن يكون الكحل على الكحل بالعرف
ومن هذا القيسل طعام البعد فانه على المستاجر بخلاف علف الدابة فانه على المؤجر حتى لو شرط على المستاجر
فسدت كما في الرزاق به بخلاف استئجار الطائر بقطعها وما كسوتها فانه جائز وان كان مجهولاً بالعرف وتفرع
على ان علف الدابة على مالكها دون المستاجر وان المستاجر لو تركها بلا علف حتى ماتت جوعاً لم يضمن كما في
الرزاق به ومنها في وقف القنينة بعت شمعاً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق بوقية مثله أو دونه ليس للامام
واللا مؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضوع ان الامام والمؤذن يأخذ من غير مصرح
الاذن في ذلك كان له ذلك انتهى ومنها البطالة في المدارس كايام الاعداد يوم عاشوراء وشهر رمضان
في درس الفقه لم ارهاص ربحية في كلامهم والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم
شيء والا فبني أن يلحق ببطالة القاضي وقد اختلفوا في أخذ القاضي مرتبته من بيت المال في يوم
بطالته فقال في المحيط أنه يأخذ في يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذ انتهى وفي المتن
القاضي يسقط الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه
الاطمرف ينبغي أن يكون كذلك في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون له مطالعة والتحرير
عند ذي الحجة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا ببطالة طوبى أدت الى أن صار القالب البطالة وأيام
التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في أخذ المعلوم على غيره محضاً بان المدرس من الشعاثر
مستند لما في الحاشي القديسي مع ان ما في الحاشي القديسي انما هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرس
فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تتعطل اذا غاب المدرس بحيث تتعطل أصلاً
بخلاف المسجد فانه لا تتعطل لقيمة المدرس **قائده** نقل في القنينة ان الامام للمسجد يسامح في كل شهر
اسبوعاً للاستراحة أو لزيارة أهل وعبارته في باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرضا بن
اسبوعاً أو نحوه أو لمصيبة أو لاستراحتة لأبأس به ومشهده صفوة العباد والشرع انتهى ومنها المدارس
الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف فيها هل يدرس علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كتمتصر
ابن الصلاح أو يقرأ متن الحديث كالخاري ومسلم ونحوهما يتكلم على ما في الحديث من فقه أو بهر به أولفقه
أو مشكل أو اختلاف كما هو عرف الناس الآن قال الجلال الاسيوطي وهو شرط المدرسة الشجونة كما
رأيت في شرط وقفها قال وقد سال شيخ الاسلام أبو الفتح ابن حجر شيخ الحفاظ أنا الفضل العراقي عن ذلك
فاجاب بان الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذلك اصطلاح كل بلد فان أهل الشام
يقولون درس الحديث بالمساجد ويتكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادة حوت بينهم
في هذه الاعصار بالجمع بين الامر بنحسب ما يقرأ فيها من الحديث **فصل في تعارض العرف مع**
الشرع فاذا تعارضت هذه عرف الاستعمال خصوصاً في الاعيان فاذا حلف باليمين على القرائن أو على
البساط أو لا يستعفى بالمرج لم يحنث بحسب ما هو على الارض ولا بالاستعانة بالشمس وان سعاد الله تعالى
فراشاً وبساطاً ومعنى الشمس سراجاً ولو حلف لا يأكل لحماً لم يحنث بأكل لحم السمكة وان سعاد الله تعالى
لحماً في القرآن ولو حلف لا يركب دابة فركب كافر لم يحنث وان سعاد الله تعالى دابة ولو حلف لا يجلس تحت
سقف لم يجلس تحت السماء لم يحنث وان سعاد الله تعالى سقفاً لا في مسائل فليست قد تقدم الشرع على العرف
الاولى لو حلف لاصلي لم يحنث بصلاته الجنازة كما في عامة الكتب **الثانية** لو حلف لاصوم لم يحنث عطلق
الاصاك وانما يحنث بصوم ساعة بعد طلوع الفجر يمينته من أهله **الثالثة** لو حلف لا ينكح فلانه حنث
بالعقد لانه النكاح الشائع شرعاً لا بالوطي كما في كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه لو طوي
الرابعة لو قال لساناً ريت الحلال فانت طالق فقلت به من غير رؤي يميني ان يقع لكون الشارع استعمال

الرؤية بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فلو كان الشرع يقتضي
 الخصوص واللفظ يقتضي العموم باعتبار خصوص الشرع قالوا أو مسمى لأقاربه لا يدخل الوارث اعتبارا
 لخصوص الشرع ولا يدخل الوالدان والولول للعرف وهذا فرعان مخرجان لم أرهما إلا من مباح أحدهما حلف
 لا يأكل لحما يحنث بأكل الميتة الثاني حلف لا يبطأ يحنث بالوطى في الدبر وأما الحلف لا يشرب معاء فتشرب
 ماء قدير بغيره فالمراد بالغالب كما صرحوا به في الرضاع **فصل في تعارض العرف مع اللغة** **مرح الزبلي**
 وغيره بأن الأيمان مبني على العرف لا على الحقائق القوية وعليها فروع منها الحلف لا يأكل الخبز يحنث
 بما اعتاده أهل بلده في القادة لا يحنث إلا بخبز البر وفي طبرستان ينصرف إلى خبز الأرز وفي زيبد إلى خبز
 الدرة والدخن ولوا كل الحالف خلاف ما عساهم من الخبز لم يحنث ولا يحنث بل القطنانف الابانة
 ومنها الشواء والطبخ على اللحم فلا يحنث بالبادنجان والخبز المشوي ولا يحنث بالزور وفي الطبخ ولا بالارز
 المطبوخ بالدهن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا يقبله يابس ومنها الرأس ما يباع في مصر فلا يحنث الرأس
 الفم ومنها حلف لا يدخل بيتا يدخل بيعة أو كنيسة أو بيت نارا والكعبة لم يحنث **تنبيه** خرجت عن
 بناء الأيمان على العرف مسائل **الاولى** حلف لا يأكل لحما حنت بأكل لحم الخنزير والأدعى على مافي
 الكنز ولكن الفتوى على خلافه **جواب** الزبلي بأنه عرف على فلا يصح مقيد بخلاف العرف اللفظي فقد
 رده في فتح القدير بقوله في الأصول الحقيقة ترك دلالة العادة إذ ليست العادة الأخرى فاعلمنا انتهى **الثانية**
 حلف لا يركب حيويا يحنث بالركوب على الإنسان لتناول اللفظ والعرف للعمى وهو أنه لا يركب عادة
 لا يصح مقيد ذكر الزبلي بخلاف لا يركب دابة كما قدمناه وقد استمر على ما همده وقد علمت رده لكن لم
 يجب ابن الهمام عن هذا الفرع **الثالثة** لو حلف لا يهدم بيتا حنت يهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يدخل
 بيتا وفرق الزبلي بينهما ما كان العمل بحقيقته في الهدم بخلاف الدخول ولو صح هذا للملأ لم يصح بناء
 الأيمان على العرف إلا عند تعذر العمل بحقيقته القوية الرابعة حلف لا يأكل لحما حنت بأكل الكبد
 والكبد على مافي الكنز مع أنه لا يسمى لحما عرفا لقال في المحیط أنه إنما يحنث على عادة أهل الكوفة
 وأما في عرفنا فلا يحنث لأنه لا يعد لحما انتهى وهو حسن جدا ومن هذا أو أمثاله علم أن الجمعي يقتصر عرفه
 قطعا ومن هنا قال الزبلي في قول صاحب الكنز والواقف على السطح داخل أن المختار أن لا يحنث في النجم
 لأنه لا يسمى داخل عند انتهى **المصنف الثالث** العادة المطرده هل ينزل منزلة الشرط قال في اجارة
 الظهيرة والمعروف عرفا كالمشروط شرعا انتهى وقالوا في الاجارات لو دفع ثوبا إلى خياط ليخطيه له أو إلى
 صباغ ليصبغه له ولم يحنث به أجرة ثم اختلف في الآخر وعدمه وقد جرت العادة بالعمل بالاجرة فهل ينزل منزلة
 شرط الاجرة عنه اختلاف قال الامام الأعظم لاجزئه وقال أبو يوسف رحمه الله أن كان الصباغ حر فباله أي
 معاملة فله الأجر والأول قال محمد رحمه الله أن كان الصباغ عروفا فله الصنعة بالاجرة وقيام حاله ما كان القول
 قوله والأول باعتبار اللفظ امر اعتاد وقال الزبلي والفتوى على قول محمد رحمه الله انتهى ولا خصوصية لصباغ
 بل كل صانع نصب نفسه للعمل بأجرة فإن السكوت كالأشراط ومن هذا القبيل نزول النجان ودخول الحمام
 والدلال كافي البراءة ومن هذا القبيل العمل باستقلال كافي الملتقط ولنا قالوا المعروف كالشرط فعلى
 المفسر به صارت عادته كالشرط صرحا وهما مسئلتان لم أرهما إلا عن غير مجيها على أن المعروف
 كالشرط وفي البراءة بالشرط عرفا كالشرط شرعا منها الوجوه عادة الفتوى ردا زيدا ما اقتضى هل
 يحرم اقراضه تنزلا لعادة بمنزلة الشرط ومنها لو بارز كافرا مسلما وأطردت العادة بالأمان للكافر هل يكون
 بمنزلة اشترط الأمان له فيحرم على المسلمين إعادته المسلم عليه وسين تأليف هذا المحل ورد على سؤال فيمن أجر
 مطبخا يطبخ السكر وفيه ثمارا فمن المستأجر في استعما لها فختلف ذلك وقد جرى العرف في المطابخ بعضها
 على الاستأجر فاجبت بأن المعروف كالشرط فصار كانه صرح بعضها ناعليه والعارية إذا اشترط فيها
 الضمان على المستعير قصر مضمرته عندنا في روايته ذكره الزبلي في العارية وجرم به في الجوهرة ويلقى في

رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن النبايع ثم قال وأما الوديعه والعين المرحبة فلا يضمنان بحال اه
ولكن في البرازية قال اعرف في هذا على انه ان ضاع فانما ضمان له فاعاره فضايع بضمن اه وما نفع على ان
المعروف كالمرسوط لوجه الزلاب بنته جهاز ودفعه لها ثم ادعى انه عارية ولا يضمنه فقبحه اختلافوا فاعتري انه
ان كان العرف مستمرا ان الالب يدفع ذلك الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف مشتركا فالقول
للآب كذا في شرح منظومه ابن وهبان وقال قاضي خان وعندي ان الآب ان كان من كرام الناس واشرفهم
لم يقبل قوله وان كان من اوساط الناس كان القول قوله اه وفي الكبرى للقياس ان القول للزوج بعد
موتها وعلى الآب البينة لان الظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوبا الى فصار له بقصره ولم يذ كر الا حوائفه يحمل
على الاحارة شهادة الظاهر اه وعلى كل قول فانه نظور اليه العرف فالقول للمقضي به نظرا في عرف بلد هما
وقاضيهما نظرا في حال الآب في العرف وما في الكبرى نظرا في مطلق العرف من ان الآب انما يجزئ ملكا
وفي الملقط من البيوع وعن أبي القاسم الصفار الاشياء على ظاهر ما حوت به العادة فان كان الغالب
الخلال في الاسواق لا يجيب السؤال وان كان الغالب الحرام في وقت او كان الرجل يأخذ المال من حيث
وحده ولا يتأمل في الخلال والحرام فالسؤال عنه حسن اه وفيه ايضا ان دخول البرذعة والا كاف في بيع
الحمار متى على العرف وفيه ايضا ان رجل الاجير الاجال الى داخل الباب ميني على التعارف ذكره في
الاجارات وفي اجارات منية المقري رجل دفع غلامه الى حائل مدة معلومة لتعلم النسيج ولم يشترط الاجرة على
أحد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من الاستاذ ينظر الى عرف أهل تلك البلدة في ذلك
العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ بحكمه باجر مثل تعلم ذلك العمل على المولى وان كان يشهد للمولى فاجر
مثل ذلك الغلام على الاستاذ وكذلك دفع ابنه اه وما ينووه على العرف ان أكثر أهل السوق اذا استأجروا
حراسا ذكره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وقعامة في منية الملق في فيها الوديع غزلا
الى حائل لتسقيه بالنعف حوزة مناشيع بخاري وأواليب وغيره للعرف اه (المبحث الرابع) العرف الذي
يحمل عليه الالفاظ انما هو المأثور السابق دون المتأخر وقد اقولوا لاجرة العرف الطاري فلذا اعتبر العرف
في المعاملات ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عموم ولا يخصه العرف وفي آخره المبسوط اذا اراد الرجل ان
يغيب خلفته امرأته فقال كل حارة اشتريتها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عمل بيته ولا يقع عليه
العق قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام والمراد السفن فاذا نوى ذلك علمت نيته لانها ظاهرة
في هذا الاختلاف ونية المظالم فيما يحلف عليه معتبرة وان حلفته بطلاق كل امرأة أتزوجها علمت بطلاق
كل امرأة أتزوجها علمت بغير طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة أتزوجها على رقبته فيعمل بيته لانه
نوى حقيقة كلامه اه وأما الاقرار فهو اخبار عن وجوب سابق ودر بما تقدم الوجوب على العرف الغالب
وكذا الوأفر بدراهم ثم فسرها انها زوف أو تبرعة يصدق ان وصل وان أقر بالتم من ثمن متاع أو قرض لم
يصدق عند الامام اذا قل هي زوف وصل أو فصل وصدقا وان وصل وان أقر بالف غصبا ووديعه ثم قال هي
زوف يصدق مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم ولا يتقدم العرف
المتأخر بخلاف العقد فانه باشره الحال فبقده العرف قال في البرازية من الدعوى معزى الى اللامعنى اذا كانت
النقود في البلد مختلفة أعدها أرواح لا تصح الدعوى مالم يبين وكذا الوأفر به شره ذنابا جرح وفي البلد نقود
مختلفة جرح لا تصح بلبان بخلاف البيوع فانه يصرف الى الأرواح انتهى وقد أوسعنا الكلام على ذلك في
شرح الكنز من أول البيوع ويمكن ان يخرج عليها مستثنان أحدهما مسألة البطالة في المدارس فاذا استمر
عرف بها في أشهر مخصوصة حمل عليها ما وقف بعدها ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الأوقات للنظر لهما كم
وكان لهما كم انذاك شاقعيان صار الآن حفيضا فامضى غيره الانباء عمل يكون النظر له لانه لما كم أو لانه
متأخر فلا يحمل المتقدم عليه فيقتضي القاعدة الثانية ولكن قالوا في الاعمال لوجهه والى بلدة يعلم بكل
داخرا دخل البلدة بطلت اليقين بزل الوالى فلا يجنب اذا لم يعلم لو ان الثاني ولم أر الآن حكم ما اذا حلف مني

رأى منكرا فنه إلى القاضي هل تعين القاضي حالة المين ومن هذا النوع لو وقف ببلدا على الحرم الشريف
 وشروط النظر للقاضي هل ينصرف إلى قاضي الحرم أو قاضي البلدة الموقوفة أو قاضي بلد الواقف ينبغي أن
 يستحسن من مسئلة ما لو كان المقيم في بلد آخر فهل النظر عليه لقاضي بلد المقيم أو لقاضي بلد
 ماله صرحوا بالاول فينبغي ان يكون النظر لقاضي الحرم ويمكن ان يقال ان الاربع كون النظر لقاضي البلد
 الموقوفة لانه أعرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قصدوه به تحصل المصلحة وقد اختلفوا فيها اذا كان الغار
 لافي ولاية القاضي وتنازعوا عنه عند قاض آخر فهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر إلى استداعي والتراجع
 واختلاف التجهيز في هذه المسئلة **تنبيه** هل يعتبر في بناء الاحكام العرف العام أو مطلق العرف ولو كان
 خاصا المذهب الاول قال في البراؤنة معز بالي الامام البخاري الذي ختم به الفقه الحكيم العام لا ثبت بالعرف
 انفاص وقيل ثبت انتهى وينتفع على ذلك لو استقرض أو اقراضا سائر المقرض لحققت رأيا أو معلقة كل شهر
 بعشرة ووجبته الاثر بدعي الاجر فيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبارا العرف خواص بخاري والصحة
 مع الكراهة للاختلاف والسادان صحة الاجارة بالتعارف العام ولو جسد وقد اتفق الاكابر فسادا وفي
 القننة من باب استئجار المستقرض المقرض بالتعارف الذي ثبتت به الاحكام لا ثبتت بتعارف أهل بلدة واحدة
 عند البعض وعند البعض ان كان ثبت ولكن أحدثه بعض أهل بخاري فلهيكون متعارفا مطلقا كيف
 وان هذا الشيء لم يعرفه عامتهم بل تعارفخواصهم فلان ثبت التعارف بهذا التقدير قال رضي الله عنه وهو
 الصواب انتهى وقد ركبها من كتاب الكراهية تبيل القصرى لو توأضغ أهل بلدة على زيادة في سبجاتهم التي
 توزن بها الدراهم والأبريسم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك انتهى وفي اجارة البرازية في اجارة
 الاصل استأجره اجعل طعامه يقضي منه فلا اجارة فاسدة ويجب أبر المثل لا يتجاوز به المجهي وكذا اذا دفع
 الى حائل غير الذي ان يسمجه بالثلث ومشايخ بلغو خوارزم افتراهي واز اجارة الحائل للعرف وبه اثنى أبو
 على التقي أيضا الفتوى على جهو اب الكتاب لا الطعان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص انتهى وفيها
 من البيع القاسد في الكلام على بيع الوفاق في القول السادس من أنه صحيح قالوا لمصلحة الناس اليقير امن
 الر باقل أهل بلوغ اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تنفع في الكرم وأهل بخاري اعتادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن
 في الاشجار فاضطرروا اليه بها وفاق واضاف على الناس أمر الاتصركم انتهى والمعامل ان المذهب
 عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أثنى كثير من المشايخ باعتباره فاقول على اعتباره ينبغي ان يقتضي بان
 ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خاوا الحوانيت لازم وبصير الحوانيت الحانوت حقه فلا يمكن صاحب الحانوت
 اخراجه منها ولا اجارته الغير ولو كانت وقفا وقد وقع في حوانيت الحانوت بالعز وبه ان السلطان القوي لما
 بناها أسكنهم التجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا أعظم منهم وكتب ذلك بكتاب الوقف وكذا أقول على
 اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة التزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك
 فينبغي الحوانت وانه لو تزله وقضى منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يمكن ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم وقد اعتبر واعرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع في القاهرة
 دون غير هالان يموتهم طبقات لا ينتفع بها الا به وقد عتقت التواعد السكية وهي ست الاولى لا أبواب الابانية
 الثانية لا مودعها الثالثة البقن لا يزول بالشل الرابعة المشقة تحل في التسير الخاصة الضرر يزال
 السادسة العاد محكمة والان نشرع في النوع الثاني من التواعد في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخصص من
 الصور الجزئية

القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد

ودلها الاجماع وقد حكم أبو بكر رضي الله عنه في مسائل وخالفه عمر رضي الله عنه فيها ولم ينقض حكمه
 وعلمته بأنه ليس الاجتهاد الثاني بأقوى من الاول وانه يؤدي الى ان لا يستقر حكم وفيه مشقة شديدة وهذا
 أولى من قوله في الحداية لان الاجتهاد للتلخيص كالاجتهاد الاول وقد ترجع الاول باقتبال القضاة فلا ينقض
 بها مودعته انتهى لانه يكتفي بان الثاني كلال ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السبق مع ما أورده في الفتاوى

على قوله ان الاول ترجح باتصال القضاء به ترجيح للاصل بفرعه لان الاصل في القضاء رأى المجتهد فكيف
 يرجح بالقضاء وان اجاب عنه بان الفرع يرجح أصله من حيث بقاؤه لا من حيث انه منه فالشيان اذا
 تساوى في القوة وكان لاحدهما فرع فانه يرجح على الآخر على آخوه من فروع ذلك لوقوع اجتهاده في
 القبلة حمل الثاني حتى لوصل أربع ركعات الى أربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لوصل
 ركعة اخرى الى جهة ثم تفر الى أخرى ثم عاد الى الأولى وقد بينا في الشرح ذكر فيه اختلافنا في الخلاصة
 منهم من قال لا يستقبل ومنهم من قال يستقبل انتهى ومنه الحكم القاضي بدشهادة الفاسق ثم ناب فاعادها
 لم تقبل وعلمه بعضهم بان قبول شهادته بعد التوبة يتحقق بنفس الاجتهاد بالاجتهاد وأصله كما في المسئلة
 من ردت شهادته لعله ثم زالت ثم أعادها في تلك الحادثة لم تقبل الا في أربعة المصنف والعباد والكافر والاعمى
 انتهى ومنها لو كان لرجل ثوبان أحدهما نجس فتعزى باحدهما وصل ثم وقع تجزئه على طهارة الآخر لم يعتبر
 الثاني وعلى هذا المسئلة في الشهادات شهدت طائفة بقتله يوم الفريضة وطائفة بغيره يومه بالكوفة لغنا فان
 قضى باحدهما قتل حصو والاخرى لم تعتبر الثانية لان اتصال القضاء بها ومقتضى الاول انه لو تعزى وظن
 طهارة أحدهما لا يثبت فاستعمله وترك الآخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يقيم ولكن هذا مبنى على جواز
 التعزى في الثانيين وفي شرح المجمع قبيل التيم لو كانا ثابتهن بريعهما وتيم اتفاقا انتهى ومنه الحكم الحاكم
 بشئ ثم تغير اجتهاده لم ينقض الاول ويحكم بالمستقبل بما رآه ثانيا وسنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية
 لا ينقض وهو معنى قول أصحابنا في كتاب القضاء اذا رفع المسمك حاكم امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة
 والاجماع وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكثر وكتبنا المسائل المستتة في النوع الثاني
 ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مسألتي احداهما تنقض القاعدة
 اذا ظهر فيها عيبان فاحس فانها وقعت بالاجتهاد فكيف ينقض بمثلها والجواب ان تنقضها الفروا شرطها في
 الابتداء وهو المعادلة فظهر انها لم تكن صحيحة من الابتداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بفوات شرط فانه
 ينقض قضاءه والثانية اذا رأى الامام شيئا مات أو عزل فثاني تعزيره حيث كان من الامور العامة والجواب
 ان هذا حكم بدور مع النصيحة فثاني وجب اتباعها في تنبيهات الاول كثر في زماننا وقيل ان الموقفين
 يكونون عيبا لواقع هذا القاضي من بيع وشكاح وإجارتهم وقف وإقرار وحكم بوجوبه فهل يمنع النقص لو
 رفع الى آخر فاجبت مراباته ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم بمنعه والا فلا
 يكون حكما بصحة كعامة كراهية العمدى في فصوله وتبعه في جامع الفصولين والكردي في فتاوى البرازية
 والعلامة قاسم في فتاواه ان شرط نفاذ القضاء في المحترقات ان يكون في حادثة ودعوى صحيحة فان مات
 هذا الشرط كان فتوى لا حكاية زاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه وقال لوقضى شافعي بموجب بيع العمدار
 لا يكون قضاء بانه لا شفعة للجار ولو كان القاضي حقيقا لا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى آخر ما ذكره من
 الفروع ومضى عليه ابن القيس وأوجهه بامثلة الثاني لو قال الموق وحكم بوجوبه حكما بصحة مستوفيا
 شرائطه التمهية فهل يكتفي به فاجبت مراباته لا يكتفي به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية
 الحكم كما في المتن من كتاب الشهادات ولو كتب في المحل ثبت عندى بما ثبت به الخواص الحكيمة
 انه كذا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم قال وحكي انه لما استفتى قاضي عيسى بخارى كان يكتب
 الاجام المحلوا في محاضرهم لا يور دواعله أجوبته في محلات كتبت تلك النسخة بعينها ثم قال انكم
 لانصر وث الشهادة وقتك القاضي على السعدى وقيل شيخنا ابو علي النسفي وكان لا يكتفي عليهما فاما كانت
 وامثالك لا يكتفي بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفصيل وعن السيد الامام أبي جعفر قال كنا نتسائل
 في ذلك كاشيحتنا حتى طلبناهم بتفسير الشهادة فلم يأوواها بحجة فتحقق عندي ان الصواب هو الاستفسار
 انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والمجلات الاصل في المحاضر والمجلات ان ينال في الذكر والبيان
 بالهرج ولا يكتفي بالاجال حتى قيل لا يكتفي في المحاضر بان يكتب حضر فلان واحضر معه فلانا فادعى

هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر ادعى على هذا الذي حضره الى ان قال وكذا لا يكتب
 بذكر قوله فمشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد بالمدعى كعقب دعوى المدعى هذا الى ان قال ولا يكتب في
 المحصل حكم القاضي ولفظ الشهادة بتمامها ولا يكتب بما يكتب ثبت عندى على الوجه الذي ثبت به
 الموائد المحكمة الى آخره وحكى فيها واقعة خلواتي مع كاضى عيسى الى ان قال والمختار في هذا الباب ان
 يكتب في المحلات دون المحاضر لان المحصل لا يرد من مصر الى آخره فلا يكون في التنازع خروج انتهى الثالث
 انه لا فرق بين الحكم بالصفة والحكم بالوجوب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين خصمين في
 الصفة كان الحكم بينهما مختصا ولم يقع بينهما تنازع فيها فلا وكذا الحكم بالوجوب ان وقع التنازع في موجب خاص
 من موجب ذلك الشيء الثالث عند القاضي ووقعت الدعوى بشرطها كان حكم ذلك الموجب
 فقط دون غيره والا فلا فاذا اقر بوقف عقاره عند القاضي وشرط قبضه شرطاً وثبت على كماله ووقفه وسلمه الى
 ناظر ثم تنازع عند قاضى حنى وحكم بصفة الوقف وزعمه وموجباً لا يكون حكم بالشرط فلو وقع التنازع
 في شيء من الشرط عند مخالف كان له ان يحكم بقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحاكم الحنفى السابق اذ لم يحكم
 بمعاى الشرط انما حكم بأصل الوقف وما تضمنه من صفة الشرط فليس للشافعى الحكم باطلاً باعتبار اشتراط
 اعلانه او النظر والاستدلال الرابع بينا في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوح
 عنها وما اذا خالف مذهبه عامداً أو ناسياً الخامس مما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى بشئ يخالف للاجماع
 وهو ظاهر وما خالف الاثمة الاربع مخالفاً للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في الخبر بان
 الاجماع انفع على عدم العمل بغيره مخالفاً للاربع لا تضابطاً مذهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم السادس
 القضاء بخلاف شرط الواقف كالتفشاء بخلاف النص لا ينفذ لقوله العلماء شرط الواقف كنص الشارع صرح
 به في شرح المحقق المصنف وابن المثلث وصرح السبكي في فتاواه بان ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص
 وموجباً لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصاً أو ظاهراً انتهى ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان
 الحكم اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وهما رتبة أو يكون قولاً لا دليل عليه وفي بعض نسخ القدرى بان الى آخره
 ويدل عليه أيضاً ما في الذخيرة والروايلية وغيرهما من ان القاضي اذا قرر انما للعبد بغير شرط الواقف لم
 يحل له ولا يحل لافراس تناول المعلوم انتهى وبهذا علم حجة ما حدثت الوظائف واحداث المرتبات بالاولى
 وان فعل القاضي ان وافق الشرع نفذوا الاراد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام

وبمقتضاها ما اجتمع محرم ومباح غلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث او ربه جماعة ما اجتمع الحلال
 والحرام لا غلب الحرام الحلال قال العراقي لا اصل له وضعفه السيوطى وأخرج عبد الرزاق موقوفاً على ابن
 مسعود رضى الله عنه وذكره ابو يعلى شارح الكفر في كتاب الصيد مرفوعاً عن فروعه ما اذا تعارض دليلان
 أحدهما يقتضى التحريم والاخر الاباحة قدم التحريم وعليه الاصوليون بتقبل التنسخ لانه لو قدم المبيع لازم
 تكرار التنسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة فاذا خيل المبيع متأخراً كان المحرم ناسخاً للاحكام الاصلية ثم
 يصير منسوخاً بالمبيع ولو جعل المحرم متأخراً لكان ناسخاً بالمبيع وهو لم ينسخ شيئاً كونه على وفق الاصل وفي
 الخبر برفع المحرم تقليلاً للتنسخ واحتياطاً وقد أوضحناه في شرح المنار في باب التعارض ومن قال عثمان
 رضى الله تعالى عنه لم يسأل عن الجمع بين اثنين بل بين الاحتياطية وهو متهما انه بالتحريم أحب البنا
 وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديثك من الخائض ما فوق الازار وحديث اصنعوا كل شئ الا التنسك
 فان الاول يقتضى تحريم ما بين الشرة والركعة والثاني يقتضى اباحة ما بعد الطوى فيرجح التحريم احتياطاً
 وهو قول ابي حنيفة وأبي يوسف ومالك والشافعى رحمهم الله وخص محمد درجة الله شعاراً لهم وبه قال أحمد عملاً
 بالثاني وفيها الروايتان محترمة بأجناس محصورات لم يحل كقائه منه في قاع بعد الاصل في الانصاع التحريم
 ومنها من اجهل أو بهما قول والآخرة غير ما قول لا يحل أكله على الاصح فاننا لا نكتب على شاة فولدت

لا يؤكل اللحم وكذا اذا نزل جاره في فرس فولدت بسلام يؤكل والاهل اذا نزل على الوحش فنتج لا يجوز
 الاضحية كذا في القوائد التابعة ومنها الوشاة الكلب الملع غير الملع او كلب مجوسي او كلب لم يذ كرام الله
 تعالى عليه عدا حرم كافي الهداية ومنها في صيد الخنازير مجوسي اخذ بمسلم فذبح واخرجوا السكين في يد السلم
 لاجل اكله لاجتماع الحرم والمبيع فيحرم كالمعز مسلم عن مدقوسه بنفسه فاعانه على مد مجوسي لا يجل اكله
 انتهى ومنها عدم جواز طوط الجار به المشر كذا في بعض الصغيرة في الحل وبعضها في الحرم ومنها
 لو كان بعض الصيد في الحل والبعض في الحرم والمنقول في الثانية كذا في الاسبيحي ان الاعتبار لقوامه
 لا لاسم حتى لو كان قائما في الحل ورأسه في الحرم فلا يفتى بقتله ولا يشترط أن يكون جميع قوامه في الحرم حتى
 لو كان بعضه في الحرم وبعضه في الحل وجب الجزاء بقتله لتغليب الخطر على الاباحة انتهى وأما المنقول
 في الاولى في الاجناس الاغصان تابعة لاصلاها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون أصلها في الحرم
 والاغصان في الحل فعلى قاطع اغصانها القسمة والثاني أن يكون أصلها في الحل واغصانها في الحرم فلا ضمان
 على القاطع في أصلها واغصانها والثالث أن يكون بعض أصلها في الحل وبعضه في الحرم فعلى القاطع
 الضمان سواء كان القسم من جانب الحبل أو من جانب الحرم انتهى ومنها لو اختلطت مساليج المذكاة
 بمساليج الميتة ولا هلامه بمنزلة وكانت القبلة لاشته أو استعملت في تناول شيء منها ولا بالقرى الا عند المخصصة
 وأما اذا كانت القبلة لاذ كانه يحوي زائخرى ومنها لو اختلط وذلك الميتة بالزيت ونحوه لم يؤكل الا عند
 الضرورة والمستثنان في صلاة اغصان من فصل اشتباه القبلة ومقتضى الثانية أنه لو اختلط لبن بغير لبن
 انان أو ماء أو بول عدم جواز التناول ولا بالقرى ومنها لو اختلطت زوجته بغيرها فلا بأس له الوطء ولا بالقرى
 سواء كن محصورات أو لا كذا في بعض آثارهم الله تعالى في الطلاق الميم وقالوا يطلق احديز وحقيقه
 ميم محصور الوطء قبل التعيين ولهذا كان وطئ احدهما تعيين الطلاق الاخرى ومن صورها ما لو أسلم على
 أكثر من أربع فانه يحرم عليه الوطء قبل الاختيار على قول من خبره وهو محمد واشانهي رحمه الله تعالى
 وأما الشيطان فقالا ليطعان النكاح قال في الجمع من فصل نكاح الكافرا لو أسلم وتحتة خمس أو اختان أو أم
 وبنت بطل النكاح وان رتب الاخير وخبره في اختيار أربع مع مطلقا واحدى الاختن وامنت الاولام
 انتهى ومنها لو رمى صيدا فوقع في ماء أو على سطح أو جبل ثم تردى منه الى الارض حرم للاحتيال والاحتياط
 الحرمه بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء فانه يحل لانه لا يمكن التعرض عنه فسهوا اعتباره وخرجت من هذه
 القاعدة مسائل الاولى من أحد أبوابه كتابي والاخر مجوسي فانه يحل نكاحه وذبحته ويجعل كتابيا وهو
 يقتضى أن يجعل مجوسا وبه قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو كان الكتابي الاب في الظاهر عنده تعلقا بالانثى
 لتقريبه لكن أصحابنا تركوا ذلك نظرا للصغير فان المجوسي شر من الكتابي فلا يحل الولد تابعه الثانية الاجتهاد
 في الاولى اذا كان بعضهما طاهرا وبعضهما نجسا والافحل نجس فالقرى حائز ورقيق ما غلب على ظنه أنه نجس
 نعم ان الاحتياط أنه يربق الكل ويقيم كذا ان كان الاقل طاهرا عملا بالاغلب فيهما الثالثة الاجتهاد في ثياب
 مختلطة بعضها نجس وبهذه طاهر حائز سواء كان الأكثر نجسا أو لا والفرق بين الثياب والاولى أنه لا خلف
 لها في ستر العورة ولا وضوء خلف في التطهير وهو التيمم وهذا كله في حالة الاختيار أو ما في حالة الضرورة
 فيحرم للشرب اتفاقا كذا في شرح المجمع قبيل التيمم وينبغي أن يلحق بمسئلة الاول والثاني المنسوج بلحمته
 من حر وغيره فيعمل ان كان الحرير أو زنا أو استوا بخلاف ما اذا زاد وزايله الآن وفي الخلاصة من القرى
 في كتاب الصلاة لو اختلطت أو اتى به أو اتى أصحابه في السفر وهم غيب أو اختلط رغبه بارغبه غيره قال بعضهم
 بقرى وقال بعضهم لا يضر ويتر بص حتى يبي أصحابه وهذا في حالة الاختيار أو ما في حالة الاضطراب جاز
 القرى مطلقا انتهى وتجدو زنا أصحابنا رحمهم الله كتب التغير لمجدد ولم يقسمه الواجب كون الأكثر نفسرا
 أو قرا أو لو قيل به أصحابنا القالب لكن الرابعة لو سقى شاة خمر أو زجها من ماء فانه يحل لا كراهة
 كذا في البازي فومقتضى القاعدة الحرم ومقتضى الفرع أنه لو علفها علفا حراما لم يهرم لبنها ولحمها وان كان

الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم غسل مع الكراهة اه الخامسة أن يكون
 الحرام مستهلكا ولو كل الحرام شيئا قاسدا مستهلكا فيه الطبيب فلا يدينه وقد أوجبناه في شرح الكنز في جنابات
 الاحرام السادسة إذا اختلط ما نفع طاهر بما مطلق فالعبرة بالغالب فان غالب الماء جازت الطهارة به والا فلا
 وبينافي الطهارات من شرح الكنز بماذا تعتبر القلبة السابعة لو اختلط لبن المرأة بماء أو بدواء أو بآبن
 شاة فالعبرة بالغالب وثبتت الحرمة إذا استمر واستحاطا كما في الغاية واختلف فيما إذا اختلط لبن امرأة
 بلبن أخرى والصحيح ثبوت الحرمة فيما من غير اعتبار القلبة كما بيناه في الرضاع الثامنة إذا كان غائب مال
 المهدى حلالا فلا بأس بقبول هديته أو كل ماله ما لم يقين أنه من حرام وإن كان غائبا لماله الحرام لا يقبلها
 ولا بأس كل إذا قال أنه حلال ورثه أو واستقرضه قال الخوافي وكان الامام أبو القاسم الحنفية يأخذ جواز
 السلطان والحيلة فيه أن يشتري شيئا بمال مطلق ثم ينقذه من أي مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام وعن
 الامام أن الممتلي بطعام السلطان والخلقة يعمرى فان وقع في قلبه جله قسلا وكل والا لا تقوله عليه الصلاة
 والسلام استفت قلبك الحسد وبجواب الامام فمن فيه روع وصفاء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك
 بالفراسة كذا في البرازية من الكراهة التاسعة إذا اختلطت حمامة المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم
 أنه لا تحرم وغايتهم قال في البرازية بمن لا تقطع الخنزير حمام في قرية فينبغي أن يحفظها ويعلقها ولا
 يتركها بالاعطف كيلا يتضرر الناس فان اختلط حمام غير صاحبها لا ينبغي له أن يأخذها ولو أخذها طالب
 صاحبها كاضالة إلى آخرها فيها العاشرة قال في القنية من الكراهة غلب على ظنهما أن أكثر بيعات أهل
 السوق لا تخلو من الفساد فان كان الغالب هو الحرام تنزه عن شرائه ولكن مع هذا واشترائه بطيبه انتهى
 وقد مرنا عن الملقط في المبحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشراء جواز الدلال الذي يعد
 لجوز فأنشأه من كل ألف عشرة وشرع الحرام السلخين إذا كان للمالك اشترايا بذلك عادة ولا يجوز شرعا بعض
 الغامر من المكسرو جوازهم إذا عرف أنه أخذها فارا انتهى أما مسألة اختلط فذكره بقاسمها في
 البرازية من الوديعه وأما مسألة ما إذا اختلط الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ إلا أن تقوم
 دلالة على أنه من الحرام كذا في الأصل **فتم** يدخل في هذه القاعدة ما إذا جمع بين حلال وحرام في عقد
 أو نية أو يدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوا لجمع بين من تحلل ومن لا تحلل كحرمة ومجوسية ووثنية
 وحليلة ومكروهة ومعتقده ومحرمة مع نكاح الحلال اتفاقا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام
 المسمى من المهر وعدمه وهي في الهداية وأما من منه ما إذا جمع بين جنس أو اثنين في عقد واحد فانه يبطل في
 الكل لأن المحرم أجمع لا أحد من أو أحدهم ما فقط وكذا الزوج أمه زوجة معاق في عقد واحد فانه يبطل في
 المهر فذا سمى ما يجهل وما يجهل كان تزوجها على عشرة دراهم ودين من خرفها العشرة يبطل النكاح ومنها
 الخلع كما مر فغلب الحلال الحرام لما أن اشتراطه بمنزلة الشرط الفاسد هو لا يبطلان به وأما إذا زوج
 الولي الصغير بأكثر من مهر المثل فان كان أباه أو جدهم عليه والافسد النكاح وقيل يصح غير المثل ومنها
 البيع فذا جمع بين حلال وحرام مبيعة واحدة فان كان الحرام ليس غيلا كالجمع بين الله كدة والمسته والجور
 والعبد فانه يسرى البطلان إلى الحلال لقوة بطلان الحرام وكذا إذا جمع بين خل وجور إن كان الحرام ضعيفا
 كان يكون مالا في الجملة كما إذا جمع بين المذبر والخن أو بين القن والمذكاتب أو المولد أو بعد غيره فانه
 لا يسرى الفساد إلى القن لضعفه واختلف فيما إذا جمع بين وقف وملاك والأصح أنه لا يسرى الفساد إلى الملاك
 لأن الوقف مال نفع إذا كان مسجد أو غيره كالحرف بخلاف الغامر بالمعصية أي الخراب فكالمذبر ومن هذا
 القيل ما إذا شرط لتعاقبه أكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن
 إذا أعطى الزائد قبل دخوله أو قبل البيع صحها ومنها ما إذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول
 لا تفضي جهالة إلى المنازعة لا يضر والافسد في الكل كما عرفت في البيع ومنها الإجارة فهي كالبيع لا يشترط
 في أنفسها بطلان بالشرط الفاسد وصرحوا بأنه لو استأجروا في كل شهر بكذا فانه يصح في الشهر الأول فقط

ولم أر إلا حكم إذا استأجر نساجا المنسج له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا تخالف بزيادة أو نقصان هل يستحق
بقدره أو لا يستحق أصلا ومنها الكفالة والارءا ويبنى أن لا يستعدي إلى الجائر وقالوا وقال لها عمتك
نقتل كل شهر فانه يصح في شهر واحد ومنها الهبة وهي لا تنطل بالشروط الفاسدة فتعدي إلى الجائر ومنها
الأهداء قالوا الهدى إلى القاضي من عاده بالأهداءه قبل القضاء وزاد القاضي الزائد لا النكل كما في دفع
القدر قبل تعدي الجائر وظاهر كلامه انه ان زاد في القدر وأما إذا زاد في المعنى كما إذا كانت عاده اهداء ثوب
كثبان فأعدي ثوبا بالمرأه لأن لا يحبانها رجهم بالقوى يبنى وجوب رد النكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم
ميزها من الجائر ومنها الرصيفه فأوصى لأخيه ووارثه فلا جنى نصفها وبطلت الوارث كما في الكنز وكذا
لأوصى للقاتل وللأخيه ومنها الأقرار قال الزبلي فيما لو أقر بدين أو دين وارثه ولا جنى لم يصح في حق
الأخيه أيضا انتهى وفي الجمع من الأقرار لو أقر الوارث مع أخيه فتكاذبا الشرع بمحضه في الأخيه انتهى
ومنها باب الشهادة فإذا جمع فيها بين من يجوز شهادته ومن لا يجوز في الظاهر به بمنار حل مات وأوصى
لفقره أخيه أنه شيء وأنكرت الورثة وصيته فشهد على الوصير حلان من جيرانه لهما أولاد حواج قال محمد
رحمه الله لا تقبل شهادتهم إلا أنهم شاهدوا الأولاد هاتين بعض أولادهما فطلبت شهادتهما في ذلك فإذا طلعت
شهادتهما في حق الأولاد بطلت أصلا لأن الشهادة واحدة كالشهادة على رجل أنه قذف أمتهما فلا تارة
لا تقبل شهادتهما ما وز محمد رحمه الله في وقف الأصل إذا وقف على فقراء جيرانه فشهد بذلك فقيران من
جيرانه حازت شهادتهما قال الفقيه أو البت رحمه الله ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف رحمه الله ما على قياس
قول محمد رحمه الله فينبغي أن لا تقبل في الوقف أيضا لأن عسدي أبي يوسف رحمه الله يجوز أن تبطل الشهادة في
البعض وينبغي في البعض وهي قول محمد رحمه الله لا تقبل أصلا ويحتمل أن ما ذكر في الوقف محمول على ما إذا
كانوا أقليات يصرحون انتهى وفي الفقيه أخ وأخت أديا أرضا وشهد زوجها وأولادهم على آخر ز شهادتهما في
حق الاخت والأخ فان الشهادة من رد بعضها تزد كها في روضة الفقهاء إذا شهدوا لا يجوز له الشهادة ولغيره
لا يجوز لأن لا يجوز له الشهادة بالافتقار واختلاف في حق الآخر فقبل تبطل وقبل لا تبطل اه وكتبنا في شرح
الكنز أن شهادة العدو لا تقبل إذا كانت لأجل التماس أو كانت على هذه أو غيره بناء على انه أفسق وهو
لا يجوز ومن هذا القيل لاختلاف الشاهدين مانع من قبوله لأن أحدهما طابق الدعوى والآخري خالفها
وكتبنا في القواعد المستتفي من ذلك ومنها القضاء فإذا امتنع القضاء لمعاض امتنع لباقيين كما في شهادات البرازية
ومنها باب العمدات فلونى يوم جميع الشهر بطل فيماعد اليوم الأول وليس منه ما إذا عمل زكاة سنتين فإنه
إن كان بعد ملك النصاب فهو صحيح فيها والأولاد فيها لو ليس منه أيضا ما إذا نوى حجتهم وأحرمهم ما عا فأنقول
في قوله فيها لكن لاختلاف الوقت رفضه لأحدهما كما في باب إضافة الأحرار إلى الأحرار وليس من هذا إذا
نوى التيمم لفرضين لا نقول بجورته أن يصلى التيمم الواحد شاهدين الفرائض والنوافل ومنها ما إذا صلى على
في وصيت وينبغي أن يصح على الميت ومنها ما إذا استعصى البول بمجهر تام فاحتل فافتي فأصاب ثوبه لم يطر
الفر لأن البول لا يطهر به لا يطهر للمتي كما صرحوا به ولهذا قال شمس الأئمة المرعى رحمه الله مسئلة التي
شكته لأن كل غلى عدى أو لا والذي لا يطهر بالفر لا لأن يجعل تبعاله أو هو يقال يمكن جعل البول الباقي
مدلا استعمار تبعاله أيضا وصوابه ان التبعية فيما هو لازم وهو الذي بخلاف البول ولم أر من تبعه عليه ومنها
باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها أو أعنت عبده وعبد غيرها أو طلقها أو رعا فنفق فيما عليك ومنها
استعاضا البرهنة على قدر من فرته باز بد قال في الكنز ولو عين قدرا أو حنسا أو بدلا تخالف ضمن المعبر
سستعبر والمترين اه واستثنى الشارح ما إذا عين له أكثر من قيمته فرته ما قل من ذلك بمثل قيمته أو أكثر
له لا يضمن لكونه خلافا لخير اه ومنها بشرط الواقف ان لا يورثه وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر
في انظارهم كلامهم الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على المشرط لأنها كالبيع لا يقبل تقرييق الصفقة
سرح به في فتاوى كبرى الهداية ثم قال والعقد إذا فسد في بعضه ففسد كله **تنبيه** وليس من

التاعدة ما اذا اجتمع في العبادات جانب الحضر وجانب السفر فالانقلب جانب الحضر ومقتضاها انقلبه
 لانه اجتمع الميبح والمحرمان المحرم لان احكامنا رجعهم الله قالوا في المصنع على الخفين ولو ابقوا هو مقيم فصار قبل اتمام يوم
 وليلة انتقلت مدة الى مدة المسافر فيصير مع ثلاثا ولو كان على حكمه انتقلت الى مدة المقيم ومقتضاها اعتد
 مدة الاقامة فيها انقلبا لجانب الحضر وهو قال الشافعي رحمه الله وعنده لو مسح أحد الخفين حضرا ولاخر
 سفر ذلك على الاصح طرد القاعدة واما عندنا فلا يخفى في ان مدته مدة المسافر واما لو مسح قاعرا فليفت
 سفيته دارا قامة فانه يتم ولو شرب في الصلاة في دار الاقامة فارت سفيته فليس له القصر ولم أر حاشا الآن
 وعندنا فاقته السفر اذا ضاها في الحضر بضع اركعتين وحكمه بضعها اربعة لان القضاء يحكي الاداء واما
 باب الصوم فالاصح مقيما فصار في أثناء النهار أو عكسهم التطير **فصل** في هذه القاعدة
 قاعدة اذا عارض المانع والمقتضي فانه يقدم المانع فلو ضاق الوقت أو الماء عن سن الطهارة لم يصر فعلها ولو
 جرحه سرحن عدا أو خطا أو مضى أو عذر أو مات بهما فلا تصاص وتوجب عنها مسائل **الاولى** واستشهد
 الجانب فانه يعمل عند الامام ومقتضاها ان لا يقبل كقولهما **الثانية** لو اخطأ موقى المسلمين بموقى الكفار
 فقتلها عديم التمسيل للكل والشافعية قالوا بتفصيل الكل ولم يقصوا فاحكامنا رجعهم الله صاوا فقال
 الحاكم في الكافي من كتاب الصرى واذا اخطأ بموقى المسلمين وموقى الكفار في كانت عليه علامة المسلمين
 صلى عليه ومن كانت عليه علامة الكفار ترك فان لم تكن عليهم علامة والمسلون أكثر غلوا وكفوا وصلى
 عليهم وبنوون بالصلاة والدعاء للمسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين بل كان الفرقان سواء لو
 كانت الكفار أكثر بل صلى عليهم ويصلون ويكفون ويدفنون في مقابر المسلمين **الاربع** وتقدر على المانع
 على المقتضي في مسئلة من رجل وعلوا آخر فان كلا منهما ممنوع عن التعرف في ملكه كسكنى الاخر فكله
 مطلق وتعلق حتى الاخره مانع وكذا تصرف الراهن والمثوق في المهرود والعين المؤجرة منع حتى المرتن
 والمستاجر وانما قدم الحق من اجله لان لا يفتوت به الا منفعة بالتأخير وفي تقديم الملك نفوت عين على
 الاخر وقام في المصداق من مسائل الحيطان **القاعدة الثالثة** لم أرها الآن لاجتماع رجعهم الله وأرجو
 من كرم الفتح ان يفتح بها أو شيء من مسائلها وهي الاشارة في القرب وقال الشافعية الاشارة في القرب مكره
 وفي غير الحبوب قال الله تعالى ويؤرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وقال الشيخ عز الدين الاشارة في
 القرب ان الاشارة بجاء الطهارة ولا ستر العورة ولا باصاف الاول لان الغرض بالعبادات التعظيم والجلال
 فمن آثر به فقد ترك اجلال الاله وتعظيمه وقال الامام لو دخل الوقت ومعه فعل يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به
 لم يجز لا عرف نفسه خلا فان الاشارة بما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالثوب والعبادات وقال
 في شرح المهذب في باب الجملة لا مقام لبعض من يجعله لبعض في موضعه فان قام باختياره لم يكره فان انتقل
 الى اعد من الامام كره قال أصحابنا رجعهم الله لانه آثر بالقرينة وقال الشيخ أبو محمد في القرب ومن دخل عليه
 وقت الصلاة ومعه ما يقيه لظهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجزه الاشارة ولو أراد المضطر ان يثاير غيره
 بالطعام لا استبقاه مهجته كان له ذلك وان خاف فوات مهجته والفرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا
 يسوغ فيه الاشارة والحق في حال الخفصة لنفسه وكراهية الاشارة لغيره يتوقف في القراءة العلم
 والمساواة اليه قرينة الاشارة بالقرب مكره وقال الاسدي في من المشكل على هذه القاعدة من جاء
 ولم يصعد في الصف الاول فرجة فانه يجز شخصه بعد الاحرام ويندب للجبر وان يساعده فهذا يفوت على
 نفسه قربة وهو احوال الصنف الاول انتهى ثم رأيت في الحجة من منه الحق فيغير محتاج معه ذراهم فالرادان
 يؤثر على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فالأشرف والافضل لا يتناقض على نفسه افضل انتهى **القاعدة**
الرابعة التامع تابع **فصل** في تداخل قواعد الاولى انه لا يفرد بالحكم ومن قرع بها الجمل يدخل في سبغ الام
 تبعا ولا يفرد بالبيع والميعة كالبسع ومنها التبر والطريق فيدخلان في بيع الارض تبعا ولا يفردان بالبيع
 على الاظهر ومنها لا تقارة في قتل الجمل ومنها لا لعان ببقية وتوجب عنها مسائل منها يبيع اعتاق الجمل دون

أما بشرط أن تملكه لأقل من ستة أشهر ومنها يصح أفرادها بالوصة بالشرط المذكور ومنها يصح الإصاهاه
 ولو حمل دابة ومنها يصح الإقراره أن بين المقر سببا صالحا ولد لأقل من ستة أشهر ومنها يثبت بشرط
 ولادتها ومنها يثبت بوثب قسم القرة بين ورثة الخلفين إذا ثبت بطنها لقتله ومنها يصح الإقرار به وأن
 لم يبين له سببا إذا جازته لأقل المدقة في الآدمي وفي مدة يتصور عند أهل الخبرة في البهايم ومنها يصح تدبيره
 ومنها ثبوت نسبته بقول صاحب الهداية في باب اللعان أن الأحكام لا ترتب على الحمل قبل وضعه ليس على
 إطلاقه لما علمت من ثبوت الأحكام قبله فالمراد بضعفها كما أشار إليه في العنايه وخرج عنها أيضا ما قال
 المديون تركت لأجل أو أبطئته أو جعلت المال خلافا له يعطى لأجل كما في الخاتمة وغيره ما علم أنه مفسدة
 للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفرد بحكم ومما خرج عنها الواسط الجوده فانه يصح لأنها حقه كما في الأصل
 ومما خرج عنها الواسط حقه في حرس الرهن قالوا مع ذكره العمداد في الفصول ومنها التكفل لو أراه
 الطالب مع من أن الرهن والكفيل تأبعا للدين فهو باق وأفتنا الشافعية في الرهن والكفيل على الأصح
 وخالفوا في الأصل والجوده فارقين بأن شرط القاعدة أن لا يكون الوصف مجامعا فربما بعدد فان أفرد كل رهن
 والتكفل أفرد بالحكم **الثانية** التابع سقط بسقوط المتبوع منها من فاته صلوات في أيام الجنون
 وقتلها بعدم القضاء لا يقتضي سننها الرواتب ومنها من فاته الخرج وتحلل بإقفال العمة لا ياتى بالزوى والميت
 لأنها تابعان للوقوف وقد سقط ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه يخرج عنهما به حق في
 ديوان الخراج كما قلناه والعلماء وطلبهم والمفتين والفقهاء يفرض لا ولادهم تعالوا لا سقط بموت الأصل
 ترقييا وسدا وكما قلناه في شرح الكنز ومما خرج عنها الأخوس يلزمه قصر بئ اللسان في تكبيره الافتتاح
 والتعليق على القول به أما بقراءة فلا على المختار مع أن المتبوع قد سقط وهو التلقظ ومنها أجواء الموسى على
 رأس الأفرع فانه واجب على المختار **ثنية** يقرب من ذلك ما قيل بسقط الفرع إذا سقط الأصل ومن
 فروعه فلو لم إذا لم الأصل والكفيل بخلاف العكس وقد ثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل ومن فروعه
 قالوا قد يثبت فرع وان كان كافيا من غير أن يكون فرع الكفيل إذا دعاها زيد دون الأصل كما في الخاتمة
 ومنها لو أقر الزوج بالخلع فأنكرت المرأة بآنت لم يثبت المال الذي هو الأصل في الخلع ومنها أوقال بعت
 عبدي من زيد بدينه فأنكر زيد بعت العبد بعت المال الذي هو الأصل في الخلع ومنها أوقال بعت من نفسه فأنكر العبد بعت
 العبد بعت الموضع **الثالثة** التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقديم المأموم على إمامه في تكبيره
 الافتتاح ولا في الأركان أن انتقل قبل مشاركة الإمام وفرع عليه فاضحان في فتاواه أما إذا سبق إمامه في
 الركوع والتسبيح في الرابعة **الرابعة** نفقته في التواضع ما لا تقتصر في ضمها وقرب بها نفقته في
 الشيء وضما ما لا يقتصر قصد أوفى الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفصولين فيما يثبت ضمنا وحكما ولا
 يثبت قصد أمته فن لها أفتة أحدها وهو منصرفا وشري المقتضى نصيب السالك لا يجوز ولا يمكن السالك
 من نقل ملكه إلى أحد لكن لو أدى المقتضى الضمان إلى السالك بملك نصيبه ومنه غصب قناتاق من يده
 وضمنه للمالك عليه الفاصب ولو شراه فاصدا لم يجوز ومنه فضولي وجه امرأة رضاهام الزوج وكله بعده
 بأن تزوجهام أو فقال نفقت ذلك النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه قولها ولكن زوجها أباه بعد ذلك انتقض
 النكاح الأول ومنه لو شري كبري عينا أو أمر المشتري بالبيع بضمه للمشتري لم يصح ولو دفع البه فرارة وأمره أن
 يأكله فيها صح إذا لم يملكه ولا يصح وكلاهما في المشتري في القبض قصد أو بصلح ضمنا وحكما لأجل القرارة ومنه
 شري ما لم يملكه ولو كبله بضمه فقال الوكيل قد سقط الخيار أعني خيار الرؤية لم يسقط خيار الموكل ولو
 قضيه الوكيل وهو براه سقط خيار رؤية موكله عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما هو في سب من هذا الجنس من
 لا يجوز زاحزته ابتدأ بوجوه زانها ومنه القاضي إذا استخلف مع أن الأمام لم يرضه فلا خلاف لا يجوز ومع
 هذا حكم خليفته وهو يصح أن يكون قاضيا وأجاز القاضي أحكامه يجوز ومنه أن الوكيل ما يصح لأكل
 التوكيل به وملك أجاز بيع بائعه فضولي والغسقي فيسه أنه إذا أجاز يحيط عليه أن يبيع خليفته ووكيل

الوكيل كذلك فتكون اجازته في الائتاه عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابداء ومنها لقاضي لوقضى في كل اسبوع يومين بأن كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لانه يقرقضى في الايام التي لم تكن له ولاية القضاء فاذا جاءت فوته اجاز ما قضى جازت اجازته انتهى (فائدة) ظفرت عـ ثلثين بغفر في الاستدعاء ما لا يغفر في الدعاء عكس القاعدة المشهورة الاولى يصح تقليد القاضي للقضاء استدعاء ولو كان عدلا استدعاء نفس اعداءه عند بعض المشايخ وذكر ابن السكالك ان الفتوى عليه الثانية لو ان المأذون اشجر ولو اذن للآتي مع كافي قضاء المخرج وتبطله فاضحان بما في يده **القاعدة الخامسة** تصرف الامام على الرعية بموط بالصلحة وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب الصلح في مثله صلح الامام عن الظلة البنية في طريق العامة وصرح به الامام أبو يوسف رحمه الله في كتاب المخرج في مواضع وصرحوا في كتاب الجنائيات ان الساطان لا يصح عقوه عن قاتل من لاؤله واغنامه القصاص والصلح وعمله في الانصاح باله نصب ناظرا وليس من النظر للمسحوق العفو واصلاها ما أخرجه سعيد بن منصور عن البراء قال قال عمر رضي الله تعالى عنه اني انزلت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة ولي اليمين ان احببت اخذت منه فاذا اسبرت ردة فان استغفرت استغفرت وذكر الامام أبو يوسف رحمه الله في كتاب المخرج قال بث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عمار بن ياسر على الصلاة والحرب وبث عبد الله بن مسعود على القضاء بيت المال وبث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم في بيت المال شطرا واطعنا العمار وربعه العبد الله ابن مسعود وربعه الآخر عثمان بن حنيف وقال في انزلت نفسي واماكم من هذا المال بمنزلة ولي اليمين فان الله تبارك وتعالى قال (ومن كان غنيا فليستف ومن كان فقيرا فليأكل كل بال معروف) والله ما أرى أرضا يؤخذ منها شاة في كل يوم الا استسرع خرباها اه فعلى هذا لا يجوز التفضيل ولكن قال في المخطط من كتاب الزكاة والراى الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يعمل في ذلك الى هوى ولا يجل لهم الاما يكفيهم ويكفي اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال شي بعد ائصال الحقوق الى اربابها قسمه بين المسلمين وان نعر في ذلك كان الله عليه حسبا اه وذكر الرازي من المخرج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع قال وعلى الامام ان يحصل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يحضره ولا يخلط بعضها ببعض لان لكل نوع حكما يخص به الى ان قال ويجب على الامام ان يثني الله تعالى ويصرف الى كل مسبق قدر حاجته من غير زيادة فان قدر في ذلك كان الله عليه حسبا اه وفي كتاب المخرج لا يني يوسف رحمه الله ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه قسم المال بين الناس باسوية فخاص فخاص فقالوا له يا خليفة رسول الله عليه الصلاة والسلام انك قسمت هذا المال فسويت بين الناس ومن الناس انا من اناهم فضل وسواي وقد قبلت اهل السوابق والقدم والفضل لفصله فقال ائمانا من كرم من الله وابق والقدم والفضل فما اعرفني بذلك واغنا ذلك شي توابه على الله تعالى وهذا ما عاش فلا سوية فيه من ال اثره قلما كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وجاءه الفتح ففضل وقال لا أجل من قاتل مع غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كمن قاتل معه فرفض لاهل السوابق والقدم من المهاجرين ولا نصار من شهد بدرا اول شهد بدرا رة آلاف درهم ورفض من كان اءلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك انزلهم على قدر منازلهم من السوابق اه وفي الفتية من باب ما جيل للدرس والمتعلم كان ابو بكر رضي الله عنه بسوية بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفق والفضل والاخذ فله عمر رضي الله عنه في زماننا احسن فتعتبر الامور الثلاثة اه وفي البرازيد السلطان اذا ترك الشربن هو عليه حازغما كان او فقيرا لكن ان كان المترك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه **تنبيه** اذا كان فضل الامام من اهل المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم يقدر امره شرعا الا اذا وافقه **فان خلافة** ليقدر وطفا قال الامام أبو يوسف رحمه الله في كتاب المخرج من باب اجداء الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بغير ثأرت ميرورف اه وقال فاضحان في فتاواه من كتاب الوقف **ولان**

سلطاناً أذن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أراضي البلدة حوانيت موقوفة على المسجد أو أمرهم أن يردوا في
مسجدهم قالوا إن كانت البلدة فتحعت عنه وذلك لا يضر بالمار والناس ينفذ أمر السلطان فيها وإن كانت
البلدة فتحعت صلحنا تبقى على ملكه فلا ينفذ أمر السلطان فيها اه وفي صلح البرزبان بزرجل له عطاء في
الدوان مات عن اثنين فاصطاح على أن يكتب في الدوان اسم أحدهما يأخذوا العطاء والأخر شاة من
العطاء ويسدله من كان العطاء مالا معاً لو مالا فاصطاح بطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام
العطاء له لأن الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا بدخل له رضاه الغير وجعله غير ان السلطان ان منع المستحق
فقد ظلم مرتين في قضية حومان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اه **(في تنبيه آخر تصرف القاضي في**
ماله فعهله في أموال التامى والتر كات والوقوف مقصد بالمصلحة فان لم يكن من مصلحتها لم يصح ولهذا قال في
شرح المخص الجامع من كتاب الوصايا اوصى ان يشتري بالثلث فن ويعتق ثبات بعد الايجار والايضاء
دين يصط بالثلثين فشرأ القاضي عن الوصى كلاب يصير خصماً بالعهد واعتاقه لولته على الوصية وهي
الثلث بعد الدين قال القارسي شارحه وأما اعتاقه فهو لغو لعتقه بنفسه باعتبار الولاية العامة لأن ولاية
القاضي بقيدة النظر ولم يوجد النظر فيلغو اه وفي قضاء الوالو الجيعة رجل أوصى الرجل وأمره ان
يتصدق من ماله على فقراء بلده كذا بما في ديوان وكان الوصى يعيد من تلك البلدة وله تلك البلدة غريم له
عليه الدراهم ولم يجد الوصى الى تلك البلدة سهلاً فامر القاضي الغريم بصرف ماله من الدراهم الى الفقراء
فأذن بان عليه وهو متطوع في ذلك وصية ألفت قائمة اه وبهذا علم ان أمر أداضي لا ينفذ الا اذا وافق
الشرع وصرح في الاختيرة والوالو الجيعة وغيرهما بأن القاضي اذا قرر فرائض المسجد بغير شرط الواقف لم يحل
للقاضي ذلك ولم يحل للقراش تناول المعلوم اه وصلى حومة لحدائق الوظائف بالوقوف بالطريق الاولى
لأن المسجد مع احتياجه للقراش لم يجوز تقريره لامكان استئجار فرائض بالانقرير فققره غريمه من الوظائف
لا يحل بالاولى وبه علم ايضاً حومة لحدائق المرتبات بالوقوف بالاولى وقد سئلت عن تقرير القاضي المرتبات
بالوقوف فأجبت بأنه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالنقرير صحيح لكنه ليس بالزام ولنا نظر العرف
الى غيره ووقع الاولى الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير غريمه فحينئذ بالزام هو في أوقاف الخصاص وغيره وان لم
يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من وقف الفقراء وقرره من علك نصايهم سئلت لو قرر من
فائض وقف سكك الواقف عن مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح ايضاً لما في القنا خاتمة ان فائض
الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلاً وصح في البرزبان بزرجله في الدرر والقرى بأنه
لا يصرف فائض وقف لوقف آخر المتحد واقفه ما اختلف اه وكذا في شرح الكفر من كتاب القضاء
ان من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لان مخالفته كخالفه النص وفي الملتقط القاضي اذا جرح
الصغيرة من غير كف لم يجز اه فعلم ان فعهله مقصد بالمصلحة ولهذا صرحوا بان الحائظ اذا مال الى الطريق
فأشده واحده الى ما لكه ان أمراً القاضي لم يصح كما في التهذيب وكذا لا يصح تأجيل القاضي لان الحق ليس
له كذا في جامع الفصولين

القاعدة السادسة المحدود تدره بالشهاد

وهو حديث رواه الاسميوطي معزياً الى ابن عدى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما وخرج
ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه اذ فعهله المحدود ما استطعت وأخرج الترمذي والحاكم
من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ادروا المحدود عن المسلمين ما استطعت فان وجدتم للمسلمين مخزجاً
نخلوا سيدهم فان الامام لان يخطي في العقوبة من أن يعطى في العقوبة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه وهو قال ادروا المحدود والقتل عن عباد الله ما استطعت وفي فتح القدير ارجع فقهاء
الامصار على أن الحد وتدره بالشهاد والحديث المروي في ذلك متفق عليه ونقله الاثمة بالقبول والشهادة
مانشه التام وليس بشهاد وأصح ما يترجمهم الله تسموه الى شمة في الفعل وتسمى شمة الاثمة الى شمة

في المحل فالأولى تحقق في حق من اشبهته عليه الحل والحرمه فظن غير الدليل دليلا فلا بد من الظن والا فلا
شبهة أصلا كظنه حل وطى جار يزوجته أو أبيه أو أمه أو جده وجدته وإن علا وطى المطلقة ثلاثا في
العدة أو بائنا على مال والمختلعة أو أم الولد إذا اعتقها وهي في العدة وطى العبد جار به مولاه والمرتهن
في حق المروءة في رواية ومستعير الرهن كالمترهن في هذه المواضع لاحدا إذا قال ظننت أنها تحل لي ولوقال
علت أنها حل علي وجب الحسد ولو ادعى أحدهما الظن والآخر مدعى لاحدهما حتى يقرأ جميعا بمعلمهما
بالحرمه والشبهة في المحل في ستمه مواضع جار به وأنه والمطلقة طلاقا بائنا بالكتاب والجار به والمبعدة إذا
وطئها البائع قبل تسليمها إلى المشتري والمجبرة مهران إذا وطئها الزوج قبل تسليمها إلى الزوجة والمشاركة
بين الواطئ وغيره المروءة إذا وطئها المترهن في رواية كتاب الرهن وعلمت أنها ليست بالمختارة في هذه
المواضع لا يجب الحد وإن قال علمت أنها حل علي حرام لأن المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني
وطى جار به بعد المأذون المديون ومكانته وطى البائع والجار به المبعدة بعد القبض في البيع الفاسد والتي
في الخيار للمشتري وجار به التي هي أخيه من الرضاع وجار به قبل الاستبراء أو الزوجة المحرمة بالردة أو
بابطار وعلايته أو بجماعه لهما انتهى ما في فسخ القدر وهنا شبهة ثالثة عند أبي حنيفة وهي شبهة العدة فلا
حد إذا وطى محرمة بعد العدة عليا وإن كان عالما بالحرمه فلا حد علي من وطى امرأة تزوجها بلا شهود
أو بغير إذن مولاه أو مولاه أو فلا حد في وطى محرمة المعقود عليها إذا قال علمت أنها حرام والفتوى على قولهما
كما في الخلاصة ومن الشبهة وطى امرأة أختك في صحة نكاحها ومنها شرب الخمر لقتل داوي وإن كان العلم قد
تحرره ومنها أنه لا يجوز التوكيل بأشقياء الحدود واختلاف في التوكيل بائنا بمعاينتي على أنها تدرجها
أنها لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب القاضي إلى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة بعد
مقتادم سوى حد القذف إلا إذا كان بعدهم عن الامام ولا يصح إقرار السكران بالحدود والخالصة لأنه
بضمن المال ولا يختلف فيها لأنه لراء النكول وفيه شبهة حتى إذا أنكرا القاذف ترك من غير عين ولا
تصح الكفالة بالحدود والقصاص ولو برهن القاذف برجلين أو رجل وامرأتين على إقرارا القاذف بالزنا
فلا حد عليه فلو برهن ثلاثة على الزنا حدودوا ولا قطع بسرقة مال أصهه وإن علا وفرعه وإن سفل
وأحد الزوجين وسيد وعنده ومن بيت مأذون بدخوله ولا فيما كان أصهه مباحا كما علمت تقار به في
كتاب السرقة وبسقط القطع بدخوله كمن السرقة ملكه وإن لم يثبت وهو المصطفى وكذا إذا ادعى
أن الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك **تنبيه** بقول المترجم في الحدود كبره فان قيل وجب أن لا يقبل
لان عبارة المترجم يدل على عبارة التهمي والمخيل ولا تثبت بالأبدال الأثرية لا تثبت بالشهادة على الشهادة
وكتاب القاضي إلى القاضي أجيب بأن كلام المترجم ليس يدل على كلام التهمي لكن القاضي لا يعرف لسانه
ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارته **تنبيه** ذلك الرجل لا يقرب إلى العدل
بل بطريق الإصالة لأنه بصار إلى الترجمة عند المترجم يعرفه كلامه كالشهادة بصار إلى الحد عند المترجم
كذا في شرح الأدب لصدر الشافعي من الثامن والثلاثين **تنبيه** القصاص بالحدود في الدعوى بالشبهة
فلا تثبت إلا بما تثبت به الحدود ومما فرغ عليه أنه لو ذبح نائما فقال صحت وهو ميت فلاصاص ووجبت
الدية كما في العدة ومنها الوجه القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية ولاصاص يقتل من
قال أقتل فقتله واختلف في وجوب الدية والاصح عدمه ولاصاص إذا قال أقتل عدو أو أخى أو أبى أو ابني
لكن لا شيء في العبد ونجيب الدية في غيره واستثنى في خيانة المقتن ما إذا قال ابني وهو صغير فانه يجب
القصاص وعامة في البراءة وينبغي أن لاصاص يقتل من لا يعمل أنه محقون العمل على التأييد ولا وفي
الخاتمة ثلاثة فتاوى جلالها تشهدوا بعد التوبة أن الولي عفا عاقل الحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن يقول
أثنتان منهم عفا عاقلنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في حق الواحد وقال الحسن
أقبل في حق الكل انتهى وكتبتنا مسئلة العقوف في شرح الكنز من الدعوى عند قوله وقبل لنفسه اعطه

كفلا قلنا اجتمع وكتبت في الفوائد أن القصاص كالحودود إلا في سبع مسائل **الاولى** يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحدود كما في الخلاصة **الثانية** الحدود لا تورث والقصاص يورث **الثالثة** لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص **الرابعة** التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف **الخامسة** يثبت بالاشارة والكتابة من الآخر بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل شتى **السادسة** لا يجوز الشفاعة في الحدود ويجوز في القصاص **السابعة** الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى أعلم **تنبه** التعزير يثبت مع الشبهة ولذا قالوا ثبت بما ثبت به المال ويجرى فيه الخلف ويقضى فيه بالتكليف والكفارات تثبت معها أيضا لا كفارة القطار في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع التمسك وانطأ وبأسناد صوم مختلف في صحته كما علم في محله وأما العدية فهل تسقطها أم أرها الآن ومن العجب أن الشافعية شرطوا في الشبهة أن تكون قوية فالوفاة تقتل مسلم ذميا فقتله ولي القمي فانه يقتل به وإن كان موافقا لرأي أبي حنيفة رحمه الله ومن شرب النبيخد ولا يراعى خلاف أبي حنيفة رحمه الله اهـ

القاعدة السابعة الحرة لا تدخل تحت التدفيل ضمن بالنسب ولو صب

فلو صب صبيا مات في يده غدا أو يحيى ليهن ولا يرث مال ولا ينسب إليه أو يمسه حبه أو ينقله إلى أرض مسبة أو إلى مكان الصواعق أو إلى مكان يغلب فيه الحى والأمراض فان دنته على عاقلة الغاصب لانه ضمنان إلا في لاضمان فصب والحريضين بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحرة يضمن بالنسب ولو صب صبغيا وعقابه في شرح الزبائي قيل باب القسامة وأم الولد كالنحر ولم أر الآن حكما إذا وطئ حرة يشبهه فأجلها ما ماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها بخلاف ما إذا كانت أمة ومرفوع القاعدة لوطا وعنه حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الخمانية ولو كان الواطئ سيده فلاحه ولا مهر وهذا مما قال لنا وطئ فخلاهن الحد والعقر بخلاف ما إذا طأ بعته أمه لكون المهر حق السيد يخرج عن هذه القاعدة قول أصحابنا برفعهم الله إذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت أحدهما أو دخل بها أحدهما فهو الأولى لكونه رديلا على سبق عقده والأولى أن يقال أن الزوج عتق في بدال الزوج ما قد مناه وقولهم في باب التفاهات القول قوله فيما صلح لهما معلل بأنهما في بدال زوج نهى وما في يدها في يده فيقال في أصل القاعدة الحرة لا تدخل تحت بداحد إلا الزوجة فانها في بدل زوجها والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسعة عشر منه امرأة في دار رجل يدعى أنها امرأة وخارج دعوا وهي تصدقه فالقول لرب الدار فقد صرح بأن التدليس على الحرة يحفظ الدار كما في التسامع اهـ **القاعدة الثامنة** إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر ما من نفعها إذا اجتمع حطب جنبانه أو جنبانه وحميم كفي القس

الواحد ولو باشر الحرم بمعدون العرج ولزمته شاة ثم جامع فقتضاهما لا اكتفا بموجبا الجماع ولم أره الآن صريحا ومنها لو طس الحرم انلقا ريديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب عليه دم واحد اتفاقا وإن كان في مجلسين كذلك فلهنجد بمخبر حرة الله وعلى قوط ما يجب لكل بدمم وكل رجل دم ذاك وذلك في كل مجلس حتى يجب عليه أربعة دماء إذا جدد كل مجلس فلم يداو رجل فلهنجا ما جنبانه واحدة معنى الاتحاد المقصود وهو لا يرتفق فإذا اتحد المجلس يعتبر المعنى وإذا اختلف تعتبر جنبانات لكن نأى أغضاه متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد أخرى مع امرأة واحدة أو نسوة الآن مشايخنا رحمه الله قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الأولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في البدو وفي الخمانية فإن جامعها مرة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بدنة وفيه ولم يفته بدنة رضى الحقة القاعدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة وما في يوسف رحمه الله ولو نوى بالجماع الثاني رضى الحقة القاعدة يلزمه بالجماع الثاني شيء اهـ ومنها لو دخل المسجد وصل الفرض أو الزانية دخلت فيه القصة ولو طاف القادم من فرض ونذر دخل فيه طواف التدرج بخلاف ما لو طاف للافاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لأن كلامهما

مقصود ومقصودهما مختلف ولودخل المسجد الحرام فصل في فيه مع الجماعة لا تنوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس ولوصل في بيته عقيب طواف يذبح أن لا يتقدمه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بعمل غيرهما بخلاف تحية المسجد ولو تلاوة سجدة فغير سجدة صلواته قبل أن يقرأ ثلاث آيات كفت عن التلاوة لحصول المقصود وهو التعظيم وكذلك الركوع لم يقرأ آخرات قاسما وهذه من المواضع التي يعمل فيها التماس كإيماؤه في شرح المنار وكذلك التلاوة وكراهي في مجلس واحد ككتفي بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلاة لم يتعد الجوار مختلف الجوار في الاحرام فانه يتعددت دالجناية اذا اختلف جنسها لان المقصود بسجود السهو رشم انف الشيطان وقد حصل بالسجدة في آخر الصلاة والمقصود في الثاني جبره تلك الجريمة فلا كل جبر فاختلف المقصود ولو زنى أو شرب أو سرق مرارا كفي حد واحد سواء كان الاول موجبا لها أو جبه الثاني أو لا فزنى بكراته ثبأ كفي الرجم ولو قذف مرارا واحدا أو جماعة في مجلس أو مجلس كفي حد واحد بخلاف ما إذا زنى لخدمته زنى فانه يحدنا بالحد ولو زنى وشرب وسرق أقيم لكل لاختلاف الجنس ولو طعن في غار رمضان مرارا لم يلزم بالثاني وما بعده شرب ولو بين فأن كانا من رمضان تعددت والأفان كقر لا والاول تعددت والآخر الحد والمهرم صلب في الحرم فطبعه جزاء واحد للاسواء لكونه أقوى ولولس المحرم أو باطليه باقله فدينان لاختلاف الجنس ولقد قال الزبيلي في قول الدكتور أو خصب رأسه بمجنهه اذا كان مائعا وأما اذا كان ملبدا فطبعه دمان ثم لا يطبق دمع الخطية الرأس انتهى ويتعدد الجزاء على القارن فيما على المفرد يدمر لكونه محرما بأحرار من عندنا وقوله المان يتجاوز للحدات غير محرر استثناء منقطع على حالة المجاوزة لم يكن قارنا ولو تكرار الوطئ بشبهة واحدة كان شبهة ملكا لم يجب الامهر واحد لان الثاني صافد فملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطئ مهر لان كل وطئ صافد فملك الغير فالاول كوطئ جارية ابنه أو مكانه والمنكوحه فاستدأ من الثاني وطئ أحد الشريكين الجارية الشتر كوطئ ككتابة مشتركة مرارا فمصدق في نصيبه لها وتعد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعد في الجارية بالمستحقة كذا في الظهيرية ومن زنى بأمة فقتله الزمة الحد والعقوبة لاختلافهما ولو زنى بكرة فقتله واجب الحد مع الذية ولو زنى بكبيرة فاضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فطبعها الحد ولا شيء في الاضفاء ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها ولا شيء في الاضفاء ووجب العقر وان كانت مكرهه من غير دعوى شبهة فطبعه الحد ونهوا لامهر لها فان لم يستسلم لها فطبعه الذية كماله والاحد ضمن ثلث الذية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها فان كان الدول يستسلم فطبعه ثلث الذية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستسلم المهر فطبعه ذية كاملة ولا يجب المهر عند جماعه الا فاحمدون كانت مصغرة في جماعه مثلها فهي كالكبيرة الا في حق سقوط الارض وان كانت لا يجامع مثلها فان كان يستسلم لها فطبعه ثلث الذية وكال المهر ولا حد عليه والا فالذية فقط كذا في شرح الزبيلي من الحدود وأما الجناية اذا تعددت بقطع عضو ثم قتلها فانها لا تبدأ اخل فيها الا اذا كانا خطائين على واحد ولم يتخلها برؤوسه وثمانية عشر لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عديمين أو خطائين أو أحدهما عديم والآخر خطأ وكل من الاربعه ما على واحد أو اثنين وكل من الثمانية امان يكون الثاني قتل البرء أو بعده وقد أو خضناه في شرح المنار في بحث الاداء والقضاء والمعقبة اذا وطئت بشبهة وجبت أخرى وقد اختلفنا والمرى منها سواء كان الزواني صاحب العدة الاولى أو غيره لحصول المقصود وقد علمت ما حذرنا عنه بقولنا من جنس واحد وبقولنا وانما يختلف مقصودهما بقولنا ان الله الموفق (القاعدة التاسعة) اجل الكلام

اولى من اجماله متى أمكن فان لم يمكن اهل ولذا اتفق اصحابنا في الاصول على ان الحققة اذا كانت متعدده

فانه يمارى الى المحارف والاحكام لا ياكل من هذه النكهة او هي في الدقيق حيث في الاول باكل ما يخرج منها وبه من ابعده واشهرى به ما كولا في الثاني بما يتخذ منه كالبزول أو كل عين الشهرة والذبيق لم يحنث على البضغ والمهجو وشرعا عز عرفا كالمعتذر وان تغفرت الحقيقة والمجاز أو كان الانظ مشتركا بلا مرجع اهل لعدم

الا مكان قالوا له قوله لامرأة المعز وقت لا يهاهذه بقي لم تحرم بذلك ابدوا الشافى لو اوصى لواليه وله معق
 بالكسر ومعق بالفتح طلت ولولم يكن له معق بالكسر وله موال اعنتهم ولهم موال اغتقوهم انصرف
 الى مواليه لانهم لم يبقوا ولا شيء لموالي مواليه لانهم الجواز ولا يجمع بينهما وما فرغته على هذه القاعدة
 ما في الخاتمة رجل له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق او عاقا قالت الثالثة تكفي فقال الزوج واقعت
 الزيادة على ثلاثة لا يقع على الاخرى شيء وكذا الوفا للزوج الثلاث والباقي اصحابنا لا تطلق الاخرى
 انتهى لعدم امكان العمل فاجل لان الشارع حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ايقاعه على أحد وسنها حكمه الاستاذ
 الطحاوي حكاهما في قيمة الدهر من الطلاق ولو جمع بين من يقع الطلاق عليهما ومن لا يقع وقال احدا كاطاقي
 ففي الثانية ولو جمع بين منكره ورجل وقال احدا كاطاقي لا يقع الطلاق على امراته في قول أبي حنيفة
 وعن أبي يوسف انه يقع ولو جمع بين امراته واجنبية وقال طائفة أحد بكما طلقت امراته ولو قال احدا كما
 طاق ولم ينوش بالاطلاق امراته وعن أبي يوسف ومحمد انها تطلق ولو جمع بين امراته وبين مالهس محلا
 للطلاق كالبهية والحجر وقال احدا كاطاقي طلقت امراته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
 لا تطلق ولو جمع بين امراته الحبة والممته وقال أحد كاطاقي لا تطلق الحبة اه ثم قال فيها ولو جمع بين
 امرأتين احدهما صحبة النكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال احدا كاطاقي لا تطلق صحبة النكاح كاتو
 جمع بين منكره واجنبية وقال احدا كاطاقي انتهى وحاصله انه لو جمع بين امراته وغيرها وقال
 احدا كاطاقي لم يقع على امراته في جميع الصور الا اذا جمع بينهما وبين جدار او بهيمة لان الجسد والالم
 يكن أهلا للطلاق اعمل اللفظ في امراته بخلاف ما اذا كان المقهور أعمى فانه صالح في الجملة الا انه بشكل
 بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه ولذا لو قال لها انا منك طالق لفي وقد يقال ان الطلاق لازمة الاوصلة وهي
 مشتركة بينهما وما فرغته على القاعدة قول الامام الاعظم اذا قال لعبد الاكرس منته هذا ابني فانه اعمله
 عقما عازا عن هذا وما عملاه وقال في المنار من يثبت الحرف من او وقال اذا قال لعبد وداته هذا حرا و
 هذا انه باطل لانه اسم لاحد ما غير معين وذلك غير محل للعقود وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين
 حتى لزمه التعيين كما في مسئلة العبد من العمل بالاحتمال اولى من الاحذار لرجل ما وضع حقيقة عجزا عما
 يمتعه وان استعملت حقيقة وهما يتكرران الاستعارة عند استعمال الحكم انتهى قيد بالولاء لوفاء لعبد وداته
 أحد كما هو مقتضى الاجماع كما في المحط وبيننا الفرق في شرح المنار ومنها لو وقف على اولاده وليس له الا
 اولاد اولاد جعل عليهم مولا لفظ عن الاحمال عملا بالهز وكذا لو وقف على مواليه وليس له موال وانما له
 موال في ماله استحقوا كما في القبر وليس منها ما لاقى بالشرط والجواب بلا فاعا قالنا نقول بالتعليق لعدم
 امكانه فيتعين ولا ينوي خلافا لما روي عن أبي يوسف وكذا أنت طالق في مكة فيتعين الا اذا اراد في دخول
 مكة قبله وان اذ دخلت مكة لتعليق وقد جعل الامام الاسيبوطي من فروعهما ما وقع في فتاوى السبكي فنذكر
 كلامهما بالتسام ثم نذكر ما يسهل الله تعالى مما يناسب أسوأنا قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه ثم على اولاده
 ثم على اولادهم ونسبهم وعقبهم كراوا نسي لذك كمثل حظ الاثنين على ان من توفي منهم عن ولد او نسل
 عازما كان جازع عليه من ذلك على ولده ثم ولد له ثم على نسبه على القبر يصفه على ان من توفي عن غير نسل
 عادما كان جازع عليه على من كان في دجته من أهل الوفا المذكور يقدم الاقرب اليه فالاقرب ويستوي
 الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن مات من أهل الوفا قبل استحقاقه نسي من منافع الوفا وترك ولدا او
 اصيل منه استحق ما كان استحقه المتوفى لو بقي حاله ان يصير اليه شيء من منافع الوفا المذكور وقام ولده
 في الاستحقاق مقام المتوفى فاذا انقرضوا نسله على الفقراء لم توفي الموقوف عليه وانتقل الوفا الي ولده اجد
 وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولادهم على وجههم ولطفة ولدي انه محمد المتوفى حال حياته
 والده وهما عبد الرحمن ومليكة ثم توفي عمر وعمر غير نسل ثم توفيت لطفة وترك بنتا تسمى فاطمة ثم توفي
 على وترك بنتا تسمى زينب ثم توفيت فاطمة بنت لطفة عن غير نسل قال من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة

فاجاب الذي ظهر لي الآن ان نصيب عبد القادر جمعه يقسم من هذا الوقف على ستين جزءا لعبد الرحمن منها
 اثنتان وعشرون وملكه أحد عشر وثلاث سبعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في أفعالهم بل كل وقت
 بحسبه قال وبيان ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى أولاده الثلاثة وهم علي وعمر واطيفة لذلك
 مثل حظ الاثنين فعلى خنساء ولعمر وخنساء واطيفة خنساء وهذا هو الظاهر عندنا ويحتج انه يقال
 بشاركم عبد الرحمن وملكه ولدا لعبد المتوفى في حياة أبيه ونزلا منزلة أبيهما فيكون لهما السبعان ولعل
 السبعان ولعمر والسبعان واطيفة السبع وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان التحكيم في ما حقه
 ثلاثة أمورا أحدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم أحد من ذريته وهذا ضعيف لان المقاصد اذا لم يدل عليها
 اللفظ لا يعتبر الثاني ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل أصل وفرعه لابن الطبقين جميعا وهذا
 محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملت بالمر في وقف للفظ اقتضاء فيه ليست أعمدة في كل ترتيب
 الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء قام ولده مقامه وهذا أقوى
 لكن اغنياء لم يصدق على المتوفى في حياة والده انه من أهل الوقف وهذه مسئلة كان وقع مثله في الشام قبل
 التسعين وستماية وطلبوا فيها نقلا فجدوه فارسوا الى الدار المصرية يستألفون عنها ولا أدري ما حالهم
 لكن رأيت بعد ذلك في كلام الأصحاب فيما اذا وقف على أولاده على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى أولاده
 ومن مات ولده انتقل نصيبه الى الباقين من أهل الوقف فيات واحد من ولده انتقل نصيبه اليه فاذا مات
 آخرهم غير ولد انتقل نصيبه الى أخيه وابن أخيه لانه صار من أهل الوقف فهذا التعليل يقتضي انه اغنا
 صار من أهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده ليس من أهل الوقف
 وانه اغنا يصدق عليه اسم أهل الوقف اذا آل اليه الاستحقاق قال يوما يشبهه ابن ابن أهل الوقف والموقوف
 عليه عمر ما ونصوصا من وجهه فاذا وقف مثلا على زيد ثم على عمرو ثم على أولاده فعمر وموقوف عليه في حياة
 زيد يذله معين فصدقه الواقف بخصوصه ومعه وعينه وليس من أهل الوقف حتى يحد شرط استحقاقه وهو
 موت زيد وأولاده اذا آل اليهم الاستحقاق كل واحد منهم من أهل الوقف ولا يقال في كل واحد انه موقوف
 عليه بخصوصه لانه لم يعينه الواقف واغنا الموقوف عليه لجملة الأولاد كالقراءة قال طبقين بذلك ان ابن عبد
 القادر والد عبد الرحمن لم يكن من أهل الوقف أصلا وموقوف عليه لان الواقف لم ينص على اسمه قال وقد
 يقال ان المتوفى في حياة أبيه يستحق انه لو مات أبو عمر على وقف فينتقل هذا الاستحقاق الى أولاده قال
 وهذا قد كنت في وقت أجهل ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه
 لشيء فقد سواه من أهل الوقف مع عدم استحقاقه فيدل على انه أطلق أهل الوقف على من لم يصل اليه
 الوقف فيدخل محمد وعبد الرحمن وملكه في ذلك فيستحقان ونحن انما نرجع في الأقاويل الى ما دل عليه لفظ
 واقفها سواء وافى ذلك حرف الفقهاء أم لا قلت لاسم مخافة ذلك لما قلناه اما أولادنا لم يقل قبل استحقاقه
 واغنا قال قبل استحقاقه لشيء فيعوز ان يكون قد استحق شيئا صار به من أهل الوقف ويترقب استحقاقا آخر
 فيموت قبله فنص الواقف على ان ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل
 استحقاقه فيصنع ان يقال ان الموقوف عليه أو البطن الذي بعده وان وصل اليه الاستحقاق أعني انه صار من
 أهل الوقف قد يتأخر استحقاقه ما لانه شرط جملة كونه في سنة كذا فيموت في اثنتي عشرة أو ما أشبه ذلك
 فيصح ان يقال انه هذا من أهل الوقف والى الآن استحق من الغلة شيئا ما لمعد لها وما لمعد شرط
 الاستحقاق بمضي الزمان أو غيره هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عمر وعن غير سئل انتقل
 نصيبه الى اخوته مما بشرط الواقف ان في در حقه نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاثا على الثلثان
 والاطيفة الثلث يستمر حرمات عبد الرحمن وملكه فلما مات لاطيفة انتقل نصيبها وهو الثلث الى ابنتها فاطمة
 ولم ينتقل الى عبد الرحمن وملكه حتى لو جود أولاد عبد القادر وهم يحجبونهم لانهم أولاده وقد قدمهم على
 أولاد الأولاد الذين هم منهم ولما توفي علي ابن عبد القادر وخلف بنته زينبا حتمل أن يقال نصيبه كله وهو

ثمة نصيب عبد القادر لما يقول الوافد من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده متى حي وبنت عمتها
مستوعبتين نصيب جد حيا زينب ثلثا ومقاطعة ثلثه واحتمل أن يقال أن نصيب عبد القادر كما يقسم على
أولاده الآن جملة يقول الوافد ثم على أولاده ثم على أولاده ثم على أولاده قد أثبت لجميع أولاد الأولاد استحقاق بعد
الأولاد وإنما يجتمع نصيب عبد الرحمن وما بعده وجها من أولاد الأولاد ولا بد أن ينقض الأولاد زال الخجب
فستحقان أن يقسم نصيب عبد القادر بين جميع أولاد أولاده فلا يحصل لزينب جميع نصيب أبيها وينقص
ما كان سد فاطمة بنت طرفة وهذا أمر اقتضاه النزول الحادث بانقرض طبقة الأولاد المستعدة من شرط
الوافد أن أولاد الأولاد بعدهم فلا شأن فيه بخلافه لظاهر قوله أن من مات فقصيبه لولده فإن ظاهره يقتضي
أن نصيبه على بنته زينب واستمر أن نصيب طبقة لبنها فاطمة بخلافه في هذا العمل فيه ما جعلا ولولم يخالف
ذلك لزمنا الحق القول الوافد أن بعد الأولاد يكون لأولاد الأولاد فقط وهو شمل الجميع فهو أن الظاهر أن
تعارضوا وهو تعارض قوى معيب ليس في هذا الوقت محل أصعب منه وليس الترتيب فيه بالهين بل هو محل
نظر العقبة وخطري في غير طرق منها أن الشرط المقتضى لأولاد الأولاد جميعهم متقدم في كلام
الوافد والشرط المقتضى لآخرهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخرا فاعمل بالمتقدم أولى لأن هذا
ليس من باب النسخ حتى يقال العمل بالمتأخر أولى ومنها أن ترتيب الطبقات أصل وقد كراتنا نصيب الوالد
إلى ولده فرع وتقصيل ذلك الأصل فكان التمسك بالأصل أولى ومنها أن من صيغته عامة بقوله من مات وله
ولده صالح لكل فرد منهم ولو لم يولد معهم وإذا أريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم إلى مجموع الأولاد من
مقتضيات هذا الشرط فكان أعماله من وجه مع أعمال الأولاد وإن لم يعمل بذلك كان الغناء الأول من كل
وجه وهو مرجوح ومنها أنه تعارض الأمر بين إعطاء بعض الدرية وسواهم تعارضا لا ترجح فيه فلا إعطاء
أولى لأنه لا شأن له أقرب إلى غرض الوافدين ومنها أنه قد قاق زينب لأهل الأمرين وهو الذي يخصها إذا
شرك سنها وبين بقية الأولاد لا بد من تحقيق وكذا فاطمة والزائد على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في
استحقاق عبد الرحمن ومملكته فإذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين الأفظين يقسم بينهم يقسم بين عبد
الرحمن ومملكته وزينب وفاطمة وهل يقسم للرجل للذ كرمثل حظ الاثنين فكذلك لعبد الرحمن خنساء
ولنكل واحدة من الأناث خمسة نظرا إليهم دون أصولهم أو ينظر إلى أصولهم فيقولون فيقولون لو كانوا موجودين
فكذلك لفاطمة خمسة وزينب خنساء ولعبد الرحمن ومملكة خنساء فيها احتمال وانما الثاني أميل حتى لا يفضل
فقد نزل في مقدار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة عن غير نسول والباقي من أهل الوقت
زينب بنت خالها وعبد الرحمن ومملكة ولدا معها وكلهم في درجتها وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه
وملكته ربعه ولزينب ربعه ولا نقول هنا بنظر إلى أصولهم لأن الانتزاع من مساوهم ومن هو في درجتهم
فيكون اعتبارهم بأنهم أولى فاجتمع لعبد الرحمن ومملكة الخنساء حصن لاهلها موت على ونصف وربع
الخنساء الذي لفاطمة بينهم ما بالفرصة لعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس والمملكة ثلثا خمس وربع
خمس واجتمع لزينب الخنساء وموت والدها وربع خمس فاطمة فاحتمل إلى عدد يكون له حق وخمس ثلث
وربع وهو ستون ففهمنا نصيب عبد القادر على زينب خنساء وربع خمس وهو سبعة وعشرون ولعبد
الرحمن اثنا عشر وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس ومملكة خمسة عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس
فهذا ما طهرني ولا أشك في أحد من الفقهاء بقا في بل بنظر لنفسه انتهى كلام السبكي رحمه الله بحمد الله
تعالى قاله الأسيوطى قلت الذي يظهر اختياره أولاد دخول عبد الرحمن ومملكة بعد موت عبد القادر جملة بقوله
ومن مات من أهل الوقت إلى آخره ما ذكره السبكي من أنه لا يطلق عليه أنه من أهل الوقت ممنوع وما
ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر إلى الأفهام بل مرجح كلام
الوافد أنه أراد بأهل الوقت الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه صدق
صير إليه ونحوه لشي من مآثر الوقت دليل قوي لذلك فإنه ذكر في سياق الشرط وفي سياق كلام معنا الذي فهم

لان المعنى ولم يفتى شيئا من منافع الوقف وهذا صريح في رد التأويل الذي قلناه وبذلك يده ايضا قوله استحق
 ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يمسه له متى من منافع الوقف فهذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات
 قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله اول اعلى ان من مات عن ولد عا دما كان
 حار با عليه على ولده قلناه نفى عنه ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بتم لان ذلك عام خصه هذا
 كما خصه ايضا بقوله على ان من مات عن ولد الى آخره وايضا قلنا اذا مات عن اولاد في اشتراط الترتيب لزمنه
 القاعد هذا الكلام بالكلية وان لا يعبر في صورة لانه على هذا التقدير اغنا يستحق عبد الرحمن ومملكة لما
 استوفى بالي الدرجة اخذ من قوله عاد على من قدر جته نفى قوله ومن مات قبل استحقاقه الى آخره مهملا
 لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا علمناه وخصه بمنا به عموم الترتيب فان فيه اعمالا لكلامين وجهين هما
 وهذا امر يقتضي ان يقطع به حيث قد نفى عن الامات عبد القادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدي ولده
 اسماعيل عبد الرحمن ومملكة السبعان اثلا لما مات عمر وعن غير نسل انتقل نصيبه الى اخوه وبولدي اخيه
 بصير نصيب عبد القادر كل بينهما على خمسان ولطيفة خمس وعبد الرحمن ومملكة خمسان اثلا لما توفيت
 لطيفة انتقل نصيبها بكلها فاطمة ولما ماتت على انتقل نصيبه بكلها لستة زينب ولما توفيت فاطمة بنت
 لطيفة والماقون في درجتها زينب وعبد الرحمن ومملكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم
 لا باصولهم كاذ كره السبكي لعبد الرحمن نصفه ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن عت عمر وخمس وثلاث
 وعوت فاطمة نصف خمس ومملكة عت عمر وثلاثا خمس وعوت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد
 القادر بين جزاء زينب سبعة وعشرون وخمس وخمس وعبد الرحمن اثنان وعشرون ونواهي
 خمس ونصف خمس وثلاث خمس ومملكة احد عشر وهي ثلثا خمس وربع فصح ما قاله السبكي لكن الفرق
 بعدم استحقاق عبد الرحمن ومملكة والحزم حيث زبصة هذه القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة
 المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في ذلك وسئل السبكي ايضا عن رجل وقف وقفا على حصة ثم اولاده ثم
 اولادهم وشروط ان من مات من اولاده انتقل نصيبه الى الباقين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه لشي من
 منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حصة وولد من ولده عبد الرحمن
 وخديجة وولد لهما مات ابوه حيا وله ولد وهو نجم الدين بن مريد الدين بن حصة فخذوا ولدان نصيبهم ما ولد
 الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيا لاخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص اخوها بالباقي او يشاركه ولدا اخيه فهم
 الذين فاجاب بالله تعارض فيه اللفظان فيحتمل المشاركة ولكن الاربع اختصاص الاخ وربعه ان النصيب
 على الاخوة وعلى الباقين منهم كل خاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام انتهى
 هذا آخر ما أورده الاسيوطى رحمه الله في هذه المسئلة وانما ذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل
 ما خالف فيه الاسيوطى ثم اذكر بعده ما عسدى في ذلك واغنا اطلت فيها الكثرة وقورها وقد اقيمت فيها امر ادا
 اما حاصل السؤال ان الوقف وقف على ذواته مرتبا بين البطون بشم للذكر مثل حظ الانثيين وشروط
 انتقال نصيب المتوفى عن ولدا له وعن غير ولد الى من فوق درجته وان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام
 ولده مقامه لو بقي حيا فمات الوقف عن ولدين ثم مات احد هما عن ثلاثة وولدي ابن لم يستحق ثم مات اثنان
 من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد عن غير نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي
 ان ما خصص المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء للولدي ابنة المتوفى في حياته ومن مات من
 الثلاثة عن غير نسل رد نصيبه الى اخوته فيكون النصف بين هما ومن مات عن ولد فنصيبه مادام اهل طبقة
 ابيه ثم من مات بعد ههم يقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد الصوب فيدخل ولد المتوفى في حصة ابيه
 فينقص القسمة بموت الطبقة الثانية ويزول المحجب ولدى المتوفى في حصة ابيه مما بقوله ثم على اولاد
 اولاده وانما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الاول فن مات من اهل
 البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربع على هذا فاذا الرقب احد من البطن الاول فنقص القسمة

وتكون بينهم بالسوية فمن مات من أهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه إليه إلى أن ينقرض أهل تلك الطبقة
فتنتقض القسمة وتقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الأسيموطي له في شيء واحد
وهو أن أولاد المتوفى في حياة أبيه لا يحرمون مع بقاء الطبقة الأولى وانهم يستحقون معهم وواقعه على انتقاض
القسمة قلت أما مخالفته في أولاد المتوفى في حياة أبيه فواجبة لماذا كره الأسيموطي وأما قوله تنتقض القسمة
بعد انتقاض كل بطن فقد أتى به بعض علماء العصر وعزو ذلك إلى الخصاص وإنه بالمصاهرة الخصاص
ومصوره السبكي فأنما ذكرنا حصل ما ذكره الخصاص بالاختصار وأين ما بينهم من الفرق فذكرنا الخصاص
صوره الأولى وقف على ذريته بلا ترتيب بين البطلان استحق الجميع بالسوية الأعلى والأسفل فتنتقض القسمة
في كل سنة بحسب قوتهم وكثرتهم • الثانية وقف عليهم شرطاً بتقديم البطن الأعلى ثم ومن لم يرد فلا شيء لأهل
البطن الثاني مادام واحد من الأعلى ومن مات عن ولد فلا شيء لولده يستحق من مات أبوه قبل الاستحقاق
مع أهل البطن الثاني لا مع الأول لكونه منهم • الثالثة وقف على ولده وأولادهم ونسلهم لأب لا يدخل ولد من كان
أبومات قبل الوفاة لكونه حصص أولاد الولد المتوفى علمه فخرج المتوفى قبله • الرابعة وقف على أولاده
وأولاد أولاده ونسله على أن يبدأ بالبطن الأعلى ثم قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الأعلى فلو
مات واحدة من البطن الثاني وترك ولداً مع وجود الأعلى ثم انقرض الأعلى فلا مشاركة مع البطن الثاني
لأنه الثالث فإذا انقرض الثاني شارك الثالث • الخامسة وقف على أولاده وأولاد أولاده ونسله
ولم يرب وشرط أن من مات عن ولد فنصيبه وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية فما أصاب
المتوفى كان لولده فذكرنا هذا الولد سهمه المجهول معهم بالسوية وما انتقل إليه من والده السادسة
وقف على ولده أصله ذكر أو أنثى وعلى أولاد والده كور من ولده وأولاد أولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة
بين ولده ذكر أو أنثى وأولاد والده كور ذكر أو أنثى بالسوية فقد دخل أولاد بنات البنين فالولد بعده يقدم الأعلى
ثم ومن الخصاص ولده لأصله ذكر أو أنثى فإذا انقرضوا صار لولد البنين دون أولاد البنات ثم لا ولده هؤلاء أبناء
السابعة وقف على بناته وأولادهن وأولاد أولادهن وحكمه أن الغلة لبناته ونسلهن فالولد يقدم البطن
الأعلى أتبع فإن شرط بعد انتقاضهن ونسلهن ولده والده كور ونسلهن أتبع فإن مات بعض ولده والده كور عن
أولاد أو بنات البعض ولهم أولاد وحكمه عند عدم الترتيب أن الغلة لهم سواء فإن ترتب فالغلة للباقيين من ولده
فإذا انقرضوا كانت لولد المتوفى • الثامنة وقف على ولده وولد ولده ونسلهم مرتباً شارط أن من مات عن ولده
فنصيبه وعن غيره ولد فراجع إلى الوقف وحكمه أن الغلة للأب ثم ومن فإن قسمة بين من مات بعضهم
عن نسل فالقسمة على عدد أولاد الواف الموجد يوم الوقف وعلى أولاد الحادئين له بعده فما أصاب
الأحياء أخروه وما أصاب الميت كان لولده وأما جعل لولد من مات حصصه أبيه مع وجود البطن الأعلى مع
كون الواف شرط تقديم لأعلى لكونه قال بعد من مات عن ولد فنصيبه لولد الوفاة الأعلى الواحد
فجعل سهم الميت لابنه وإن كان من البطن الثالث مع وجود الأعلى ولو كان عدد البطن الأعلى عشرة فمات
اثنان بلا ولد ونسل ثم مات آخران عن ولد لكل ثم مات آخران عن غير ولد وحكمه أن تقسم الغلة على ستة على
هؤلاء الأربعة وعلى الميتين الذين تركوا أولاداً فما أصاب الأربعة فهو لهم وما أصاب الميتين كان لأولادهم ولومات
واحد من الأسرة عن ولده ثم مات ثمانية عن غير نسل تقسم على سهمين سهم للحي وسهم للميت يكون لأولادهم
قسم ثمانية بين الأعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير ولد ثم مات واحد عن أربعة أولاد واحد عن أولاد
ثم مات من الأربعة واحد وترك ولداً ومات آخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما أصاب الأحياء أخذوه
وما أصاب الميت كان لأولادهم لكل سهم أبيه ثم ينظر إلى ما أصاب الأربعة يقسم أربعة بأربعة يسهم من مات
عن غير ولد إلى أصل الوقف فتعاد القسمة على ثمانية فما أصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين أخهم
الميت الذي مات عن ولد لأنهما أصاب الميت كان لولده فالولد الميت من البطن الأعلى ومات واحد من الثاني
عن ولد أو مات بعض الأعلى ثم من الثاني رجل أو رجلان عن ولد وحكمه أنه لا شيء لولد من مات قبل أبيه ولا

لأولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم أعاد الامام الخصاص رجحه الله الصورة الثامنة من غير زيادة
 ولا نقص وخرج عن البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان لهم ابنا ما ناقيل الوقف وترك كل ولدا للاحق له ما دام
 واحد من الاعلى لانهم من البطن الثاني فلاحق للاحق بنقض الاول فلو مات العشرة وترك كل ولدا أخذ
 كل نصيباً منه ولا شيء لولد من مات قبل الواقف وان استووا في الطبقة فان في منهم واحد قد مات على عشرة
 فما أصاب الحي أخذوه وما أصاب الموتي كان لأولادهم فان مات العاشر من ولد انتقلت القسمة لانتراض البطن
 الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى أولاد العشرة وأولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية بينهم ولا يرد
 نصيب من مات الى ولده الا قبل انتراض البطن الاعلى فيقسم على عدد البطن الاعلى فما أصاب الميت كان
 لولدته فإذا انتراض البطن الاعلى نقصنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم يعمل باسئراط انتقال
 نصيب الميت الى ولده هذا يكون الواقف قال على ولده وولد ولده فإزيم دخول اولاد من مات قبل الوقف فإزيم
 بنقص القسمة قولهم لكن له ولد الا بشره فانوا واحدا بعدوا حدوا كما مات واحد ترك اولاد حتى مات العشرة
 بينهم ترك خمسة اولاد منهم من ترك ثلاثة اولاد ومنهم من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك واحدا ليس
 قلت فان مات كان نصيبه لولدته فلما مات العاشر كيف تقسم القسمة قال أنقص القسمة الاولى وأرذلها الى عدد
 البطن الثاني فانظر جماعتهم فاقسمها على عددهم ويهمل قوله من مات عن ولد وانتقل نصيبه لولد لان الامر
 يؤول الى قوله وولد ولده وكذلك لو مات جميع ولد ولدا الصلب ولم يبق منهم أحد فنظرنا الى البطن الثالث
 فوجدناهم ثمانية أنفس وكذلك كل بطن يصير لهم فاختصم على عددهم ويهمل ما كان قبل ذلك انتهى
 فاختصم من العشر بين من الصورة الثامنة وبيان حكمها أن الخصاص قائل بنقص القسمة في مثل مسألة
 السبكي ولم يتأمل الفرق بين صورتين فان في مسألة السبكي وقف على أولاده ثم أولادهم بكلمة ثم بين
 الطه متين وفي مسألة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالاولا ثم صدر مسألة الخصاص اقتضى اشتراك
 البطن الاعلى مع السفلى وصدر مسألة السبكي اقتضى عدم الاشتراك فاقول بنقص القسمة وعدمه
 متى على هذا والدليل عليه ان الخصاص بعد ما قرئ من القسمة كذا كراهه قال فان قلت فم كان هذا
 اقول عندك المعلومه وترك قوله كما حدث على أحد منهم الموت كان نصيبه مردودا الى ولده وولد
 ولده ونسبته ابدأ ما تناسوا قلت من قبل انوا وجدناهم يدخل في القسمة ويجب حقه فيها بنفسه لا يبايه
 فعلنا بذلك وقسمنا القسمة على عددهم انتهى فيقد أجاد أن سبب نقصها دخول ولد الوالد مع الولد مصدر الكلام
 فانما كان مصدره لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقال فيقضي القسمة على نفسه وقسمة قسمة ان
 الخصاص صورها بالاول ولكن ذكر بعده ما يفيد معنى ثم وهو تقديم البطن الاعلى فاستمررا قلت نعم لكن هو
 اخراج هذا الدخول في الاول بخلاف التعبير بشم من أول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول
 فكيف يصح أن يستدل بكلام الخصاص على مسألة السبكي مع ان السبكي في القول بنقص القسمة على أن
 الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بأولهما قال وليس هذا من باب النسخ حتى يعمل بالتأخر فان كان
 هذا رأى السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان مذهب الشافعي رجحه الله فهو ومشكل
 على قوله من شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضي العمل بالتأخر وحيث كان معنى كلام السبكي
 على ذلك لم يصح القول به على مذهبنا فان مذهبنا العمل بالتأخر منهما قال الامام الخصاص املو كتب في
 أول المكتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوهب وكتب في آخره على ان فلان يبيع فلان لا يستبدل بثمنه كان
 له الاستبدال كالم من قبل ان لا تخنسخ للاول لو كان على عكسه امتنع ببيع انتهى فالجواب ان الواقف
 اذا وقف على اولاد واولاد اولاده وعلى اولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد
 بطن تحجب الطبقة العليا السفلى على ان من مات عن ولد وانتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد
 نصيبه الى من هو في درجته ونحو طبقة وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه شيء من
 مناعه وترك ولدا أو ولده أو أحسن من ذلك استحق ما كان يستحقه اولو كان حياته هذه الصورة كثيرة

الوقوف بالقاهر فذكر بعضهم بغيرها بينهم بين الطبقات وبعضهم بالواقفان كان بالوارثين قسم الوقف بين
الطبقة العليا وبين الأولاد المتوفى في حياة الواقف قبل دخوله فلهم ما خص آباءهم ولو كان جميع أخوته فمن
مات من أولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات من غير ولد كان نصيبه لأخوته فبضم المال كذلك
إلى انقراض البطن الأعلى وهي مسئلة اختصاص التي قال فيها بنقص القسمة حيث ذكر بالوارثين وقد علمه وان
ذكر بشرف من مات عن ولد من أهل البطن الأول انتقل نصيبه إلى ولده ويستمر له ولا ينقص أصله بعده ولو
انقرض أهل البطن الأول فإذا مات أحد ولدي الواقف عن ولد أو آخر عن عشرة كان النصف لولده من مات
وله ولد والنصف الآخر لعشرة فإذا مات ابن الواقف استمر النصف للواحد والنصف للعشرة وإن استمروا في
الطبقة ففعله على أن من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطن فلا يرجع الترتيب فيه ثم من كان له شيء
ينتقل إلى ولده وهكذا إلى آخر البطن حتى لو قدر أن الواقف مات عن ولدين ثم أن أحدهما مات عن
عشرة أولاد والثاني عن ولد واحد والولد خلف ولدا واحدا وهكذا إلى البطن العاشر ومن مات عن عشرة
وخلف كل أولاد حتى وصلوا إلى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الآخرين
المائة وإن استمروا في المهرجة ثم أعلم أن المراد من قوله تحجب الطبقة العليا للطبقة السفلى أنه لا يشرط
انتقال نصيب من مات لولده أن كل أصل يحجب فرعه وفرع غيره فلاحق لأهل البطن الثاني ما دام واحد
من البطن الأول موجودا وإن اشترط الانتقال إلى الولد فالمراد أن الأصل يحجب فرعه نفسه لا فرع غيره
لكن يقع في بعض كتب الواقف أنهم يقولون بطلنا بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا السفلى ولا شأن
أنه من أبنا النكاح كيدوان تحجب الدنيا السفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وطلنا بعد بطن ونسلا بعد نسل
ولا شأن أنه إذا جاع بين ثم وبين ما ذكرناه كان ما بعد ثم ناكدا لأن ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما أفاده
الطبرسي في أنفع الوسائل ثم أعلم أن العلامة عبد البر ابن الصنعنة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السيكي
واقفين غير ما نقله الأسوطي وذكر أن بعضهم نسب السيكي إلى التناقض وحكي عنه أنه كتب خطه تحت
جواب ابن القمامة يعني ثم تبين له خطأ وفرج عنه وأطال في تقريره ونظم الواقعة أيضا تأمن زامن زيادة
الأطلاع فليج جمع اليه وإنزله للمعاني سائر الأعمار مختلفين في فهم شروط الواقفين الأمن رجعه الله
والله الموفق والميسر لكل عسير **تنبيه** يدخل في هذه القاعدة قوله التأمن خمس خمرين التأمن كذا فإذا
دار اللفظ بنحو ما بين أهل على التامس ولذا قال أصحابنا لو قال تزوجته أنت طالق طالق طالق طلق
ثلاثا قال أردت به التأمن كذا صدق دمانه لا فقناه ذكر ما زلزلني في الكتابات وفي الخلاصة إذا حلف على
أمران لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس أو في مجلس آخر أن لا يفعله أبدا ثم فعله أن نوى عينا مستدا أو التشديد
أو ينو شيئا ففعله كفارة عيدين وإن نوى بالتأني الأول فعليه كفارة واحدة وفي الخبر يدعي أي حقيقة إذا
حلف بأمران فعليه لكل عيدين كفارة والمجلس والمجلس فيه سواء ولو قال عيدين بالتأني الأول لم يستقم ذلك
في الدين بالله تعالى ولو حلف بحجة أو مرة يستقيم في الأصل أيضا لو قال هو يهودي وهو نصراني أن
فعل كذا عيدين واحدة ولو قال هو يهودي أن فعل كذا هو نصراني أن فعل كذا فهو عيدين وفي النوازل
رجل قال لا خير والله لا كلامه والله لا كلامه شهر والله لا كلامه سنة كل بعد ساعة فعليه ثلاثة عيدين
وإن كلمه بعد الله فعليه عيدين وإن كلمه بعد شهر فعليه عيدين واحدة وإن كلمه بعد سنة فلا شيء عليه انتهى
في الخلاصة

القاعدة العاشرة

الخبر جازع القممان وهو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث
عائشة رضي الله عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو أن رجلا أتبع عبد الله بن عباس فوجدته ماشا فآله أن يقسم ثم
وجدته عسا فقامه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه فقال الرجل يا رسول الله قد سعت عمل غلامي فقال
الخبر جازع القممان قال أبو عبد الله الخراج في هذا الحديث غلة العبد بشره الرجل فاستغنى له زمانا ثم بعثه

على عبد دلسمه البائع فبرده و يأخذ جميع الثمن و يفرز بقلته كلها لأنه كان في ضمانه و لو ملك هلك من ماله انتهى وفي الفائتي كما أخرج من شيء فهو خراج الصخر ثمرة وخراج الحد وإن دره ونسله انتهى وذكر في إخراج الإسلام في أصوله أن هذا الحديث من جوامع الحكم لا يجوز زنته بالعقود وقال أصحابنا في باب حمار العيب إن الزيادة المنفصلة الغير المتولدة من الأصل لا تمنع الرد بالعيب كالكسب والغلة وتسلم للشترى ولا يضر حصولها لمجانا لانها لم تكن جزءاً من المبيع فلم يملكها بالثمن وإنما ملكها بالضمان وبمثلها يطيب الربح الحديث وهذا سؤال لأن أرحمنا أصحابنا أحدنا لو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزيادة قبل القبض البائع ثم العقد أو انفسخ لكرهه من ضمانه ولا قائل به. وأجيب بأن الخراج يعمل قبل القبض بالملك و بعده وبه وبالضمان معا واقتصر في الحديث على التعليل بالضمان لأنه أظهر عند البائع وأقطع لطلبه واستبعاده أن الخراج للشترى الثاني لو كانت الغلة بالضمان لزم أن تكون الزيادة لفاسد لأن ضمانه أشد من ضمان غيره وهذا احتيج لابي حنيفة في قوله إن الفاسد لا يضمن منافع الغصب وأجيب بأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان المالك وجعل الخراج إن هو ماله كما إذا تلف على ملكه وهو المشتري والفاسد لا يملك الغصب وبأن الخراج هو المنافع جماعاً المن عليه الضمان ولا خلاف أن الفاسد لا يملك الغصب بل إذا تلفها فاختلاف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخلاف ذكره الأسويطي وقال أبو يوسف ومحمد فيما إذا دفع الأصل الدين إلى الكفيل قبل الأداء عنه فربح الكفيل فبسه وكان مما يتعين أن الربح بطيبه واستدل بمافي فقه القدر بالحديث فقال الإمام برده على الأصل في رواية و يتصدق به في رواية وقالوا في البيع الفاسد إذا فسح فانه بطيب البائع ماربح لا للشترى والحاصل أن الحديث إن كان لعدم الملك فإن الربح لا يطيب كما إذا ربح في الغصب والأمانة والفرق بين المتعين وغيره وإن كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لا فيما يتعين ذكره الزبلي في باب البيع الفاسد قال الأسويطي شوجت عن هذا الأصل مسألة زهي ما أوعفت المرأة عبداً فإن ولاده يكون لابنها ولو جنى جناية خطأ فاعقل على عصبها دونه وتديجي مثله في بعض العصباء بعقل ولا يرث انتهى وأما منقول مشايخنا فيها فلم أره

القاعدة الحادية عشر

السؤال معاد في الجواب قال البرازي في فتاواه من وأخرألو كله وعن الثاني لو قال امرأة زيد طالق وعده حر وعليه المسمى إلى بيت الله تعالى المهرام أن يدخل هذه المدة فقال زيد نعم كان زيد حالفاً بكاه لأن الجواب يتضمن إعادة مافي السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على أن تصحلت المذات وأزمنه نفسى أن دخلت لزم وإن دخل قبل الإجازة لا يقع شيء إلى آخره وفيه ما من كتاب الطلاق قالت له أنا طالق فقال نعم تطلق ولو قالت طالق فقال نعم لا وإن نوى قبل له الست طلق أمراً بل قال بل طلقت لأنه جواب الاستهتام بالثبات ولو قال نعم لأنه جواب الاستهتام بالنفي كانه قال نعم ما طلقت انتهى ومن كتاب الإيمان قال فقلت كذا أمس فقال نعم فقال السائل والله فقد فعلتم فقال نعم فهو حالف انتهى وفي إقرار القسنة قال لا أخرى عليك كذا فأدفعها إلى فقال استمرزاهم أحسنتم فهو إقرار به وبأخذه انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم و بلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار من فصل الأدلة القاسدة في شرح قوله والعام إذا خرج مخرج الخبر إلى آخره فإن رام الإطلاع فليرجع إليه في شجرة الدر في فتاوى أهل العصر قالت لزوجهما الحلف على قتل أنت طالق ثلاثاً أن أخذت هذا الشيء فقال الزوج أنت طالق ثلاثاً لم يرد هل يتضمن الجواب إعادة مافي السؤال فيكون تعليقاً أو يكون تخييراً فقال بل يكون تخييراً انتهى

القاعدة الثانية عشر

لا ينسب إلى ساكت قوله فلا يرى أجنبياً يبيع ماله فسكت ولم يهره بكن ولا يسكره ولو رأى القاضى للمعنى أو لم يهره أو جعله جاعلياً وعيشته في فسكت لا يكون أدنى في التجارة ولو رأى المرتضى الراهن يبيع الراهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون رضا في رواية ولو رأى غيره يئلف ماله فسكت لا يكون أدنى في التجارة

ولورأى عبده يبيع عبداً من أعبان المالك فسكت لم يكن إذا كذا كره ان يباع في المأذون ولو سكت عن
 وطئ أمته لم يسقط المهر وكذا من قطع عنوه أخذ من سكوته عند انقضاء ماله ولو رأى المالك رجلاً يبيع
 مناعه وهو حراً سكت لا يكون رضاعه ناخلاً إلا بن أبي ليلى ولو رأى قننه يترجس فسكت ولم ينه لاصبر
 إذا نال في النكاح ولو تزوجت غير كفوف سكت الأولى عن مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك وكذا
 سكت امرأة لعين ليس برضا ولو أقامت معه سنين وهي في جامع القموين وفي عار بئنا لعنينة الاعارة
 لا تثبت بالسكوت بخبر جيت عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق الأولى سكت المبر
 عند استشار ولما قبل التزويج وبعده الثانية سكتها عند قبض مهرها الثالثة سكتها إذا بلغت بكرة
 الرابعة خلقت أن لا تنزويج فزوجهما ألوهما فسكت حثت الخامسة سكت المتصدق عليه قبول
 لا الموهوب له السادسة سكت المالك عند قبض الموهوب له أو المتصدق عليه إذا نال السابعة سكت الوكيل
 قبول ويرتد عنه الثامنة سكت المقر له قبول ويرتد عنه التاسعة سكت المقوض اليه قبول للتفويض وله رده
 العشرة سكت الموكوف عليه قبول ويرتد عنه وقبل لا الحادية عشر سكت أحد المتبايعين في بيع الثلثة حين
 قال صاحبه قد بد لي أن أحدهما يبيعاً يحكمها الثانية عشر سكت المالك القلم حين قبضه ماله من العاقرن رضا
 الثالثة عشر سكت المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى مسقط لخياره الرابعة عشر سكت البائع
 الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن قبضه صحها كان البيع أم فاسداً الخامسة
 عشر سكت الشفع حين علم بالبائع مسقط للشفعة السادسة عشر سكت المولى حين رأى عبده يبيع
 ويشترى اذن في التجارة السابعة عشر لو حلف المولى لا يذن له فسكت حث في ظاهره رابعة الثامنة عشر
 سكت القن واقياده عند بيعه أو رهنه أو دفعه بجنابة أو قرار برقه ان كان يعقل بخلاف سكوته عند جاريته
 أو مرضه بالبيع أو تزويجه التاسعة عشر لو حلف لا ينزل ثلاثاً في داره وهو نازل في داره فسكت حث لا لو قال
 له اخرج منها فاني ان يخرج فسكت العشر ون سكت الزوج عند ولادة المرأة وتمتته اقرار به فلا يكلفه
 الحادية والعشرون سكت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند
 الأخبار ما عدا برضا بالعبان كان الغير هذا لا لو كان فاسداً هنده وعند جاهد ورضا ولو كان فاسداً الثالثة
 والعشرون سكت المبر عند اخباره بغيره يبيع المولى على هذا الخلاف الرابعة والعشرون سكوته عند بيع
 زوجته أو قربه عتقاً اقرار بأنه ليس له على ما أفتى به شايخ نجر قند خلافاً لما شايخ بخاري في نظر المفتي فيه
 الخامسة والعشرون رأى يبيع أرضاً وأدارا فتصرف فيه المشتري زماناً وهو سكت تسقط دعواه السادسة
 والعشرون أحضر يركب العنان قال لا تخافي أشتري هذه الامه لنفسى خاصة فسكت اشترى بل لا يكون علماً
 السابعة والعشرون سكت الموكل حين قال له الوكيل شراء معين اني ارى شراءه لنفسى فشراءه كان له
 الثامنة والعشرون سكت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن التاسعة والعشرون سكوته عند
 رؤية غيره يبيع زوجه في سالى ما قبل رضا الثلاثون سكت الخائف لا يستخدم ما لو كذا أخذ منه بلا أمره ولم
 ينه حث هذه الثلاثون في جامع القموين وغيره وزدت ثلاثاً من القنينة الأولى دفعت في تجهيزها
 لفتها شيئا من أمته الأب وهو سكت خلس له الاسترداد الثانية أنفق الثمن في جهازها ما هو معتاد
 فسكت الأب تضمين الام الثالثة باع جارية وعليها حصى وقرطان ولم يشترط ذلك للشترى لكن قسماً
 المشتري الجارية وذهب بها والبائع سكت كان سكوته بمنزلة التسليم فكان الحصى غامداً كذا في الظهيرة
 ثم ردت أخرى القراءة على الشيخ وهو سكت ينزل منزلة نطقه في الاصح وأخبر على خلاف فيها سكت المدعي
 عليه ولا عذر به انكار وقيل لا ويحسب وهي في قضاءه غلصة فهي خمس ودون ثم رأيت أخرى كتبت في
 الشرح من الشهادات سكت المتزكى عند حواله عن الشاهد تعديل السابعة والثلاثون سكت الزامن
 عند قبض المرتين العين المرفوعة اذ كفي القنينة انتهى (القاعدة الثالثة عشر القرض لنفسه من
 النقل الا في مسائل) الأولى ابراهام المعسر مندوب أفضل من انظاره لواجب الثانية ابتداء بالسلام سبعة أفضل

﴿ باسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد كنت الفت النوع الثاني من الاشياء والنظائر وهو القواعد على سبيل التعداد حتى وصلت الى خمسمائة فائدة ولم اجعل لها ابواباً ثم رأيت ان أرتبها أبواباً على طريق كتب الفقه المشهورة كالمداية والكنز ليسهل الرجوع اليها وضمت اليها بعض ضوابط لم تكن في الاول تكثيراً للقوائد وفي الحقيقة هي الضوابط والامتنان آت والفرق بين الضوابط والقاعدة ان القاعدة تجمع فر وعامان ابواب شتى والضابط يجمعها من باب واحد هذا هو الاصل

﴿ كتاب الطهارة ﴾

شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام والعقل والبلوغ ووجود الحديث ووجود الماء المطلق الطاهر الكافي والقدرة على استعماله وعدم الخبيث وعدم النفاس وتجزئ خطاب المكلف بضييق الوقت وشروط صحة وهي أربعة مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع الخبيث وانقطاع النفاس وعدم التلوث في حافة التطهير بما يتنقصه في حق غيره المذكور بذلك والمطهرات العجاسة خمسة عشر المائت المظاهر القاطع وذلك النهر بالارض وحفاف الارض بالشمس ومسح الصقيل ونحت الخشب وفرك المني من الثوب ومسح الحامض بالخرق المبتلة بالماء والنار وانقلاب العين والديباجة والتقور في القارة اذا ماتت في السمن الجامد وذلك اذا كانت في الحبل ونزع الشعر ودخول الماء من جانب وتروجه من جانب آخر وسفر الارض بقلب الاعلى اسفل وذكر بعضهم ان قسمة المثلث من المطهر اثنا عشر بوقسم طهر وفي الضيق ليطهر وانما حاز لكل الانتفاع للشيء فيها حتى يجمع عادت اثوب بطور بالترك من المني الا في مسئلتين قبل ان يكون الثوب جديداً أو آمنى عقب بول لم يزل به الماء وقد ذكرنا في شرح الكنز والابواب كلها نجسة الاول الخفافش فانه طاهر واختلف التصحيح في بول المرأة والقارة ومراة كل شيء كبوله وهو الجبير كسرقينه الدماء كلها نجسة الا دم الشهيد والدم الباقى في اللحم الممزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد والمحال للودم قلب الشاة وما يسلم من بدن الانسان على المختار ودم البقي ودم الرافض ودم الفل ودم السمك فاما شئى عشرة فانه نجس الاخر طهر بما كول وغيره ما كول على أحد القولين وهو القارة على أحد الروايتين الجزء المنفصل من اللحم كمنته كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه فطاهر وان كثرت الاية مصر اذا تحبس فلا بد من الضعيف الا في البدن فتوالى التسلات تقوم مقامه تشترط في الاستنجاء ازالة الرخصة من موضع الاستنجاء والاصبح التي استحب بها الا اذا نجز والناس عنه غافلون فوضأ من ماء نجس وهناك من يعله بفترض عليه الا يعلم رأى في ثوب غيره نجاسة فانه غلب على ظنه أنه لو أخبره از الحيا وجب والا فلا فرقاً اذا ثبتت لانتفيس والطعام اذا تغير واشتد قبحه نجس وسوم والبن والزيت والسنن اذا أقيت لا يجوز أكله الدجاجة اذا نجست وتغير بشيها وأغلقت في الماء قبل شئى بطنها صار الماء نجساً وصارت نجسة بحيث لا ماريق لا كلها الا أن تحمل المرأة اليها فتأكلها

﴿ كتاب الصلاة ﴾

ذا مشرعى في صلاة وقطعه قبل اكائها فانه ينعى الا القرص والسنن فلا قضاء فيها وانما يؤدبها وكذا اذا شرع فلان ان عليه فتر ما لم يكن عليه ما قبله اما الانسان يادى حاله فاسلمه فطافوا بالاعلى صحيح مطلقاً وبالمنال صحيح الاثلاث السجاسة والعتالة والنجنى القراءة في الفرض الرباى فرض في ركعتين الا فيما اذا أحدث الامام بعد الاولين ولم يكن قرأ فمسياً فاستخلف مسجوراً فاجابها فرض عليه في الاربع المسبوق منفرد فيما يقضى الا في أربع لا يقضى ولا يقضى به ولو كبروا بالاستئناف صح ويتابع امامه في سجود السهو فان لم يعلمه بمسجد أو هو باقى تسكيرات التشرىق اجاب المسبوق لا يكون اماماً الا اذا خلفه الامام المحدث كما ذكره ملا خسر والمسبوق يقضى اول صلاته في حق القراءة فواخرها في حق التشهد وتوابعه في الركعة لا اعتبار بنية الكافر الا اذا قصد المسبوق ثلاثاً ثم أسلم في أثناء المدة فانه يقصر بناء على قصد

السابق بخلاف الصبي اذا بلغ كافي للتسليط اذا كرر آية السجدة في مكان مقبض كفته واحدة الا في مسئلة اذا
قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في مكانه في الصلاة فانه يلزمه أخرى لا يكبر سهر الا في مسائل في
عدو لا مضى وفي يوم عرفة للتشريق وبازاء عدو وبازاء قطع الطريق وعند المخاوف
كذا في غايه البيان التنية بالقلب ولا يقوم اللسان مقامه بالاعتدال التعذر كما في الشرح الدعوة السجدة يوم
الجمعة في وقت العصر عند ناعلي قول عامة مشايخنا كذا في التنية اذا صحب صلاة الامام صحت صلاة المأموم
الا اذا أحدث الامام عمدا بعد التعمد الأخير وخلفه مسبق فان صلاة الامام صحيحة دون صلاة هذا المأموم
اذا انفسدت صلاة المأموم لا تنفسد صلاة الامام الا في مسئلة أتندى قارئ بأبي فصلها مما قاسده والمسلطان في
الايضاح اذا أدرك الامام ركعاً فشرعه لتحصيل الركعة في الصف الأخير أفضل من وصل الصف الأول
مع فواته شرعاً متفقاً ثلاثاً وسليماً لزمه قضاء ركعتين شرعاً في الفجر ناساً سنته مضى ولا يفتن بالاشتغال
بالسنة عقب فرض أفضل من الدعاء قراءة الفاتحة أفضل من الدعاء أثنو ركلاً ذكراً تبحر لمحمد بأب
تلاكم التبيجات بعد رفع رأسه ولا يأتي بالتسليم بعد رفع رأسه من الركوع صلى كشوف الرأس لم
بكره الرابعة المسنونة كالتعرض فلا يصلي في القعدة الأولى ولا يستغفر اذا قام الى الناشئة الا في حق القراءة
فانها واجبة في جميع ركعاتها فقرأ في كل ركعة الفاتحة والسورة الأولى ان لا يصلي على منديل الوضوء الذي
يسمع به كل صلاة أدب مع ترك واجب أو فعل مكروه يجر عاقبته تعاد وجوب باقي الوقت فان خرج لا تعاد اذا
رفع رأسه قبل امامه فانه يعود الى السجود من جمع باهله لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان لغز دخول المسجد
في الغفر وحده الامام يصله فانه نافي بالسنة بعد اذن الصفوف الا اذا خاف سلام الامام مسجد المحلة أفضل
من الجامع الا اذا كان امامه عالماً ومسجد المحلة في حق السوقي نهاراً ما كان عند خافته وليلاً ما كان عند منزله
بكره ان لا يرتب بين السور الا في النافلة تقبيل القراءة في سنة الفجر أفضل من تطويلها فترده النافلة
أفضل وقيل لا التكلم بين السنة والعرض لا يسقطها ولكن ينقص الثواب بكونه ينقص صلاة مكاناً
في المسجد وان فعل سنة غيره لا يبرحه بكونه شارعاً بالتكبير الا اذا اراد به التعبد دون التعظيم انما تذكر
المصلي في غير صلته كعبادة ودرسه لم تطل وان شغلته حومة عن خطوه لم ينقص أحواله لم يكن عن تقصير
ولا تسيب أعادتها ترك الخشوع لا ينبغي للؤذن والامام انتظار أحد الا ان يكون شرباً يصح اقتداء الرجل
بالمصلي وان لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى امامتها الا في الجمعة والعدين تضع يدها امامتها في
غيبتين خرج الخطيب بعد شروعه متفقاً قطع على رأس الركعتين الا اذا كان في سنة الجمعة فانه يتها على
الصحيح لم يجز الا ثوب حريم يصلي فيه بالاختيار بخلاف الثوب الخبيث حيث يتخير فان لم يجد الا حياص في
الحريم فنه المسجد كالمسجد في بعض الاقتداء وان لم تتصل الصفوف المانع من الاقتداء طرقت غزوه الجهة
أو نحو غيري فيه السفن أو خلا في الصحراء يسع صدقين وخلاف في المسجد لا يمنع وان سعى صفه فأن له حكم
بقعة واحدة واختلوا في الحائل بينهما والاصح الصحة اذا كان لا يشبه عليه حال امامه المسافر اذا لم يقعد على
رأس الركعتين فاما تبطل اذا نوى الا فاقه قبل ان يقعد الثالثة سجدة الاسرار اخلص بقضي صلاة المقيمين
الا اذا رحل العدو به الى مكان أراد الا فاقه فيه خمسة عشر يوماً فيقضيها صلاة المسافر من وان به شققة برأسه
الاعاء لو كان المريض يجهل لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته قدر عليه الاصح أنه يخرج
ويصلي قاعداً لان الفرض مقدراً به على الاقتداء وعلى اعتبار سقط القيام واختلوا في رخص ان قام لا
يقدر على مراعاة سنة القراءة وان تعدد الاصح أنه يقعد ويرأى اقتدار المريض على بعض القيام قام بقدره اذا
كرأه سجدة واحدة في مجلس واحد فالأفضل لا كتماء سجدة واحدة اذا كرأس النبي صلى الله عليه وسلم
فالأفضل تكبير الصلاة عليه وان كفاها واحدة فيها ولا يرفع يديه في سجود التلاوة ولا يذنه لسجود التلاوة ولا
تجب نية التعيين لها والسنة القيام لها اذا قرأ الامام آية سجدة فالأفضل الركوع لها ان كان في صلاة الخفافة
والا سجودها بتركه ترك السورة في الاخيرين من التطوع عمداً وان سمي فعليه السجود ولو ضمها في أخرى

الفرس ساهبا لا يسجد عليه القنوى لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوروان كان لا يقطع القرآن يخرج عن
القرآنية بقصد الشفاء فلو قرأ الخشب الفاشحة قصد الشفاء لم يحرم ولو قصد الشفاء في الجنائز لم يكره الا اذا قرأ
المصلي قاصدا الشفاء فانها تخرج به لارباب في الفرائض في حق سقوطها اذا اراد ان يلطاعة وخالف الرأى لا يتركها
قراءة الفاشحة لاجل المصحات عقب المكتوبة بدعوة القراءة في الحمام جهرا مكره وسرا او هو المختار ولا
يكره للحدث مس كتب الفقه والحديث على الاصح وضع المعلمة هل الكتاب مكره ولا لاجل الكتابة وضع
المصنف تحت رأسه مكره والالتحفظ لا ينبغي تأقيب الدعاء الا في الصلاة بكره الاقتداء في صلاة الرغائب
وصلاة البراءة ووليعة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة فهذا الامام بالجماعة كذا في البراءة تعدد السهو
لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق بكره الا اذا نذر قاعدا الا لنفسه الاسفار بالفتور افضل لا يجوز دفعه للحاج
تأخير المغرب مكره والافى السفر اولى مما تدعو الله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الزكاة

الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان
الاعتبار لو زن مكة من له دين على مفلس مقر ففسر على المختار المريض مرض الموت اذا دفع زكاته
الى اخيه ثم مات وهي وارثته اجزأته ووقعت موقعا فان كان له وارث آخر ردت لانه لا وصية لوارث
تصدق بطعام القبر عن صدقة فطره توقف على اجازته فان اجاز بشرائطها وشتمه جازت المأمور بدفع الزكاة
اذا تصدق بطراهم بنفسه اجزأه ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور قاطعة نوى الزكاة الا ان الله عام
قرضا خلتقوا او الصبح الجواز عبد الخدمة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فيجب صدقة فطره عن الناذر
مسكينه اعطاه غيره الا اذا لم يعين المندور كقول الله على ان اعلم هذا المسكين شيئا فانه يتعين ولو عين
مسكينه في الانتصار على واحد من محبس المحتج عن اداء الزكاة واختلفوا في اخذها منه جبر او بالمعتدل لحوول
الزكاة فخرى لا شسى كل الصدقات حرام على بني هاشم زكاة وعماله ثلثها او عشرين او كفارة او مستندوة
الا للتطوع والوقف شل أن أدى الزكاة أم لا فانه يؤديه لان وقتها العمر او دفعه مالا ونسيه ثم نذر كره لم يجب
الزكاة الا اذا كان المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا المهر للمؤجل اذا كان الزوج لا يريد
اداءه يكره اعطاه نصاب فقير منها الا اذا كان مدونا او صاحب عيال لو فطره عليهم لم يخص كلامهم نصاب
يكره نقلها الى قرابة او حوج او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب العلم او الى الزهاد او كافت
زكاة مهيلة المختار انه لا يجوز دفع الزكاة لاهل البدع دفعها لاخته المتزوجة ان كان زوجها معسر اجاز وان
كان موسرا وكان مهرها ثل من النصاب فكذلك وان كان المجهل قدسده لم يجز وبه يفتي وكذا في زوم
الاخصه الزنا لا يثبت نفسه من الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل للزاني وفي الزكاة لا يجوز دفع
زكاة الزاني الى الزنا الا اذا كان من امرأة لها زوج معروف فكافي جامع القبولين الزكاة واجبة
بقدر ميسرة تقيسقط بهلاك المال بعد الحول وصدقة التطر واجبة بقدره يمكنه فلو افتقر بعد يوم العيد
لم تنسقط انتفى على آثاره بنية الزكاة جزا الا اذا حكم عليه بنفقة ثم نحل الصدقة لمن له غلة عفا ر لا تنكبه
وعبائه سنة ومن معه انف عليه مثله اكرمه الاخذ واجزا الدافع ولو له قوت سنة يساوي نصابا او كسوة
شطوبة لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح حل الاخذ لعلها عن نصاب عنده ثم الحول وعنده أقل
من النصاب ان دفعها الى الفقير لا يستقرها مطلقا والى الساعي يستقرها ان كانت قاطعة وان قسمها
الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة خلا فالحميد ولو جمل زكاة جمل السوا ثم بعد وجوده جاز لنفسه
وفي الملتقط من الاجارة العلم اذا اعطى خليفته شيئا او بالزكاة فان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه يصح
عنها والا فلا

كتاب الصوم

نذر صوم الابن كل احد يغدى لما كل نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان يقدم بعد ما يؤاء تطوعا ينوبه

عن النذر والرجح أن يمنع زوجته عن كل صوم وجب بإيجابها الا عن صوم وجب بإيجاب الله تعالى وتوقف
 المشايخ في منه ما عن قضاء رمضان اذا أفطرت بغير عذر قال بعض إيجابها بالأسس بالاعتماد على قول النجاشي
 وعن محمد بن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على قولهم بعد أن يتفق على ذلك جماعة منهم وردده الامام
 السرخسي بالحديث من صدق كلفها أو مضجعا فقد كفر بما أنزل الله على محمد بن عبد الصمد في الصلاة الصحيحة
 ولا تقسدها اذا كل أو شرب ما يتقضى به أو يتداوى به فعليه الكفارة والا فلا الدم اذا شرب به فإن فعله
 الكفارة فانه طعام لبعض الناس الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه أو كان له رفقة اشترى كوابله
 في الزاد واختاروا افطر صوم يوم الشك مكره الا اذا قوى تطوعا أو واجبا آخر على الصبح والافضل
 فطره الا اذا وافق صوما كان يصومه أو كان مقتبلا يصوم العبد والامة والمدير وأم الولد تطوعا لا باذن
 المولى لا تصوم المرأة تطوعا لا باذن الزوج أو كان مسافرا لا يصوم الاجير تطوعا لا باذن المستاجر اذا ضرر
 بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاهية وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التعميم فلا يصح التذرع
 بالمعاصي ولا بالواجبات فلا يلزم نعمة الاسلام لا تلزمه الا واحدة ولو نذر صلاة سنة دعوى القرآن لا شيء عليه
 وان عني مثله الزينة وبكمل الغريب ولو نذر عبادة المريض لم تلزمه في المشهور ولو نذر تسبحة تدير الصلاة
 لم تلزمه الزوج اذا اذن من جته بالاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره اذا دعاه
 واحدا من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء رمضان سافر في رمضان ثم رجع
 الى أهله بحاجة نسفا قال عندهم فعليه القضاء والكفارة رأى صائما يأكل ناسيا يجزئه الا اذا كان يضعف
 عنه المسافر يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان
 أعطى عنهم ثم في موضعه جاز قال الامام الاعظم اذا شهد واحد بالهلال فصاموا ثلاثين يوما ففطر واحدا
 يصوموا يوما آخر رمضان يقطع التتابع في حق المقيم لا فرق بين المحنونة والعاقلة في وجوب الكفارة
 بجماعهما الجماع في الدبر بوجوب الكفارة اتفاقا على الاصح ان يباين في نهار رمضان لا يجوز له أن يعمل
 عملا يصل به الى الضعف فيصرف النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفر في كذب وهو باطل بأقصر يوم
 من أيام الشتاء عن طالع الفجر فاكل فاذا هو طالع الاصم وجوب الكفارة

كتاب الحج

ضمان القتل يتعد بعدد الفاعل وضمان المثل لا فلو اشترك محرمان في قتل صعد تعدد الجواهر ولو حلا لان
 في قتل صعد الحرم لا كفنه ان حقوق العباد جميع مرار فاعليه لكل مرمود الآن يكون في مجلس واحد فكفنه
 دم واحد لا يؤكل من كل الهدايا الا ثلاثة هدى المتعة والقران والتطوع الحج تطوعا افضل من الصدقة المتأقلة
 يكره الحج على الحمار بناء الرباط بحيث يفتقع به المسلمون افضل من الحجبة الثانية اذا كان القالب السلامة
 على الفخر بن طريق الحج فرض والا للحج الفرض أولى من طاعة الوالد بن خلاف النفل اذا لم يكن الاب
 مستغنيا بمثل الخرج وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقيم أطاقيره ولا يأخذ من شعر رأسه وقال ابن
 المبارك السنة لا تؤخرو به أخذ الفقه معه ألف درهم وهو يخاف الزوينة فعليه الحج ولا يتزوج اذا كان
 وقت خروجه أهل بلده فان كان قبله جاز له التزوج الحاج عن الميت اذا خلط ما دفع الله بهما حاز فان أخذ
 الامور بالمال والتخير به ورجع عن الميت قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يحسن به الحج خلافا لغيره المحرم
 من لا يجوز له نكاحها تايبدا الا الصبي والقاسق والمجوسى المأمور بالحج له أن يؤخره عن السنة الاولى
 ثم يحج ولا يضمن كفايا للتأخر ضاوية ولو عين له هذه السنة لان ذكرها للاستبهاال للتقيد كفايا للانابة
 والصحيح وتوجه عن الامر والفاسل من النفقة للائتم ولوارثه ان كان ميتا الآن يقول وكتبت ان
 تب التمسك من نفسك وتقبله نفسك وللوصى عند الاطلاق الحج بنفسه الا اذا قال دفع المال لمن
 يحج عني أو كان الوصى وارث الميت فتوقف على اجازتهم ولأمورا لاتفاق من مال الامر الا اذا أقام
 ببيلة خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على النحر وج قبل القافلة واقامة بمكة بعد الحج اقامة معتادة

كسبه وعزمه على الاقامة زادة على المعتاد مطلق لنفقة الا اذا عزم بعده على الخروج فانها تعود
 الا اذا اقتضت كذا او نفقة خدام المأمو ر عليه الا اذا كان من لا يتقدم نفسه والمأمو ر يخط الدراهم مع
 الزقفة والادبا ع وان صناع المال يمكنه او يقرب منها فأنفق من مال نفسه رجوع وان كان يقرب قضاء الاذن
 دلالة المأمو ر اذا اُمسك منة الكراء وحجج ما شياض من المال ادعى المأمو ر أنه منع عن الحجج وقد
 أنفق في الرجوع لم يقبل الا اذا كان أرا ظاهرا يشهد على مسدقه واذا ادعى الحجج وكذب فاقول له الا اذا
 كان مدون الميت وقدمه بالانفاق عنه ولا تقبل بدنه الوارث انه كان يوم الفجر بالكوفة الا اذا ارهنا على
 اقراره انه لم يحجج ليس للمأمو ر بالحجج الاعتماد قبله وبعده وكل دم حجب على المأمو ر فهو من ماله الا دم الاحصار
 في قول الامام أوصى الميت بالحجج فتسرع الوارث أو الوصي لم يحجج ولو حج الوصي بماله ليرجع جاز وله الرجوع
 وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي ليس للمأمو ر الامر بالحج ولو لم ير الا اذا قال له الامر اصنع ما شئت
 فهذا مطلقا يصح استنجار الحاج عن الغير وله أجورته والمأمو ر اذا اُمسك البعض وحج بالبقية جاز وبضمن
 ما خلف واذا أنفق من ماله ومال الميت فانه بضمن الا اذا كان كبره من مال الميت وكان ماله الميت يكفي
 للكره وعامة النفقة كذا في الثانية اذا أنفق المأمو ر بالحج الكل في الذهاب ورجوع من ماله ضمن المال
 يبدأ بالحج الفرض قبل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ويحترق كان تطوعا عا ج الفنى أفضل من حج الفجر
 لأن الفجر يؤدي الفرض من مكة وهو منطوع في ذهابه وفضيلة الفرض أفضل من فضيلة التطوع اذا
 جمع بين الصلاتين يعرفه لا يتنقل بعدها كافي الشئمة

كتاب النكاح

المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع القصولين احتاط أصحابنا في الفروج الا في مسئلة ما اذا
 كانت المأمو رية بين شريكين فادعى كل انفق عليها من شريكه وطلب الوضع عند عدل لا يجاب ان ذلك
 وانما يكون عند كل يوم استحبة لذلك كذا في زاهية المعراج ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا
 في مسائل الأولى ولاية النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للأولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص
 المور وثبت لكل من الزوجه على الكمال حتى لو قال الامام الوارث الكبير استغفروا قبل بلوغ الصغير
 بخلاف ما اذا كان البالغين فان الحاضر لا يمكنه كفي غيبة الآخر انفا قالا احتمال العقوبة الثالثة ولاية المطالبة
 بإزالة الضرر للعامة من طر يق المعلن ثبت لكل من له حق الزور على الكمال والاضابط ان الحق اذا كان
 جمالا يعجز فانه ثبت لكل على الكمال فالاستخدام في المأمو ر مما يعجز ليس لتابعه شرعت من عهد
 آدم الى الآن ثم تسره في الجنة الا الايمان والنكاح المولى لا يستوجب على عبده دين المأمو ر أن زوج عبده
 من أمته ولا ضمان عليه بالثلاثة مال سده ولو قتل العبد مولا له ابنتان فعلى أحدهما سقط القصاص ولم
 يجزى غير العاني عند الامام الفرق ثلاثة عشر فرقة سبعة منها تحتاج الى القضاء وستة لا فالأولى الفرقة
 بالحب والغبنة وبخيار البلوغ وعدم الكفاية وبقتضائ المهر وبإبائه الزوج عن الاسلام وبالعان والثانية
 الفرقة بخيار العتق وبالإبلاء بالردة وتبين الدار من وملك أحد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد
 النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلا تصح آكاته ولا يفسخ بالخطب الا في مسئلتين يقبله بعد ردة
 أحدهما وملك أحدهما الآخر يكمل المهر بأربعة بالدخول وبالمأمو ر المحصنة وبوجوب العدة عليها منه
 سابقا وموت أحدهما الزوج يضرب المأمو رة على أربع وما بينهما ما على ترك الزينة بعد طهارتها على عدم
 اجابتها في فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفا س وعلى زوجها من منزله بغيره فانه يفسر حتى وعلى ترك
 الصلابة رواية وقد بينا في شرح الكفر قولهم وما كان منها ما لم يخرج بغيره فانه قبل إيقاع المهر مطلقا
 وبعده اذا كان حائضا أو عليها أو كانت قبله أو غصالة أو زيارة أو غيرها كل سنة
 وفيما عدل من زيارة الاحباب وعبادتهم والولاية لا يخرج ولا ياذنه ولو خرجت باذنه كانا طامعين
 واختلف في خروجهما للعامة والمأمو ر لا يشترط عدم التزوي ن والتطبيع ينفق النكاح بما أقامه ملك

العين لئلا يقع المتعة فانه يغيب ملك العين لما في حمة الخيانة لو كان متعلقا بهذا الثوب كان حمة مع ان
 التكاثر لا يقع فيه الوطء في دار الاسلام لا يتزوجون حدا ومهر الا في مسئلة تزوج صبي امرأة مكنته بغير
 اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلاحد ولا مهر كافي الخيانة ولو وطئ البائث للبيعة قبل القبض فلاحد ولا مهر
 ويسقط من الفم مقابل البكارة والا فلا كما في يوسع الوالدية لا يجوز لآفة قطع شعرها ولو اذن الزوج
 ولا يجل لحاصل شعر غير ما شعرها تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر والعذرة تذهب
 بأشياء لم يضمن الظن بها كذا في الملتقط ولو غلط وكلها بالنكاح في اسمها ولم تكن حاضرة لا ينقصد
 النكاح تزوج امرأة أخرى وخاف ان لا يعدل لاسيعة ذلك وان علم انه يعدل ينهي في القسم والنفقة وجعل
 لكل واحدة منكن على حدة جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو مأجور لتروك القسم عليها وفي زماننا وسكاننا ينظر
 الى مهمل مهر مثلها من مثله وأما نصف المسمى فلا يعتد به لانه قد عهر بخسين ألف دينار ولا يهل الأقل من
 ألف ثم ان شرط ما شيا معلوما من المهر مجهلا فافا ذلك ليس لها ان تقتم وكذا المشرط عادة نحو الخسف
 والمكعب وديباج اللقافة ودرهم السكر على ما هو معروف مرفق قد فان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب
 وان سكتوا لا يجب الاما صدق العرف من غير تردد في الاطاعة مثلها والعرف الضعيف لا يلحق
 المسكوت عنه بالشرط كذا في الملتقط الفقير لا يكون كفو الغنية كبيرة كانت أو صغيرة الا ان يكون
 عالما أو شريفا كذا في الملتقط اذهب بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فاقول لها الا اذا طاعت في
 الزفاف ولو زوج بقتله وسلمها الاب الى الزوج فهو ريت ولا يدري أين ذهبت لا يلزم الزوج طلبها كذا في
 الملتقط لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت مراقة تطلب ذلك منه أيضا يحبس من خدع بنت
 رجل أو امرأته وأعرجهما من منزله الى ان يأتي بها أو يعلم بغيرها كذا في الملتقط اختنا في العصبة والفساد
 فاقول لدعي العصبة كذا في الخيانة الاقرار بالولد من حرة اقرار بنكاحها الا اقرار بمهرها وقوله خذني
 هذا من نفقة عبدك لا يكون اقرارا بطلاقها وقولها اعطني مهرى اقرار بالنكاح كذا في اقرار الخيعة
 يجوز خلعا النكاح عن الصداق والنكاح باقل من مهر المثل الا في صغيرة بين وجهها والاب والمجدد ويجوز
 وموكله تبينه النكاح لا يقبل القسبة بعد التمام هكذا ذكرنا بنواعله ان يحجوه لا يكون فصحنا قلت يقبله
 ربه في فردة أحدهما كما ينه في الشرح وأما طر والرضاع عليه وأما صاهرة فعندنا يفسده ولا يفسده
 كافي الشرح

كتاب الطلاق

السكران كالصاحي الا في الاقرار بالحدود والاصدق والاشهاد على شهادة نفسه كذا في خلع الخيانة
 النكاح لا اعلام فلا يشك في الطلاق ساطق وفي العتق باحرف في الحدود ويا زانية وفي التعزير بأسارق
 متفرع على الاول لو قال لحاريتك ما سارقة فزانية لم يحجونه وباعها طعن المشتري بقول البائع لا يرد لها لانه
 لا اعلام للتحقيق ولو قال تزوجته ما كفرة لم يفرق بينهما كذا في الخاتم ولما لا اعنه لا ينبغي نسبه في جميع
 الاحكام من الشهادة والركنات وكذا في العتق بملك القريب الا في حكمين الارث والنفقة كذا في البدائع
 المجموع لا يقع طلاقه الا في مسائل اذا علق عاقلا ثم جن فوجده الشرط وفيما اذا كان مجبوا فافانه يفرق بينهما
 بطلان امره وطلاق وفيما اذا كان عتقا بوجع بطلان فان لم يصل فرق بينهما محذور وليفه وفيما اذا سلمت
 وهو كافر وأي اوجه الاسلام فانه يفرق بينهما وهو طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا سلمت ففرض عليه مجبرا
 فأبى وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجبوا يفرق بينهما فهو طلاق على الصحيح ويؤجل له لكونه
 مستقاعله كمتى تره كذا في عين المعراج المعلق بالشرط لا ينقصد سبب العمل والمضاف منقصد في الطلاق
 والعتاق والندرة فاذا قال أنت مرغد الم ملك سبعه اليوم ومملكه اذا قال اذناه غدره ولو قال لله على التصديق بغيرهم
 غدا ملك التجميل بخلافه اذ جاء غدا في مسئلتين فقد سووا بينهما الاولى في ابطال خيار الشرط قالوا لا يصح
 تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذ جاء غدا فقد بطلت خيارى أو قال أبطلته غدا بطل خياره كذا في

خيار الشرط من الخاتمة الثانية قال الفقهاء أبو الليث والاسكافي لو قال آتول غدا أو إذا جاء غدا فقد آتولت
صح من أجل الإجابة لا يصح تعليقها وتصح اضافتها ومن فرغ أسئلته المستقلة في إيمان الجامع لو حلف
لا يخطئ ثم قال فإذا حلف فأنشأ حنث بخلاف أن دخلت الدار وفي الخاتمة تصح اضافته نسخ الإجابة
المضافة ولا يصح تعليقها بطلب المراءاة فالحلف حرام إلا إذا قل طلاقها البائن بشرط نفسه أو وجوده فلم يقض
بها فقلعها ان تخطأ في طلب القضاء للفرقة القول به أن اختلاف وجود الشرط فيما لا يعلم من جهتها لا يفي
مسائل لو عتقها بعد وصول فقهاء شهر فادعاه وأنتكرت فالتقوى لحاق المال والطلاق على الصحيح كما في
الخلاصة وفيما إذا طلقها للسنة وأدعى جماعها في الحيض وأنتكرت وفيما إذا أدعى المولى قهر بانها بعد
المدقة أو أنتكرت وفيما إذا قل عتقه بطلاقها ثم تخبرها وأدعى أنه اختارت بعد المجلس وهي فيه كما في
الكافي إذا قل بفعلة العاق طلق بانسارها ولو كاذبة إلا إذا قال أن سررتك فأنشأت طلق فضر بها فبالت
سررت لم يقع كما في الخاتمة من الطلاق إذا قل عتقها بما لا يعلم إلا من جهتها حكمها فالتقوى لحاق حقها وإذا
علق عتقه بما لا يعلم إلا من جهته فالتقوى لحاقه على الأصح كقوله العبدان احتلت فأنشأت فقال احتلت وقع
بانسارها كما في المحيط وفرق بينهما في الخاتمة بأن كان النظر في خروج المني بخلاف الدم بخارج من الرحم
كرر الشرط ثلاثا أو الجزاء واحد أو جرد الشرط مرة طلقت واحدة ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع كما في
الخاتمة ولو طلقها ثم عطفها ثم أخرى بالواو أو ثم وألفاء طلقت الأولى فثنتين والأخرى واحدة ولو طلقها ثم
أضر به وأنته لها لا تعدد إلا بالنسبة ولو جمع الأولى مع الأخرى في الأضرب تعدد على الأولى وإذا أدخل
كلمة أو في الابقاع على امرأتين وأعقبه بشرط فإن التعقيب به بعد وجود الشرط إذا طلق ثم أتى بأولاهن كان
ما بعد أو كذا باق وبالاول والأخلاق كذا الشرط ثم أعقبه بجزء واحد تعدد الشرط لا بالجزء ولو ذكر الجزاء
بين شرطين تعدد الشرط كل امرأة تزوجها حث بالمباينة عند خلاف الثاني وبه أحد الفقهاء أبو الليث
يشكر الجزاء يشكر الشرط كذا دخلت فكذا كذا قدمت عندك فكذا افتقد ساعة طلقت ثلاثا كلما
ضر بنبأه فمهر بما يديه طلقت ثنتين وإن يكف واحدة فواحدة كلما طلقت فطلقة ما وقع ثنتان كما وقع
على طلاق فطلقة طلقت ثلاثا ووسط الشرط بين طلاقين تغير الثاني وتعلق الأول ذكر منادى بين شرط
وجزاء ثم نادى أخرى تعلق طلاق الأولى ونوى في الأخرى ولو بدأ بتداء الواحدة ثم ذكر الشرط والجزاء
ثم نادى أخرى فإذا جرد الشرط بطلت كلمة كل في التعلق عند عدم اكتمال الإحاطة بالآخر أو منه صرفة
إلى ثلاثة كقولهم لو قال لسان لم أقل عند لا أخيل بكل قديم في الدنيا فأنشأت كذا بغير ثلاثة أنواع من التبع
إذا قلته بوصف قائم بها كن على وجوده في المستقبل كقوله لما نض أن حنثت ولعمري بعنة أن حنثت
إذا قال أصبحت أن صحت والضابط أن ما عندك فله واهم حكم الاستدعاء والا لا أنشأت التراجع الأقر سنة
الفرور ومنه طلب جماعها فأنشأت فقال إن لم تدخلني معي البيت فدخلت بعد تكون شهوته ومنه طلق فقال
إن لم أطلقك فخلقه على رزقه شهد على أترابه وقم وأن على الماينة لا كماله شهد أربعة بعد فعل منهم اثنتان
قال للدار بعة المدخول لا كل امرأة لم أجامعها مسكن الدار فالأخرى بات طوائف الجماعة وأحد ثم طلع الفجر
طلعت التي جامعها ثلاثا أو غيرها ثنتين إضافته وعلقه فإن جزاء وأخر الشرط ووسط الوقت تعلق ولغت
الإضافة ولو نسفد الشرط تعلق المصناف به ولو ذكر شرطاً أولاً ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر جزاء آخر
تعلق الأول والثاني بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحداً كان المعلق بالثاني جزاء للاول فلا يقع ولو جرد
الثاني قبل الأول ثم الأول وهذه المسائل في الصفحتين مع إيضاحها من الخاتمة كل من علق على صفة لم يقع
دون وجودها إلا إذا قال أنت طالق أمسن فانها تعلق للرجال ولم أر الآن ما إذا قلته برؤيتها للحلال فرأى غيرها
وبني الوقوع لأن المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل باطل وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى
من القضاء أنه لو تأخر بقض عشرة دراهم خياد وقال متصلاً أنهن يوفى لي يصح الاستثناء لأنه استثناء الكل
من الكل كالمقاله على مائة درهم ودينار الإمامة درهم ودينار لي يصح انتزاعه وفي الإيضاح قبل الإيجاز

ان قال غلامى حوان سالم وزينغ الابن يفامح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء
الى المفسر وقد ذكرنا حجة دفع الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حرو وزينغ الابن يقال انه انصرف كلاهما
بالذكر فكان هذا الاستثناء بجملة ما تكلم به فلا يصح انتفى

كتاب العتاق

وتوابعه في انصاح المكر ما في رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من مالكي احرار او واحد اعققت الخمس
لان تقرير تسعة من مالكي احرار وله خمسة فعتقوا ولو قال مالكي العشرة احرار او واحد اعققت اربعة
منهم لانه ذكر العشرة على حصيل التفسير وذلك خطأ منه فلهذا فانصرف ذكر العشرة الى مالكيه اذا وجبت
قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يودى
الا على كافي كتاب الظهيرة احد الشرى يكن في العبد اذا اعتق نصيبه فلاذن شرى بكمه وكان موسرا فان
اشربكم ان يصغره منه الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لما في كذا في عتق الظهيرة
دعوة الاستيلاء تستند والتحرير يقتصر على الحال والاولى والى بيان في الجامع معتق البعض كالمكاتب الا في
ثلاث الاولى انما لا يرد في الرق الثانية اذا جتمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القرن بخلاف
المكاتب الثالثة اذا نزل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قلعت عن غير وفاء فان القصاص
واجب ذكره الزيلعي في الجنائيات والثانية في السراج الوهاج والاولى في المتون التوامان كل واحد اولا
فالثاني يبيع الاول في احكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت توأمين الاول لاقبل من ستة اشهر والثاني لتماها
فاكثر عتق الثاني فعلا الاول بخلاف ما اذا ولدت الاول لتماها فانه لا يعتق واحد منهما الا في مسئلة
الاولى من جنابيات الميسرة ولو ضرب بطن امرأة فالتقت جنتين نفرج احداهما قبل موته والآخر بعد موته
وجناتيتان ففي الاول غرة فقط الثانية تقاس التوأمين من الاول وما رآته عقب الثانية لا من ملك ولده من
انزاقه يعتق عليه من ملك اخوته لايه من الزنا لم يعتق ولو كانت اخوته لاهمن من الزنا عتقت والفرق في غاية
البيان من باب الاستيلاء والتدبير وصية فيعتق المدبر من الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح
عنها وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يطله الجنون ويطل الوصية والثلاث في الظهيرة لا تقتب الى عدة
لا تبيع النساء البواغيات يندفع في التدبير على المختار فيكون مطلقا وفي الاجارة تنفذ الى نحو ما في
سنة الا في النكاح فتأقبت فيفسد المتكلم بما لا يعلم معناه بلزوم حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح
والتدبير الا في مسائل البيع وانقل على الصحيح فلا يلزمه المال والاجارة والمبة والاراع من الدين كافي نكاح
للمتدبر المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسئلة لو كان المعتق مجهول النسب فأنزل بالرق لرجل وصدة
المعتق فانه يطل اعتاقه كافي اقرار التدبير الولاء لا يستعمل الا بطلان قلت الا في مسئلتين وفي المذكورة فانه
يطل الولاء باقراره والثانية لو اريدت العتقة وسيت فاعتقها السابق كان الولاء وبطل الولاء عن الاول كافي
اقرار التدبير في اختلف المولى مع عتقه في وجود الشرط فالقول للقول في الا في مسائل كل امة في سورة الامة
شهادة الامة اشترى بها من زيد الامة نكحتها البارحة الامة ثمانية هذه المسائل الاربعة انما انكرت ذلك
الوصف وادعاء القول لها بخلاف ما اذا قال الامة بكرة اولم اشترها من فلان اولم اطأها البارحة او
الاخواسانية فالقول له وعامه في ايمان الكافي المدبر اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان السيد
سفيحا وقت التدبير فانه يسمى في قيمته مدبرا كافي الخاتمة من الجبر وفيه اذا قتل سيده كافي شرهنا المدبر في
زمن سعيته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته كافي البرازية في العتق في المرض وجناتيه جناتية المكاتب كما
في الكافي ونفرت عليه لا يجوز نكاحه ما دام يسي وعند ما حرمه فيون في الكل

كتاب الاعان

المعرفة لا تدخل تحت النكحة الا المعرفة في الجزاء كذا في ايمان الظهيرة به عين القبول لا مؤاخذه
فيها الا في ثلاث الطلاق والعتاق والتدبير كافي الخلاصة لا يجوز تعميم المشتري الا في النكاح خلف

لا يكلم مولاه وله أعوان وأسفلون فاهم كلم حنت كما في المسوط فبطلت الوصية للموالى والجماعة هذه
 ولو وقف عليهم كذلك فهي الفتوة لا يكون الجمع للواحد إلا في مسائل وقف على أولاده وأيسر له
 الأول واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربهم التميمين في بلد كذا فليس منهم فيها إلا واحد كما في العدة خلف
 لا يكلم أخوة فلان وليس له إلا واحد خلف لا يأكل ثلثه إلا رغبة من هذا الحب وليس فيه إلا واحد كما في
 الواقعات خلف لا يكلم الفقراء والمساكين وإن جال حنت واحد بخلاف حال خلف لا يترك جواب فلان
 لا يلبس ثيابه لا يكلم عبده فمقل بثلاثة حنت خلف لا يكلم زوجات فلان وأصدقاه وأخوته لا يحنت إلا بالكل
 والأطعمة والنساء والشباب مما يحنت فيه بفعل البعض كما في الواقعات لا يحنت الخائف بفعل بعض المحلوف
 عليه إلا في مسائل خلف لا يأكل هذا الطعام ولا يكثر أكله في مجلس واحد خلف لا يكلم فلانا ولا فلانا
 أحدهما كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على سوام فكلم واحد الكل من الواقعات الصغيرة امرأة
 فحنت بها في قوله أن تزوجت امرأة الأفي مسئلة لا يشتري امرأة لم يحنت بالصغيرة إلا بيمينه على الألفاظ
 لأعلى الأغراض فلا يحلف لغيره اليوم بألف فاشترى رغباً بألف وغداً به بر ولو حلف لمعتن اليوم بما
 بألف فاشترى بما كذا بألف لا يساو بها فاعتقه إلا في مسائل حلف لا يشتريه بعشرة حنت بأحد عشر ولو حلف
 البائع لم يحنت به لأن مراد المشتري المطلق مراد البائع المفردة ولو اشترى أو باع بعشرة لم يحنت لأن المشتري
 مستغنص والبائع وإن كان مستغنياً يد الكن لا حنت بالقرض بلا مسمى وقبضه في الجامع من باب المساومة
 حلف لا يحلف حنت بالتعلق إلا في مسائل إن يعلق بأنعال القلوب أو يعلق بجني النهر في ذوات الأشهر أو
 بالتعلق أو يقول إن أدبت في كذا فأنت حر وإن عجزت فأنظريني أو أن حنت حذيفة أو عشرين من حذيفة
 أو بطاوع التمس كما في الجامع الخائف على عقد لا يحنت إلا بالاجاب والتمول إلا في تسع مسائل فاه حنت
 بالاجاب وحده والهمة والوصية والقرار والإبرام إلا بأجرة والعدة وقفاً والإعارة والقرض والأستعراض
 والتكفالة إن تزوجت النساء واشترت العبيد أو كلفت الناس أو بني آدم أو أكلت الطعام أو وطئ ما ما أو
 شربت الشراب أو شرباً فحنت واحد الجنس ولو قال نساءاً وعبيداً بثلاثة للجمع ولو نوى الجنس في السكك
 صدق للقيمة المطلق يتأخر والمضاف يقارن قال لا جنسية أنت طالق قبل أن تزوجك بشهر أو طلق لا ينفق
 ولو قال أنت تزوجتك فانت طالق قبل ذلك بشهر فتنزحها قبل الشهر لا تطلق وبعده تطلق النية إنما تعمل
 في المفروق وهي مسئلة أن أكلت نوى طما مودو طعام إلا إذا قال إن خرجت ونوى السفر المتنوع وفيما إذا
 حلف لا يتزوج ونوى حشيشة أو عريضة المعلن لا يدخل تحت التنكر قال إن دخل دارى هذه أحدكم أو كرم
 غلاى هذا أو ابني هذا أو أضاف إلى غيره لا يدخل المالك للمرقة بخلاف النسبة ولو لم يدخل التنكر
 إلا في الإجزاء كاليد والرأس وإن لم يصف فلا اتصال الفعل يتم بفعله مرة ويحمله أخرى قال إن شئتني في المسجد
 أو رميت الله فشرط حنته كون الفاعل فيه وإن شرطه أو زوجته أو وقتله أو رعبته كون المثل فيه الشرط
 متى اعترض على الشرط يقدم المؤخر المطلق بشرطين نزل عند أحد خرجوا بأحد هاهنا الأول والمضاف
 بالعكس مقابلة الجمع بالجمع تنقسم وبالفرد لا وصف الشرط كالشرط للجمع المصدق وغيره إلا أن وصله بالياء
 وكذا الكناية والعلم والشارة على الصدق في الظرف فيقول يجعل شرطاً لمقدمه المالكية تزول بزوال المالك
 وكونه مشتركاً لا إلا ولا اسم لفرد سابق والأوسط فردين عديدين متساويين ولا تخوف ولا نفي أو في النفي تم
 وفي الأليات تخص الوصف المعتاد فغير في الغائب لا في العين إضافة ما يمتد إلى زمن الاستغناء بخلاف غيره
 الوقت الموصوف معزوق لا شرط

﴿ كتاب الحدود والتعزير ﴾

أذا صار الشافعي حنفيًا ثم عاد إلى مذهبه في رعد البعض لانتقاله إلى المذهب الأولون كذا في شعبة البرازية
 من أذى غيره يقول أو جعل يعزركما في التاريخية ولو يغير العيين ولو قال لا يداي كافر يأثم إن شق عليه كذا
 في التفسير وضابط التعزير كل مصيبة ليس فيها حد مقدرة فقه التعزير وظاهره اقتصارهم له فيزول رعي ما فيه

المسلم الا اذا قل اعننا في كاعتقاد فرعون واختلافه في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت قبل
 لها أنت كافرة قتالت أنا كافرة كقوت استحلال الاوطاة بزوجه كفر عند الجمهور ويكفر بوضع رجله
 على المصحف مستغفرا والا لا الاستهزاء بالعلم والعلماء كفر ويكفر بانكار اصل الوتر والاضحية وبترك
 العبادات وما نأى مستغفرا وما اذا نكرها متكاسلا أو مؤولا فلا وهي في المجتبي ويكفر بابتداء علم الغيب
 وتكفر بقوله لا اعرف الله تعالى الاستهزاء بالاذان كفر لا بالمؤذن قال النجاشي الكفار ودوا الحروب خيرا
 من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا اراد ان دينهم خيرا ولا يكفر بقول المسلم عليه ان ربيت السلام وتكبت
 كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعذب فتلك فان موسى عليه السلام اعجب بنفسه فهلك ويستقر من قسره
 بما يكون كفرا كفر قبل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال امراني أحب الي من الله ان
 اراد بحبه الشهوة وان اراد بحبه الطاعة كفر عبادة الصنم كفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا لو جهر بقوله
 عليه السلام واكشف عنده عورته وكذا لو صور عيسى لمجده وكذا اتخاذ الصنم ذلك وكذا الاستغفاف
 بالقرآن أو بالمجيد ونحوه على عظيم ولو استعمل لمجانب قصد الاستغفاف كذلك وكذا لو تزين زارا الميود
 والنصاري دخل كنيسهم ولم يدخل ولو قال كنت استرئى بهم ولا اعتقد دينهم صدق بانه ويكفر اذا شئ
 في صدق النبي صلى الله عليه وسلم أو بعبه أو نفيه أو صغره وفي قوله معجود خلاق والاصح لا كنهه ان
 لا يكون الله سبحانه ان لم يكن عدوا ولو لم يكن الفاسق نبيا فهو كافرا لا كنهى ويكفر بتسمية الانبياء الى القواش
 كنههم على الزنا ونحوه في يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو قال لم يصوحوال النبوة وقبلها كفر لانه رد
 النصوص اذا لم يعرف ان محمدا آخر الانبياء فليس عمل لانه من الضروريات

﴿ كتاب اللقط والقطعة والآبى والمفقود ﴾

يجعل الجعل لراد الآبى الا اذا رده من في عيال السيد أو رده أحد الابوين مطلقا أو الى أحدهما أو أحد
 الزوجين فلا تنحو وصى اليتيم أو من يعوله أو من استعان بهما لكفى في رده اليه أو رده السلطان أو الشحنة
 أو الخفير المستثنى عشرة من اطلاق المتون لو اراد الملقط الانتفاع بما بعد التعريف وكان غنيا لم يجعل له
 وان كان فقيرا كذلك الا اذا انقضت كافي ثمانية الصبي في الانقطاع كالمالغ والعبد كالمهر وان رده العبد
 الآبى فاجعل مولاه ان أشهد راد الآبى انه أخذه ليرده على مالكه انتفى الضمان عنه واحتق الجعل
 والا فلا فيما

﴿ كتاب الشرك ﴾

الفتوى على جواز ما باهنا فلو س التبر لا يصلح الا في موضع يجري فيه مجرى النقود للقراض العقد مع من لا تقبل
 شهادته لا يجوز شركه القراء والوعاظ والدلائن والشهادين وانقضت بهم الشهود في المحاكم وان شرطنا
 الرجح للمامل أكثر من رأس ماله يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الرجح
 للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة وكل واحد منهما جازا رأس
 ماله كافي السريحة اذا عمل عبد الشريك دون الآخر سخر أو بغيره فالرجح بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة
 عمال من غير عقد شركة فعل أحدهم كان له ثلث الاجر ولا شئ للآخرين ما اشترت اليوم من انواع العبارة
 فهو يبي وبذلك قال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشركني فيه فقال قد أشركتك فيه جاز لان يكون قبل
 قبضته غشى أحدهما بغيره بكونه بالخروج وعن بيع الشبهة جاز ليس لاحدهما السفر بغيره اذن الآخر فان
 سافر فذلك لم يضمن فيما لاجل له ولا مؤونة الرجح بينهما شركه الشركه مع الذي اختلفت به المال مع
 المضارب في التقيد والاطلاق فالقول المضارب في الوكالة للقول للموكل ولو اختلف المولى مع غرامة
 العبد فالقول للم

﴿ كتاب الوفاء ﴾

ولو وقي على المصلح ففى للامام والخطيب والقيم وشراء الدمن والمصر والمراوح كذا في منظومة ابن

وهان كل من بقى في أرض غيره بامر فالبناء مال الكها ولو بقى لنفسه بلا أمر فهو له ورفع الأثر من
الأرض وأما البناء في أرض الوقف فان كان الباقي المتولى عليه فان كل عمل مال الوقف فهو وقف وان كان من
ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان كان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فان كان اذن المتولى لم يرجع به
فهو وقف والا فان بقى للوقف فهو وقف وان انفسه أو أطلق له رفعه ولو لم يضر وان أضر فهو المصنع لـ مالـه
فلتقر بهن في خلاصه وفي بعض الكتب الناظر في كمال القيمة للوقف من وعده وغيره منوع على الوقف
الناظر اذا حرم مات فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربع له فانها تنسخ
عنه كما حرره ابن وهبان معزى الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون بخلافه الاستدانة على الوقف لا يجوز الا
اذا احتج بها المصلحة الوقف كتغير وشراء بغير قبوز بشرط ان الاول اذن القاضي الثاني ان لا يفسر اجارة
المدين والمصرف من اجرتها كما حرره ابن وهبان وليس من الضرورة المصرف على المستحقين كافي القسمة
والاستدانة القرض والشراء بالقسمة وهل يجوز لتولى أن يشتري متاعا كثيرا من قيمته ويبيعه ويصرفه
على العمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان لا بشرط احصاء الوقف على شيء موجود
ذلك الشيء وقته فالوقف على أولاد بدولاه مع وتصرف القليلة الى الفقراء الى أن ينفذه ولد واختلفوا
فيما اذا وقف على مدرسة أو مسجد أو بيتا كانا لثلاثة قبل ان ينسبه والصحيح الجواز اخذ من السابقة كافي فغ
التدبير اقامة الناظر عند الاجارة جائزة الا في مسألتين الاولى اذا كان العائد نظرا عليه كما فهم من تعديهم الثانية
اذا كان الناظر يهل الاجرة كافي القسمة ومشى عليه ابن وهبان استبدال الوقف العاصر لا يجوز الا في
مسائل الاولى بشرطه الوقف الثانية اذا غلبه غاصب وأجرى الماء عليه حتى صار يمر الا يصلح للزراعة
فيضمنه القيم القيمة ويشترى بها أرضه بدلا الثالثة أن يحمده الغاصب ولا يضمنه وهي في الخامسة الرابعة أن
يرغب انسان فيه يسدأ كثر غلبه وأحسن وصفا فيجوز على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كافي فتاوى قارى
الهداية اجارة الوقف باطل من اجرة المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارة الا بالاقول وفيما اذا كان
التعديان سيرا بشرط الواقف يجب اتباعه ولو لم يشرط الواقف كنس الشارع أى في وجوب العمل به وفي
المفهوم والادلة كما بينا في شرح الكفا في مسائل الاولى بشرط ان القاضي لا يدل الناظر في عزل غيره
الا هل الثانية بشرط أن لا يؤجر وقعه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استثماره سنة أو كان في الزيادة
نفع للفقراء فللقاضي المخالفة دون الناظر الثالثة لشرط أن يقرأ على يده فالتعديين باطل الرابعة
شرط أن يتصدق بفاضل القلة على من يسأل في مسجد هكذا كل يوم لم يراع شرطه فلقبح التصديق
على مسائل غيره ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل الخامسة لشرط للمحققين خيرا أو
لما حبسنا كل يوم فلقبح أن يدفع القيمة من التصدق وفي موضع آخر لهم طلب العين واخذ القيمة
السادسة تجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه وكان عالما بما السابعة بشرط الواقف
عدم الاستبدال فللقاضي الاستبدال اذا كان اصح لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له بالامانة ولو
عزل لا يصح معز ولا ولا الثاني متوليا كفا في فصول المعادى يصح عزل الناظر بالامانة ان كان
منسوب القاضي اذا عزل القاضي الناظر ثم عزل القاضي فتقدم المخرج الى الثاني وأخبره ان الاول عزله
بلا سبب لا يبعد ولكن بامر بان ثبت عنده انه أهل للولاية فانما أثبت أحاده ليس القاضي عزل الناظر
بمجرد شكايه المستحقين حتى يشترط عليه خيانة وكذا الوصى الواقف اذا عزل الناظر فشرط له انزل حال
الوقف مع اتفاق والا لعند محمد ويصح عند أبي يوسف ومشايخ باع اختيار واقول الثاني والصادر اختيار قول
محمد وعلى هذا الاختلاف لومات الواقف فلا ولاية للناظر لكونه وكذا لعنه فيمك عزله بالشرط وتبطل ولايته
عموه وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل عموه والخلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد
مهااته وأما لشرط ذلك لم تبطل عموه اتفاقا هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازية والفتوى على قول أبي يوسف
كافي الرواية وفي الغاية لم يحصل الواقف له قيمة فصب القاضي له قيمة وقضى بقوامته لم يملك الواقف

أخرجه اهـ ولم أر حكاية عزل الواقف للدرس والامام الذي ولاه ولا يمكن الحاقه بالنظر لتعليمه اخصه عزله
 عند الثاني بكونه وكلا عنه وليس صاحب الوظيفة وكلا عن الواقف ولا يمكن منعه عن العزل مطلقا لعدم
 الاشتراط في أصل الايقاف لكونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن بلا شرط لما في البرازية الثاني اولى بنصب
 الامام والمؤذن ولما الثاني وعشرته اولى من غيرهم بنى مسجد في محلة فنزاعه بعض اهل المحلة في العمارة
 فالداني اولى مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة ان كان ما اختاره اهل المحلة اولى من
 الذي اختاره الثاني لما اختاره اهل المحلة اولى وان كانا سواء فله نصب الثاني اولى اهـ كثري زمانا اجارة
 ارض الوقف مقبلا لمراسمها فبذلك لزوم الاجروان لم ترو بقاء النبل ولا شئ في صحة الاجارة لانها لم تستأجر
 لزراعة وجهها فتفتان مقصودتان في اجارة الهداية الارض تستأجر لزراعة وغيره قال في النهاية اى
 لغیر الزراعة فهو البناء مفرس الاشجار ونصب القسطاط ونحوها وفي المراج وقع القدر من البيع القاسد
 ولا تخوفا جارة المراجى اى الكلا والمجلى في ذلك ان يستأجر الارض بضرب فيمنه ما طاروا ويجعلها حظيرة
 لفتحهم يستعمل المبرى وكر الزبلى المحلة ان يستأجرها لاقاف الدواب ومنفعة اخرى اهـ والحاصل ان
 المقبل مكان القفولة رعى الزوم نصف النهار قال الرازي في تفسير الفرقان المقبل زمان القفولة وما كان هو
 الفردوس في الآية وهي اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقبلا وفي القاموس القائلة نصف النهار
 قال خلد بن قنطرة وقفولة ومقالا ومقبلا اهـ وأما المراج فقال في القاموس اروج الابل ردها الى المراج بالضم
 الما وفي المساء وفي الصباح اراج ابله ردها الى المراج وفي المصباح الرزاج روح الغشى وهو من الزوال الى
 الليل والمراج يضم اليه حيث ناولى المشاة بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ لانه اسم
 مكان واسم المكان والزمان والمصدر من اقبل بالالف مقبل يضم الميم على م فقسام القفول وأما المراج بالفتح
 فاسم الموضع من زاحت يشير الف واسم المكان والزمان من الثلاثي بالفتح والمراج ايضا الموضع الذي يروح
 القوم منه او يروحون اليه اهـ فراجع معنى المقبل في الاجارة الى مكان القفولة ويدل على صحته قوله
 لو استأجره لنصب القسطاط جاز لانه لقبولة ورجع معنى المراج الى مكان ماوى الابل ويدل على صحته
 قوله لو استأجره لاقاف الدواب او يجعلها حظيرة لفتحهم جاز فظلمة البعيد باطله فلا يستأجره وهو بالمر
 لم يصح فخصمنا على الاصح كما في الخانيق والفهرية في البيع والاجارة وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف
 فينبغي للمتولى ان يذهب الى القرينة مع المستأجر فيلزم منه وبينها او يرسل وكيفية اوروته احكاما لمال الوقف
 اقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا الوانه يستحق الربع منه وصدقه فلان ضعف في حق المقررون غيره
 من اولاده ونزبه ولو كان مكتوب الوقف محال فاله لا على ان الواقف يرجع على ما شرطه وشرط ما قرره
 المقررون كره النصارى في باب مستقل وأطلق في قوله ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الانفراد الا اذا
 شرط الواقف الاستبدال لنفسه ولا تخلفان لواقف الانفراد الا فلان كما في فتاوى قاضي خان ومقتضاها
 شرط لهما الاضطرار والاعتراض ليس لاحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فينقل ذلك الشرط بغير احد ما هو على
 هذا الشرط النظر لما خات أحداهم اقام القاضي غيره ومقامه وليس للمعاي الانفراد الا اذا اقامه القاضي كما
 في الاسماء الناظر وكيل الواقف عند أبي يوسف ووكيل الفقراء عند محمد بن عزل بوجت الواقف عند أبي
 يوسف وله عزله ويطلق ما شرطه بوجه خلافا لمحمد في الكل الدور والحرانيت المسئلة في يد المستأجر
 عسكها عين نأحق بنصف اجرة المثل أو نحوها لا يرد اهل المحلة بالسكوت عنه اذا أمكنهم رفعه ويجب على
 الخا كن ان يأمره بالاستيجار بأجر المثل ويجب عليه تسليم ثلثا السنين الماضية ولو كان القيس ساكتا مع
 قدرته على الزرع الى القاضي لا حرامة عليه وانما هي على المستأجر واذا نظر الناظر عمال الساكن فله اخذ
 النقصان منه فيصرفه في مصرفه فضاء ودانته كذا في القصة عزل القاضي فادعي القيم انه قد أمره كذا
 مشاهرة او مساهرة وصدقه المعزول فيه لا يقبل الا بيعة ثمان كان ما عنته أجور مثل عمله أو دونه بنطية الثاني
 والايخذ الزيادة ويملكه الباقي اهـ يصح تعليق التبرير في الوظائف اخذ من حوزة تعليق القضاء

والامارة بجامع الولاية فبما بطل التتبع بقاذا قال القاضي ان مات فلان أو شمرت وطلعة كذا فقلت
 فتركت فيها صحيح وقد ذكره في اتقع الوسائل فقها وهو فقه حسن وفي فوائده صاحب المحقق للامام والمؤذن
 وقف فلم يتوقف حتى ما ناسقط لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقبل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في
 الدرر والمقرر وجزئي المنة تلخص القنية بأنه يورث قال بخلافه في القاضي وفي الديق للاسوطي
 فرع عنه كرميما ذكره أصحابنا الفقهاء في الوطائف المتعلقة بالوقف وأوقاف الامراء والسلاطين كلها ان
 كان لها أصل من بيت المال أو ترجع اليه فهو زلن كان بصفة الاستحقاق من عالم المعلوم الشرعية أو
 طالب العلم كذلك وصوفي على طريقة الصوفية من أهل السنة ان يأكل عاقده وغيره متبعه عن شرطه
 ويجوز في هذه الحالة الاستثناء بعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يباشروا ولا استتابوا واشترأوا الاثنان
 فاكثري الوظيفة الواحدة والواحد عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من بيت المال لم يحصل له
 الاكل من هذا الوقف ولو قدره الناظر وباشروا الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يقول عن حكمه الشرعي
 يجعل أحد ما يتوجهه كثير من الناس من يقول في ملك الذي وقف فهوهم فاسد ولا يقبل في باطن الامر اما
 أوقاف ارض بلا كرها أو وقفوها قلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة الى تلك واذا عجز الواقف عن الصرف الى
 جميع المستحقين فان كان أصله من بيت المال بروعي فيه صفة الاحقية من بيت المال فان كان في أصل
 الوظيفة من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن ليس كذلك فقدم الاولون عن غيرهم من العلم والوظيفة
 العلم وآل الرسول صلى الله عليه وسلم وان كانوا بصفة الاستحقاق من مذهبهم فالأجور فالأجور فان
 استواء في الحاجة فقدم الاكبر فالأكبر فقدم المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس
 مأخوذاً من بيت المال اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط تقديم أحد لم يقدم فيه أحد بل تقسم على كل
 منهم بجميع أهل الوقف بالسوية أهل الشعائر وغيرها انتهى بلفظه وقد اعترض بذلك كثير من الفقهاء
 في زماننا فاستباحوا تناول مالم يملك الوظيفة بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط والمحال ان مانعه
 الاسيوطي عن فقهاءهم انما هو فيما ينبغي لبيت المال ولم يشترطه فقل وأما الاراضي التي باعها السلطان
 وحكم ببيعها بيعها ثم وقفها الشرعي فانه لا بد من مراعاة شرائطه فان قلت هل في مذهبنا ذلك أصل قلت
 نعم كما بينته في الحقة المرضية في الاراضي المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب بان الامام
 المبيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعاذ بالله تعالى وبنت في الرسالة انه اذا حكم فيه مفسدة مع
 وان لم يكن الحاجة كبسب عمار القيمة على قول المتأخرين المفتي به فان قلت هذا في أوقاف الامراء ما في أوقاف
 السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان السلطان الشرا من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي اجاب
 عنه المحقق ابن الهمام في فتح القدر فانه سئل عن الاشرف برسباني اذا اشترى من وكيل بيت المال ارضاً ثم
 وقفها فاجاب بما ذكرناه أما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضاً للصحة العامة وذكر قاضيهان في فتاواه
 جواز ولا يرعى ما يرويه داغوا وما استواء المستحقين عند الضيق فيما ألف لما في مذهبنا لما في الحاوي
 القدسي الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف بعمارة شرط الواقف لانه ما هو أقرب الى المعازاة وأعم للصحة
 كالامام للصحة والمدرس للخدمة بصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والباطل كذلك انتهى وظاهره ان
 المقدم في الصرف الامام والمدرس والواقف والفرش وما كان عندهم لتعبه بالكاف فما كان عندهم الناظر
 وينبغي الحاق الشاذ من العمارة والكتابة بهم لاني كل زمان وينبغي الحاق الحياج المباشر للجماعة بهم والسواق
 ملحق بهم أيضاً وضوا لخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعية ولكن قدما المدرس بدروس المدرسة وظاهره اخرج
 مدرس الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو أقرب الى
 العمارة كمدني الروم أما مدرس الجامع كما كثير للمدرسين بمصر فلا ولا يكون مدرس المدرسة من الشعائر
 الا اذا لازم التدريس على حكم شرط الواقف أما مدرسون زماننا فلا كمالا يخفى وظاهره اني الحاوي تقدم الامام
 والمدرس على بقية الشعائر لتعبه بهم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشاهد والباشر والشاذ في غير زمن العمارة

والمرئى في الشفعة وكتاب القبة وخازن الكتب وفيه أبواب الوظائف لسواهم وفي الخلق أنؤذين
 بالامام وكذا المعلق لكثرة الاحتياج اليه للسجد وظاهر ما في الحاوي تقديم من ذكرناه ولو شرط الواقف
 الاستواء عند الصبي لانه جعلهم كالعمارة ولو شرط استواء العمارة بالسحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم عليهم
 فكذلك ادم بما يملكه في الارواق فليشبهه الاجرة وشبه الصلة وشبه المصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا
 شبه الاجر باعتبار زمن المباشرة وما يقابلها من المعلوم والحل للاغنية وشبه الصلة باعتبار انة اذا قبض المستحق
 المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصه ما بقي من السنة وشبه المصدقة لتصحیح عمل الوقف فانه لا يصح
 على الاغناء ابتداء فاذامات المدرس في اثنا السنة مثلا قبل مجي الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات
 أو عزل لم يبق الا ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاءه من بعده ويسقط المعلوم على
 المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مبدته ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان
 مجي الغلة وادوا كما حكاهما يعتبر حتى حق الاولاد في الوقف بل يفرق الحكم بينهما وبين المدرس والفقيه وصاحب
 وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا حوره الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان اعتبار زمن مجي
 الغلة في حق الاولاد في غير الارواق المؤخر على الاقساط الثلاثة كل أربعة أشهر قسط فيجب اعتبار ادرالك
 القسط فكل من كان محضاً قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو محلول استحق القسط ومن لا فلا كما في نفع
 القدر ولا تنفع الاجارة بوجوب المؤخر للوقف الا في مستلكن ما اذا اجرها الواقف ثم ارتد ثم مات لم يطلان الوقف
 برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجر أرضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفس ذكر ابن وهبان في آخر شرحه
 الناظر اذا اجر أرضاً فمات يوم مال الوقف عليه لا يضمن كذا في التارخانية بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف
 حتى ضاع فانه يضمنه آخر بلوض في بدعيه بانها وقف وكذا في اشتراكها أو ورثتها صارت وقفاً أو اخذته بزمعه
 وقد كتبنا نظائر ما في الاقاروق في حادثة وقف الامير على فلاح ثم على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم
 على اولادهم ثم من بعدهم على ذريتهم ونسبهم وعقبهم من المذكور خاصة دون الاناث فاذا انتقض اولاد
 المذكور صرف الى كذا قبل قوله من المذكور خاصة قبل الاباء والابناء حتى لا تستحق ابنتي ولا ولدت ابنتي أم هويد
 في الابناء دون الاباء حتى يستحق ولد الذكر ولومن اولاد الاناث أم هويد للاباء دون الابناء حتى يستحق ولد
 المذكور لو كان ابنتي فاجبت هو قسمة الاباء دون الابناء لان الاصل كون الوصف بعد متعاطف من الاخير كما
 صرحوا به في باب المخرجات في قوله تعالى (من نساكم الا في دخلتم بهن) بعد قوله تعالى (وأما ما نساكم
 ووراثتكم) ولان الظاهر ان مقصوده من اولاد البنات لكونهم ينسبون الى آباؤهم ذكورا كانوا أو أنثى
 ويخصيص اولاد الابناء ولو كانوا أنثى لانهم ينسبون اليهم وبقرينة قوله بعده فاذا انتقض اولاد المذكور
 ولم يقل ايضا بالذكور ولا بنات الاولاد والله سبحانه وتعالى اعلم ثم يلحق ان بعض الشافعية يجعله قيداً في الآباء
 والابناء واقفة بعض الحنفية في آية الامام الا سنوي في التمهيد نقل أن الوصف بعد الجمل يرجع الى
 الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية وان محمل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو وأما من
 فسده في الاخير اغتافاً الاستدانة على الوقف لصالح الوقف عند الضرورة لا يجوز ان يثبت القاضي وان كان
 المتوفى يبعده يستند بنفسه كذا في خزنة المفتين الناظر اذا فرض النظر له فانه كان له التقويض
 بالشرط مع مطلقاً والاتقان فوض في محتمله لم يصح وان فوض في مرض موته صح كذا في القسمة والقيمة
 وخزانة المفتين وغيرها واذما صح التقويض بالشرط لا يملك هذه الا اذا كان الواقف جعل له التقويض والعزل
 كاحراره الطرسوسي في أنفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بالشرط وقتنا بالصحة ويبنى أن
 يكون له العزل والتقويض الى غيره كالانصاف ومثلت عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لم يكن المسلمين فهل
 اذا فوض النظر لغيره ثم مات يقتل للمالك أم لا فاجبت بالان فوض في محتمله يقتل للمالك أم لا فاجبت بالان فوض في مرض موته لم يمتد
 التقويض وان في مرض موته لا ينتقل له مادام المقوض اليه بما قبله امامه مقامه وعن واقف شرط مرتبة
 ليرجع معين ثم من بعده لا يفرغ عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى الفقراء فاجبت بالانتقال ليس للفاقر

ان يقرره وفيه في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرره الاخذ بالانظار على الوقف ذكر الحاسمي في
واقفاته ان القاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم للمصروف بغير شرط فاستغنى منها ما ذكره بكرة
اعطاه فقصر من وقف المقرره ما في درهم لانه صدقة فاشبهت الزكاة الا اذا وقف على فقراء قرأته فلا بكرة
كالوصية كذا في الاختيار ومن هذا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف المقرره لبعض العلماء الفقراء لا يحفظ
اذا وقف على فقراء قرأته لم يستحق مدعيه الا يسيرة على القرابة والفقراء لا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من
بيان انه فقير معدوم ومنه نفقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت له حاجة بالانظار كذوي الرحم المحرم وان
كانت بحسب بغير قضاء فليس بفقير كالأول الصغير كذا في الاختيار اذا جعل تقهر الوقف في سنة ووقف معلوم
المستحقين كلهم أو بعضهم فما قطع لا يبقى لهم دين على الوقف اذا حقه لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن
الاحتياج اليه وهو أولا في الضرورة ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن
وقائمه ما ذكرناه لو جازت الغلة في السنة الثانية وفضل شيء بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهما الفاضل
عوضا عما قطع وقد استفتيت عما اذا شرط الواقف القاضي عن المستحقين المتعارف وقد قطع للمستحقين في سنة
شيء سبب التعمير هل يعطى الفاضل في الثانية لهم أم المتعارف فاجبت للمتعامل ما ذكرناه والله سبحانه وتعالى
أعلم واذا قلنا بضمين الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قضاة
مالا يستحقونه أولا لا ردمر محال لكن نقول في باب النفقات ان مودع القاشا اذا نفق الوديعه على ابوي
المودع بغير اذنه وأذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليه ما لا يضمن تبين ان المدفوع
ملكه لا يستقل ملكه الى وقت التعدي كما في الهدية وغيرها وقالوا في كتاب النصب ان المتقنوات ملكها
الضمان مستقذ الى وقت التعدي حتى لو غيب الغاصب العين للمضبوط وضمنه المالك ملكها مستقذ
الى وقت النصب فنقد بغيره السابق ولو اعقق العبد الغاصب بعد التضمين فقد ولو كان محرمه عتق
عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك ولا يحتاج فيه ما في القنية من باب الشرط في الوقف ولو شرط
الواقف قضاء دينه ثم تصرف القاضي الفاضل الى الفقراء فلم يظروا دين في تلك السنة فصرف القاضي الفاضل الى مصرف
المدفوع ثم ظروا دين على الواقف يسر ذلك من المدفوع اليهم انتهى لان الناظر ليس بمصدق في هذه
الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القاضي فكان الناظر استرداده بخلاف مسئلة الا انه بعد
اكثره صرف عليهم مع علمه بالحاجة الى التعمير وكذا لا بد ما اذا اذن القاضي القاضي بالدفع اليه وجبة الغائب
فلما حضر بعد النكاح وحلف فانه قال في العتابة ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع ويرجع هو
على المرأة انتهى لانه غير معتد وقت الدفع وانما ظهر الخطأ في الاذن فانه يدفع بناء على صحة اذن القاضي
فكان له الرجوع عليها لانه وان ملك المدفوع بالضممان فلم يضر وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل
وقف دار على مصعبه ان ما فضل من هجرته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمصعب لا يحتاج الى العمارة هل
تصرف الى الفقراء قال لا تصرف الى الفقراء وان اجتمعت غلته كثيرة لانه يجوز ان يحدث للمصعب حدث
والدار بحال لا تقل قال القنية سئل أبو جعفر عن هذه المسئلة فأجاب هكذا ولكن الاختيار عندي انه اذا
علم انه قد اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المصعب والدار الى العمارة أمكن العمارة منها صرف الزيادة على
الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بلفظه فقد استغنى عنه ان الواقف اذا شرط تقديم العمارة على الفاضل عنها
لمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فانه يجمع على الناظر أمساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل
وان كان لا يحتاج الى الوقوف الى العمارة على القول المختار للقنية وعلى هذا فيشترط بين اشتراط تقديم
العمارة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يشترط لها عدم
الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة وبشرط عدم الحاجة اليها لان الواقف انما جعل
الفاضل عند الفقره نعم انما شرط الواقف تقديم عند الحاجة اليها لا شرط عند الاستغناء وعلى هذا
فيذكر الناظر في كل سنة قدرا للعمارة ولا يقال انه لا حاجة اليه لاننا نقول قد عطف في النوازل بجواز ان يحدث

للمصدق حدث والدار بمحال لا نقل وحاصله جاز خراب المسجد أو بعض الموقوف والموقوف لأقله له نودي
المصرف إلى الفقراء من غير ادخار شيء للتعمير إلى خراب العين المشروط بغيرها وأوصى الوقت ناظر على
أوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الأول كان الثاني وصيا ناظرا كما في العناية
من الوقف ولم ينظر إلى وجهه فإن مقتضى ما قلنا في الوصايا أن يكونا وصيين حيث لم يعزل الأول فكونان
ناظرين قلنا أملا وإبراجه غيره

﴿كتاب البيع﴾

أحكام الجدل ذكرناها هنا المناسبة أنه لا يجوز بيعه وهو تابع لأمه في أحكام العتق والتدبير المطلق لا المقيد
كما في الظهيرة والاستملاذ والكتابة والحريّة الأصلية والرق والملك بآثار أسبابه وحتى المالك القديم
يسرى إليه وحق الاسترداد في البيع القاسد وفي الدين فيباع مع أمه الذين وحق الاختصاصة والرقن فهي
اثنان عشر مسألة وما زاد على ما في المتن من جامع الفصولين ويتبعها في الرهن فإذا ولت المرهونة كان رهنها
معها بخلاف المستأجرة والكنسلة والمقصوبة والموصى بخدمتها فإنه لا يتبعها كما في الرهن من الزباني
ولم أر إلا حكم ما إذا باع جارية وجعلها أومع جعلها أو جعلها أوداية كذلك فإن علمنا قولهم بفساد البيع فيما
لو باع جارية أو جعلها لم يكن بيعه ولا استثناء من معلوم فصار الكل مجعولا نقول هنا بفساد البيع لكونه جمعا
بين معلوم وبمجهول لكن لم أره مصر محاف في القدير بعد ما اعتق الحمل لا يجوز بيع الأم ومحموز هبتها ولا
تجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الأصح كذا في المسوط ولم أر حكم ما إذا جعلت أمه كاترة لكافر من كاترة فأسلم
هل يؤمر ماله ببيعها للصبر ورة الحمل مسلما بإسلام أبيه والحال أن سده كافر ولم أر إلا حكم الإجارة
له وينبغي نفيه الصلة لأنها تجوز للعدوم فالجمل أولى وينبغي أن يصح الوقف عليه كالأصية بل أولى ولا فرق
بين كون الجنين تبعا للأم بين بني آدم والحبريات فالولد منها المصاحب للابن لا المصاحب للذكر كذا في
كراهية البرازة بل ولا يبيع أمه في الجنابة فلا بدفع معها إلى ولها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة
ولا في حق التفرغ في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الأم ولا في وجوب المند عليها فلا
تقتل ولا تصد الابن بدفعها ولا يندى الجنين بكلمة أمه ولا يبيعها في ستة مسائل ولا يفرد بكم مادام
معتصلا بها فلا يباع ولا يؤوب إلا في إحدى عشرة مسألة يفرد بها في الاعتاق والتدبير والوصية به وبه والأفراز
به وبه بالشرط الذي كوفي المتن في الوصية والأفراز وبث نسبه ونسب بفقته لأمه ويرث ويورث
فإن ما يجب فيه من الفرة كونه موروثا بـ ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جارتها ويكون الولد له
إذا ولدت لأقل من ستة أشهر ولا يبيع أمه في شيء من الأحكام بعد الوضع إلا في مسألة وهي ما إذا استعقت
الأم بيعة فإنه يتبعها ولها وبأقراره لا كما في الذكر ويمكن أن يقال ثانيه ولدا الهبة يتبع أمه في البيع
إن كان معها وقتنه على القول المقتضى به رد المبيع بسبب قضاء فسخ في حق الكل إلا في مسئلتين أحدهما
لو أحال النافع باليمن ثم رد المبيع بسبب قضاء لم تبطل الخوالة الثانية لو باع بعد الرد بسبب قضاء من غير
المشترى وكان مقبولا لم يجز ولو كان فسخا لم يجز قال الفقيه أبو جعفر كان ظن أن بيعه جائز قبل قبضه من
المشترى يؤمن غيره لكونه فسخا في حق الكل كما سأل المبيع بعد الأقالة حتى رأينا من مجدده الله على
عدم جواز قبل القبض مطلقا كذا في بيع الأخيرة الاعتبار للمعنى لا للالفاظ صرحوا به في مواضع منها
الكفالة فهي بشرط براءة الأمصيل حواله وهي بشرط عدم براءته كفالته ولو قال بعتك إن شئت أو شاء أبي
أو زيد إن ذكر ذلك أمه أو أقل كان بيعا محضرا للمعنى والأصل للتعليق وهو لا يحتمله ولو ذهب الذين إن
عليه كان أبراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح ولو قال اهتق عبدك عني بألف كان يسهل للمعنى
استكنه ضمن اقتضا فلا تراعى شرطه وإنما تراعى شرط المقتضى فلا بد أن يكون الأبراء أهلا للاعتاق ولا
يفسد بألف ورطل من حجر ولو راجعه باللفظ النكاح صحت للمعنى ولو نكحها باللفظ الرجعة صح أيضا
ولو قال لعبدك إن أدبت إلى القنان أنت حر كان أدبته بالعارة وتعلق عتقه بالأداء فنظر للمعنى لا بكتابة فاسدة

ولو وقف على ما لا يحصى كفى غم مع نظر المعنى وهو بيان الجهة كالفقره الا لا حظ ليكون تمسكاً لمجمل
 وينتقد البيع بقوله خذ هذا كذا فقال أخذت وينتقد بلفظ الحبسه مع كراي البدل ولفظ الاعطاء
 والاشترائك والادخال والرد والاقالة على قول وقد بيناه من مسلامه في شرح السكندر وينتقد الاجارة بلفظ
 الحبه والتبليغ كافي الخائنه ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العاربه وينتقد النكاح بما يدل على ملك
 العين للمال كالبيع والشراء والحبه والتبليغ وينتقد السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبد بعت نفسك
 مثلك بألف كان اعتنا على ما لنظر المعنى ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضاً ولو
 شرط لرب المال كان بضاعة وتوقع الطلاق بالفاظ العتق ولو صلحه عن الف على نصفه قالوا انه اسقاط
 للمال فيقتضاه عدم اشتراط القبول كالبراءه وكونه عقد صلح يقتضي القبول لان الصلح كونه الايجاب
 والقبول وهو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقل كانت اقاله وخبرحت عن هذا الاصل
 مسائل منها لا تنتقد اجهة بالبيع بلا غم ولا العاربه بالاجارة بلا جرح ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج
 ولا بيع العتق بالفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعتاق نزع فيهما الفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبد اب
 ادبت الى كذا في كسب ايضاً بانت سر فاداه في كسب آخر لم يعتق ولو وكله بطلاق زوجته منجز فعاقه
 على كائن لم تطلق وفي اجهة بشرط العوض نظر والى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء والى جانب المعنى
 فكانت به انتهاء فتثبت احكامه من الخيارات وجوب الشفعة ويبقى الا بيجوز لان الزعم انه عنده
 ولولاه الصغير كافي الخائنه الشراء اذا وجد نفاد اذ على المباشر نفذ فلا يتوقف شراء العتق ولا شراء الوكيل
 بخلاف ولا اجارة المتولي اجمع الوقت بغيرهم ودان بل ينفذ عليهم والموصى كالمتولى وقيل تقع الاجارة للبيوع
 وبطل الزيادة كافي القنية الا في مسئله الامير والقاضي اذا استاجر اجيراً كثيراً من اجراء المثل فان الزيادة
 باطلة ولا تقع الاجارة له كافي سبر الخائنه الفرع وصف في المتروغ الا في الدعوى والشهادة كذا في دعوى
 البرازيه المقبوض على سوم الشراء مضعون لا المقبوض على سوم النظر كافي الخيرة تسكر والايجاب
 مبطل للزوال الا في الصق على مال كذا في بيع الخيرة العقود تعتمد في جميعها الفائدة فالباقى لم يصح فلا
 يصح بيع درهم بدينار استوي وزناً وصفه كافي الخيرة ولا يصح اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى
 دار بسكنى دار اذا مضى المشتري المبيع به فاسد ام ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع المازال كافي
 الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير وابعه كذلك فاسد ام ملكه به بالقبض حتى يستقبله
 كذا في المحيط الثالثة لو كان مقبوضاً في يد المشتري امانة لا يملكه به الراعي المشتري اذا مضى المبيع في
 القاسد باذن بائعه ملكه وتثبت احكام الملك كلها الا في مسائل لا يجل لها كله ولا يسه ولا وطئها لو كانت
 جارية ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجاره لو كانت عقاراً الخامسة لا يجوز ان يزوجه البائع من المشتري
 كما ذكرنا في الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصحة والطلاق فالقول للمدعي الطلاق كافي السباز به وفي
 الصحة والفساد فالقول للمدعي الصحة كذا في الخائنه والظهيرية الا في مسئله في اقاله فسخ التعديل لو ادعى المشتري
 انه باع المبيع من البائع باقل من الثمن قبل التقدي ادعى البائع الاقاله فالقول للمشتري مع انه يدعي فساد
 العقد ولو كان على القلب تمهالاً واذا سمي شيئاً وأشار الى خلاف جنسه كان اذاعته بافوتاً وأشار الى رجاحه فالبيع
 باطل لكونه بيع المعدم وانتقلوا فيما اذاعته هروياً وأشار الى مروي قبل باطل فلا يملك بالقبض وقيل
 فاسد كذا في الثانية كل عقد اعيان وجد فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كافي جامع الفصولين
 والنكاح بعد النكاح كذلك كافي القنية والحالة بعد الحالة باطله كافي التلخيص الا في مسائل الاولى
 الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقده في القنية بان يكون الثاني أكثر ثمن من الاول أو أقل
 أو يجهس آخر والا فلا الثانية السقالة بعد الكفالة صحيحة لزادة التوقي بخلاف الحالة فانه انقل فلا
 يجتمعان كافي التلخيص وأما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية تسقط للأولى كافي البرازيه القنية
 تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل التقدي بل اذن البائع ثم حتى يمينه بين البائع لا يكون رداه

الثانية في البيع الفاسد على صحيحه العجادي ومصحح قاضيه انما تسليم الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا
 الرابعة في الهبة المجترئة في رواية خيار الشرط ثبت في ثمانية البيع والاجارة والشفعة والصلح عن مال
 والكتابة والرهن للرهن وانخلط لما لا اختلف على مال لقن لا للسيد والزوج هكذا في فصول العجادي
 معز بالاسرار وشي نفعلا عن بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزيد عليا في الشرح سبعة أخرى
 فصار ستة عشر الكفالة والحوالة كافي البراز في الراء عن الذين كافي أصول نحر الاسلام من بحث
 الحزب والتسليم لشفعة بعد الطلبين كما ذكره أيضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمراعاة
 والمعاملة الخافها بالاجارة ولا يدخل النكاح والطلاق الا لخلق لها والعين والندب والادوار
 الا لاقرار بعقد قبيله والصرف والسلم بشرط التغاير قبل الاقرار في الصرف فان تغرق قبيله بطل العقد
 الا ان كان استهلكه حل بدل الصرف قبل التبعين واختار المشتري اتباع الماني وتفرق العالمان قبل قبض
 القيمة من المتلف فان الصرف لا يشترط عند ما خلا للمحمد رحمه الله كافي الجامع البيع لا بطل بالشرط في
 اثنين وثلاثين موضوعا شرط رهن وكفيل وحالة معاومين واشهاد وخيار وتقدن في ثلاثة وتأجيل الثمن الى
 معلوم وبراه من العرب وقطع الثمار للمبيعة وتركها على التحيل بعد ادراكها على المقي به ووصف مرغوب
 فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بمسبو وجلو كون الطريق لغير المشتري وعدم خروج المبيع
 من ملكه في غير الآدمي واطعام المشتري بالمبيع الا اذا هين ما يطعم الآدمي وجعل الحارة بكونها مقبنة وكونها
 حلاو يكون القرض حلاو كون الحارة ما ولدت وايضا الثمن في بلد آخر والجل الى منزل المشتري فيماله
 حمل بالقرسية وحذو النخل ونحو الخلف وجعل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سدا وسياو كون
 السويق ملتويا سمين وكون الصابون مخدما من كذابة من الزيت وبيع البعد الا اذا كان من فلان
 وجعله ابعية والمشتري ذي بخلاف اشتراط ان يجعله المسلم معجداو برضى الجيران اذا عزمهم في بيع الدار
 الكل من الثانية المودعة في الاموال الربو في عدم الا في بيع مسائل في مال البرص تعثر برمن الثلث وفي
 مال التيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت قيمته فللرهن نصفين الرهن ثمنه ذهابا وتكون
 رهنا كما ذكره ابن أبي في الرهن ما جازا براد العقد عليه بانفراده مع استثناءه الا الوصية بالخدمة تصح
 افراد هادن استثناءها من اشترى مالم يرهق العقد قبيله وقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا جله العائنه
 الى بيت المشتري فلا يرهه اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع يبيع المضمون موقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط
 اختيار فيه لئلا يكون في التلقيع وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض
 آخر له الملك به وهي في فتح القدير يبيع البرا التي يكتبها الديون للعمال لا يبيع فاوردان انما يختار اجوز و
 يبيع خطوط الانمة ففرق بينهما بان مال الوقف قائم غنة ولا كذلك هنا كذا في الفقه يبيع المعلوم باطل الا
 فيما يستقره الانسان من المبال اذا خالجه على اتمائها بهما مستلا كما فانها جائز استحقاقا كذا في الفقه
 من باع واشترى واخر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مدبرون الميت دار بعشرين من قيمته اجسبون
 لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالثمن وقسمته ثلاثة لم يصب ولا يملك ان الرد بالغيب وملكه بغيره بغير شرط أو
 رؤية والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم قال ولا مصلحة لم يخرج على الوقف ولو كيل بالشراء لا تقص اغاثته
 بخلافه بالبيع تصح ويضمن ولو كيل بالسلم على خلاف تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له والوارث
 الرد بالعيب دون الموصى له لا تصح الاجابة به ذلك العين الا في القطة وفي اجابة الغرماء يبيع المأذون
 المذون به ذلك الثمن الموقوف بطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في الشفعة كافي
 قسمة الوالوج بالاجور فترق الصفقة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الوالوجية الموقوف
 عليه العقد اذا اجازة لمقولا لاجور في الا في مسئلة واحدة في قسمة الوالوجية اذا اجاز الغريم قسمة الوارث
 فان الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاحتفاظ عنها كفي الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع به
 ولو صالح الخيرة بمال لاختاره بطل ولا شيء لما لو صالح احديز وجته بمال انتزكت فبها لم يلزم ولا شيء لما

كذلك إذ كرهه في الشفعة وعلى هذا يجوز الاعتراض عن الوظائف في الاوقاف وخرج عنها حق القصاص
وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتراض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة والكفيل بالنفس اذا صالح
المكفول له عمل لم يصح له لم يجز وفي بطلانها وابتان وفي بيع حق المرو في الطريق ورويتان وكذا يبيع
الشرب واعتقد لا الاتباع العقد الفاسد اذا تعلق به حق العبد ثم وارفع الفساد الى مسائل اجبر فاستد
فاجبر المستأجر صحيفا فلا بد منه فانه المشتري من المكفول باع صحيفا فله كرهه فنه المشتري فاسدا اذا اجر
صحيفا فله باع فنه فنه وكذا اذا زوج الفسح حرام الا في مسثلين أحدهما في الوالدية المشتري المسلم الاسير من
دار الحرب ودفع الثمن دراهم زبوا وعروضه مغشوشة جازان فان حرا وان كان الاسير عبد الميراث الثانية
يجوز لعطاء الزبوا والنقص في الجبايات للبائع حتى حبس المبيع الثمن الحال الا في مسائل في البرازية لو
اشترى العبد نفسه من مولاه ولو اشترى العبد البشري نفسه من مولاه فاشترى للامر ولو باعه داره راسا كنها
اذا قضى المشتري المبيع بلا اذن البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف فله باع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتاق
والاستيلاء وله ابطال الكتابة كما في البرازية شراء الام لانها الصغيرة ما يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا
اشترى من أبيه أو أمه ومن أجنبي كما في الوالدية اقالة الاقالة صحيفة الا في السلم ليكون المسلم فيه دينامه
والساقط لا يعود كما ذكره الزيلعي في باب التحالف للستام يبيع مدبره ومكانه دون أم ولده ومن باع مال
الغائب بطل بطل به الا بالاحتياج كذا في نفقات البرازية المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن
وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكثر في الحيلة في عدم رجوع المشتري على
بائعها الثمن عند استحقاق المبيع أن يقر المشتري انه باعه من البائع قبل ذلك ولو رجع عليه فرجع عليه
كما في البرازية خيار الشرط في البيع داخل على الحكم لا على البيع فلا يبطله الا في بيع القصب اذا
اشترى لثالث فانه بطله كما في فروق الكرايس في دعوى البرازية المرافق عند الامام الثاني المنافع
والحقوق الطريق والمسبل وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق انتهى البيع لا يبطل بوث البائث الا في
الاستصناع فيبطل بوث الصانع اذا اختلفا في أصل التأجيل فالقول لثانيه الا في السلم وإن اختلفا في
مقداره فلا تحالف الا في السلم رأس المال به راقالة كره قبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقبلها الا في
مسثلين التحالف اذا اختلفا فيه بعد اختلفا في ما قبلها ولا يشترط قبضه بعد اقبل الا في فرق مختلفة قبلها
بدل الضرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيها ولا يجوز انتم رف فيه ما قبل القبض الا في
مسئلة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة كقبلها بخلاف رأس المال والسكن في الشرع يشترط قيام
المبيع عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري كما في الهداية الربا حرام الا في مسائل
بين مسلمين في ثمة بين مسلمين أو مسلمة ولم يخرجها اليماو بين المولى وعبده وبين المتفاوضين وشريكي
الغنائم كما في ايضاح الكرماني والله أعلم

كتاب الكفالة

براءة الاصل موجب لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الا لالف التي له على فلان فبره فلان على انه قضاها قبل
ضمان الكفيل فان الاصل يبرأ دون الكفيل كذا في الخاتمة التأخير عن الاصل تأخير عن الكفيل الا اذا
صالح المكتاتب عن قتل العبد بثلث كنه انسان ثم عجز المكتاتب تأخرت مطالبة المالك الى عتق الاسمى
وله مطالبة الكفيل الآن كذا في الخاتمة ولو كان الدين مؤجلا فكفيل به فبات الكفيل حل عوته عليه فقط
فلا طالب أخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا
كذا في الجميع أداء الكفيل وجوب براءة المالك الا اذا أحاله الكفيل على مدونه وشرط براءة نفسه
خاصة كما في الهداية القرو ولا رجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فساكه فاخذه المصوم
أوكل هذا الطعام فانه ليس بمصوم فأكله فبات ضامنا وكذا لو أخبر رجل انهما قتل وجهه فظهرت
انها مائة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان القرو بالشرط كمال وزوجه امرأته

أنها حرة ثم استحققت فانه يرجع على الخبير بما غرمه للمشتري من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضه فرجع المشتري على المائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاد ورجع بقيمة المنة لو ربي المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يعلم البناءه واذا قل الاب لاهل السوق بأموالي فقد أذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه لانه وكذا اذا قل بايعوا عبدي فقد أذنت له فباعوه ولحقه دين ثم ظهر انه عبد الغير رجعوا عليه ان كان الاب حراً والا بعد العتق وكذا اذا ظهر حراً أو مدبراً أو مكاتباً ولو بدى الرجوع من اضافته المنة والامر بما عتقته كذا في ما ذون السراج الوهاج الثالثة أن يكون في عقد رجوع نفسه الى المانع كالوديعة والأحار حتى لو ملكت الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والسيار فانه ما يرجع ان على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بعثاها وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وقامه في الخاتمة من فصل الغرور ومن البيع وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع ومنها الوجه المثلث نفسه فلا فاشترى براه بناء على قوله ثم ظهر انه أرى يد من قيمته وقد اتلف المشتري بمذنبه فانه يرد مثل ما اتلفه ورجع بالثمن ومنها اذا غر المائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشترى براه بناء على قوله ثم ظهر فيه غش من فاحش فانه يرد به يبقى وكذا اذا غر المشتري المائع وبرده المشتري فغرو والدلال وما قرناه يظهر ان قول الرعي في باب ثبوت النسب ان الغرور باحد أمرين بالشرط أو بالعاوضه كالمهر وتوقع على الشرط الثاني مسئلتان في باب عتق رقاب يبيع الكثرة في فانه يرد حتى فانه يلازم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا ينعها منه الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبيا بضممان ابنته فطلبه الضمان منه فعلى الاب احضاره لكونه في تديره كما في جامع الفصولين الثالثة هجاء القاضي على رجل من المسيحيين حبسه القاضي بدين عليه فطلب الدين أن يطلب الهجان بأحضاره كما في القنية الرابعة ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخضع في حوائجها أمر القاضي الاب بأحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها شيأ آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه ذكره الواو الجاني في القضاء من تام عن غيره بواجب بارة فانه يرجع عليه بمادفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وقضايته الا في مسائل أمره بتعويض عن هبته أو بالأطعام عن كفارته أو بأداء زكاته أو بان يهب فلان القاضي وأصله في وكالة البرازية في كل موضع على المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل ذلك مال فان الأمور يرجع بالشرطه والأفلاذ ذكره أصلا في المراج الوهاج فليرجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الأصل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على أن يبرأ بعده لم يصح كفيله أصلا في ظاهر الرواية وهي الحلية في كفاية لان لم يكن كافيا جامع الفصولين البراء الأصل بوجوب البراء الكفيل الا كفيل النفس كما في جامع الفصولين كفل بنفسه فامر طالبا أنه لاحق له على المطالب فله أخذ كفيله بنفسه انتهى وهكذا في البرازية الا اذا قل لاحق لي قبله ولا موكل ولا لقيم أنا وصيه ولا وقف أنا متولي فله تذيير الكفيل وهو ظاهر في آخر وكالة البندائع ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفاية انتهى للكفيل منع الأصل من السفر ان كانت كفالة حالة لخاصه منها أمبالا لأداء الأبراء وفي الكفيل بالنفس يرد له كما في الصغير وينبغي أن يشدد بما اذا كانت باره لتصح الكفاية الا بدني صحيح وهو ما لا يسقط الا بالأداء والأبراء فلا تصح بغيره كبذل الكتابة فانه يسقط بالتعديرات الا في مسئلة لم أر من أوضعا قالوا كفل بالثقة المقررة للماشية فبحث مع أنها استقطبت دونها من أحد ما وكذا لو كفل بثقة شهر مستقبل وقد قرر لها في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها في كل يوم كذا صرحوا به فانها صحيحة القاضي يأخذ كفيل من المدي عليه بنفسه اذا برهن المدي ولم يترك شهوداً أو أقاموا وحده أو ادعى وقال شهدي حشور ويأخذ كفيلاً بأحضار المدي ولا يغير على إعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه ما إذا كان المدي عليه وصياً أو وكلاً أو زبناً المدي الوصاية والوكالة وهما في أدب القاضي للمصنف وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكانه أو دينا غيرها

وما اذا ادعى العبد المأذون الغير المدبوع على مولاه دين بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المدبوع فانه يكفل كفا في كافى المأذون

كتاب القضاء والشهادات والدعاوى

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتوب الوقف الذى عليه خطوط القضاة المأذنين لان القاضى لا يقضى الا بالحق وهو البينة أو الاقرار أو النكول كافى وقف الخمانية ولو اضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف على أصل المال كافى قضاء الخمانية وفي موع القسمة اشترى حلونا فوجد بعد القبض على يابه مكتوب او وقف على مسجد كذا الا برده لانه علامة لانتفى الاحكام على التتمى وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف قلت الا فى مسئلتين الاولى كتاب أهل الحرب يطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان له عليه كافى سير الخمانية ويمكن الخاق البراءة السلطانية بالوظائف في زمان فان كانت العلة انه لا يزور وان كانت العلة الاحتياط فى الامان لحقن الدم فلا الثانية نعمل بدفع المسمار والصراف والبيع كافى قضاء الخمانية وتقصه الطرسوسى بان مشايخنا رحمهم الله ردوا على مالك فى هذه بالخط ليكون الخط نفسه الخط فكيف عملوا به هنا ورد ابن وهبان عليه بانه لا يكتب فى دفتره الاماله وعليه وتعامه فيه من الشهادات وفي اقرار البرازيه ادعى ما لاقال المدعى عليه كلما وجد فى تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا قال ما كان فى جود يثقل فى الاذا كان فى الجردية شئ معلوم أو ذكرا المدعى شيئا معلوما قال المدعى عليه ما ذكرنا كان تصديقا لان التصديق لا يلحق بالمجهول وكذا اذا اشار الى الجرد يدقول ما فيه فهو على كذلك يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة انتهى من عليه حتى اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان المدبوع لا يضرب فى الحبس ولا يقيد ولا يغفل قلت الا فى ثلاث مسائل اذا امتنع عن الاقرار على قريه كما ذكره فى النفقات واذا لم يقسم بين نساءه ووعظ فلم يرجع كافى السراج الواجب من القسم واذا امتنع من كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به فى يابه والعلة الجامعة ان الحق يثبت بالتأخير فيها لان القسم لا يقضى وكذا نفقة القربى تسقط بضى الزمان وحقتها فى الجماع يثبت بالتأخير لا الى خلاف لا يحلف القاضى على جرد مجهول فادعى على شريكه خيانه مبهمة لم يحلف الا فى مسائل كافى دعوى الخمانية الاولى اذا اتهم القاضى بضمى البيم الثانية اذا اتهم بتولى الوقف فانه يحلفهما نظر البيم والوقف الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانه مطلقة فانه يحلفه كافى القسبة الرابعة ان المجهول الخامسة فى دعوى القصب السادسة فى دعوى السرقة وهى احدى الثلاث التى تسمع فيها الدعوى مجهول فصار ستة القضاء يقتصر على القضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا فى خمسة فى أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أخيه بعدد فى الحرية الاصلية والنسب ولاء العتاق والنكاح كذا فى الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى كافة فتسمع الدعوى فى الوقف المحكوم به كذا فى الخمانية وجامع القسوس وفى واحدة يتعدى الى من تلق القضى عليه الملك منه فلا واسحق المبيع من المشتري بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلق الملك منه فلا برهن البائع بعده على الملك لم تقبل ولو اشترى بعين من يدوار بقضاء بيعة ذكرت بانه ورثها كان قضاء على سائر الورثة واميت فلا تسمع بيعة وارث آخر كافى البرازيه وفى شرح الدرر والغفر ولا يخسر من باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من واحد وكذا العتق وفرعه وأما الحكم بالملك المؤرخ فعلى الكافة من التاريخ لاقوله بنى اذا قال زيد ليكرانك عدى ملكك منذ خمسة أعوام فقال ليكرانك كنت عدى لملكك منذ ستة أعوام فاعتقنى وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو ليكرانك عدى ما ملكك منذ سبعة أعوام وأنت ملكى الآن وبرهن عليه تقبل وبفسخ الحكم بحر بته ويجعل ملكا لعمرو بدل عليه ان قاضي خان قاله فى أول البيوع فى شرح الزيارات فصار مسائل الباب على قسمين أحدهما عتق فى سلام مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثانى القضاء بالعتق فى

الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على كرمك
 فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وثالثا فائدة أخرى هي انه لا فرق في كونه على الكافة بين
 أن يكون بيعة أو بقوله أنا حر إذا لم يسبق منه إقرار بالرق كما صرح به في المحط البرهاني اختلاف
 الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الأولى في الوقف بقضي أهلها كما في
 شهادات فتح القدير معز بالي الخلفاء الثانية في المهر إذا اختلفا في مقدارها بقضي بالأقل كما في البرازية
 الثالثة شهد أحدهما بالبيعة والآخر بالعقبة تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج وعما في
 شرح الزيلعي الخامسة شهد أنه عليه ألفا والآخر أنه أقله بألف تقبل كما في العدة السادسة شهد أحدهما
 أنه أعزقه بالزينة والآخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والأصح القبول فيها وهي السابعة وأجمعوا على
 أنها لا تقبل في الذقذ كذا في الصبر فية وكذا في الشرح ستمة عشر أخرى فالمستثنى ثلاثة وعشرون ثم
 رأيت في الخلفاء في باب الشهادة نالو كالة مسائل تزد عليها فلتراجع وقد ذكر في الشرح أن المستثنى
 اثنا عشر وأربعون مسألة ويتبين ما قبله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البرازية
 والوالمجبى والقصور وعليها فروع الا في مسألة في الوالدية فان يوم القتل لا يدخل فيه وهي مسألة الزوجة
 التي معها ولانها تقبل بيعة تاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل وفي القنية من باب الدفع في
 الدعوى كرمة في الصواب فيها أن يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان شئت وكذا مسائل
 في زيادة الاكمل في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد أشعنا الكلام عليها في الشرح في باب دعوى
 الرحان شاهد الحسنة إذا أخرجها لغير عذر لا يقبل لنفسه كما في القنية أي أحد الشرى يكن العماره مع
 شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتبين لها وصيان ويخاف سقوطه وعمل أن في تركه ضرر فإن الآتي من
 الوصية يجبر كما في الخمانيه وينبغي أن يكون في الوقف كذلك الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث إذا
 شهدوا أنه كفل بنفس فلان ولا يعرفونه وإذا شهدوا برهن لا يعرفونه أو بنصب شيء مجهول كما في قضاء
 الخمانية الشهادة برهن مجهول الا انما يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية للقاضي ان
 يسأل عن سبب الدين احتياط فان أي النقص لا يجبر كما إذا طاب مقته النقص إخراج دفتر الحساب بأمره
 بالخراجه ولا يجبره كذا في الخمانية قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع الخلاف ومحل الأولى
 فيما إذا كان قد اختلف السلف والشافي ليس فيه وأما هو حدث كذا في التارخانية ومنهم من فرق
 بينهما أن الأول لا يدل لادون الثاني كل من قبل قوله فعليه الجين الا في مسائل عشرة مذكورة في القنية
 الوصي في دعوى الاتفاق على التيمم أو رقيقه وفي بيع القاضي مال اليتيم وإدعى اشتراط البراءة من كل
 عيب وإذا ادعى على القاضي اجازة مال وقف أو يتيم وفيما إذا ادعى الموقوف عليه هلاك العين أو اختلاف في
 اشتراط العوض وفي قول العبد البائع أبا ما ذوق واللاب في مقدار الثمن إذا اشترى لانيه الصغير واختلف
 مع الشفيع وفيما إذا أنكر الأب شراءه لنفسه وادعى لانيه الصغير وفيما يدعيه المتولى من الصرف المقضى
 عليه في حادثة لا تنضم دعواه ولا يفتنه الا إذا ادعى تلقى الملك من المدعي أو النتاج أو برهن على ابطال القضاء
 كذا كرم العبادي والدفع بعد القضاء أو أحد مما ذكره جميع وينقض القضاء فكما يسع الدفع قبله يسع بعده
 لكن بهذه الثلاث وتصح الدعوى بعد القضاء بالتسكول كما في الخمانية التناقض غير مقبول الا أنها كان
 محل الخلفاء ومنه تناقض الوصي والناظر والوارث كما في الخمانية الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في
 الكل كما في شهادة الظاهرية الا إذا كان عديدين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان على ما بالعتق فلها تقبل
 في حق النصراني فقط كما في الفتاوى منهاينة التي غير مقبولة الا في عشر فيما أهلك طلائفه على عدم شيء
 فشهد بالعدم وفيما إذا شهد أنه أسلم ولم يستثن وفيما إذا شهد أنه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصراني
 وفيما إذا شهد بالدينار عبيده ولم يزل عن ملكه وفيما إذا شهد بالجنح أو طلاق ولم يستثن وفيما إذا أمن
 الامام أهل مدينة فشهدوا أن هؤلاء لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما إذا شهدوا أن الاجل لم يذ كرم عقد

السلم وفي الارث اذا قالوا الورث له غيره وفيما اذا شهدوا انها ارضعت الظئر باين الشاة لا باين نفسها كما في
 جامع الفصولين وتقبل بينة النبي المتواتر كما في الظهيرة والبراز به وفي ايمان الهداية لا فرق بين ان يحيط به
 علم الشاهد أولا في عدم القبول تيسيرا ذكره في قوله عبيد حواريه جميع العام فشهدوا بغيره بالأكوفة لم يعقب
 بشاعلي انه في معنى يعني انه لم يجمع القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا يقض بالشك كذا في شهادة
 الظهيرة في الفتوى على عدم العمل بالقاضي في زماننا كما في جامع الفصولين الفتوى على قول أبي يوسف
 رحمه الله فيما يتعلق بالقضاء كما في القنينة والبراز به لا يجوز الاحتجاج بالفهم في كلام الناس في ظاهر
 المذهب كالآلة وما ذكره محمد رحمه الله في السير الكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب كما
 في الدعوى من الظهيرة وأما مذهب الرواية فحجة كما في غاية البيان من المسح المحق لا يسقط بتقديم الزمان
 فكذا في نصوصنا وأما ما لا يحسد كذا في لعان الجوهرة اذا سئل المفتي عن شيء فانه يعقب بالصحة فلا على
 السكال وهو وجود الشرائط كذا في صلح البراز به لا يقتضي انما يبقى بما يقع عنده من المصلحة كما في مهر
 البراز به ويتعين الاتفاق في الوقت بالانفع له كما في شرح المجمع والمحاوي القديمي يقبل قول الواحد العدول
 في أحد عشر موضعاً كما في منظومة ابن وهبان في تعويم التلف وفي الجرح والتعديل والترجم وفي جوده
 المسلم فيه ورداه وفي الاخبار بالتفليس بعدم معنى الدعوى في رسول القاضي الى المذكر وفي اثبات العيب
 وبرور بمرضان عند الاحتلال وفي اخبار الشاهد بالموت وفي تقدير ارش المتلف وزدت أخرى يقبل قول
 أمين القاضي اذا خبره بشهادة شهود على حين تعدد حضورها كما في دعوى القنينة بخلاف ما لا يبعثه
 لخصيف المحدثه فقال حلتها تم تقبل الابشاده كما في الصغير الناس أحرار بلاسان الا في الشهادة
 والقصاص والحسد والدية اذا أسخط القاضي كان خطأؤه على المفتي له وان تعدد كان عليه كذا في سير
 الثانية وتقامه في قضاء المصلحة لا تسمع الدعوى بعد ابراء العام لمحو لاحق في قبلة الاضمان الشرط فانه
 لا يدخل بخلاف الشفعة قائم تسمع دعواه ما اذا أبرأ الوصي ابراءاً عاماً بان اقرته بقض تركه والده فلم
 يبق له حق منها الاستوفاء ثم ادعى في يد الوصي شيئاً من تركه أبيه وبرهن يقبل وكذا اذا أقر الوارث انه
 قبض جميع ما على الناس من تركه أبيه ثم ادعى على رجل ديناً تسمع كذا في ائتمانه ويخص فيه الطر سوسى
 بخارده ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وأبرأ عاماً ظهر من التركة كما يمكن وقت الصلح الاصح
 جواز دعواه في حصته كذا في صلح البراز به المصلحة الا ابراء العام في ضمن عقد فاسد لا تسمع الدعوى كما في
 دعوى البرز به وقد ذكرنا بعد هذا ان ابراء عن الر بالابص فسمع الدعوى به وتقبل البينة وفي القيمة
 لو قال لاحق في هذه الضعة ثم ادعى ان البذرة تسمع ثم قال لو قال لاحق في هذه الضعة ثم ادعى انها
 وقف عليه زعى اولاد فقبلت له خلاف المتأخرين وفي القيمة أضراراً عن ورثة فاقسموا التركة بينهم
 وأبرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ان أحد الورثة ادعى ديناً على الميت وعلى تركه الميت
 تسمع اه وفي قسمة القنينة قد ارضاهم تركه أو ترك كل واحد منهما انه لا يدعى على صاحبه وزرع
 نفسه ثم أراد أحدهما النسخ بالنسب فله ذلك اذا كان الذين فاحشاً عند بعض المشايخ اه وفي اجابة
 البرز به ان ابراء العام انما يجمع ذلكم بقران العين للمدعى فاب اقر بعد ابراء العين للمدعى سلمها ولا عنه
 الا ابراء وفي دعوى القنينة ان ابراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البراز به أبرأه
 عن الدعاوى ثم ادعى عليه وكالة أو وصاية صح اذا اقره ثم ادعى شراءه لا تاريخ يقبل بخلاف ما لو قال
 لاحق في قبلة ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه حاد بعد ابراءه والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم
 لا تسمع الدعوى بعد ابراء العام الا بحق حادث بعده فيجب جواب حادثة اقران في ذمته لفلان كذا ابراء
 عام ثم ادعى بعدها انه اقر بعد حادثة لا تسمع فانه قد تسمع دعواه وتقبل بينه ولا يمنعها ابراء العام
 لانه انما ادعى بما يطل بعده لا قبله وقول قاض خان في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره قبله بانه لاحق له لم
 يقبل ولو برهن بعد ادعى اقراره بعده انه لاحق له وانه يطل فيما ادعى يقبل اه يدل على ما ذكرناه

من ان اقترابه بعد الابرار امام مطلق ولا يمكن في جامع الفصولين من التناقض كقول عنه بان
 لرجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المدكولة له وهو يجهل انها قمار او غير ذلك لا يقبل ولو اقر به
 الطالب عند القاضي برباها وانما لا تقبل البيعة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت
 هذه هاتلالتناقض لان كفايته اقرار ببعضها له وانظر ما كتبناه في المداينات من مسئلة دعوى
 الربا بعد الابرار وخروا في الجامع يدل على ان التناقض من الاصيل معفونه حيث قالو يقال له الطالب
 خصمك في خصامه اه تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وحق الامه وحقها الاصلية
 وفيما يخص الله تعالى كرمنا وفي الاطلاق والالاء والظهار ونماه في شرح ابن وهبان دفع الدعوى
 صحيح وكذا دفع الدفيع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفيع قبل اقامة البيعة يصح بعد هاو كما يصح قبل
 الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما
 يصح قبل الاشهاد يصح بعده وهو المختار الا في ثلاث مسائل الاولى اذا قال في دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه
 الثانية لو بينه لكن قال يدينني بعائنة عن البلد قبل الثالثة لو بين دفعا فاسدا ولو كان الدفيع صحيحا وقال
 يدينني حاضرة في المصر عمه الى المجلس الثاني كفا في جامع الفصولين والامهال هو المقتضى به كافي البرزاية
 وعلى هذا لو اقر بالدين رادعي اياه او المرأة فان قال يدينني في المصر لا يقضى عليه بالدفع والا ففى عليه الدفع
 بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى اياه قبل
 للتناقض الا ان ادعى اياه بعد الاقرار به والتفرق عن المجلس كذا في جامع الفصولين الدفيع من غير المدعي
 عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة لا ينتصب أحد خصمهما من أحد قضاة غير وكالة ونسابة ولا في الا في
 مسئلتين الاولى أحد الورثة ينتصب خصمهما من الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصمهما من الباقي
 كذا حرمه ابن وهبان من القضية لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بدو حود شر انظره الا في ثلاث الاولى لرجاء المسلم
 بين الاطراف الثانية اذا استعمل المدعي الثالثة اذا كان عنده ربه بالمقاء اسهل من الابتداء الا في مسئلتين
 الاولى اذا قضى القاضي فانه يستقرل واذا ولي فاسقا يصح وهو قول البعض وجوابه في النهاية والمعراج الثانية
 الا في الا في صحيح واذا بقي المأذون صار محجورا عليه ذكره الزيلعي في القضاء من عمل اقتراره قبل بيئته
 ومن افلا اذا ادعى اثارا نفقة او حضنة فلو ادعى انه اخوه او جده او ابنة او ابن ابنة لا تقبل بخلاف الآخرة
 والنفقة والزوجة والولاء بنوعه وكذا اعتق ابيه وهو من مواليه وقماه في باب دعوى النسب من الجامع
 لا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتباع او ضرورة فالاولى اثباته كليل كافر كافر باكثر من بكل حقه
 بالكونة على خصم كافر فيتعدي الى خصم مسلم آخر كذا شهادة على عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذا
 شهادة على وكيل كافر موكا مسلم وهذا بخلاف العكس في المسئلتين لكونتها شهادة على المسلم قصد وفيها
 سبق ضمنا والثاني في مسئلتين في الابعاض شهد كفران على كافرانه اوصى الى كافر واحضر مسلما عليه حق
 للبت وفي السب شهد ان انصراف ابن الميت فادعى على مسلم بحق وقماه في شهادته الجامع لا يقضى
 القاضي لنفسه ولان لا تقبل شهادته الا في الوصية لو كان القاضي غريم ميت فاثبت ان فلانا وصيه صحيح
 ويري بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع اليه قبل القضاء امتنع القضاء بخلاف الو كالفه غائب فانه لا يجوز
 القضاء به اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع او بعده ونماه في قضاء الجامع أمين القاضي
 كالقاضي لا عهد عليه بخلاف الوصي فانه تلحقه العهدة ولو كان وصي القاضي فبين وصي القاضي وأمينه
 فرق من هذه ومن جهة أخرى وهي ان القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو
 متصرف القاضي بخلافه مع أمنه وهو من يقول له القاضي جعلت أمنا في بيع هذا العبد واختلقوا انما اذا
 قال ببيع هذا العبد لم يزد الاصح انه آمنه فلا تلحقه عهدة وقد أوضحنه في شرح المكنز وصحيح البرزاي من
 الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع مصنف القاضي وصيافي مواضع اذا كان على الميت دين أو له او انتقمه
 وصيته وفيما اذا كان لغيره وصي وفيما اذا اشترى من مورثه شيئا أو ارادده مصنفه وفيما اذا كان

أب الصغير من قاضيه فتنصبه للمعظ وذ كرفي قسمه الولوالجية موضعاً آخر ينصبه فيه فليراجع
 وطريق نصبه أن يشهدوا عند القاضي أن فلا تلمات ولم ينصب وصياً فأنصبه ثم ظهر الوصية وصى بالقاضي
 وصى الميت ولا يلي النصب الا القاضي القضاء والمأورد ذلك لا قبل القاضي الخدبة الامن ثم بمحرم أو بمن
 جرت عاداته قبل القضاء بشرط أن لا يزبد ولا خصومة لهما وزدت موضعين من تهذيب الفلاني من
 السلطان والى المدور وجهه ظاهر فان منها انما هو الخوف من مراعاته لاجلها وهو ان راع الملك وثائمه
 براع لاجله اذا ثبت اقل من المحوس بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا كيد الا في مال القيم كما في النزاهة
 والحقت به مال الوقف وفيما اذا كان رب الدين عائلاً لا يجوز قضاء القاضي بان لا تقبل شهادته الا اذا ورد
 عليه كتاب قاض لم لا تقبل شهادته فانه يجوز له القضاء به ذكره في المراج الوهاب للقاضي أن يفرق بين
 الشهود الا في شهادة النساء قال في المتنط حكي أن أم بشر شهدت عند الحاكم فقال فرقا بينهما فقال ليس
 لك ذلك قال الله تعالى (أن فصل أحد ما فتد كرا حدها الاخرى) فسكت الحاكم كما شهد الزور اذا تاب تقبل
 قوله الا اذا كان عدلاً عند الناس لم تقبل كذا في المتنط قضاه الامير حاتم مع حود قاضي البلد الا أن يكون
 القاضي. ومن من الخليفة كذا في المتنط الحاكم كالتقاضي الا في أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكثر
 وفيه أن حكمه لا يتعدى الا في مسألة وذكر الخصاف في باب الشهادة بالو كالمسئلة في اختلاف الشاهدين
 خالف الحكم في القاضي كل موضع يجري فيه الو كذا فان الولي ينتصب خصما عن المصنف فيه وما فلا
 فانتصب عنه في الطريق بسبب الجلب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينصب عنه في الفرقه بالاياه عن
 الاسلام واللعان كذا في المعظ لا تنفع البيعة على مقر الا في وارث مقر دين على الميت فتمام البيعة لا تعدي
 وفق مدعي عليه أو بالوصاية غيرهن الوصي وفي مدعي عليه أقر بالوكالة فبشبه الوكيل دفعا للضرر وقال في
 جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار بها في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها
 فيكون هذا أصلاً انتهى ثم رأيت رابعا كتبت في النسخ من الدعوى وهو الاستعاقاق تقبل البيعة مع اقرار
 المحقق عليه لمتكمن من الرجوع على بائعه ولا تنفع على ما كتب الا في مسألة ذكرناها في دعوى الترخ
 ثم رأيت خامساً في القية مغزى الى جامع البرغزى لو حرم الاب يفتي عن الصبي فأقر لا يجوز عن الخصومة
 وانكسار مقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضي اذا أقر خرج عن الخصومة انتهى ثم رأيت
 سادساً في القية أو لأمر الوارث الموصى له فانها تنفع البيعة عليه مع اقراره ثم رأيت سابعاً في اجارة مينة الفتى
 أجردا به بينهما من رجل ثم من آخر فقام الاول السنة فان كان الآخر حاضر اتقبل عليه البيعة وان كان غائبا
 يدعي هذا المدعي وان كان غائبا لا تقبل انتهى كتمان الشهادة كبيرة ويجرم التأخير بعد الطلب الا في
 مسائل أن يكون عاجزا عن القديب وفيما اذا قام الحق بغيره الا أن يكون أمره مقبولا ولا أن يكون الحاكم جائرا
 وأن يغيره عدلان بما يسطع وإن يكون معتقد القاضي خلاف معتقد الشاهد وأن يعلم أن القاضي لا يقبله
 القاضي اذا تاب تقبل شهادته الا للحدود في القذف والمعرف بالكذب وشاهد الزور اذا كان عدلاً على
 باقي المتظومة وفي المائة القول لا تقبل شهادة الفرع لاصله الا اذا شهد الجدل بان انه على اسمه شهادة
 الفرع على أصله جائزة الا اذا شهد على أبيه لاه أمه أو شهد على أبيه بطلاقه أمه والام في نكاحه اذا تراضت
 مينة التطوع مع مينة الا كراهة مينة الا كراه اولى في البيع والاجارة والصلح والاقترار وعند عدم البيان
 فالتقول المدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالتقول المدعي العصة اذا اختلفا في التبايعان فالحالفا
 الا في مسألة ما اذا كان المبيع عند الخلف كل يعتقه على صدق دعواه فلا تخالف ولا تنسخ ويلزم البيع
 ولا يعتق العبد واليمين على المشتري كافي الواعبات القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان
 واستثناء بعض الخصومات كفي الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر
 سنة لا يتعمم ويجب عليه عدم معانها الرأى الى القاضي في مسائل في السؤال عن سب الدين المدعي به
 ولكن لا جبر على بيانه وفي طلب الحاسبة بين المدعي والمدعي عليه فان امتنع لا جبر وهذا في النامية وفي

التفریق بین الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي تخليف الشاهدان رما حثرا كما في الصبرفة وفيما
اذ باع الابن أو الوصي عقارا صغيرا رأى الى القاضي في نفسه كما في نوع الخائنة وفي مدح حسن المدون
وفي تقبيل المحسوس اذ اخيف فراره وفي حسن المدون في حسن القاضي أو الموصوف اذ اخيف فراره
حكمما في جامع القصولين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اذا تمسمه وفيما اذا تصرف الناظر فيما
لا يحرز كبيع الوقف أو رهنه فالرأي الى القاضي ان شاء عقوله وان شاع من اليد ثمة بخلاف العاجز فانه يقيم
اليه كما في القنينة من سعى في نقض ماتم من جهته فسمعه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم
ادعى ان البايع باعه قبله من فلان الغائب يكذب و برهن فانه تقبل وهب جارية واستولد لها وهو بطل
ادعى الوهاب انه كان دبرها واستولد لها و برهن تقبل وبستردها والعقز كذا في بيع الخلاصة والبراز به
وزدت عليها مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه وفي فتح القدير نقل عن المشايخ التناقض لا يصرف في
الحرية وفروعه انتهى وظاهره ان البايع اذا ادعى التدبير والاستيلاء لا تسمع فالحكمة في كلام القتاوي مثال
في دعوى البراز به سوى بين دعوى البايع التدبير والاعتاق وقد ذكر خلافا فيها الثانية اشترى أرضا ثم ادعى
ان بائعها كان جعلها مقبرة أو مسجدا والثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البايع كان أعتقه الرابعة باع أرضا
ثم ادعى انها وقف وهي في بيوع الخائنة وقضاها وفصل في فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق فلم ينظر
ثم فصل في الظاهر بقرينة فصل آخر ووجهه وظاهره في العادة ان المقتد القبول مطلقا الخامسة
باع الابن مال والده ثم ادعى انه وقع بفن فاحش السادسة الوصي اذ باع ثم ادعى كذلك السابعة التي على
الوقف كذلك كرا الثالث في دعوى القنينة ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى القساد وشرط العمدى
التوفيق بالله لم يكن عالما به وقد فيها اختلاف ومن فروعه أصل المسئلة لو ادعى البايع انه فصول لم تقبل ومنها
لو ضمن الدرك ثم ادعى البيع لم تقبل لا بشرط في صحة الدعوى بان السبب الا في دعوى العين كما في البراز به
لانتبت البديق المقارن بالاية وعلم القاضي ولا يكتفي بالتصادق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في
القينة أو انقراضه منه كما في البراز به الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا في مسائل ادعى دين بسبب
فشهدا بالطلاق أو كان المشهود جاهل ادعى انه تزوجها فشهدا بانها منكم كوخه ادعى ملكا مطلقا بالانار بسخ
فشهدا به بتاريخه على المختار ادعى انشاء فعل كغصب بقتل فشهدا بالاقرار به ادعى الكفالة عن فلان
فشهدا بها كفالة عن آخر ادعى ملك عين بالشراء من رجل لم يمينه فشهدا بالانطلاق ادعى ملكا مطلقا
فشهدا بسبب وقال المدعى هو لي بذلك السبب ادعى الايقاع فشهدا بالابراء أو التقليل ادعى الخيبة فشهدا
بالصدقة كما في التلميع وماتلها من الخلاصة وفتح القدير وقد ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة
تليها راجع الامام بقضى بعلمه في حشد القنف والقصاص والتعزير كذا في السراجة وفي التمسك بقرينة
القاضي بعلمه الا في الحدود والقصاص القاضي اذ اذقنى في محمدي فبغ نغذ قنائه الا في مسائل نص أصحابنا
فيها على عدم النفاذ وقضى بطلان الحق بقضى المدة والتعزير في القهر من الاتفاق على ما على الصحيح لاحضرا
أو بجهة نكاح زينة أبيه أو ابنته لم ينفذ عند أبي يوسف رحمه الله أو بجهة نكاح أم مريمته أو بنتها أو يشكح
المنعة أو بسقوط المهر بالتقادم أو بعدم تأجيل العتق أو بعدم بركة المرأة أو بجهة الرجعة لارضائها أو بعدم وقوع
الثلاث في الحبلى أو بعدم وقوعه قبل الدخول أو بعدم الوقوع على الحائض أو بعدم وقوعه ما زاد على
الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكافة أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه أو بنصف الجهاز لمن طلقه قبل
الوطء بعد المهر والتعزير أو بشهادة المرضعة أو قضي لولده أو دفع اليه حكم مني أو بعد دوا كافر أو الحكم
بغيره أو بجهة بيع نصيب السالك من فن حرره أحد جهبا أو يبيع مملوكا التسمية عمدا أو يبيع
أم الولد على الظاهر وقتل بقتله الاصح أو بطلان عقول المراء عن القود أو بجهة ضمان انقلاص أو زينة
أهل المحلة في معصم الامام من أوقاف المسجد أو محل المظلة ثلاثا بغير دفع الثاني أو بعدم ملك الكافر
مال المسلم باحرازه بدهام أو يبيع درهم بدينار أو بجهة صلاة المحدث أو بجهة صلاة على أهل المحلة

بالحمل أو بعد التقذف بالتمريض أو بالفرقة في معتنق البعض أو بعدم تصرف المرأة في مالها غير أن
 زوجها لم ينفذ في الكل هذا ما حرمته من البراءة والعمادة والصبرية والتاريخانية الشاهد إذا أردت
 شهادة عليه ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لا تقبل إلا أربعة العبد والكافر على التسليم والاعتراف والحق
 إذا شهدوا فتردت ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد من رده أو غيره وسواء كان
 بعد سنين أو لا كما في الفتنة المصمم أن يطعن في الشاهدين بثلاثة أتهم ما عدا أن أو محمد ودان أو شريك كان في
 الشهادة كذا في الخلاصة القضاء الضعيف لا يشترط له الدعوى والتقصير فإذا شهد داعي خصم بحق وذكر
 اسمه واسم أبيه وجد وقضى بذلك الحق كان قضاءه ينسب ضمنًا وإن لم يكن في حادثة النسب وقد ذكر العمدى
 في فصوله فروع مختلفة حكمًا وذكر أن أحد ما يفتق على الآخر وفرق بينهما في جامع الفصولين فليظفر
 وهو من مهمات مسائل القضاء وعلى هذا الشهادتان فلا نزاع في ذلك وكذا في وجهه فلا في كذا على
 خصم منكر وقضى بذلك كما كان قضاءه بالزوجة بين ما هو حادثة الفتوى ونظير ما في الخلاصة في طريق
 الحكم بثبوت الرضائية أن يطعن رجل وكلة فلا بد دخول رمضان ويدي بحق على آخر ويتنازعان في
 دخوله فقام البيعة على رؤياه فيثبت رمضان في ضمن ثبوت التوكيل واصل القضاء الضعيف ما ذكره
 أصحاب المتن من أنه لو ادعى كفالة على رجل بماله باذنه فأقر بها وإنكاره من غيره على الكفيل بالدين
 وقضى عليه بها كان قضاءه عليه مقصداً وعلى الأصل الغائب ضمنًا وله فروع وتفاصيل ذكرنا في الشرح
 قال في خزانة الفتاوى إذا مات القاضي انعزل خلفاؤه ولو ماتوا واحد من الأولاد انعزل خلفاؤه ولو مات الخليفة
 لا تنعزل ولاته وفضائه اه وفي الخلاصة وفي هداية الناطق لو مات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا موت
 أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان إذا عزل القاضي انعزل النائب بخلاف موت القاضي وفي المحط
 إذا عزل السلطان القاضي انعزل نائبه بخلاف ما إذا مات القاضي حيث لا ينعزل نائبه هكذا قبل وبينى
 أن لا ينزل النائب بعزل القاضي لأنه نائب السلطان أو نائب العامة ألا ترى أنه لا ينعزل بموت القاضي
 وعليه كثير من المشايخ رحمهم الله اه وفي البرزخية مات الخليفة وله أمراء وعمل فالكيل على ولايته وفي
 المحط مات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة وإذا عزل القاضي انعزل نائبه
 وإذا مات لا الفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي لأنه نائب السلطان أو العامة ويعزل نائب القاضي لا ينعزل
 القاضي اه وفي العمادة وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي فتاوى قاضي خنقا وإذا مات الخليفة لا ينعزل
 قضائه وعمله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاختلاف فاختلاف غيره ومات القاضي أو عزل لا ينزل
 خلفه اه فقرر من ذلك اختلاف المشايخ في انعزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى
 على أنه لا ينعزل بعزل القاضي بل على أن الفتوى على أنه لا ينعزل بموته بالولي لكن عليه بأنه نائب
 السلطان فيبذل على أن النواب لأن ينعزلون بعزل القاضي وموته لأنهم نواب القاضي من كل وجه فهو
 كالوكيل مع ما وكل ولا ينهم أحد لأن نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن القيس ونائب القاضي
 في زماننا ينعزل بعزله وموته فانه نائبه من كل وجه اه فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المراج
 كونه كوكيل قاضي القضاء مذهب الشافعي وأحمد رحمهم الله وعندنا أمراء ونواب السلطان وفي
 التاريخانية أن القاضي أمراء ورسول عن السلطان في نصب النواب اه وفي وقف القنسة لو مات
 القاضي أو عزل بقي ما نصبه على حاله ثم رقبه بقا اه وفي التهذيب وفي زماننا ما عرفت الترتيب
 بظلمة الغسق اختار القضاء بخلاف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن اه وفي مناقب
 الأكردي في باب أبي يوسف رحمه الله أعلم أن تخلف المدي والاشهاد أمر منسوخ بالعمل بالمنسوخ وراى وقد
 ذكر في فتاوى القاعدى وخزانة المفتين أن السلطان إذا أمر قضائه بتخلف الشهود يجب على العلماء أن
 ينصحو السلطان ويقولوا لا تكلف قضائك أمرا أن أطاعوك يلزم منه محط الخلق وإن عصرك
 يلزم منه محط إلى آخر ما فيها الإصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي أو وقعت

في تلبس الشهود أو بطلت حكمي ليصبح والقضاء من كان في الثانية وقيد في الخلاصة بما اذا كان
سح شرائط الصحة وفي الكفر بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة اه الا في مسائل الاولى
اذا كان القضاء بعلمه قبل الرجوع عنه كاذ كرامين وهبان استنباطا من تعبد الخلاصة بالبيعة الثانية
اذ ظهر له خطوه وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تبين له رأى المتهمة الثالثة انما قضى في مجمل فيه
مخالف مذهبه فله نقضه دون غيره حكما في شرح المنظومة أمر القاضي حكم قوله سلم المحدث
الى المداي والامر بدفع الدين والامر بحسبه الا في مسئلة في العمادة والبراز به وقف على الفقراء فاحتاج
بعض قرابة الواقف فأمر القاضي بان يصرف شيء من الوقف اليه كأن بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى
فقير آخر صرح فعل القاضي حكم منه فليس له ان يزوجه البيعة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا من
لا تقبل شهادته له وأما اذا اشترى القاضي مال المقيم لنفسه من نفسه أو من وصي أو غيره فقد كورة في جامع
النصولين من فصل تصرف الوصي والقاضي في مال المقيم فقال لم يجوز بيع القاضي ماله من يقيم وكذا عكسه
وأما ما شره من وصيه أو باعه من يقيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضي اه ولو باع
القاضي موقوفه لبعض مرض أو بعد موته لغير ماله ثم ظهر مال آخر لم يطل المبيع ويشترى
بالمثل أرضا فوقف بخلاف الوارث اذا باع المثلين عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة المثلين أرضا فوقف لان
فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظاهر به من الوقف الا في مسئلة ما اذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه
ليس بحكم حتى كان له ان يعطى غيره كما في جامع الفقهاء ولين وقبلا اذا أذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة
وزوجه القاضي كان وكذا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف كان له نقضه كذا في القاء حجة
فالمستقيم مسئلتان وقولهم ان فعله حكم بدل على ان الدعوى انما هي شرط للحكم القولي دون الفعل فله نقضه
وقد كرمناه في الشرح اذا قال المتروك لياسع كما في حل التارخانية من حل ابدانها ثم قال واختلفوا فيما
المقر له لاشهده بما اقره ثم لا يسع كذا في حل التارخانية من حل ابدانها ثم قال واختلفوا فيما
اذا رجع المقر له وقال انما تبين لي بعد وطلب منه الشهادة قبل يشهد وقبل لا يحلف القاضي غريم الميت بان
اليمين واجب لك على الميت وما أرى منه ولو كان ثابتا باقرار المبر في مرض موته كذا في التارخانية من
كتاب الحيل انما يجوز إقامة البيعة على المسخر اذا لم يعلم القاضي انه مسخر وان لم يعلم فلا إثبات التوكيل
عند القاضي بلا خصم جازان كان القاضي عرف الموكل باسمه ونسبه لا ينزل القاضي بالردة والفسق ولا
ينزل والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يقدم الثاني واختلف المشايخ رحمهم الله في القاضي الا أن يكون في
المشهور اذا أتم كذا في فقد عزلت فلا ينزل الا به طلب من القاضي كذا حجة البراء في عيمة خصمه لم
يكتبه عند أبي يوسف رحمه الله كذا فلا الحمد رحمه الله وأجمعوا على أنه يكتب له حجة الا في عيمة وحاشا حجة
العلاق وقال القاضي قضيت كذا عدل بيته أو اقرار يقبل ارسال القاضي الى المحدث للدعوى واليمين
لا عين على الصبي في الدعوى ولو كان محجورا لا يحضره القاضي لسماعها ولا يحلف العبد ولو محجورا
ويقتض بشكوه أو تخدع بعد العتق الأصغر انه لا يحلف على الدين بل لو قبل قبل حاول الاجل لا تقبل قول
أمن القاضي انه حلف المحدثه الاشهادين القضاء يقتض بالزمان والمكان فلو اداء قضيا بجان كذا
لا يكون قضيا في غيره وفي المنقطع وقضاه القاضي في غير مكان ولا ينع لا يصح واختلفوا فيما اذا كان العقار لافي
ولا ينع فاختار في الكفر بدم حجة قضائه وصح في الخلاصة الصحة واقتصر قاضيان عليه واختلفا انما هو
في العقار لافي الدين والدين كما في البراز به وفي القنية قضى في ولايته ثم شهد على قضائه في غير ولايته لا يصح
الاشهاد اه ولا تقبل شهادة من قال لا أدري أو مؤمن أنا ولا الشك في الايمان وكذا إمامته كذا في شهادات
الوالي ببيعة تقبل الشهادة بحسبه بلا دعوى في طلاق المرأة وعتق الامه والوقف وعلال رمضان وغيره الا هلال
الغمار والأصغر والحدود والاحداث والبرقة واختلقوا في قبولها بلا دعوى في التنب كذا في الظاهر به
من التنبو بجرم ما تقبل ابن وهبان وفي تدبير الامه وسرقة المصاهرة والخلع والايلاء والظهار ولا تقبل في

عنى المبدعون دعوا عند مخالفتها واختلفوا على قوله في الحرية الأصلية والمعتمد لا والنكاح ثبت
بدون الدعوى كالمطابق لأن محل الفرج والحرمه منه حق الله تعالى لمخازنة من غير دعوى كذا في فروق
النكاح يسمى من النكاح المشهود وعليه بشئ أن كان حاضرا كفت الإشارة إليه وأن كان غائبا فلا بد من
تعيينه باسم أبيه وحده ولا تكتفى بالنسبة إلى الفخذ ولا إلى الحرفة ولا يكفي الاقتصار على الاسم لأن يكون
مشهورا وتكتفى بالنسبة إلى الزوج لأن للتقصود بالاعلام ولا بد من بيان حليتها وبكفي في العبد اسمه ومولاه
وأب مولاه ولا بد من النظر إلى وجهها في التعريف والقضى على قولها أنه لا يشترط في الخبر للشاهد باسمه
ونسبه أكثر من هذين لأن أبسر والقاضى هو الذى ينظر إلى وجه المرأة ويكتب حلالها لا الشاهد الكلى
من البرائة لا اعتبار بالشاهد الواحد إلا إذا قامه وأراد أن يكتب القاضى إلى آخره فإنه يكتب كما في البرائة
وذ كرقى القنينة من باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت شيخ الإسلام القاضى علا الدين المزرى يقول
يقع عندنا كثيرا أن الرجل يقر على نفسه بهالة في صلته يشهد عليه ثم يدهى أن بعض هذا المال قرض
وبعضه ربا عليه ونحن نقضى أنه إن أقال على ذلك يمينه تقبل وإن كان متافضا لا فأنه من مضطر إلى هذا
القرار اه وقال في كتاب اللدائن قال استأذنا وقت واقعة في زماننا أن رجلا كان يشتري الذهب
الردى زمانا الدينار بخصمة دنانير ثم تباه فاستحل منهم فأبرؤهم عاقبي لهم عليه حال كون ذلك مستحلا
فكسبت أنا وقضى أنه يبرأ وكتب ركن الدين الزمخاني الأراء لا يعمل في الرأى لأن دمه على الشرع وقال به أجب
نعم الدين الحلي ماله لا بهذا التعامل وقال هكذا سمعت عن ظهير الدين المرغيناني قال رد على الله تعالى عنه
فدرب من ظنى أن المطران كذا لمع تردد فكسبت أطلب الفتوى لأخو جوابي عنه نعمت هذه المسئلة على
علاء الأئمة المناطى فأجاب أنه يبرأ أن كان الأبراء بعد الحلاله وغضب من جواب غيره أنه لا يبرأ فأردنا على
بعضه جوابي ولم يحجج ويدل على صحته ما ذكره البرزوى في غناه الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة
العقد الرابى بيمينه كذا لمع فيها بالتبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الأبراء لرد مثله
فيكون كذا برضمان ما استهلك لارده عن ما استهلك برضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل يقرر
مفيد الملك فيحصل الرافى فلو لم يكن في رده فائدة تقضى عقد الرابى بيمينه ذلك حقا للشرع وإنما الذى يجب
حقا للشرع رد عن الرابى أن كان قائما لارضمانه اه وقد أقيمت أخذ من الأولى بأن الشهود إذا شهدوا
أن البعض لا حقيقة له وإنما قبل موافقا فوجبه تقبيل لا يجوز إطلاق الجبوس الأبراء خصمه إلا إذا ثبت
إساره أو اضطر الدين للقاضى في غيبة خصمه تصرف القاضى في الأوقاف مبنى على المصلحة فأخرج عنها
منه باطل وقد ذكرنا من ذلك أشياء في القواعد وما يدل عليه أنه لو عزل ابن الواقف من النظر المشر وط له
وولى غيره بلا عيب أنتم يصح كفى فصول العمدى من الموقف وجامع الفصولين من القضاء ولو عي للناظر
مملو به وول نظرا الثاني أن كان عامنه لا يقدرا برحمته أو بدونه أحرار الثاني عليه ولا جعل له أحوال
وسط الزيادة كما في القنينة وغيرها ومنها حرمه أحدا بقرى فرأى المسجد بغير شرط الواقف كما في
الشجرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة أن من اعتمد على أمر القاضى الذى ليس بشرعى لم يخرج
عن العهد ونقلنا هناك فرع من فتاوى الولوالجية ولا يعارضه ما في القنينة طالب القضاة أهل الأهلية أن يقرض
من مال المسجد للإمام فأبى فأمر القاضى به فأقرضه ثم مات الإمام مقلدا أيضا من القيم اه لأنه لا يضمن
بالأفراض بأن القاضى لأن للقاضى الأقراض من مال المسجد وفي الكفاي من الشهادات الأصعب أن القاضى
إذا علم أن المضر مسخر لا يجوز إقامة المينة ولا يجوز زائبات الوكالة والوصاية فلا خصم حاضرا لتقبل شهادة
المفعل وقبل إقراره كما في الولوالجية شهدا على أنه مات وهى أمرته وأخر أن أنه لطلقاته فالأولى أولى تنازعا في
ولا يرحل بعد مائة فبرهن كل أنه اعتقه وهو عليك فالحيراث بينهما كالأمره على نسب ولو كان بينهما وادعى
بينة سميت وقضى به الما لتقبل الأخرى سئل الشهود بالبيع عن الثمن فقالوا لا نعلم لم تقبل وبالنكاح عن
المهر فقالوا لا نعلم تقبل كما في المسيرفة الأصعب أنه لا يلقى بخلافه العمل الشهادة على المتنبية وأجوب على أنه

لا يتحملها من وراثة دار كذا في المجتبى وفي البراز به شهد بطلاق أو عتاق أو قالا لا ندري أكان في صحة أو مرض
فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهدى بصدق حتى يشهدوا أنه كان صحيح العقل وفي الخزانة قالا هو زوج
الكبرى لكن لا ندري الكبرى نكاحها فأما المينة أن الكبرى هذه شهد أنها زوجت نفسها ولا تعلم هل هي
في المال أم أنها لم لا تشهد أنه باع منه هذا العيق ولا ندري أنه هل هو في ملكه في الحال أم لا يفتنى بالنكاح
والمالك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العقد شاهد في المال انتهى وفي البراز به عن أبي الجناح الشاهد
عنه دابة تشع دابة وترفعه أن شهد بالملك والتناجى ما خلف المدعى إذا خلف المدعى عليه الأفي مسألة
ذكرناها في الدعوى من الشرع عن المحيط وقال فيه أنها من خواص هذا الكتاب يعرفه فيجب حفظها
اللعبة الشطرنج لا يسقط العدالة إلا بواحد من خمس الغاير عليه وكثرة الخلف عليه وإخراج السلافة عن
وقتها بسبب واللعب على الطريق وذ كرتي من القس على كأيمنه في شرح الدكتور الدعوى على غير ذي
البدا لا تنفع الأفي دعوى الغصب في المنقول وأما الدور والمعارف لا فرق كأي في التينة شهادة الزوج على
زوجته مقبولة لا تزنها وقد ذكروا كأي في حد الفتى وفيما إذا شهد على أنزرا ما باعها لمرء لا بدعوى فلا
تقبل إلا إذا كان الزوج أعطاها المهر والمدعى يقول أذنت لها في النكاح كأي في شهادات الخاتمة تقبل
شهادة الذمي على مثله الأفي مسائل فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم حيا كان أو مستقلا نصلي
عليه بخلاف ما إذا كانت نصرانية كأي في الخلاصة إلا إذا كان ميتا وكان له ولي مسلم بدعيه ثانياً تقبل للارث
ويصل عليه بقول وليه كأي في الخاتمة وفيما إذا شهد على نصراني ميت دين وهو مدبر مسلم وفيما إذا شهد
عليه بعين اشتراها من مسلم وفيما إذا شهد أربعة نصاري على نصراني أنه زنى بمسلمة إلا إذا قالوا استكرهها فبعد
الرجل وحده كأي في الخاتمة وفيما إذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كثران أنه عبده فعن به القاضي
المسلم كأي في البداية لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه الأفي مسألة القاتل إذا شهد بعفو ولي المقتول وصورة
في شهادات الخاتمة ثلاثة فتناولوا جلاهما ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي قد عفا عنه قال الحسن لا تقبل شهادتهم
إلا أن يقول اثنين منهم فمما عتقوا عن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تقبل في حق الواحد
وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى كيتنا في قاعدة البين لا يزول بالثلاث من أنف ثم إنسان وادعى
أنه ميتة فقلشهود أن يشهدوا أنه ذكيرة يحكم الحال كأي في البراز به وهو في هذا فرعت لورا وأما شخصه ليس عليه
آثار من آخر شيء ثم أن يشهدوا أنه أقر وهو صحيح وكذا عكسه لو أقره في فراس أو بمرض ظاهر فلهم
أن يشهدوا أنه كان مرضعا لا بالمال لكن لو قال لهم أنا صحيح هل يشهدون بصحته أو يحكمون قوله فان ظهر
لم يمدل على صحته شهدوا بها والأحكام أدوية وينبغي أن يسألهم القاضي هل ظهر عليه ما يدل على مرضه فان
أخبروا به لم يعر يا خبره أنه صحيح والأعلى به وهي حادثة القترى وفي جناب البراز به شهدوا على رجل أنه
جرحه ولم يزل صاحب فراس حتى مات يحكم به وإن لم يشهدوا أنه مات من جراحته لأنهم لا علم لهم به وكذا
لا يشترط في الحائض المائل أن يقولوا مات من سقوطه ولأن إضافة الأحكام إلى السبب الظاهر لا إلى سبب
يتوهم الأثرى أنه لا تحجب القسامة في ميت فحمله على رتبة حية ملقوبة انتهى تقبل شهادة العتيق لمعتقه إلا
في مسألة ما إذا شهد بالثمن عند اختلافهما كأي في الخلاصة وتقبل عليه الأفي مسألة ذكرناها في الشرح قال
في بسط الأنوار للشافعية من كتاب القضاء ما أقطعه ذكر جماعة من أصحاب الشافعية وأبي حنيفة رحمه
الله أنه لا يمكن للقاضي شيء من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال التمايم والأوقاف ثم بالغ في الإنكار
أنهى ولم أر هذا إلا بما يترجمهم الله لكن في الخاتمة ذكر العشر التي في مسألة الطاعونة لا تخلف مع
البرهان الأفي ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على ميت وفي إسحق المبيع ودعوى الأبق لا تخلف
بلا طلب المدعى الأفي أربع على قول أبي يوسف رحمه الله مذ كور في الخلاصة تقبل الشهادة حسيمة بلا
دعوى في ثمانية مواضع مذ كور في منظر ومهين في الوقف وطلاق الزوجية وتلقين طلاقها وحسية
الامة وتغييرها والحط ودلال برصان والنسب وزدب حسيمة من كلامهم أيضا جلد الزنا وحد الشرب

والابلا والظهار وحمة المصاهرة والاراد بالوقف الشهادة باسله وأما بر يعنفلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى
من غير من له الحق فالجواب لها فالدعوى حسبة لا تجوز الشهادة حسبة بلا دعوى جائرة في هذه المواضع
فلتفتا ثم ردت سادسة من القنينة فصارت أربع عشرة موضعاً هي الشهادة على دعوى مولاه نسبه ولم
صر بجراح الشاهد حسبة من غير سؤال القاضي واعلم ان شاهد حسبة اذا آخر شهادة بلا عذر يفتى ولا
تقبل شهادته بمصدا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامنة ونظائر ما في القنينة انه في الشكل وهي في
الظاهر يه واليتميه وقد لفت فيها رسالة قلنا شاهد حسبة وليس لنا مدعى حسبة الا في دعوى الموقوف عليه
اصل لو وقف فانه لا تسمع عنه البعض والفقوى على أنهما لا تسمع الدعوى الا من المتولى كذا في البرازية من
لوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمى من غير الموقوف
عليه فتعاقول به قبل تجرح الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى لا يحال بين المولى وعبد قبل
ثبوت عهقه الا في ثلاث مسائل مذكورة في منية المفتى ولا يحال بين المتقول والمدعى عليه في الا في موضعين
منها ايضا لا يلزم المدعى بسبب البسب وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المراء الذين على تركه زوجها
والثاني في طامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بجرحه العبد بدون دعواه لا تقبل عند
الامام الا في مستثنين الاولى اذا هو دلي بصرته الاصلية وانه قد تقبل لانه دعوى الثانية شهد وانه ارجى
به باعقائه تقبل وان لم يدع المدعى في آخر العبادية والاولى مرفوعة على الضعيف فان الصحيح عندنا اشتراط
دعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير البينة الا في مسئلة من باب الخالف
من المصنف باع مدينا ثم ادعى على المشتري الشراء والاعتاق وكان في يد البائع تسع فيها عوان فان في يد المشتري
تسع في الشراء فقط ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه والاسم أب أمه لجواز ان يكون
سواء اصل وامه رقيقة صرح به في آخر العبادية وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بجرحه بالاصل كما في
دعوى القنينة القضاء بعد صدوره صحيح لا يبطل بابطال احد الا اذا اقر المقتضى به بطلانه فانه يبطل الا في
المقتضى بجرحه بغيره فاما ان ظهر الشهود عبيداً أو محمدين في قذف بالبينة فانه يبطل القضاء لكونه غير صحيح
بجلف المنكر الا في احدى وتلاين مسئلة فنهاها في شرح الكناز اذا ادعى رجلاً ان كل منهما على يد اليد
استحقاق ما في يده فافرا لاجدهما وانكر كلاهما لم يستخلف المنكر منها الا في ثلاث دعوى القسب والابداع
والاعارة فانه يستخلف المنكر بعد اقراره لاجدهما كما في التلانية مفصلاً وفي الخلاصة في كل موضع لو اقر به
بإرضه فاذا أنكره يستخلف الا في ثلاث ذكرها واصواب الا في اربع وتلاين وقد ذكرتها في الشرح يجوز
قضاء الامير الذي يولى القضاء وكذلك الكتابة الى القاضي الا ان يكون القاضي من جهة التولية قضاء
الامير لا يجوز كذا في المنتقط وقد اقيمتان تولية باشا مصر قاضيا الحكم في قضيته معهم وجود قاضيا المولى
من السلطان باطله لانه لم يفرض اليه ذلك ذكر المصدر الشهيد في شرح ادب القضاء ان المولى لا يكون قاضيا
قبل وصوله الى محل ولا يفتى فيقتضاهما جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقاً وعدم جواز استنابته بارسال نائب
له في محل قضائه وحمل القضاء الآن على ارساله نائب حين التولية في بلد السلطان والظاهر انه اذا نال السلطان
وحينئذ لا كلام فيه **قاعدة** ادعى انه غرس ارضاً محدودة بكذا من مئة ثمانية عشر سنة على
ان لارض انظر لها مالاً دفع اجرتها وان المدعى عليه يتعرضه بغير حق وطيله بذلك فاجابته المدعى عليه
بان الاصل انه كور غرسه مستأجر الوقف فاحضر المدعى شاهدين شهدا بانه غرسه من المدة المذكورة
وزاد احدهما بانه واصل الدعة بحكم القاضي بالملك المدعى ولم يطلب البينة من المدعى عليه فسلت عن
الحكم فاجبت بانه غير صحيح لان المدعى لم يبين فيها انه خارج او ذو يدعى على كل لا مرافقة بين الدعوى
والشهادة والمحصل ان القاضي يستأنف الدعوى فان ذكر المدعى ان المدعى عليه واصل البدوانه خارج
وصدقة المدعى عليه على وضع اليد أو برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طلب من
النظر البرهان فان برهن على ما ادعى قدم برهانه الخارج لان الغرس مما يتبرك فليس كالنبت وان ذكر

الدعي انه وارضع البدوان الناظر المدعي عليه يعارضه ويرهن قبره الناظر على غراس المستاجر قدم موهان
الناظر لكونه خارجا وهل الترجيح لبيئة الناظر لكونها ثبتت القوس بحق والاولى تشتهر فمما قالت لا ترجح
بذلك ثم سالت لو ارخا في القوس فاجبت بتقديم بيعة الخارج الا اذا سبق تاريخ ذى القعدة فقدم لان القوس
نجا يكثر وقل الزبلح انه بمنزلة الملك المطلق وهذا حكمه ثم اُبْتُ في غصب القنية لو غرس المسلم في ارض
مسبلة كانت سبلا انتهى فتمتضاء ان يكون الاثر وقفا اذا كانت الارض وقفا على انشاء السبل وظاهر ما في
الاسماء انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا له ولو قفا ذكر في خزائنه للمفتين من الوقف حكم
ما اذا غصب ارضا بني فيها او غرس لا تخالف اذا اختلف في الاجل الا في أجل السلم دعوى دفع التعرض
مسعود على المقي به كما في دعوى البراز به ودعوى قطع السزاع لا كما في فتاوى قارى الهداية اختلاف
الشاهدين مانع الا في احدى ولائين مسئلة ذكرناها في الشرح اذا اخبر القاضي بشي حال قضائه قبل منته
الا اذا أخبر باقرار رجل بمعدونه في شرح ادب القضاء لا يدر لا تسلم الدعوى بدني على الميت الاعلى
وارث او وصي او موصى له فلا تسلم على غيره له كما في جامع الفصول في الاذواب جميع ما له لاجني
وسله فانها تسلم عليه لكونه ذابا كما في خزنة المفتين المدعي عليه اذا دفع دعوى المدعي الملك من فلان
بان فلانا اودعه اياه فندفعت الدعوى بالبيئة الا في مسئلتين الاولى اذا ادعى الارث عنه فانما لا تندفع
بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء وقال امرني بالقبض عندك فندفع والفرق في فروق
الكر ايسر دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تعجبه القاضي لا تصح الا في مسئلتين الاولى الشهادة
بالوقف أي بان قاضي ما من قضاء المسلمين قضى بصحته صحته الثانية الشهادة بالارث أي بان قاضي ما من
القضاء قضى بان الارث له صحته وفيما في الخزانة ودعوى الفعل من غير بيان القاض لا تسلم الا في
أربع مسائل القاضي والثالثة الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صفه صحته وان لم يسمه الزبيرة الشهادة
باب وكه باعه من غير بيانه الكل في خزائنه المفتين الخامسة تسببه في حق المتولى وقف من غير بيان من
نسبه على التبعين السادسة تسببه في حق المتولى وقف من غير بيان من نسبه على التبعين السادسة تسببه في حق المتولى وقف من غير بيان من
قضاء على الكفاة الا اذا قضى بعتق عن ملك سورخ فانه يكون قضاء على الكفاة من ذلك التار يخ فلا تسلم
فيه دعوى ملك بعدد وتسليم قبله كما ذكره ملاحسوف في شرح الدرر والقررا القول لمذكر الاجل الا في السلم
فلم يدره الشراء جميع دعوى الملك وكذا الاستدعاء بالضرورة كما اذا خاف من القاصب تلف العين فاشترها او
أخذها ودفعه ذكره العمادي في الفصول وفي جامع الفصولين لكن بصيغة ينبغي الجهاة في المذكر وحقه تمنع
الصحة وفي المهر ان كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد وفي البيع وفي المبيع والشع تمنع الصحة الا اذا
ادعى حقاني دار فدعي الآخر عليه حقا في دار أخرى فبنيابه الحقين المجهولين فانه جائز وفي الاجارة تمنع الصحة
في السنين اولى الاجرة كذا وهذا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب والصرف وفي الشهادة كذلك
الانبياء وفي الرهن وفي الاستعانة تمنع الا في ست ههنا الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع وتحليف
الموصى عن اتمام القاضي له وكذا المتولى وفي الاقرار لا تمنع الا في مسئلة ذكرناها في باب وفي الوصية لا تمنعها
والبيان الى الموصى او وارثه وفي المنق لوفال اعطوا فلا ناشأ أو سوا من مالي عطوه ماشا ووفى الو كالة فان
في الموكل فهو وتفا حشت صنعت والا فلا في الموكل تمنع كذا وهذا وفي لاق الطلاق والعناق لا وعليه
البيان وفي المسدود تمنع كذا وان وهذا لا يجوز للمدعي عليه الانكار واذا كان عالما بالحق في الدعوى
الغيب فان لم ياتع انكاره لم يقيم المشتري البيعة عليه ليمكن من الردع بل يأنسه وفي الوصي اد علم بالدين
ذكر ما في بيع النوازل اذا قام الخارج بيعة على النتائج في ملكه وذو اليد كذلك قدمت بيعة ذى اليد هكذا
اطلعه أصحاب المتن قلت الا في مسئلتين ذكرهما في خزائنه الاكل من دعوى النسب لو كان النزاع في عبيد
فقال الخارج انه وولدي لمكي وأعتقه ومهره وقال ذو اليد وولدي ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج
ذميره او كاتبه فانه لا يقدم الثانية لوقال الخارج وولدي ما من أمي هذه وهو باق قدم على ذي اليد اذا

برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذوال اليد الا في مسئلتين في الخزانة الاولى لو برهن الخارج ج على انه
 ابنه من امراته هذه وحملوا وانما ذوال اليد ابنه ولم ينسبه الى امه فهو الخارج الثانية لو كان ذوال اليد ذميا
 والخارج مسلما فبرهن الذي يشهد من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج ج سواء برهن بمسلمين أو
 بكافرين ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي على المجوسي
 في الدعوى الا في دعوى النسب كما في دعوى خزانة لا كحل اذا شهدوا له بانه وارث فلان من غير بيان سببه
 لا يقبل الا اذا شهدوا بان فلانا القاضي قضى بانه وارثه فانها تقبل كما في خزانة الا كحل في آخر الدعوى اذا شهدوا
 له بقرابة بانه اخوه أو عمه أو ابن عمه لا بد أن يبينوا انه لايه وأمه أو لايه والابن والذات وابن الابن والاب
 والأم كما في الخزانة المحقة بينة عادية أو اقرارا أو تكوّل عن عين أو عين أو قسامة أو علم القاضي بعد قولته أو
 قرينة ظاهرة وقد أضعفناه في الشرح من الدعوى الآن الفتوى على قول محمد رحمه الله الرجوع اليه بانه
 لا اعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفصولين وعليه الفتوى وعليه مشايخنا رحمهم الله كما في البرازية من المسائل
 الخمسة من الدعوى القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع الميم ولو كانت النفقة مقرضة بالقضاء
 أو بغير من الاب ولو كذبه الام كما في ثقات الخزانة بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الزوجة وأنكرت وعلى
 هذا كذا أن يقال للمدين اذا ادعى الإيفاء لا يقبل قوله الا في مسئلة اذا تنازع رجلان في عين ذكر العمدى
 انها على ستة وثلاثين وجها وقلت في الشرح انها على خمس مائة واثني عشرة التصديق اقرارا في الحدود كما
 في الشرح من دعوى الرجلين لا يقضى بالقول بانه الا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب التحالف القاضي
 اذا حكم في شيء وكسب في المعمل يجعل كل ذي حصة على حصة اذا كانته وخمس من الصبلا لا يجعل القاضي
 كل ذي حصة على حصة النسب والحكم بشهادة القابلة ونسخ النكاح بالعضة ونسخ البيع بالاياف وتفسير
 الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات

كتاب الوكالة

الاصل ان الموكل اذا قدع على وكيله فان كان مقيدا اعتبر مطلقا والا وان كان ناعما من وجه ضار من وجه
 فان كذبه بالنزاع اعتبر والا وعليه فروع منها بعهده بغير علم بمقتضاه لا ينفذ بعهده من فلان فباعه
 من غير كذبه وكسب المحط ومن هذا النوع بعهده بكفيل بعهده برهن وبعهده بنيه فباعه فبذل بخلاف بعهده
 بنسبه بعهده نفقا ولا تنسب الا بنسبه بعهده نقدا بعهده في سوق كذا فباعه في غيره نفقا بعهده الا في سوق كذا لا
 ونظيره بعهده بشهود لا تنسب الا بشهود فلا تخالف مع النهي الا في قوله لا تنسب الا بالنسبه وفي قوله لا تسلم حتى
 تقبض الثمن كما في الصغير في هذه الخاتمة بخلاف لا تنسب حتى تقبض لان التسليم من الموقوف وهي رابعة الى
 الوكيل فلا عكس النهي الوكيل عكس الموقوف كالنفاذ فلا ينهها وتعاها في نكاح الجامع الوكيل مصدق في
 براءته دون رجوع فلا بدع السه أو لغاؤه ان يشترى بها عبدا أو بدين عنده الى خمس مائة فاشترى
 وادعى الزيادة وكذبه الآخر فاعاقا ويقسم الثمن اثلاثا للعتق بخلاف شراء المعبوسة حال قيامها وتعاها في
 الجامع لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشرائه في بعهده أو يبيع ما له ذره في وصايا
 الهدية ثلث وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعقاق فأنقص في الوكيل بشرائه مائة مائة لا يجبر
 الوكيل اذا امتنع عن فصل ما وكل فيه له كونه متبرعا في مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجب
 عليه الحمل اليه والمقصود والامانة سواء وقبها اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة بعهده أو بعده وفيما
 اذا كان وكلا بالمصومة يطلب المدهى وغاب المدهى عليه ومن فروع الاصل لا يجبر على الوكيل بالاعتان
 والتسديد والكتابة والمهنة من فلان والبيع منه وطلاق فلان وقضاء من فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر
 الوكيل بغير امره في قضاي الثمن وانما يحصل الموكل ولا يجبر الوكيل بدين من موكله ولو كانت وكالته عامة
 الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الا بدين أو تعميم تقوى الا الوكيل بقبض الدين ان لا يوكل من في عياله
 بدونهما فغير الدين بالذم البع والوكيل بدين الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم قدع الآخر جاز ولا يشترط كما في

أخيه الخاتمة الوكيل بالشراء إذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على مولاه به الا انما اذا ادعى الدفع وصدقه
 الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كافي كغفلة الخاتمة وكيلا الاب في مال ابنته كالباب الا في مسئلتين من بيع
 الوالدية اذا باع وكيلا الاب من ابنته لم يجر بخلاف الاب ذاباع من ابنته وفيما اذا باع مال أحد الابنين من
 الآخر يجر بخلاف وكيله المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس ففعله في مسئلة من بيع الوالدية
 الاسير المذم في دار الحرب اذا امر انسانا بان يشتري بالف درهم يخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالالف
 الوكيل اذا ادعى له الموكل ان ثمنه فاشترى بكثر تفعل الوكيل الا الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشترى بكثر
 لزم الاكرام المسمى كافي الوافعات الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف التملك فاذا قال رجل طلقها لا يقتصر
 وطلق نفسه لا يقتصر اذا قال ان شئت فقتصر وكذا طلقها ان شئت كافي الخاتمة الوكيل عامل لنفسه
 متى كان عاملا لنفسه بطلت ولا اقال في الكتز وبطلت بطلت الوكيل عامل لنفسه ما اذا وكل المديون
 ببراءة نفسه فانه صحيح ولذا لا يتقدم بالمجلس ويصح عزله وان كان عاملا لنفسه بخلاف ما اذا وكله بمقتضى الدين
 من نفسه او من عبده لم يصح كافي البراز به الوكيل اذا اتمسك مال الموكل وفعل عام لنفسه فانه يكون
 متعديا فلو اتمسك دينارا للموكل وباع دينارا لم يصح كافي الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل بالاتفاق على
 أهله وهي مسئلة الكتز الثانية الوكيل بالاتفاق على بناء داره كافي الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا
 اتمسك المدفوع وتقدم من مال نفسه الرابعة الوكيل بمقتضى الدين كذلك هو كافي الخلاصة أيضا وفي
 الثالثة فيما اذا كان المالك قائما لم يصف الشراء الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا اتمسكه
 ونصدق بماله نأى بالرجوع أجزاء كافي الغنية السادسة ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل
 قبضه وهبته صحيح عندنا في حقيقته رجه الله تعالى الوكيل الكحل عنه فقير صحيح عندنا خلافا لمحمد رجه
 الله تعالى كافي حيل التارخانية ومما خرج من قولهم يجوز التوكيل بكل ما يقدره الوكيل لنفسه الرسمى
 فانه ان يشتري مال اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيل في شرائه للتغيب كافي بيع البراز به
 الاكرام فاذا فعل بزمان كبس هذا عندنا أو اعتقه عندنا فله المأمور بعد غنجان كذا في ج الخاتمة من ملك
 التصرف في شئ من ملكه في بيعه فلو وكله في بيع عبده فباعه نصفه مع عند الامام ووقف عنده أو في شراء
 عشرين معنين ولم يسم ثمنها فاشترى أحدها مع أو في قبض دينه ملك قبض بعضه الا اذا نسي على أن لا يقبض
 الا الكحل مع كافي الرزية واذا وكله بشراء عبده فاشترى نصفه فوقف مالم يشتري الباقي كافي الكتز الوكيل
 اذا وكل بغير اذن وتجهيم وأجاز ما فعله وكيله نفذ الاطلاق والعناق التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكله أن يوكل
 بالثاني شراء كذا فعل واشترى الوكيل يرجع بالثمن على المأمور وهو على أمره ولا يرجع الوكيل على
 الاكرام كافي فروق الكراسي الوكيل اذا كانت واكلته عامسة مطلقة ملك كل شئ الاطلاق الوجه وعق
 العبد ونف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلان فالتقول له في براءة
 نفسه الا اذا كان غاصبا أو مديونا كافي منظومة ابن وهبان بعض المديون المال على يد رسول فملك فان كان
 رسول الدائن ملك عليه وان كان رسول المديون ملك عليه وقول الدائن ابعت بها مع فلان ليس رسالة منه
 فاذا ملك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا اهلكك على الدائن يربيه في شرح
 المنظومة لا يصح توكل مجهول الا لاقط عدم الرضاء بالتوكيل كما بيناه في مسائل شئ من كتاب القضاء
 من شرح الكتز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لديونه من جاءك بعلامة كذا ومن أخذ اصبعك أو
 قال لك كذا فادفع مالي عليك اليه لم يصح لانه توكل مجهول فلا يراد الدفع اليه كافي الغنية الوكيل يقبل
 قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل بمقتضى الدين اذا دعي بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه
 فانه لا يقبل قوله الا باليمين كافي الوالدية من الوكالة وقد ذكرناه في الامانة وفيما اذا دعي بعد موت
 الموكل أنه اشترى لنفسه وكان الثمن متقودا وفيما اذا قال بعد عزله بيمينه أس وكذبه الموكل وفيما اذا
 قال بعد موت الموكل بيمينه من فلان بالف درهم وقبضتها وملكته وكذبه الوارث في البيع فانه لا يصدق

ذا كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا السكل من الولوالجبة من الفصل الرابع في اختلاف
 لو قيل مع الوكيل وفي جامع الفصولين كما ذكرناه في الأولى قال فلو قال كنت قبضت في حصة الموكل
 ودفعته اليه لم يصدق إذ أخبر عما أعلت انشاءه وكان منها وقد بحث بانه ينبغي أن يكون الوكيل قبض
 الوديعة كذلك ولم يمتنع بما فرقه الولوالجبي بينهما بان الوكيل قبض الذين يريد ايجاب الضمان على الميت
 اذ الذين يقضى بأمنائهما بخلاف الوكيل قبض العين فانه يريد في الضمان عن نفسه اهـ وكتبنا في
 شرح السكز في باب التوكيل بالخصومة والقبض مسئلة لا يقبل في حق الوكيل بالقبض انه قبض وفي
 الواقات الحسامة الوكيل قبض القرض اذا قال قبضته وصدقته المقرض وكذلك الموكل فاقول للموكل
 ان امانات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالسبع وقائه كافي بيوع البراز به اذا قبض الموكل الثمن من
 المشتري صح استحسانه الا في الصرف كافي منسبة المقي الوكيل اذا أحاز فصل الغضولي أو وكل بلاذن
 وتعميم وحضره فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حضور رأيه الا في الوكيل بالطلاق والعتاق لان
 المقصود به بارة وانحلال والكتابة كالسبع كافي منسبة المقي الشئ المفوض الى اثنين لا يمكن احدهما
 كالوكيلين والوصيين والنظر من القاضيين والحكمين والمودعين والمشر وط لهما الاستبدال والادخال
 والاعراج الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان لواقف الانفراد دون فلان
 كافي الخاتمة من الوقف الوكيل لا يكون وكما قيل العلم بالوكالة الا في مسئلة علم المشتري بالوكالة ولم يعلم
 الوكيل المانع بكونه وكلا كافي البراز به وفي مسئلة ما اذا أسهم المودع المودع دفعها الى فلان فقد علمها ولم
 يعلم بكونه وكلا في في الخاتمة بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة قد دفعها له
 فان المالك مخير في تعيين أيهما شاء اذ اهلكته وفي في الخاتمة أيضا

كتاب الاقرار

المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب ولا العتاقة كما في شرح المجمع معللا
 بانها لا تحتل القبض وزاد الوقف فان المقر له اذ ارده ثم صدقه صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب
 والرق كما في البراز به بالانوار لا يجمع اليه لانها لا تنجم الا على منكر الا في ربع في الوكالة والوصاية
 وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كما في وكالة الخاتمة الاقرار لجهول باطل الا في
 مسئلة ما اذا رد المشتري المبيع بعينه فبرهن البائع على اقراره أنه ناه عن رجل ولم يمتنع قبل وسقط حتى
 الرد كافي بيوع القدر من الاستحجار اقرار بعدم الملك على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبده من
 نفسه لم يكن اقراره بغيره بنيه كما في القصة اذا أثر بشئ ثم ادعى الخطأ لم تقبل كما في الخاتمة الا اذا أثر
 بالطلاق بناء على ما أتى به المقي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين والقصة اقرار المكره
 باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أتى بعض المتأخرين بصحة كما في سرقة الظهيرة الاقرار اذ علم انشاءه
 فلا يعطيه له لو كان كاذبا في مسائل فانشاء برتد بالرد ولا يظهر في حق الزوائد المستهلكة ولو أقر ثم أنكز
 يحلف على انما أقر بناء على انه انشاء ملك لكن الصحيح تخليفه على أصل المال من ملك الانشاء ملك
 الاجتنار كالوصي والمولى والمراجع والوكيل بالسبع ومن له الحساب وتغار بعه في ايمان الجامع قلت في
 الشرح الا في مسألة استدانة الوصي على الميت فانه ملك انشاءه دون الاخبار بها المقر له اذ ارد الاقرار ثم
 عاد الى التصديق فاشئ له الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقف الاختلاف في المقر
 به يجمع الصحة وفي سبيله لا أثر له بعين وديعة وامتناره أو امانة فقال ليس لي وديعة لكن لي عليك ألف
 من عن مبيع او فرض فلا شئ له الا أن يعود الى تصديقه وهو مصر عليه ولو قال اقرضت فلان فله أخذها انتفاعها
 على ما ملكه الا اذا صدق فلا يلا في يوسف رجسه الله ولو أقر انما غضب فله مثله الرد في حق العين كذا في
 الجامع الكبير المقر اذا صار مكرها بشرع بطل اقراره فلو ادعى المشتري اشراف ألف والبائع بألفين وأقام
 البيعة فان الشفيع بأخذها بألفين لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع

لما تم استحقاق من به المشتري بالبيعة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائعه وان أقر أنه البائع كذا في
 قضاء الخلاصة ومتم ما في الجامع ادعى عليه كفاالة فأنكر فبرهن المدعي وقضى على الكفيل كأنه الرجوع
 على المدون اذا كان أباه وغيره من هذا الأصل مسائلان في قضاء الخلاصة يجمعها أن القاضي اذا
 قضى باستصحاب الحال لا يكون تكذيبه الا في الاولى لو أقر المشتري أن البائع أعقق العبد قبل البيع وكذبه
 البائع فحضى بالثمن على المشتري لم يبطال إقراره بالعتق حتى يعتق عليه التمسك اذا ادعى المدون الإبقاء
 أو الإبراء على رب الدين فبعد حلف وقضى له الدين لم يبرأ القريم مكذبا حتى لو وجد بينه تقبل وزدت
 مسائل الاولى أقر المشتري بالملك للمائع مبرحاً ثم استحقق بينه ورجع الثمن لم يبطال إقراره فلو عاد إليه
 يوماً من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة وفرض القاضي له
 النفقة ولها بينة ثم حضر الأب ونفاه لاعتق وقطع النسب ولها اختان في تخفيض الجامع من الشهادة وعلى
 هذا لو أقر بغيره بعد بتم اشتراعه على ولا يرجع بالثمن أو بوقبه دارتم اشتراها كمالا يفي ومسألة
 الوقف مذكورة في الأسعاف قال لو أقر بأرض في بغيره ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفا
 مؤخذة له بزعمه انتهى وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفان مسائل المقر اذا صار مكذبا بشارعا وذكر في
 خزائنة الأكل مسألة في الوصية في كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعقاب وله ابن فقط فادعى
 رجل أن الميت أوصى له بعد بقاله سالم فأنكر الابن وأقر أنه أوصى له بعد بقاله بربيع فبرهن المدعي
 قضي بسالم ولا يبطال إقرار الوارث بربيع فلو اشتراه الوارث بربيع مع وغير قيمته للموصي له ثم ذكر بعدها
 مسألة تخالفها فلتراجع قبل قوله وله الأقرار بجهة فاصر على المقر ولا يصدى إلى غيره فلو أقر ابنو حران المار
 لغيره لا تنتسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين فللداين حبسها وان تضر الزوج ولو أقر المؤجر
 بدين لا وقاله الامن عن العين فله بيعها للقضاء وان تضر والمستأجر ولو أقرت بجهولة النسب بأنها بنت
 ابن زوجها وصديقها لا ينفك النكاح بينهما بخلاف ما اذا أقرت بالزوجة ولو طلقها التنتين بعد الإقرار
 بالزوجة لم يملك الرجعة واذا ادعى ولد أمته المبيعة وله أخ ثبتت نسبته وتعدى إلى حرمان الاخ من الميراث لكونه
 لابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد له في حياته أخيه صحت ميراثه ولو له دون أخيه كما في الجامع
 باع المبيع ثم أقر أن البيع كان على التجهة وصدقه المشتري فله الرجوع بالبيع كما في الجامع الاقرار
 بشئ بحال باطل كما لو أقر له بأرض يده التي قطعها بخمس مائة درهم ويدها بمحبتان لم يبرمه فشيء كما في
 التنازعانية من كتاب الحيل وعلى هذا أفتيت بطلان إقرار انسان بقدر من السهام لو ارث وهو أقر بغيره
 اقرار بعضه الشرعية لكونه محالاً بغيره مثل لو مات عن ابن وبنت فأقر الابن أن التركة بينهما نصفان
 بالسوية قالوا لا يملك المأذون ما لم يكن له من كونه محالاً من كل وجه والافتد في التنازعانية من
 كتاب الحيل أنه لو أقر أن هذا الصغير على ألف درهم فرض أقرضته أو من عن مبيع باعته مع الإقرار
 مع أن الصبي ليس من أهل المبيع والقرض ولا يصرح أنه لم يكن أغنيا يصح باعتباره أن هذا المقر يحمل
 لشئ الدين الصغير عليه في الجملة انتهى وانظر إلى قولهم أن الإقرار بالعمل صحيح انين سيأصلنا كالبراث
 والوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل لكونه محالاً على الإقرار ما لا يملك الإنشاء فلو اراد
 أحد الدائنين تأجيل حصته في الدين المشترك وأبى الآخر لم يجوز ولو أقر أنه حزين وحبيب مؤجل أصح
 إقراره ولا يملك المقر في القرض من الغايب ولو قال المقر في كتمان المقر في دعوى سقط الحد كذا في جنبل
 التنازعانية من حيل المدينيات وفرض على هذا لو أقر المشرط له الربح أنه صدقه فلان دينه صحيح ولو
 جعله لغيره لم يصح وكذا المشرط له التظور وعلى هذا لو قال المريض في مرض الموت للاحق لي على فلان
 لو ارث لم يسمع الدعوى عليه من وارث آخر وهي الحيلة في إبراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا
 قال أقر أنه ينفق كما في حيل الخواص القديمة وعلى هذا لو أقر المريض بذلك للاحق لم يسمع الدعوى
 عليه بشئ من الوارث فكذا اذا أقر لبعض ورثته كما في البرازية وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في مرض

موتها تقرر بان الامتعة القلانية ملكاً لهما لا حق لهما فيها وقد اُجبت فيها اراد بالامتنعة ولا تسمع دعوى زوجها
 فيها مستند السابق التاخر خاتمة من اسبق اقرار الرضى معزى الى العون ادعى على رجل ما لا ورثته وأمره
 لا يجوز براهنه ان كان عليه دين وكذا الوأبر الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين أو لا ولو أنه قال لم يكن لى
 على هذا المطلوب شئ ثم مات جازاً اقراده في القضاء انتهى وفي البرازية معزى الى حيل النصف قالت فيه
 ليس لى على زوجي مهرأ وقال فيه لم يكن لى على فلان شئ براهنه عندنا لا فاشفى رجعه انما انتهى وفيما قبله
 وأمره الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لى عليه شئ ليس لورثته أن يدعوا عليه شئ في القضاء وفي الديات
 لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقرار الابن فيه أنه ليس له على والده شئ من تركه أمه صحيح بخلاف ما لو أراه
 أو وجهه وكذا الوأبر قبض ماله منه انتهى فهذا صريح فيما قلنا ولا ينافيه ما في البرازية معزى الى الدخيرة
 قولها فيه لا مهر لى عليه أو لاشئ لى عليه أو لم يكن لى عليه مهر قبل لا يصح وقيل يصح والصحيح أنه لا يصح
 انتهى لان هذا في خصوص المهر لظهور رآه عليه غالباً وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه ما ذكره في البرازية أيضاً
 بعده ادعى عليه ما لا ودوناً ودبعة فصالح مع الظالب على شئ يسير مرأواقر الظالب في العلانية أنه لم يكن له
 على المدعى عليه شئ وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته أن يدعوا على المدعى عليه وأن يهرنوا
 انه كان لورثته عليه أموال لكنه بهذا الاقرار قصد حرماننا لا تسمع وان كان المدعى عليه وارث المدعى
 وجى ما ذكرنا من بقية الورقة على أن أبانا قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع انتهى اكره
 متمما في هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه والصحيح معه على يسير والكلام عند عدم قرينة على التهمة ولا
 ينافيه أيضاً ما في البرازية أقر فيه بعد لامر أنه تم اعتقه فان صدقه الوارث فيه فالعق باطل وان كذبه
 فالعق من الثالث انتهى لان كلامنا فيما اذا تقدم من أصله وبقوله لم يكن لى ولا حق لى وأما مجرد الاقرار
 للوارث فهو قوف على الاجازة سواء كان بعين أو دين منه أو براهه الا في ثلاث لو أقر بالمال ودبعة
 مهر وثمة أو أقر قبض ما كان عنده ودبعة أو قبض ما عنده الوارث بالكلية من مدونه كذا في تلخيص
 الجامع ونعني بأن يلحق بالثالث اقراره بالامانة كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الشكل أنه ليس
 فيه اشارة لبعض فغنم هذا التحرير فانه من مقررات هذا الكتاب وقد نطن كثيراً من الخبرة بنقل كلامهم
 وفيه أن الذي من قبيل الاقرار للوارث هو غلطاً كما سمعته وقد ظهر لى أن الاقرار به مباح انما هو الغلاني
 ملك أبى أو أمى وانه عندى عارية بمنزلة قولها لى عليه فيصيح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث
 لانه فيما اذا قال هذا فلان فليتنامل وايراجع المتقول في جناب البرازية ذكر بكر أشهد المهر ورح فلان لم
 يصرحه ومات المهر ورح منتهان كان جرحه معر فاعتدنا لكم والناس لا يصح أشهاده وان لم يكن معر وفا
 عندنا لكم والناس يصح أشهاده لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلان كان جرحه
 ومات منه لا يقبل لان القصاص حق المبتلى آخره ثم قال ونظيره ما اذا قال المصدق لم يقذف فلان ان لم
 يكن قذف فلان معر فاسمع اقراره والا لا االفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة
 استناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لا لصحة كما في القيمة وغيره ما وفي كافى الحاكم من
 باب الاقرار في المضاربة لو اقرض اصاب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انما نحن مائة لم يصدق وهو
 ضامن لما أقر به انتهى اختلفا في كون الاقرار للوارث في الصحة أو في المرض قالوا بل ادعى انه في المرض
 أو في كونه في الصغير أو البلوغ فانه للمدعى الصغير كذا في اقرار البرازية وكذا الوأبر اقرع ثم قال كنت
 صغيراً فاقول وان أسند لى حال الجنون فان كان معهوداً قبل والا فلامات المقر له فيه وارثه على الاقرار
 ولم يشهدوا أن اقراره صدق المقر وكذبه تقبل كما في القنية أقر في مرض موته بشئ وقال كنت فعلته
 في الصحة فكان بمنزلة الاقرار في المرض من غير استناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو أقر في
 المرض الذي مات فيه أنه باع هذا العبد من فلان في محته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري
 فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثالث وفي العمادية لا يصدق على استبقاء الثمن

الا ان يكون العبد قد قبل مرضه انتهى ونعمامه في شرح ابن وهبان مجهول النسب اذا اقر بالرق لان انسان
وصدقة المقر له دفع وصار عبده ان كان قبل تا كدوسه بتمه القضاء امانه قضاء القاضي عليه بعد كامل او
بالنقصا في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك وانما مع اقراره بالرق فاحكامه بعد في الجنائيات
والحدود احكام العبيد ونعمامه في شرح المنظومة وفي المتن في صدق الا في خمسة زوجه وكنهه ومذره
وام ولده ومولى اقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا برهان كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان القاضي
لو قضى بكونه مملوكا ثم رهن على انه حر فانه قبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تقديمه كافي البرازية
بخلاف المملوك بالنسب فانه لا تسمع دعوى احدثه لنفسه المحكوم له ولا برهانه كافي البرازية لما قد سنان
القضاء بالنسب بما يتعدى فعلى هذا لو اقر عبد لمجهول انه ابنه وصدقه ومثله بولدائه وحكم به بغير بقة لم يصح
دعواه بعد ذلك انه ابن لقبر العبد المقر وهي تصلح حجة لدفع دعوى النسب وشرط في التهمة تصديق
المولى وفي القيمة من الدعوى سئل على بن احمد عن رجل مات وترك مالا فادعاه الوارثون ثم جاء
رجل وادعى ان هذا المثل كان ابي واثبت النسب عند القاضي بالشهود وان اباه اقراره ابنه وقضى القاضي
له بثبوت النسب فيقول له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات ترك ماله هل يكون هذا دفعا قال
ان قضى القاضي بثبوت نسبه ثبت نسبه وبثبوت نسبه وبثبوت نسبه وبثبوت نسبه وبثبوت نسبه وبثبوت نسبه
الا في مسئلة ما اذا قال على احدنا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبيده الا في مسألتين فلا يصح ان يكون
العبد مديونا ومكانها كذا في الملتقط الاقرار بالمجهول صحيح اذا قال على عبد اودار قلته غير صحيح كافي
البرازية ثم قال على من شاة الى بكرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا انتهى اذا اقر بمجهول لزمه بانه الا اذا
قال لا ادري على سددس امر بيع فانه يلزمه الاقل كافي البرازية اذا تعدد الاقرار بموضع لزمه الشبان
الا في الاقرار بالقتل لقال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنا ثم كذا في العبد وكذا في التزويع
وكذا الاقرار بالبراحة فهي ثلاث كافي اقرار منية المفق اذا اقر بالدين بعد الاقرار منه بيلزمه كافي
التاريخية الا اذا اقر لزوجه بغير بعد بيتها المهر على ما هو المختار عند القعيد ويجعل زيادة ان قبلت
الاشه خلافه لعدم قسمها كافي مهر البرازية واذا اقر بان في ذمته لها كسوة ما مضى في فتاوى قارئ
الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسر هذا ادعت فان ادعتها بالقضاء وارضاه لم يسمعها الا سقوط
والاصح ولا يستفسر المقر انتهى يعني فيما اذا اقر بانها في ذمته على انها قضاء وارضاه فنلزمه الالهم
الا اذا صدقت المرأة انها بغير قضاء ورضاه بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا تلزمه

كتاب الصلح

الصلح عن اقرار بيع الا في مسألتين كافي المستصفي الاولى ما اذا صلح من الدين على عهده وقبضه ليس له ان
يردعه مرة واحدة لابان الثانية لو تصادق على أن لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا انتهى وبوادعاني
الجميع لو صلح له شاة على صوفها يحرم بيعه بغيره أبو يوسف رحمه الله ومنعه محمد رحمه الله والمنع رواية وعلى صوف
غيره لا يجوز اتفاقا كافي الشرح مع أن بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز الحق اذا اجله صاحبه فانه
لا يلزم له الرجوع في ثلاث مسائل في شقة الولوالجية أجل الشفع المستعري بعد الطلين للاخذ مع
وله الرجوع اجلت امرأة العبد زوجه بعد الحول مع وطا الرجوع استعمله المدعي عليه فامهله
المدعي مع وله الرجوع الصلح عقد يرفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد دعوى اهلاك الا لنزاع ويصح
بعد حلف المدعي عليه وصال النزاع باقائه البينة ولو برهن المدعي بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في
صلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صلح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها
تقبل ولو طلب مجتمعة لا تجوز كافي الفينة الثانية اذا ادعى دينها فاقره وادعى الابعاء او الارباة فانكر
فصلحه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لاقتداء اليقين كذا في العمادية من العاشرون ولو برهن
المدعي عليه على اقرار المدعي انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره قبل الصلح لم تقبل وان بعده

تقبل ولو برهن على صلح تسببه بطل الثاني اذا صلح بعد الصلح باطل كما في العمادية الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القنية ولكن في الهداية في مسائل شتى من القضاء أن الصلح على انكار جائز بعد دعوى مجهولة فليحفظ ويحمل على فسادها بسبب مناقضة المدعي لا ترك شرط الدعوى كما ذكره في القنية وهو فائق واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه أعلم صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لا يبيعه و صلح الوارث مع الموصى له بحسن الامه صحيح وان كان لا يجوز بيعه وبانه في حيل التنازلية طلب الصلح والاراء عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والاراء عن المال يكون اقرارا وطلب الصلح على انكار على شئ انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقب الا اذا قال صاحب الحق على كذا وراى اني عن الباقي الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان احارة ولو كان على خدمة العبد المدعي به الا اذا صلح على غلته أو غلة الدار فانه غير جائز كثره الخل كما في الخلاصة اذا انتهى المصلح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان عمالا يقبل النقص فانه رجع بقدمته كالقصاص والعقوبات والنكاح والخلع كما في الجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعوى الاجارة كما في المسبب تعني لا يضيح الصلح عن الحدود لا يسيط به الاحد القذف اذا كان قبل المرافعة كما في الخاتمة صلح المحسوس ثم ادعى انه كان مكرها لم تقبل الا اذا كان في حبس والى لان الغالب بحسبه طلبا كما في الميزانية الصلح يقبل الاذلة والنقص الا اذا صلح عن العشرة على خمسة كما في القنية ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده ان لا شئ عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر

﴿ كتاب المضاربة ﴾

اذا فسدت كل المضارب اجزئها ان عمل الا في الوصي بأخذ مال القيم مضاربة فاسدة فلا شئ له اذا عمل كذا في أحكام الصغار اذا ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال او بحسبه فالمضارب فالقول للمدعي الصلة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الاخيرين من البيوع للمضارب الشراء الا الاخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية ولا مضارب البيع بالنسيئة الا الاجل لا يبيع اليه التجار عليك البيع الفاسد لا باطل لا يتجاوز المضارب ما يملكه له رب المال الا اذا قدم عليه بسوق بخلاف التقيد بالبلد والا اذا قدم باهل بلد كاهل الكوفة فلا تقيد بهم بخلاف المدين منهم المضاربة تقبل التقيد بالوقت فتبطل بعرضه تصرف ولا كما في الهداية يصح نهى رب المال مضارب به الا اذا صار للمال عروضا اذا قال له اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك مع نهيه الا اذا كان بعد العمل أطلقها ثم نهاه عن السفر عمل نهيه الا اذا كان بعد الشراء

﴿ كتاب الهبة ﴾

هبة الماشئول لا تجوز الا في سبعة ما اذا واهب الاب لولده الصغير كما في الذخيرة قبول الصبي العاقل الهبة صحيح الا اذا واهب له ملائحة له وتلقه مؤتمنه فان قبوله باطل ويرد الى الواهب كما في الذخيرة تعليق الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه ولو وهبت من ابنها ما على أبيه لها فالتعمد لهبة للتسلط ويغفر على هذا الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون الدين له لم يجوز ولو كان وكلا بالبيع كما في جامع الفتاوى وابن راس منهم ما اذا أقر الدائن الدين لشركان وان اسمه عار به فقهوه صحيح لكونه اخبارا لا تملكها ويكون للغيره ولاية قبضه كما في البرزانية الهبة تكون مجازا عن الاقالة في البيع والاجارة كما في اجارة الولو للهبة لا جبر على الصلح الا في مسائل من انفقة الزوجة والثانية العين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعد موت الموصى مع انها صلة الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها صلة شرعية ولد الوفاة الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد من النفقات قلت الرابعة مال الوقف يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صلة تحضنه ان لم يكن في مقادير عمل والا فقه شائبا

﴿ كتاب المداينات ﴾

وفيه مسائل الامراء عن الدين اذا قال الطالب لطلوبه لا تعطيني عليك كان امراء عامما كقولهم لا حق لي قبلك
 الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصمبل فقال لا تعطيني له عليه يد ارا الاصمبل وهو المختار كما في
 القصة الامراء برتد بالرافى مسائل الاولى اذا برأ المحتال المحتال عليه فرده لم يرتد كما ذكرناه في شرح الكنز
 الثانية اذا قال المدينون ابرأني فابرا فرده لا يرتد كما في البرازيه الثالثة اذا برأ الطالب الكفيل فرده لم يرتد كما
 ذكره في السكفالة وقيل يرتد الراسه اذا قبله ثم رده لم يرتد كما ذكره في البرازيه في مسائل شتى من القضاء الامراء
 لا توقف على القول الا في الامراء في بدل الصرف والسلم كما في الدائع الامراء بعد قضاء الدين صحيح لان
 الساقط بالقضاء المطالبة لاصل الدين فيرجع المدينون بما اداه اذا برأه براءة اسقاط واذا برأه براءة استيفاء
 فلا رجوع واختلاف وفيما اذا اطلقها كذا في التفسيره من البيوع ومصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة
 من الحجة وعلى هذا لعلنا ملانها ابرأنا من المهر ثم دفعه لها لا يطل التعليق فاذا ابرأته براءة اسقاط وقع
 ورجع عليها وسكن في الجميع خلافا في صحة ابرأنا المحتال المحيل بعد الحواله فابطله أبو يوسف رحمه الله بناء على
 انها نقل الدين وصححه محمد رحمه الله بناء على انها نقل المطالبة فقط وفي مدائبات القصة تبرع بقضاء دين من
 انسان ثم ابرأ الطالب لطلوبه على وجه الاسقاط فلم تبرع أن يرجع عليه بما تبرع به انتهى وتفرع على
 ان الدون تنقضي بامثالها مسائل منها لو هلك الزم بعد ابرأه من الدين فانه يكون مضموما بخلاف هلاكه
 بعد الايفاء ذكره في بلعي ومنها لو كبل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل ان كان قبضته في حياته ودفعه
 له فانه لا يقبل قوله الاستسنة لا يبريد ان يحاسب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كذا في وكالة
 الولو الجعية فبعض الدين كالارامنه الا في مسائل منها لو وهب المحتال الدين من المحتال عليه ورجع به على
 المحيل ولو ابرأه لم يرجع ومنها في السكفالة كذا وفيها توقف على القول على قول بعض الافراء ومنها
 لو شهد احد حيا بالاراء والاخر احمية فبعضه قولان قبل لا تقبل وببانه في العشرين من خامم الفضولين الامراء
 من الدين بانه معنى التعليق ومعنى الاسقاط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط للاول نحو ان ادبت الى غدا كذا
 فانت بري من الباقي واذا وحى كان يصح تعليقه بمعنى الشرط للثاني نحو قوله انت بري من كذا على أن
 تؤدى الى غدا كذا وتعام تفرجه في كتاب الصلح من باب الصلح عن الدين وللادول برتد بالرافى لا يتوقف
 على القول ويصح ابرأه عن الجهد للثاني ولو قال الدائن لمدونيته ابرأت احدكم لا يصح للثاني ذكره في فتح
 القدیر من خبر العيب ولو ابرأ الوارث مدينون مورثه غير عالم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما مر جوابه فبعض
 وكذا بالنظر الى كونه تملك لانا الوارث لو باع عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما مر جوابه فبعض
 بالنار يق الاول ولو وكل المدينون بابرأه نفسه قالوا صح التوكيل نظر الى جانب الاسقاط ولونظر الى جانب
 التملك لم يصح كالموكله بان يبيع من نفسه واستشكل بانه عامل منه لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من
 يعمل لغيره واجتماعه في شرح الكنز من باب تنفوي الطلاق كل فرض جرفه عن فم فكره المهر من سكني
 المهره بانه الزمان كما في الظاهر في عمار وي عن الامام انه كان لا يقف في ظل جدار مدونه فذلك لم يثبت
 كذا في كراهية القول للملك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئا فالتعين للدافع
 الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان
 التعيين مفيدا بان كان احدهما حيا لا يبرهن أو كفيل والاخر لا يصح والافلا ولو ادعى المشتري أن المدفوع
 من الثمن وقال الدال من الاجرة فالقول للمشتري ولو ادعى الزوج أن المدفوع من المهر وقالت عديبة
 فالقول له الا في المهر الا كل كذا في جامع الفضولين كل دين أجله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في سبعة
 الاولى القرض الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القصة الرابعة اذا مات المدينون
 المستعرض فاجل الدائن الوارث الخامسة التضييع اذا اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فاجله للمشتري
 السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السلم آخر الدين قضاء الاول عليه ألف قرض فباع من مقرضه
 شيئا بالف مائة جلة ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع القصاصه والمقرض أسوة المقرض كذا في الجامع القرض

لا يلزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل الربا وفيما اذا كان بمجرد اقامته يلزم تأجيله كما في صرف الظهيرة
وقبيل اذا حكم المالك بلزومه بعد ثبوت أصل الدين عند موته فيما اذا أحال المقرض به على انسان فاجله
المستقرض كذا في مديان القنية الوكيل بالاراء اذا امر اول نصف الى موكله لم يصح كذا في خزائن الفتاوى
الاراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لادمانه ان كان يصح لو علم بحاله من الحق لم يبرئه كما في شفعة الوالوجية
لكن في خزائن الفتاوى الفتوى على انه يبرأ قضاء وديانته وان لم يعلم وفي مديان القنية أملت انسانا على
الزوج على ان يؤدي من المهر مخمسة المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح قال استاذنا وله ثلاث محيل أحدها
شراشي ملفوف من زوجه بالمهر قبل الحبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشي ملفوف قبل الحبة
والثالثة هبة المرأة للمهر لان صغيرها قبل الحبة انتهت وفي الأخيرة نظرنه في أحكام الدين من الجميع
والفرق الذين المتوجع اذا قضاه قبل حلول الاجل يجبر الطالب على تسليمه لان الاجل حق المديون فله ان
يسقطه هكذا ذكر الزبلي في الكفاية وهي ايضا في الخانية والنهاية وقد وقعت حادثة عليه بر مشروط تسليمه
في بولاق فخلقه الدائن بالصعيد وطلب تسليمه فيه مسقطا عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقتضى مسئلة الدين ان
يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بان يقيم
المديون تلك البلدة وقد اقيمت به في الحادثة المذكورة لانه وان أسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقد لا يتيسر
له بر بالصعيد اقر بان دنته لفلان صحو وحل على انه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض للمقر ويبرأ
المديون بالدفع الى أيهما كما في الخلاصة والبراز به الا في مسئلة هي ما اذا كانت المرأة المهر الذي على زوجها
لفلان أول الذي فاته لا يصح كما في شرح المنقولة والقنية وهو ظاهر لعدم إمكان جعله على انها وكيل في سبب
للمهر كالأختي والجميلة في أن المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذ كورة في فن الحمل منه وفي وكالة
البراز به كثر وجعلها دين وطلبت الثقة لاتقع المقاصة بين النفقة بالارضاء الزوج بخلاف سائر الديون
لان دين النفقة أنصف مصادراختلاف الجنس فشا به ما اذا كان أحد الحقين جيدا والآخر رديا لا يقع
التقاص بل تراعى عند رجل وديعة وللمو دعه عليه ديس من جنس الوديعة لم تصرف قصاصا بالدين حتى
يتمتعوا بعد الاجتماع لانصبة قصاصا ما لم يحصل فيه قبض وان في بدو يكتفي الاجتماع بلا قبض بدقض
وتقع المقاصة وحكم الغصب عند قيامه في ضرب الدين كالوديعة انتهى اذا تعارضت بينة الدين وبينه
البراءة ولم يعلم التار يخ قدم بينة البراءة وان تعارضت بينة البيع وبينه البراءة قدمت بينة البيع كذا في
المهبط من باب دعوى الر جاني

❦ كتاب الاجارات ❦

في انصاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عند تاتوقف على الاجارة فان أجازها المالك قبل
استيفاء الموقوف عليه فالاجرة له وان كان بعده ثلاثا كان بعده قبض البعض فلكل المالك عند أبي
يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله المأضي للقصاص والمستقبل للمالك انتهى القصاص يسقط الاجرة
عن المستأجر الا اذا أمكن اخراج القصاص بشفاعه أو بحماية كما في التار خاتمة والقنية التحكم من
الانتفاع بوجوب الاجر الا في مسائل الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة فلا تجب الا بحقيقة الانتفاع كما في وصول
العادية وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف فتمب اجرة في الفاسدة بالتمسك الثانية اذا استأجر جارية
الركوب خارج المصر فحسبها عند مو لم يركبها فلا أجر له كما في الخانية بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصر
فحسبها ولم يركبها الثانية اذا استأجرها بكل يوم بدائي فأمسكه مستثنى من غير ان لم يجب أجور بعد المدة
التي لو ايسه الغرق كما في الخلاصة ونفر على الثانية انها لو هلك في زمان امساكها عند بعضهم لانه لما لم
يجب الاجر لم يكن ما دونها امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصر فهلك بعد امساكها كما
في غرق الكرايسى الزبدي في الاجرة من المستأجر من غير ان يز يدعيه أحد فان بعد مضي المدة لم
تصح الخط وان زيادة في المدة جاز وان يز يدعي المستأجر فان كان في المالك تقبل مطلقا كالورخصت وهو

شامل لمال القيم بعمومه وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة أجرتها الناظر بلا عوض على الاول
اذ لاحق له لكن الأصل وقوعها بصحة بأجرة المثل فاذا ادعى رجل انها عين فاحش وجب القاضي الى أهل
المصر والأمانة فان أخبروا انها كذلك فسخوها والواحد يكتفي عندهما خلافا لغيره درجة الله كما في وصايا الخليفة
وأرفع الوسائل وقيل الزيادة لو شهدوا وقت العقد انها بغير المثل كما في أنفع الوسائل والألفان كان اضرازا
وقعتا لم يقبل وان كانت زيادة أجرا لمثل فالحقنا رقبها ففسخها المتولى وبمضنه القاضي وان امتنع المتولى
فسخه القاضي كالحرف في أنفع الوسائل ثم يؤجرهما من زادت ان كانت دارا أو حاقنا رقبها على المستأجر فان
قبلها فهو الاصح وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لامن أول المدة وان أنكر زيادة أجرا لمثل وادعى انها اضرازا
فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها أجرا للمتولى وان كانت أرضا فان كانت فأرغض عن الزرع فكذلك الدار وان
مشغولة لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المستأجر وأما الزيادة على الاستأجر
بعد ما بنى أو غرس فان كان استأجرها مشاهرة فانها تؤجر لغيره اذا فرغ الشهور وان لم يقبلها أو البناى بمثلها
الناظر بقيمة مستحق القاع للوقت أو بمصر حتى يتقاضى بناؤه فان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره وانما تضم
عليه الزيادة كاليه بزيادة أو ما زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يرد أحد فله المتولى فسخها وباعه
المتولى وما يفسخ كان على المستأجر المسمى كما في الصفري هذا ما جرت به في هذه المسئلة من كلام
مشايخنا رحمهم الله اذا فسخ العقد بعد تعجيل البديل صحى كان العقد أو فاسدا فله الجمل بحسب البديل
حتى يستوفى البديل ذكره الزيلعي في البيع الفاسد مصر حبان للمستأجر حبس العين حتى يستوفى
ماله ولا يلحقه ما في آخر اجارات الوالدية لانه فيما اذا كانت العين في يد المؤجر وما ذكره الزيلعي انما هو
فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد مر حبه في الاجارة الفاسدة من جانب الفصولين الاجارة عقد لازم
لا يفسخ بغير هذا الا اذا وقت على استهلاك عين كالاستكتاب فلهما جازي أو رقب فسخها لا عذر وأصله في
الزراعة قرب البذر انفسخ دون العمل ومن اهدأه الجوزة لفسخه الذين على المؤجر ولا وفاء له لامن ثمنها
فله فسخها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجارة المجهولة تستغرق قيمتها لا يصح الاستيجار لمن تعين عليه الفعل
كفعل الميت وحده ودفنه والاجاز صرح استيجاره ببيان الاجر والمدة أجز الفاعل ثم ملكه فذهب استأجر
أرضه لوضع شبكة الصيد جاز وكذا استيجار طريق المرور بين المدة استأجر مشغولا وقار غاصح في القارغ
فقط أجراها للمستأجر من المؤجر لم يصح استأجره نصرا في مسلم الخدمة لم يجز لغيره جازا كالاستيجار
لكسابة أو لثمنه أو لبناء ديرة أو كسبة استأجره لم يصد له أو ليطحن جازا وقت استأجره زوجه الغنم
رجله لم يجز استأجره شاة لأرضه ولده أو حذيه لم يجز استأجره الى ما في سنة لم يجز إضافة الاجارة الى منافع
الدار جازة دفع داره الى آخر ليرمى بها أو أجر عليه فهي عارية للمستأجر فاسدا اذا أصبح بها جازت وقيل
لا استأجره درهم ليعمل بها كل شهر كذا فهي فاسدة ولا تجزى وبغتها ولو لم يجرى بها جازت أن وقت ولا تجزى
اجارة الشجر والكرم جاز على أن يكون الثمرة وكذا ألبان الغنم وصورها ولو استأجر الشجر مطلقا قال خواهر
زاده لقائل أن يقول بالجواز ونصرف الى شد الشاف عليها أو الدابة وبعدها لان المنفعة المقصودة منها
الثمره دفع غزال الى حائل لينسجه به بالنصف قدست كاستيجار الكتاب لقراءة مطلقا بفسدها الشرط كاستيجار
طعام العبد وعلف الدابة وتطين الدار ورميها وتعليق الباب وادخال جذع في سقفها على المستأجر لا يجزى
الاستيجار لاسقاء الحدود والقصاص استعان برجل في السوق لبيع متاعه فطلب منه أجرا فالفيرة
لعاذتهم وكذا لو أدخل رجلا في حانوته لم يجل له استأجره شيئا لنفع به خارج المصر فانتفع به في المصر فان كان
أو باوجب الاجر وان كان زيادة لاستأجره فاسقا ولم يركبها فعليه الاجر الا لعذر بها الاجر الكاتب اذا
أخطأ في البعض فان كان لخطأ في كل ورقة خسران شاة أخذوها وأجر مثله وان شاة تركه عليه وأخذ
منه القيمة وان كان في البعض فقط أعطاه بحسبه من المسمى استخدمه بعد مجدها وجب الاجر وقيمتها لو ملك
جمل أحد الاجيرين فقط فان كان شاة يركب عليها كله ولا فلاحا من النصف فصر الثوب المحجود فان
قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنجاح لا يستحق الخياط أجر التفصيل لاختياطة الصبر في باجر اذا

ظهرت الزمالة في الكل استردا لاجرة وفي البعض بحسبه دفع المؤجر له المفتاح فلم يدر على الفسخ لصناعة
ان امكنه الفسخ بلا كفالة وجب الاجر والا فلا اجرت داره من زوجهما سكنها فلا اجر من دافى على
كذافله كذا فهو باطل ولا جبر له ان دلت على كذافله كذا فله اجر المثل لمشي لاجله وفي السير
الكبير قال امير السيرة من دلتا على موضع كذا فله كذا يصح وتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في
البراز به وظاهره وجوب الحمى والظاهر وجوب اجر المثل اذ لا عقد اجاره هنا وهذا المختص لمسئلة
الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجاره المأوى والسمسار والجماد ونحوها جائزة للحمية السكون في
الاجاره ضام وقبول قال الراي لا رضى بالسعي وانما رضى بكذا فمكت المالك فري لزمته وكذا لو قال
لما كن اسكن بكذا والا فانتقل فسكن لزمه ما سمي الاجرة للارض كذا راج على المعتمد اذا استأجرها
لزم راعا قاصطم الزرع آفة وجب منه ما قبل الاصلاح ومقط ما بعد الاصلاح المكارى الذهاب معها ولا
ارسل غلام معها وانما يلزم الآخر بطلبها استأجره لحفر وحوض عشرة في عشرة وبين العتي فقهر خمسة في
خمس كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمس في الخمسة خمسة وعشر وفي مكان له ربع العمل
استأجره لحفر فبقره وفد في غير ميث المستأجر فلا اجر له بعلى كذا وكذا كذا فباعه فله اجر المثل وفي وجب
اجر المثل وجب الوسط منه اكرهنا على ما ينكرى الناس ان متغاولا تصح والاصح داري لك هبة اجارة
او اجارة هبة فهي اجارة اجرتك بغير شي فاسد لا عار به اجبر القصار أمين لا يعرض الا بالتعدي والقصار على
الاختلاف في المشترك ومجمله عند عدم اشتراط الضمان عليه امامه فيضن اتفاقا المستأجر اذا بنى فيها بلا
اذن فان بئله فله دفعه وان تبرأه فلا ضمان على الحمى والنيان ايعاض به المودع ففسد اجارة الحمام
اطعام المعين ببيان المدون كذا بشرط الورق على الكاتب شرط الحمى ان اجره من التعطيل محطوط عنه
صح لان محط كذا وتفسد بشرط كون مؤثرا على المستأجر واشتراط خراجها وعشرها على المستأجر
وبرهنا مكره وباجرة حال حنطة القرض على من استأجره الا اذا استأجره المقرض باذن المقرض امتنع
الاخر عن العمل في اليوم الثاني اجبر آخر تخريب بيتا فلا يلزم على المؤجر ولكن يخبر الساكن للعب
وكذا اصلاح الميزاب وقطبين السطح ونحوها لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر
عليه وكناسه وماد لا تنفع بغير الباقعة رد المستأجر على المؤجر واجب في مكان الاجارة الفسخ ان الاجارة
الاولى انما انقضت انقضت الثانية الاجارة من المستأجر ومستمأجره المؤجر لا تصح ولا تنقص الاولى
الانقضاء عن احوال المثل في الوقف اذا كان يسيرا جاز استأجرها من غيره فالثانية موقوفه على اجارة الاول
فان رد ما بطول وان اجازها فالاجرة استأجره لعمل سنة فغنى نصفها بلا عمل فله الفسخ تنسخ الاجارة
بغير المؤجر فالقائد لنفسه الاضررة كونه في طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتنتي الى
مكة فغير الامر الى القاضي ليعمل الاصل للثب والورقة فمؤجرها ان كان آمينا او يدعها بالقيمة فان
برهن المستأجر على قبض الاجرة فلا بد رد عليه حصته من الثمن وتقبل البينة هنا لا تخصم لانه رد الاخذ
من ثمن ما في يده واذا اعتق الاجير في اثناء المدقة فمؤجره فمضها فله على المؤجر ما مضى وان اجازها فالاجرة
للولي ولو باع التيمم في اثناءها لم يكن له فسخ اجارة الوصي الا اذا اجر التيمم فله فسخها اجر العبد نفسه بلاذن ثم
اعتق نفذت وما قبل في رقه لولاه وفي عتقه ولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه مرض الميذوا باقعه ومرفقه
عقره للاستأجر في فسخها وكذا اذا كان عمله فاسدا لا هم حذقه اذعي نازل الختان وادخل الحمام وساكن للمعد
للاستغلال الغصن لم يصدق والاجر واجبا خلت صاحب الطعام والملاح في مقداره فالقول اصاحه
وبأخذ الاجر بحسبه الان يكون الامر مسلما له اختلاف في كونها مشغولة او فارغة حكم الحال اذا اختلفا في
بعضها وقسدا ما قال لى لى الفسخ قال القاضي رحمه الله الا اذا ادعى المؤجر بانها كانت مشغولة بالزرع
وادعى المستأجر انها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما في آخر اجارة البراز به اجرها للمستأجر كما في المستأجر
لا تطيب بازيدة ولا يتصدق بها الا في مثلين ان يؤجرها بخلاف جنس المستأجر وان يعمل بها فلا كنه

كما في البرازية اختلغا في الخشب والآجر والفاق والمزب فاقول لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع والباب والآجر والجص والمذبح الموضوع فانه المستأجر والله أعلم بالصواب

﴿ كتاب الامانات من الوديعة والمارية وغيرها ﴾

الامانات تنقلب مضمونة بالموت من تجهيل الا في ثلاث الناطر اذ امانات مجهولات الوقت والفاضي اذا مات مجهلا موال المتأخر عنده من اودعه او السلطان اذا اودعه من الغنمة عند انقراض مائت ولم يبين عنده من اودعها فكذا في فتاوى فاضل صحن من الوقت وفي الخلاصة من الوديعة وكذا الوارث والحي وكذا من الثلاثة أحد المتفاوتين اذ امانات لم يبين حال المال الذي في يده ولم يذ كر للفاضي فصار المبتنى بالتلفي أربعة وزدت عليها مسائل الاولى الوصي اذ امانات مجهول لا فلا ضمان عليه كافي جامع الفصولين الثانية الأب اذ امانات مجهول مال ابنه ذكر فيها أيضا الثالثة اذ امانات الوارث مجهول مال اودع عند موته الرابعة اذ امانات مجهول مال بنته في يته الخامسة اذ امانات مجهول مال موضعه مال كفي في يته سابعة رابعة السادسة اذ امانات الصبي مجهول مال اودع عنده مجموع رابعة هذه الثلاث في التحصن الجامع الكبير للعلاني فصار المستثنى عشرة وقيد تجهيل الغلة لان الناطر اذ امانات مجهول مال البدل فانه بضمنه كافي الثانية وتعني موته مجهول ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها فان ينه او قال في حياته رددها فلا تجهيل ان يبرهن الوارث على مقالته والا يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تجهيل وقد اقال في البرازية والمودع بما يضمن بالتجهيل اذا برهن الوارث الوديعة أما اذا علم الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث أنا علمت او أنكر الطالب انفسر حاو قال هي كذا وكذا او هلكت صدق انتهى ومقتضى ضمانها صبر ورتها ديناني تركته وكذا وادعي الطالب التجهيل وادعي الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت مسروقة ثم هلكت فاقول للطالب في الصحيح كذا في البرازية تلزم العارية فيما اذا استعار بخلافه لوضع جذوه ووضعها ثم باع المبر الحذر فان المشتري لا يتكهن من دفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في الغنية اذا تعدى الامين ثم ازاله لا يزول الضمان كالمتعبر والمستأجر الا في الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستيعار والمضارب والمستضعف والشرط هنا أو مفاوضة والمودع ومستعير الرهن وهي في الفصول الاخرية فهي في المسوطة الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية تعار ولا تؤجر قيسل يودع المستأجر والعارية ان تصنع اعارتهما هي اقوى من الادعاء وقيل لا لان الامين لا تسلمها لغيره واما اجازت الاعارة لا بد من المعبر والمؤجر لا لطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الادعاء فان قيل اذا عارفت اودع قلنا ضمني لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر وأما الوصي فقبله الادعاء والاجارة دون الاعارة كما في وصا بالخلاصة وهكذا المتولي على الوقت الوكيل بقض الدين بعد مودع فاعليك الثلاثة كما في جامع الفصولين الوكيل بقض الوديعة الوصي والناظر في ضمان بقدر اجرة المثل اذا عملا اذا شرط الوقت فلناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل قالوا كان الوقت طامونة والموقوف عليه يستغنى فلا يحول لناظر كافي الثانية ومن هنا علم انه لا يحول لناظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون ولا يحول الوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقض الوديعة اذا سمى له اجر الباقى به اجاز بخلاف الوكيل بقض الدين لا يصح استجاره الا اذا وقت له وقتا في البرازية لو جعل للوكيل اجر ايصع ذكره كذا بالي ان الوديعة باع مضمونة وفي الصبر فية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع مع بخلاف الرهن اذا استأجر الرهن كل أمين ادعى ايفال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالودع اذا ادعى الرهن والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى اوقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه في حياته لم تقبل الا بينة بخلاف الوكيل بقض العين والغرف في الولي الجية القول للامين مع العين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خافت الظاهر وكذا المتولي الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض

أو الأمانة بحاله فانه ضامن فالمودع اذا خلطها بما له بحيث لا يتميز ضمنها ولو انفق بعضها فرده وخلطها بها
ضمنها والعامل اذا سأل للفقير أمشأ وخلط الأموال ثم دفعها ضمنها لاربابها ولا يتميز به من الزكاة الا ان
يأمره الفقراء ولا لاخذ المتولى اذا خلط أموال أوقاف مختلفة بضمن الا اذا كان باذن القاضي والممسار
اذا خلط أموال الناس وأمان ما يباعه ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوصى اذا خلط مال
اليتيم ضمنه الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط ماله بجمال غيره أو مال رجل بجمال آخر
والمتولى اذا خلط مال الوقف بجمال نفسه وقيل بضمن ولو أنفق المتولى مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحياله
براعته انفاقه في التعصير وان رفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذه منه قهرا ثم يرده عليه
الامين اذا هلك الأمانة عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شيء عليها هلك كذا في الوالو الحجة وفي
البرازيه الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه او دعه وهلك عند المودع فانه بضمنه لكونه مال المولى
مع ان العبد يد اعتبره حتى لو ادع وشيئا وغاب لم يمس للمولى أخذه المأذون له في شيء كاذنه أمانة وضمانا
ورجوعا وعدم رجوعا وخرجت عنه مسئلتان المودع اذا أذن انسانا في دفع الوديعة الى المودع فدفعها له
ثم اصحقت بضمنه بعد الهلاك فلا ضمان على المودع والسحق تضمن الدافع كما في جامع الفصولين الثانية
جامع مشترك بين اثنين أحركل واحد منهما حصته لرجل ثم أذن أحدهما متاجره بالمارة فعمر لرجوع
للمتاجر على الشرىك الساكت ولو عمر أحدهما الشرىكين الجماع بلا اذن شرىك فانه يرجع على شرىكه بمحضته
كذا في اجارة الوالو الخمية لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت سيفا فطلبه ليشرب فطلبها
أو كانت كتابا فبقيت أقرار بجمال غيره أو قبض كما في الخاتمة للمودع اذا ازال التعدي زال الضمان الا اذا كان
الاداع وقتا فتعدي بعد ثم أزاله لم يزل الضمان كما في جامع الفصولين المودع اذا أجهدها ضمنها الا اذا
هالك قبل النقل كما في الاجناس الوديعة أمانة الا اذا كانت بأجر فمضمونة ذكرا الزيلعي وتقدمت
للمعير ان يسترد العار به حتى شاء الا في مسائل لو استعاره لادباع ولده وصار لا يأخذ الا نديها له الرجوع
لا الرد فله أجزا المثل الى القطام ولو رجع في فرس القاذي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو الكراء
فله أجزا المثل وها في الخاتمة وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصده ولو لم يوقت
وتترك بأجزا المثل مؤنفة اذ العارية على المستعير الا في عارية الرهن كما في المسوط تحلف الامين عند دعوى
الرد أو الهلاك قبل لنفي التهمة وقيل لا تنكاره الضمان ولا يثبت الرد بعينه حتى لو ادعى الرد على الوصى وحلف
لم يضمن الوصى كذا في وديعة المسوط لو رد الوديعة الى عبدها لم يبرأ سواء كان يقوم عليها أولا هو المصحح
واختلف الاقناء فيما اذا ردها الى بيت مال كها أو الى من في عياله ولو دفعها المودع الى الوارث بلا أمر القاضي
ضمن ان كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بهادين المودع
ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين ادعى المودع دفعها الى مأذون
مال كها وكذا فاقول له في برائه لافي وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا فان
كانت أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قاضي الهنداية ومن الشافعي ما اذا
أذن المورث للمستأجر بالتعصير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في أحكام العجالة من المعادى استأجر بغيره
الى مكة فعلى القاهاب دون الحجى ولو استأجر بغيره فهو عليه ما كذا في اجارة الوالو الحجة وفي وقالة البرازيه
المستبضع لا يملك البضائع والادباع والبضائع المطلقة كالو كالة الموقرة بالمشقة حتى اذا دفع اليه ثوبا
وقال اشترى به ثوبا صح كذا اذا قال اشترى به أى ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره أن يشتري
له ثوبا صح والبضاعة كالضاربة الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا اذا كان في قصده ما يبيع له
قصدا الاسترباح أو نص على ذلك انتهى الاعارة كالأجارة تنسخ عت أجهدها كما في المنية القول للمودع
في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال أمرتني بدفعه الى فلان فدفعتها اليه وكذا به في الامر فالقول له ربيها
والمودع ضامن عند أصحابنا رجهم الله خلا لابن ابي ليلى كذا في آخر الوديعة من الاصل لمحمد رحمه الله

المودع اذا قال لأدري أبكأ استودعني وادعاهما رجلا ن وأبى أن يحلف أحدهما ولا يئنه يعطيهما المدا منقذين
ويضمن مثلها بينهما لانه أنلف ما استودع يحمله مات دجل وعليه دين وعنده ودعية بغير عينا تجبيع
ما تركه بين الثرما وصاحب الذبعية بالخصص كذا في الأصل أيضا
كتاب الحجر والمأذون

المحجور عليه بالسغة على قولهما المتفق به كك الصغرى في جميع أحكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق
والاستيلاء والتدبير وجوب الزكوات الحج والعمادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي صحة اقراره
بالغو بات وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من التلف فهو كالباقى في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة
فلا يكفر بالاصوم حتى لو أعتق عن كفارة طهاره صح ولا يجوز بيعه عنها ولا بصوم لها وتماه في شرح ابن
وهبان وأما اقراره في التاثر خاتبة أنه صحيح عند أبي حنيفة رجه الله هذه الجاهل انتهى يعني بناء على الحجر
بالسغة المسمى المحجور عليه مؤاخذا بفعاله فيضمن ما تلفه من المال وإن اذنت فالبينة على عاقلة في مسائل
لو أنلف ما اقتصر منه وما أودع عنده بلاذن وليه وما أخبره وما يبيع منه بلاذن ويستثنى من ابداعه ما إذا أودع
صبي محجور مثله وهي ملك صغير حلالا لملك تضمين الدافع أو الأخذ قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات
ابداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما يضمنها الصبي للتسلط من مال كها وهنالمو بعد كمالا ينفى الاذن في
الاجارة اذن في التجارة وبكسبه كذا في السراجية لا يصح الاذن للابن والمغصوب المحجور ولا يئنه ولا
يصبر محجور رابها على الصحيح اذن لعبه ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال بالبيع اعبدى فاني قد أذنت له في
التجارة بالبيع وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال بالبيعوا ابني اذا قال له آجر نفسك ولم يقل من فلان أو بيع ثوبي ولم
يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كما في الغانية والامر بالشراء كذلك كما في الواو الجسة قالوا في اشترى ثوبا
ولم يقل من فلان ولا لباس كان اذنا وهي حادثة الفتوى لم تحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل الخصم الا اذا كان
الاذن منشار باقي نوع واحد فاذن لعبد المنارة فانه يكون مأذونا في ذلك النوع خاصة وقال السرخسي
وجه الله الامع عندي التعصيم كما في الظهير به اذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان مأذونا الا
اذا كان المولى قاضيا كما في الظهيرية السفهة اذ اذرت نفسها من كف مع فان قصرت عن مهر مثلها
كان للمولى الاعتراض ولو اختلعت من زوجها على ما لم يقع ولا يلزمها ولا يصح اقرارها بسفبه ولا الاشهاد
عليه ولو دعي المولى المال الى التيم بعد بلوغه سفها ضمنه ولو لم يحجج عليه ولو جهر القاضى على سفبه فاطلعه
آخر جاز اطلاته لان الحجر ليس بقضاء ولا يجوز ثلثا تنفيذ الحجر الاول خلافا لقصاف وقف المحجور عليه
بالسغة باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضى فصحة البعنى وأبطاله أبو القاسم ولا يصبر السفبه
محجور وعليه بالسغة عند الثاني ولا بد من جهر القاضى ولا يرتفع عنه الحجر بالرد ولا بد من اطلاق القاضى
خلافا لمدرجه الله فيه ولا تشتط حصره أهمية المحجور عليه كما في خزنة المفتين ووقع حادثة جهر القاضى
على سفبه ادعى الرشدا ودعى خصمه فقام على السفه وبرهنا فلم أرضها نقلنا ربحا وينبغي تقديم بيته
البقاء على السفه لما في المحيط من الجهر الظاهر زوال السفه لان عقلة عنده عند ذكره دليل أبى يوسف
وجه الله على ان السفبه لا يصحجر الا بجهر القاضى وقال الزبائى وغيره في باب التحالف اذا اختلط الزوجان
في المهر قضى لمن برهن فان برهنا فن شهد له مهر المثل لم تقبل بيته لانها لا نكاحات فكل بيته شهد لها
الظاهر لم تقبل وهما ينفذ وال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه ورفقه
الا اذا كان أجيرا في البيع والشراء كما في اجارة منه المفتى العبد المأذون المدين اذا أوصى به سيده لرجل
ثم مات ولم يحجج القريم كان ملكا للموصى له اذا كان يخرج من الثلث وملكه كما عليه كذا الوارث والدين
في برقته ولو وجهه في حياته فلقريم بطلانها ويبيعه القاضى فما فضل من ثمنه فلا واجب كذا في خزنة
المفتين من الوصايا المأذون لا يكون مأذونا قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال المولى لاهل السوق يا بيعوا عبدى
ولم يعلم العبد

كتاب الشفعة

هي بيع في جميع الأحكام الا في ضمان الغير ولغيره فإذا استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الأب بخلاف البائع فروه المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق الشفيع كالأجل ورد هاعلى المانع لا تقسم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون القول قال الاسيخاني والقول أصح والأبطلت به المعام لا يؤخر للموهوم فلو وقع عيني رجلين فحضر أحدهما اقتض له والاخر نصف الدين ولو حضر أحد الشفيعين قضى له بكليهما كذا في جنائيات شرح المجمع باع مافي اجارة الفسر وهو شفعها فان اجاز البيع أخذها بالشفعة والأبطلت الاجارة ان ردها كذا في الولوالجبة الاب اذا اشترى دارا لابنه الصغير وكان شفعها كان له الأخذ بها والوصى كالأب اذا سكنت دار الشفيع ملازمة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا ينفق قط وان كان فيه تفرق الصفقة الفتوى على جواز بيع دو رمكة ووجوب الشفعة فيها يصح الطاب من الوكيل بالشرمان لم يسلم الى موكله فان سلم له لم يصح وبطلت هو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا سمع بالبيع في طريق مكة يطلب طلب الموائمة ثم يشهدان قدر والاوكل أو كتب كتابا وأرسله والأبطلت تسلم المار مع الشريد صحيح حتى لو سلم الشريد لم يأخذ المار سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها هو المختار الراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها فاصبح المشتري البناء فحاه الشفيع فهو مخير ان شاء أعطاه ما زاد الصبيح وان شاء ترك كذا في الولوالجبة وفيه نظر آخر الشفيع المار الطلب لكون القاضى لاراهانه فهو معذور وكذا الطلب من القاضى احضاره فامتنع فامر اليهودى اذا سمع بالبيع وم السيت فلم يطلب لم يكن عندنا تعليق ابطلها بالشرط جازا نكر المشتري طلب الشفيع حين علم بالقول له مع يمينه على نفي العلم ادعى الشفيع على المشتري اما احتال لا بطلها بصف فان نكل فيه الشفعة في منظومة ابن وهبان خلافا لشري الاب لانه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدار اراهن فالقول قول الاب بلا عين هبة بعض الثمن نظري في حق الشفيع الا اذا كانت بعض القبض حط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفيع له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيها يقول هذه الفاردارى وأنا ادعيها فان وصلت الى والا فاعلى شفعنى فيها استولى الشفيع عليها لا قضاء فان اعتمد قول عالم لا يكون ظالم والا كان ظالما وفي جنائيات الملقط وعن ابى حنيفة رحمه الله اشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه انتهى

كتاب القسمة

القسمة اذا كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وفرع عليها الولوالجبي في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفالة التارخانية وفي فتاوى قارى الهداية اذا خيف الفرق فانفقوا على القامع بعض الامتعة منها فالتقوا فالغرم بسدد الرؤس لانها لحفظ الانفس انتهى القسمة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة فيجوز بناء المهدى في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضرب وكذا لاهل المحلة أن يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم ان لم يضروه بنا فاطلة في هو اطر يق ان لم يضركم لكن ان خوصم قبل البناء منع منه وبعد هدم المشترك اذا انهدم قائم أحدهما العمارة فان احتل القسمة لاجبر وقسم الابن ثم أجره ليرجع بنى أحدهما بغير اذن الآخر فطلب بفتح يائه قسم فان وقع في نصيب الباقي فيها والا هدم له التصرف في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية انه ان يجعل تتواروا حساما ولا يضمن ما تلف به تنقض القسمة نظره ورد بن أو وصية الا اذا قضى الورثة الذين يتقوا الوصية ولا يضمن رضاه الوصى له بالثالث وهكذا اذا كانت بالرأى أما بقضاه القاضى لا تنقض بظهور ورثه واختلفوا في ظهور الوصى له

كتاب الأكرام

بيع المكره بخلاف البيع الفاسد في أربع محوز بالاجارة بخلاف الفاسد ويتنقض بفرض المشتري منه

مقتبعا القيمة وقت الاحتاق دون القبض واليمن والمنع أمانه في يد المكره مضمون في يد غيره كذا في المحتق أمر
السلطان كراهه وان لم يتوعدة وأمر غيره لا إلا أن يعلم بدلالة الحال أنه لم يمثل أمره بقتله أو بقطع يده أو
بضربه مضمون بخلاف على نفسه أو تلف عضو أو كافي منية المقتى أجرى الكفر على لسانه وبعد حدس أو قيس
كشروا بآثاره أكره بالقتل على القطع لم يسمه أكره المحرم على قتل صيد فاني حتى قتل كان ما يجوز
أكره على الغفوع دم الغنم بضم المكره أكره على الاحتاق فله تضمن المكره إلا إذا أكره على شراء من
يعتق عليه باليمن أو بالقرابة إذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابه وأجازة الا لتدبير
والاستعداد والاعتاق أكره على الصلاق وقع إلا إذا أكره على التوكيل به فوكل أكره على النكاح باكثر من
مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره شيء انتهى

كتاب الغصب

المغصوب منه مخبر بن تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب اذا غصب وقبضه أكثر
وكان الثاني مسلما من الأول فان المولى انما يضمن الثاني كذا في وقف الخمانية اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى
انه كان يذنه فالقول للمالك إلا اذا تصرف في مال امرأته فباتت وادعى انه كان يذنه أو أنكر الوارث فالقول
للزوج كذا في القبية من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بهارتها الا في حائط المسجد كافي
كراهية الخمانية الاجازة لا تلحق الا تلف فلو تلف مال غيره تعد ما قال المالك اجرت أو رضيت أو أمضيت
لم يرأى من الضمان كذا في دعوى الزبالة الأكر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الأمر سلطانا الثانية
اذا كان مولى للمأموه الثالثة اذا كان المأموه عبد الغير كاره عبد الغير بالابق أو بقتل نفسه فان الأمر
يضمن الا إذا أمره بتلاف مال سيده فلا ضمان على الأمر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يفرمه المولى
يرجع به على سيده الرابعة اذا كان المأموه رصيبا كما إذا أمر رصيبا بتلاف مال الغير فانه يضمن العصى
ويرجع به على الأمر الخامسة اذا أمر به بغير باب في حائط الغير فخره الضمان على المخاف ويرجع به على
الأمر وتمامه في جامع القصولين لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية الا في مستثناة في الرأحية
يجوز للولد ولو العاشر من مال المروض ما يحتاج اليه بغير إذنه الثانية اذا اتفق المودع على ابوى المودع
بغير إذنه وكل في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضي لم يضمن استهانة الثالثة اذا مات بعض الزفنة في السفر
فباعوا شاة وعده وجهه وبشمه وردوا البقية الى الورثة أو اغنى عليه فانه قوا عليه من ماله لم يضمنوا
استهانة اوهى واقعة أصحاب محمد رحمه الله كره الزبالي في آخر التفقات ومن هذا النوع المسائل الاستهانة
ذبح شاة تصاب دها لم يضمن ذبح أضحية غيره بلاذنه في أيامه لم يضمن ألمته في الاصل وقده منهم بما
اذا أضجعا للأضحية وكذا لو وضع قدره على كائون فيه لحم ووضع الخطب فاقده غيره وطبخه وكذا لو طعن برا
جعله في دورق و ربط الحمار فساقه وكذا لو جعل جماله الساقط في طريق فتلقت وكذا لو اعانه في دفع الجربة
فانكسرت وكذا لو فتح فوهة الطريق فسقاها حين سدها صاحبها ومما احوام رقيقه لا تخمائه وسقى أرضه بعد
بذر المزارع وليس منها سلع الشاة بعد تعلقها للتفاوت والكل من كتاب المرضى من جامع الفصولين
المباشر ضمان وان لم يتعهد والتسبب لا الا اذا كان يتعهد ولو رضى سهمان من ماله فاصابا ناسا فانه ولو
خبر بثراني ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه ولو أرضعت ابنة كبيرة الصغيرة لم يضمن
نصف مهر الصغيرة الا بتعهد الاقارب ان تعد لم يأنكح وأن يكون الارضاع ففسده الله وأن يكون لغير حاجة
والجهل عند نفاذه فرفع الفساد كافي ارضاع الهداية العقال يضمن الا في مسائل اذا جهده المودع واذا باعته
الغاصب وسلمه واذا ربح الشاهد به بعد القضاء كافي جامع القصولين منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث
مال اليتيم ومال الوقف والمعدل لا يستغلل منافع المعدل لا يستغلل مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد
كسبت سكره أحد الشر يكتفي في الملك اما لو وقف اذا سكنه أحدهما بالظبية يكون ان الخسواء كان موقوفا
للسكنى أولا استقلال فانه يجب الاجر ويستغنى من مال اليتيم مسهة سكنت أمه مع زوجها في داره فلا أجر

ليس لهذا ذلك ولا أجر عليه كما ذاق وصايا القنينة لا تصير الدار معدة له بأجرها انما تصير معدة اذا انماها
لذلك واشترها له واعداد المائت لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا اجرها من مائة متعومة من مال
وقف أو بغيره أو معدة للاستقلال فعلى المستاجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما بغيره
من المستاجر السكنى يتأويل عقد سكنى المرحوم لو استاجر حاشية باجر معلوم فسكنها سنتين ودفع اجرتها ما
ليس له الاسترداد او الغرض على الاصول يقتضي ان له ذلك ان لم تكن معدة لكونه دفع ما ليس بواجب
فيسترد الا اذا دفع على وجه الغيبة فاستهلكه المؤجر اجر الفصولى دارا موقوفة وقبض الاجر خرج المستاجر
عن العهدة اذا كان ذلك اجر المثل ويرد الى الوقف اجرها الغاصب ورد اجرها الى المالك تطبق له لان اخذ
الاجرة اجازة للعم قيمى قال الغاصب ضح بها فان ملكك قبل التخصيص فمهما وان بعده لا الاجر قيمى وكذا
انهم امرأان ينظر الى خاصية فظهر اليها فاسال الدم فيها من انفة ضمن نقصان المثل الخشب اذا كسره الغاصب
فاحشاها لملكه ولو كسره الموهوب له لم يقطع الرجوع عنه في حق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا
وضعه بغير ضرورة الا حشاها لغيره بالامر الا في ثلاث ما اذا كان الامر سلطانا ومولى المأمور او كان المأمور
عبد الغيبة بان لا يملك غيره فانتهى كان الضمان على العبد ورجع به على امره كافي جامع الفصولين وزدت
وانما اذا امر الابانته كافي القنينة لا يجوز دخول بنت انسان الا باذنه الا في الغزو وكما منة المفق وفيما اذا
سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو اعلمه اخذه كافي الوديعه حفره فادفن فيه او خربتاه وعلى ثلاثة اوجهه
فان كان في أرض ملكه للمحرفة للملك النيش عليه واخر اوجهه وله التسوية والزرع وقوتها وان كان في أرض
مباحة ضمن المحرفة حفره من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الارض سبعة لان
المحرفة لا يدري باى أرض هو تها كذا ذكر للفردوع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف وينبى أن يكون
الوقف من قبل المباح فيضمن قيمة المحفر ويحمل سكرته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهم صور فان
في أرض مملوكة فالحال التجار وفي مباحة فله تضمين قيمة المحفر

كتاب الصيد والذبائح والاضحية

الصيد مباح الا للهوى أو حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فالحق حرفة كصباى السمك حرام واسباب
الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح وناقل البيع والمبة ونحوهما وخلافه كملك الوارث
فالاول شرطه خلو محل عن الملك فالواستولى على حطب جمعه غيره من المغازاة لم يملكه ولا يحمل للمقتل
ما يهدد بالاعتراض ولو ارسل انسان ملكه وقال من اخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فاصاحه اخذه بعده حتى
قتلوا الرمان للمغاة في الطريق لكن المختار انه ملك قتلوا الرمان ولو اتي به جمعة ميتة لم يجر جيل وسخها
واخذ جلد هائل الكها اخذ فادفنه به مازاد الدباغ ان كان عياله قيمة ولا استيلاء فسمان حقيقي وحكمي
فالاول بوضع اليد والثاني بالتهيئة فاذا نصب الشبكة للصيد ملك ما تقتل بخلاف ما اذا نصبها للتحالف واذا
نصب الفسقاط فتعمل الصيد ملكه ولو نصبها لغيره فتعمل بها فاحذره غيره فان كان الاول بحيث لو مديده
أخذ ملكه فمأخذه من الثاني والا فلا ولو حفر بئر الصيد للذئب وغاب فقدم آخر مسته اصيد هافوق الذئب
في الدثر فهو لغيره وما اتصل في أرضه فهو له وان لم يمتها لانه من انزاعها بخلاف الفحل والظبي اذا تكس
أو باض الصيد فانه لا يكون لصاحبها الا بالتهيئة ما لم يكن قريباً منه بحيث لو مديده لآخذه ولو وقع في حجره
من التناثر شيئا فآخذه غيره فلا تخذ الان بي بي حجره وأما الثاني فشرطه وجود الملك في المثل فلا يجوز
بيع مربة القاص والغاصب اهدم الملك لتحل ديبعة لغيره ان كان أو هسيان أو كان جبريا حلت سمكة في
سمكة فان كانت سمكة حلالا الا لانها مستترة وان وجد فيها ديرة ملكها حلالا وان وجد خاتما أو ديناراً
مضروباً بالاهو لقطعة أن تصرفها على نفسه به الدنير فان كان محتاجاً وكذا كان غنيا عندنا أرسلات
السمكة في الماء النجس فكبرت فيه لا بأس باكلها الحال ويحل أكلها اذا كانت مخرجة طافية اشترى سمكة
مشدودة بالشبكة في الماء موقوفة كذا سمكة فابتلعها فالمبتلعة بالمبيع والمشدودة للمشتري فان

كانت المتلعة في المشدودة فهما المشتري قبضها أولاً ذبحها أقدم الامير أولاً أحدهم العظماء بصرم ولوذ كر
الله تعالى بالنعف لا التفر على الامير لا يجوز وكذا التقاطه في العرس جائزاً للعضو المنفصل من الحي كبقته
الامن مذبح قبل موته فيحل أكله من الماء كقول كافي منية المفتي

كتاب الخمار والاباحه

ليس زماناً زماناً اجتناب الشبهات كافي من الخانية والقبض الغش حرام فلا يجوز اعطائه الزيف لداش ولا
بيع العروض المنشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب والثانية في اعطائه الجمل يجوز له اعطائه
الزيف والسوقه وحما في واقعات الحسامي من شراء الاسير الغش في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق
الجهيد كذا في قضاء الخانية الحرمه تتعدى في الاموال مع العلم الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال له وان
علم بموته منه من الخانية وقبضه في الظهير بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل بغيره فسحق الا اذا كان
ذاعلم وشرف كذا في مكفرات الظهير يتو بدخل السلطان العادل والامير تحت ذى الشرف بكم معاشره
من لا يصلي ولو كانت ذبحه الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره له امرأه معاشرته كذا في نفقات الظهيريه
المخلف في الوعد حرام كذا في اخيه الصغيره وفي القننه وعدة ان ياتمه بانه لا يأثم ولا يزم الوعد الا اذا كان
معلماً كافي كغالة الرزاق وفي بيع الوفاء كذا في الزبلي استخدام النبيم بلا حرمه حرام ولو لاخيه ومعلمه الا
لامه وفيما اذا ارسله للمعلم لاحضار شريكه كافي القسبه ليس الحريم بالخالص حرام على الرجل الا ان يفتي قل او
حكمة كافي الحدا من غايه البيان ولا يجوز انما في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعلم حرم عليه نفسه
لوه الصغير فلا يجوز ان يسقيه خمر ولا ان يلبسه حرام الا لا زمة له لو نهى ربت ودخلت حريمه وفيما اذا
لقائط او بول مستقبلاً او مستدبراً اغتسل بالاجبة حرام الا لا زمة له لو نهى ربت ودخلت حريمه وفيما اذا
كانت جهوراً شوهها وفيما اذا كان بينهما حائل في بيت الخسلوة بالخمر مباحة الا لاخت من الرضاة
والهجرة الشابة من مات على الكفر ابيع لعنه الا والذي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثوبه باب الله تعالى
أصابعه حتى آمنه كذا في مناقب الكردي استماع القرآن أثوب من قرأه كذا في منظومه ابن وهبان

كتاب الرهن

ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة يبيع المشاع جائز لارهنه يبيع المشغول جائز لارهنه يبيع المتصل بغيره
جائز لارهنه يبيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المذبح جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن
البناء بدون الارض فاذا أجرة المرفق لا يطيب له الاجازة الرهن في الارض في الاجارة فأخرج من الرهن
ولا يعود الاجازة الرهن العين عند المستاجر على دينه مع وانقصت باع الراهن للمرفق أكل اثمارها كلها
لم يضمن باع الراهن من يز يدتم باعده من المرفق انفسخ الاول يكره للمرفق الانتفاع بالرهن باذن الراهن واذا
أذن له في السكنى فلا رجوع له بالاجرة رهنه على دين موعود فدفعه البعض وامتنع لاجير لا يبيع القاضي
الرهن بغيره الراهن المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون في الاصح الاجل في الرهن
يقصد الوارث اذا عرف الرهن لا الرهن لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور المالك القول للمكرع المدين وفي
قبض الرهن وفي مقدار ما رهن به اختلف الراهن والمرفق فيما باع به العبد الرهن قالوا للمرفق وان
مصدق العبد الراهن كما اختلف في قيمة الرهن بعد هلاكه ولو مات في يد العبد قالوا للرهن ولو
كان رهنه بمثل الدين فباعه العبد وادعى المرفق انه باعه باقل من قيمته وكذبه الراهن قالوا للرهن
بالنسبة الى المرفق لا للعبد باجازه الكفالة به جاز الرهن به الا في ذلك المبيع يجوز الكفالة بدون الرهن
ويجوز الكفالة بما هو على الكفيل والرهن وفي الكفالة المعلقة يجوز أخذ الكفيل قبل وجود الشرط
دون الرهن ذكرها في ايضاح السكراني

كتاب الخنايا

العاقلة لا تنقل العمد الا في مسئلة ما اذا عاقب بعض الاولياء او صالح فان نصب الباقي بقلب الما لا يقبله

العاقلة كما في شرح المجموع صلح الاولياء وعفوه عن القاتل بسقط جثتهم في القصاص بالدية لاحق المتقول
 كذا في المنة الواجب لا يتعد بوصف السلامة والمباح بتعديده فلا ضمان لوسري قطع القاضي الى النفس
 وكذا اذا مات المعزور وكذا اذا سري الفسب الى النفس ولم يجاوز المعتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع المقتول
 يديه باطامه فسرت ضمن الدية لانه مباح فنتقيد ضمن لو عزر زوجته فماتت ومنه المروفي الطريق
 مقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه أو الام أو الوصي تأديدا ومن الاول ضرب الاب ابنه أو الام أو الوصي أو
 المعلم باذن الاب تعليم فمات لضمان فضررب التأديب مقيد لكونه مباحا وضرب التعليم لان كونه واجباً ومباحاً
 في الضرب المعتاد لما غره فوجب الضمان في الكل وتخرج عن الاصل الثاني ما اذا طوى زوجته فافضاها
 وماتت فلا ضمان علمه مع كونه مباحاً لكون الوطى أخذ موجه وهو المهر فلم يجبه آخر وتما فيه في التعزير
 من الزبلي الجنائتان على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا تتدخلان الا اذا كانا خطأ ولم يتخلل ما برؤ
 فتجب دية واحدة كره الزبلي القصاص بحب لعمت ابتداءهم ينتقل الى الوارث فلو قتل العبد مولاه وله
 انسان فعفا احداهما سقط القصاص ولا شيء لغير العاق عند الامام وصح عقو الجرح وتقتضى دية منه لو
 انقلب مالا وهو موث على فرايض الله تعالى فيرثه الزوجان كالا مال الاعتبار في ضمان النفس بعدد
 الجناة لا بعدد الجنائيات وعليه فرع الوالو الجلي في الاشارة لوامره ان يضرب عبده عشرة أسواط فضرربه أحد
 عشر فمات رفع عنه ما قصته العشرة وضمن ما قصه الاخر فضمنه مضروبا بعشرة أسواط ونصف قيمته
 دية القتل خطأ وشبهه عمد على العاقلة الا اذا ثبت باقراره أو كان القتل في دار الحرب
 لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولادية على عاقلة هبة القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجرى عليه
 التجليل كما في اجارة الوالوية لا تصحب على المكره دية المكره على القتل اذا قتله الاخر فدفع عن نفسه لكل
 واحد الترضي على من شرع جناحاً في الطريق ولا يأثمون بالسكوت عنه يضمن المباشر وان لم يكن متعديدا
 فضمن الحد اذا طرقت اليد بدية تعاقبا وعنا القصاص اذا دق في حاقوه فانهم حاقوه لا اعتبار برضاه أهل
 القهله بالسكة النافذة سفر بقر في بيرة في غير الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الجمام لحما من عنده وكان
 غير حاذق فعميت فعله نصف الدية ومنه الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالمحدود
 ومنه العتق الفرق القصاص كالمحدود الا في خمس ذكراها في قاعدة ان الحدود تدبر بالشبهات عفو
 الولي عن القاتل أفضل من القصاص وكذا عفو الجرح وعفو الولي يوجب براءة القاتل في الدنيا
 ولا يبرأ عن قتله كالوارث اذا أبرأ المديون برأ ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطله اذا قال المورث قتلني فلان
 ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينة الوارث ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم
 مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر جرحه تقبل كما في شرح المنظومة يصح عفو الجرح والوارث قبل موته
 لا فقدان السبب هما كما في البرائة المحدود تدبر بالشبهات ولا تثبت معها الا في الترجمة فانها تدخل في الحدود
 مع ان فيها شبهة كما في شرح ادب القضاء

كتاب الوصايا

لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخر ونأينا الا في ثلاث كإزالة زبلي اذا بيع
 بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولما له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه
 وزدت أربعة قصار المستفيبعة ثلثة من الظهيرة فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه
 وفيما اذا كانت غلته لا تز يدعى مؤنته وفيما اذا كان حائزاً ودارا يخشى عليه النقصان انتهى والارابعة
 من يبيع للمانية فيما اذا كان العقار في يد متقلب وخاف الوصي عليه فله بيعه انتهى وفي المجموع وبضم القاضي
 الى العاجز من بيعته فان شكى اليه ذلك لا يجيبه حتى يفتحه فان ظهر عجزه استبدل به وان شكى منه الوزنة
 لا عزله حتى تظهر له خباية انتهى وفيه ويبع الوصي من اليتيم أو شرأه لنفسه وفيه دفع للصبي جائر انتهى
 واختلاف في تفسير النفع قبل نقصان النصف في البيع وفي الشراء بزيادة نصف القيمة قيل درجبان في

الشريعة فصاروا زادة وقامه في وصايا الجانب وقسمه الوصي المامشتر كليه مو بين الصغير تجوز ان كان
 فيها نفع ظاهر عند الامام خلافا لمدحه الله تعالى كذا في قصة القتيبة وفي جامع القصولين انتهى وصيه
 دينيا بغير امر القاضى فلما كبر اليتيم انكر دينه على ابيه ضمن وصيه مادفعه لولم يجد بيته اذا اثر بسبب
 الضمان وهو الدفع الى الاخني فلما ظهر غريم آخر يقر له حصته له دفعه باختياره بعض حصته الى غيره فلم
 تكن للغريم الاول بيته على الذين ضمن الوصى كل مادفعه اليه لوقوعه بغير جهة وصى ادى ديننا فاستكرت
 الورثة تقبل بيته ولولا بيته فلما تحلف الورثة انتهى فقلع علم ان الوصى لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت
 سواء كان المتارعه اليه بغيره او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بيته كما في خزانه
 المغنين وقيدته في جامع القصولين على قولنا مؤجل عرفا وفي بيع القتيبة ولو باع القاضى من وصى الميت شيئا
 من التركة بشئ لا يشترط لانه محجور به والوصى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من
 الوصى الذي نصه عن الميت جاز انتهى وفي المنتقى أنفق الوصى على الموصى في حياته وهو معقول اللسان
 يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصى بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وأفق عنه صدق
 ان كان هالكا والا لا كذا في دعوى خزانه الا كل ويقبل قول الوصى فيما دفعه من الاتفاق بلا بيته
 الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي فيما اذا فرض القاضى نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصى
 المدفع كذا في شرح الجمع مع الايمان هذا الس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما اذا كان من حوائج
 انتهى فينبغي أن لا تكون نفقة زوجه كذلك لانها من حوائجها ولا تشكل عليه قبول قول الناظر
 فيما دفعه من الصرف على المستحقين بلا بيته لانها من حوائجها في الوقت وفي شئ من اختلاف لو قال
 ادبت خراج أرضه أو جعل عبدا لآبى قال أبو يوسف رحمه الله لا يان عليه وقال محمد رحمه الله عليه
 البمان كما في الجمع والحاصل أن الوصى يقبل قوله فيما دفعه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين
 الميت الثانية ادعى أن اليتيم اشتبك مال آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه ادى حبل عبده الآبى من غير
 اجازة الرابعة ادعى انه ادى خراج أرضه في وقت لا تصح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم
 السادسة ادعى انه اذن لليتيم في الاجارة وانه ركبته ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال
 نفسه حال غيبه ماله وأراد الرجوع الثانية ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماؤا الاتامعة تجوز ثم ادعى
 انه كان مضاربا العاشر ادعى فداء عبده الجاني الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع
 التركة قبل دفع ضمان الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم امرأه ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل في
 فتاوى العتاي من الوصايا و كذا يطا وهو ان كل شئ كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا وصى
 القاضى كوصى الميت الا في مسائل الاولى وصى الميت ان يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع
 ظاهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما هو أمادى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالمو كيد وهو
 لا يعقد لنفسه كذا في شرح الجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى شخص من ثلاث وصى الميت الثالثة
 اذا باع عن لا تشيل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت وهما في الخلاصة وقد كرى نفخص الجامع استواءهما
 في رواية في الاولى الرابعة وصى الميت أن يزوج الصغير بمضاطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى
 القاضى كذا في القتيبة الخامسة ليس للقاضى ان يزل وصى الميت العدل الكافي وله عزل وصى القاضى كما
 في القتيبة خلافا لما في التبعة السادسة لا يملك وصى القاضى القبض الا باذن مبتدأ من القاضى بعد الايامه
 بخلاف وصى الميت كذا في الخلاصة من المحاضر والمجملات السابعة يجعل نهي القاضى عن بعض
 التصرفات ولا يعمل بنهي الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التبعصيص وعنده التامنه وصى
 القاضى اذا جعل وصيا بعد موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصى الميت كذا في التبعة وفي الخزانه وصى
 وصى القاضى كوصيه اذا كانت الوصية عامه انتهى ويحصل التوفيق تبرع المرء في مرض موته وانما
 نفذ من الثلث عندهم الاجازة الا في تبرعه بالنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى

وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير من الوصايا ما ألفه وصورها التي يلقي في كتابه القصب بان المرء بعض أعار
 من أجهن والمنصوص عليه أنه إذا تبرأ من أجر المثل فإنه يتقدم من الجميع وقال الطرسوسي أنهم اختلفت
 القواعد وليس كما قال فان الأمانة والأجرة تطلان بعبث فلا اعتراض على الورثة بعدم ماله لا فسخا في حياته
 لا ملك لحسم فاهم إذا أرا الوصي من مال اليتيم لم يجب بقده لم يصح والاصح ومن الأفي مسئلة لو كاتب
 الوصي عبد اليتيم ثم أراه من البذل لم يصح كما في الخامسة المتولى على الوقف كالوصي كما في جامع القفصولين
 الإشارة من الناطق بطلان في وصية وغيرها الأفي لا قواعد الاقرار بالنسب والاسلام والكفر كذا في التلخيص
 واختلفوا في وصية معتقل اللسان كما في الجميع والفتوى على صحة ان دامت العقله الى الموت ولا تطلت ليس
 للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فان عزله كان جائزا أما كما في المحط واختلفوا في صحة عزله والاكثر
 على العصة كما ذكر ابن التمهنة لكن يجب الاقناء بعدم صحته كما في جامع القفصولين وأما عزل الناض
 فواجب وأما العاجز فيضم اليه آخر كما قدمناه والعدل الكافي لا ملك عزل نفسه والمحلية فيه شيان أحدهما
 ان يجعله الميت وصدا على ان يزل نفسه متى شاء الثاني ان يدعي دينه على الميت فتمت به القاضى فيخرج منه كذا
 في اللؤلؤ الجية وفي الخامسة القاضى اذا اتهم الوصي بالخرجه على قول أبي حنيفة رحمه الله وانما يضم اليه آخر
 وقال أبو يوسف رحمه الله يخرج جهده عليه الفتوى المعنى في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو اعتق
 عبدا بغيره فقتل سر لا خطأ فله قيمته من ان يسي فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا وصية للقاتل وأخرى
 وهي الأقل من قيمته ومن دية المقتول لجنائته كالمكاتب اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعيه لم تقبل كما في
 شهادات الصغرى والمدر بعد موت ولاه كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمن سعيته خطأ كان عليه
 الاقل وعندهما الدية على عاقلة وهي من جنابات المصم وصرح أيضا في الكافي قبيل القسامة بان المدبر في
 زمن سعيته كالمكاتب عنده وحيدون عندها وكذا الوما وترك مدبر الاماله غيره فقتل هذا المدبر رجلا
 خطأ فعليه ان يسي في قيمته لولى القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية انتهى وعلى هذا ليس للمدبر ان
 تزوج نفسه هازن سعيته لان المكتبة لا تزوج نفسها وعندها الهادف لانها متهمة وتنفذ انقبت به القاضى
 لا يجوز وصى الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهرت خيانتة أو تصرف في ما لا يجوز عالما بمختار الوادعي دينه على
 الميت ويجوز عن أنبائه ولكن في هذه قوله له امان ترى الميت أو عزتلك ولا ينصب وصيا غيره مع وجوده الا
 اذا تاب غيبة منقطعة أو أقر بدي الدين كما في الخزانة لا ملك الوصي بيع شيء ثاقل من عن المثل الا في مسئلة
 ما اذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الوصي به ضمن المثل فله الخط الوارث ان تصدق بالثلث للوصي
 به للمقر وهما وصى لم يجز وبأخذ الوصي الثلث مرة أخرى ويتصدق به كافي القنية الوصي على الالبصاء
 سواء كان وصى القاضى أو الميت فيها كما في الخامسة الوصي اذا نط مال الصغرى بما لم يضمن منها أيضا
 للوصي اطلاق غير اليتيم من الحسن ان كان معصرا لان كان موثرا الا ملك القاضى التصرف في مال اليتيم
 مع وجود وصيه ولو كان منصوب به كافي بيوع القنية لا يقنع الوصي ما أنفقه على ولية خزان اليتيم اذا كان
 متعارفا لا مرفق فيه ومنهم من شرط اذن القاضى وقيل بغيره مطلقا كذا في غيب القسمة القاضى اذا أقام
 فيما يجوز الوصي لا يترتب الوصي وان أقامه مقام الأول انزل كذا في قسمة اللؤلؤ الجية اذا مات أحد الوصيين
 أقام القاضى الخ وصيا أو ضم اليه آخر ولا تبطل الا اذا أوصى لها بالتصدق بالثلث فيمنع عنه حيث شا
 كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي اذا أراهما وجب بقده مع ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه من
 بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب كافي الخامسة الغلام اذا لم يكن أبوه حاشا كفا ناس ان هو في طعمه
 الحيا كانه بيع بغيره لا وولاية اجاره ابنه ولو كان في حجره قال القاضى جعلتلك وكذا في تركه فلان كان
 وكذا بالخط لا غير ولو زاد قسري وتبيع كان وكذا فيهما او قال جعلتلك وصيا في تركه فلان كانه وصيا في
 الكل اذا مات الوصي خرج الموصي به عن ملكه ولم يدخل في ملك أحد حتى يقبل الموصي به فيدخل في
 ملكه أو يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب أوصى الى رجل ثم الى آخر فها مشر يكافى كاه كذا في

التهديب ففى الوصى الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى بما للقاضى اتفق الوصى على التيمم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الايبنة

﴿ كتاب الفرائض ﴾

لميت لاعلاك بعد الموت الا اذا نصب شبكة الصيد ثم مات فتقبل الصديقها بعد ما مات فانه عليه كدورث عنه كذا ذكره الزبلى من المكاتب العطاء لا يورث كذا فى صلح البرازيقه كذا فى زبلى من آخر كتاب الولاية ان ثبت المعتقد ثبوت المعتقد فى زماننا وكذا ما فضل بعد فرض أحدنا وجن برعله وكذا المال يكون للميت رضا وعزاه الى النهاية بناء على انه ليس فى زماننا ثبت مالنا لهم لا ينص عليه موضوعه كل انسان يورث ويورث الثلاثة الانبياء عليهم السلام لا يورثون ولا يورثون وما قبل الله عليه السلام يورث خديجة لم يصح وانما وهبت مالها له عليه السلام فى محبتها والميراث لا يورث ورثته ورثته المسلمون البنين يورث ولا يورث كذا فى آخر البنية وفى الثالث نظر بعلم ما قدمناه فى السبوع واختلافه فى وقت الارث فقال مشايخ العراق رحمهم الله تعالى فى آخر جزء من أجزاء حياة المورث وقال مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى عند الموت وفائدة الاختلاف فيما لو قال الوارث لجارية مؤرثه اذا مات مولاك فانت حرة فعلى الاول تمضى لاعلى الثانى كذا فى البنية الارث يحرق فى الاعيان واما الحقوق فنها ما لا يحرق فيه كفى الشفعة وخيار الشرط وحدا التقذف والنكاح لا يورث وحسب البيع والوهن يورث والوكالات والعودارى والودائع لا يورث واختلفوا فى خيار العيب فمنهم من قال يورث ومنهم من أثبت له الوارث ابتداء والدية يورث اتفاقا واختلافه فى التفاصيل ذكر فى الأصل انه يورث ومنهم من جعله لورثته ابتداء ويوزان يقال لا يورث عنه خلافا لما أخذ من مسئلة ما لو برهن أحدنا ورثه على التفاصيل والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر وعنده خلافا لما كذا فى آخر النية واما خيار التعيين فانفقوا انه يثبت للوارث ابتداء الجدة كالأب فى إحدى عشرة مسئلة خمس فى الفرائض وست فى غيرها أما الخمس فالاولى الجدة أم الأب لا يرث لها عيب الأب ولا توجب الجدة الثانية الاخرة لا يورث أول الأب يستطون بالأب ولا يستطون بالجدة على قولهما ويستطون به كالأب على قول الامام وعليه القدرى فالجدة على قولهما خاصة الثالثة لام ثاب ما بقى مع أحدنا وجن والأب ولو كان مكان الأب جده فلا بد ثلث جميع المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله الاربعة لومات المعتقد عن أبي حنيفة وابن متهمة فلا بد السدس والباقي للأب فى رواية ولو كان مكان الأب جده فالكل للأب فى الروايات كلها على قول الامام الخامسة لورثك جدته وأخاه قال أبو حنيفة رحمه الله يخصم الجسد بالولاء وقال الولاء بينهما ولو كان مكان الجد أب فاليراث كله اتفاقا وأما المسائل الستة فاربعة فى الكتب المشهورة لوامسى لآخر باه فلان لا يدخل الأب ويدخل الجد فى ظاهر الرواية وفى صدقة الفطر تجب صدقة قطر الولد على أبيه الغنى دون جده ولورثت الأب جرولاه ولله الى مواليه دون الجد صغيرا كبيرا مسلما باسلام أبيه دون جده الخامسة لومات وترك أولاد صغارا ومالا فالولاية للأب فهو وكفى الميت بخلاف الجد السادسة فى ولاية النكاح لو كان الصغير أخ وجده فعلى قول أبي يوسف رحمه الله يشتر كان وهو على قول الامام رحمه الله يخصم الجد ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا ثم زوت أخرى وهو انه اذا مات أو هو صار شيئا لا يقوم الجد مقام الأب لازالة النكاح عنه فهم اثنا عشر مسئلة ثم رأيت أخرى فى نقات الخمانية لومات وترك أولاد صغارا ولا مال له ولهم أم وجد الأب فالنقطة علم ما اتلنا الثالث على الامم والثلاث على الجد انتهى ولو كان الأب كانت كلها عليه ولا تشارك الامم فى نفقتهم فهمى ثلاثة عشر الجدة الفاسدة ذوى الارحام وليس كاب الأب فلا بد النكاح مع العصبان ولا عليك التصرف فى مال الصغير ولو ادعى نسب ولجارية ابن بنت لم يثبت بلا تصديق وفى الميراث من ذوى الارحام الامسئلة ما اختلف ولديته فانه لا يقتل به كاب الأب كذا كمال زبلى والجداى من الجنابات وصى الميت كالأب الا فى مسائل الاولى لا يجوز اقرضه اتفاقا ويجوز اقرض الأب فى رواية الثانية يبيع ويشتري لنفسه بشرط الخير به للتيمم وللأب ذلك بشرط ان لا يضره والثالثة للأب أن

بعض دينه من مال ولده بخلاف الوصي الرابعة للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة والوصي بقدر عمله الخامسة للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي السادسة لا تقوم عمارته مقام عمارتين فاذا باع او اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الاب السابعة لا يبي الا انكاح بخلاف الاب الثامنة لا يعميه بخلاف الاب التاسعة لا يؤدي من ماله صدقة قطر بخلاف الاب العاشرة لا يستقدمه بخلاف الاب الحادية عشر لا حصانة له بخلاف الاب الميت لا يرث الا في مسئلة ما اذا ضرب بطن امرأة فآلقت ميتة فان الغرة ورثها الجنين انور عنه كما في جنابات المسوط ولا يملك الميت الا في مسئلة ذكرناها في الصيد ولا يضمن الا في مسئلة ما اذا حفر ثرا فهدم ما من فوقه فيها انسان بعد موته كانت الدية على عاقلة ولو حفر بعد ثرا تدبها فاعتقه مولاه ثم مات العبد فوق انسان فيها فالدية على عاقلة كما في الجامع لومات المسنن في دارنا عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بيعة ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا لا نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كقيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كذبا في مستأن فنع القدر قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الحرف في أحد قال الجرجاني في الخزانة قال العباس الناطي رايت بخط بعض مشايخنا رحمه الله في رجل جعل لأحد دينه دارا فيه على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأبقى به الفقهاء أبو جعفر محمد بن أبيان في أحد أصحاب محمد بن شعاع البلخي وسكن ذلك أصحاب محمد بن أبي الحارث وأبو عمرو الطبري انتهى والله سبحانه ونعم إلى أعلم

﴿ثم الفن الثاني من الاشياء والنظائر وبله الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو فن الجمع والفرق﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله على ما أمم والم * وفن من دقائق المغايب وفنهم * وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم (وبعد) فلهذا هو الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو فن الجمع والفرق ونهت نفسه على أحكام يكثر دورها ويقع النقص سهلها أحكام الناس والجاهل والمكره وأحكام الصبيان والعبد والسكران والأعرج وأحكام الحمل وفيه كتبنا في الفوائد من كتاب البيوع والأحكام الاربعه لاقتصار والاستفاد والتبيين والافتقار وحكم النقود وما يتبع وما لا يتبع ويابجران أحدهما مكان الآخر وبيان حكم الاساقط هل يعود أم لا وما رجع على ذلك وبيان ان النائب عكس ما لا يملكه الاصيل وبيان ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله وبيان ان الزوف كالتباعد في بعض دون بعض وأحكام النائم وأحكام الجنون والمعذرة وبيان ما يعترب فيه المعنى دون اللفظ وعكسه وأحكام الانثى وأحكام الجن وأحكام الدمى وأحكام المحارم وأحكام غيبوبة الحشفة وأحكام العقود وأحكام القسوخ والقول في الملك والقول في الدين وأحكامه والقول في نفس المثل ونحوه المثل ومهر المثل والقول في الشرط والتعليق والقول في النسق وفي أحكام المعجدين في الحرم ويوم الجمعة أحكام النامي وحسد النسيان في الخبر برأيه عدم ذكر الشيء وقت حاجته اليه واحتفاء في الفرق بين السهول والسيان والمعتمدانها امتداد فان وافق العلماء على انه مرقط للآثم مطلقا للتبديد الحسن ان الله تعالى وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه قال الأصوليون انه من باب ملك الحقيقة بدلالة محل الكلام لا من عين الخطأ وأخويه غير مرفوع بالمراد كرهوا وهو نوعان آخرى وهو المأثم وذنبوى وهو الفساد والكلان مختلفان فصار الحكم بعد كونه مجزا مشتركا لا يعم ما عتد فلا المشرك لا يعم له وما عتد الشافعي رحمه الله فلا المجاز لا يعم له فاذا ثبت الاخرى اجابا لم يثبت الآخر كذا في التتميم ونماه في شرحنا على المنار وأما الحكم الذنبوى فان وضع في تركه مأثور لم يسقط بل يجب تداركه ولا يخص الثواب المترتب عليه أو فعل معنى عنه فان اوجب عقوبة كان شبهة في اسقاطها فنسى صلاة أو صوما أو حجا أو زكاة أو نذرا أو جب عليه قضاء أو لاعلاف وكذا لو وقع بغير عرفة غلط يجب القضاء اتفاقا ومما من صلى نجاسة مائة ناسيا أو نسي ركعا من أركان الصلاة أو نسي الاحتياط في الماء والثوب وقت الصلاة والصوم أو نسي نية الصوم أو تركه في الصلاة ناسيا وما يسقط حكمه في النسيان لو اكل أو شرب ناسيا

في الصوم أو جامع لم يطل أو أكل ناسيا في الصلاة تبطل ولو سلم ناسيا في الصلاة الرباعية على رأس الركعتين
والناسي والعاقد في الجنب سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجتي طالق ناسيا أنه زوجه وكذا في الصاق وكذا في
مخطورات الاحرام وقد جعل له أصلا في القهر بر فقال إن كان معه مذكر ولا داعية له ككل المصل لم يسقط
لتقصيره بخلاف سلامة القدم أو لاملعه مع دأع ككل الصائم سقط أو لادلا فولي كتركه الدابح التسمية
انتهى ومن مسائل النسيان لو نسي المدين الدين حتى مات فان كل ثمن مبيع أو قرص لم يؤخذ به وإن كان
غسبا يؤخذ به كذا في الخمانية ومنها لو علم الرمي بأن المومي أو مومي بوصالة كنه نسي مقدارها أو حكمه في
وصاخراته المقتين وأما الجهل فحققة عدم العلم عما من شأنه العلم فان عاقد اعتقاد التقيض فهو مركب
وهو أرباب الشعور بالشيء على خلاف ما هو به والافسوط وهو المراد بعدم الشعور وأقسامه على ما ذكره
الاسوليون كما في المنار بعد جهل باطل لا يصلح عذر في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله تعالى
وأحكام الآخرة وجعل صاحب الهوى وجعل الباقي حتى يضمن مال العدل إذا أتلفه وجعل من خالف في
اجتهاده الكتاب أو السنة المشهورة والاجماع كالفتوى يسع أمهات الاولاد والثاني الجهل في موضع
الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة وأنه يصلح عذرا وشبهة كالتضيق إذا فطر على ظن أنها فطرته وكن زنى
بغير عذر والده أو زوجه على ظن أنها لم تل له والثالث الجهل في دارا ريب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون
عذرا ولو يلحق به جهل الشفيع وجعل الامة بالاعتقاد وجعل الذكر بنسكاح الولي وجعل الوكيل والمأذون
بالاطلاق وضده انتهى ومما فرقه عنه بين العلم والجهل لو قال إن لم أقتل فلانا فكذا وهو ميت أو علم به حدث
والألا كذا في السكر وقالوا لم تعلم الامة بأن لها خيار العتق لا يبطل بسكرتها وتعلم ولم يصغر خيار
الزوج بطل وقالوا لو استام جارية منتقبة أو ثور بالملق فأنظره راته ملكه بعد الكسوف قبل بعد إذا ادعاه
للجهل في موضع الخفاء وقبل الأول والمقدم الأول وقالوا لو سجد والوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجهل وقالوا
إذا قبلت الخلع ثم ادعته الثلاث قبله تسع فإذا برهنت استوفت البذل للجهل في عمله ولو قبل الكتابة
وادعى البذل ثم ادعى الاعتاق قبله تسع ويسترد البذل إذا برهن وقالوا إذا باع الوصي أو الأب ثم ادعى أنه
وقع بغيره فاحش وقال لم أعلم قبل وقالوا في باب الرضاع ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق كما
أوضحناه في الحر من باب المتفرقات أن الجهل يعتبر عند دفع القصاص ضمان على الكبيرة لو جهلت
أن الرضاع مفسد كما في الهداية وفي الخلاصة إذا تكلم بكلمة الكبر جاحلا لا يعلم لا يكون وعامتهم
على أنه يكفر ولا يعتذر انتهى وفي آخر التهمة ظن لجهله أن ما فعله من المخطورات حلال له فان كان بما
يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة كقوله لا فلا وقالوا في باب خيار الرؤية لو اشترى ما كثر رآه
ولم يتغير فلا خيار له إلا إذا كان لا يعلم أنه مرثيه لعدم الرضاه كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب أن
الجهل بكونه مال الغير يدفع الائتم لا الضمان وفي أقوال التهمة سئل عن ابن أحمد عن رجل أقر أن عليه
لثقل خفطه من مسلم عقده بينهما ثم أنه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على
شيء والمقر معروف بالجهل هل يؤخذ بقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل انتهى وقال قبله إذا
أقر بالطلاق الثلاث على ظن مسدق المقي بالوقوع ثم تبين خطؤه باقائه الال لم يقع بذاته ولا بعد دفع
الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع ولو باع الوصي قبل العلم بالادعاء جاز ولو باع ملك أبيه
ولم يعلم بقرته ثم علم جاز وكذا لو باع الجسد مال ابنه ولم يعلم بقرته نفذ على الصغير ومقتضى بيع الوارث أنه لو
زوج أمه ابنه ثم بان ميتا فنقلوا ما عد على أنه أتى فبان راجعا ينبغي أن يتقدم بما فرقه بين العلم والجهل
قال وكاله انما نسيه الوكيل بقضاء الدين إذ دفعه إلى الطالب بعد ما رغب الدين من المدين قالوا إن علم
الوكيل بالنية ضمن والا فلا ودفع إلى الطالب بعد ردة قالوا إن علم الوكيل بطريق الفسخ أن الدفع إلى
الطالب بعد ردة لا يجوز ضمن مادفعه والا فلا ودفع بعد ما دفع الموكل فعن أبي يوسف رحمه الله الفرق بين
العلم والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالتعاوضين إذا أخذ كل منهما صاحبه بادهاء كذا في أحدى أحدهما

عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا والمأمور بقضاء الدين اذا
أدى الأمر بنفسه ثم قضى المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا على قوله ما على قوله
فيضمن على كل حال انتهى ولو أجازوا رتبة الوصية ولم يعلموا ما رضى به لم يصح اجازتهم كذا في وصايا الخيرية
وفي وكالة المتبني أمر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه فقال
المأمور بعت الغلام فقال أحزنت جازا لبيع وكذا في النكاح وان قال قد أحزنت ما أمرت به لم يجز انتهت
وفي وكالة الولي الجسد اذا غاب بعض الولي عن القتال عمدا ثم قتله الباقي ان علم أن بعض البض يستحق
التصاوص اقتصر منه والا فلا لان هذا ما يشك كل على الناس انتهت وفي جامع الفصولين وكذا يقتض
دينه يقتضيه بعد ابراء الطالب ولم يعلم ذلك في بداهة يضمن والدافع تضمن الموكل ولو وكله ببيع عمده
فباعه بعد موته غير عالم بقتل الثمن وهلك في بداهة يضمن والضمان على الموكل انتهى وأما أحكام
الأكراه فقد كثر في آخر المنار وهي شهيرة في الفروع تركناها قصدا **في أحكام الصبيان** وهو جنين
مادام في بطن أمه فإذا انفصل ذكر أو أنثى ويسمى رجلا كذا في آية الموارث إلى البلوغ فسلام إلى
تسع عشرة فشاب إلى أربع وثلاثين فكهل إلى إحدى وخمسين فشيخ إلى آخر عمره هكذا في اللغة وفي الشرع
يسمى هذا إلى البلوغ وبعده شابا وفي الثلاثين فكهل إلى خمسين فشيخ وعماه في إيمان العازبة
فلا تكلف عليه بشئ من العبادات حتى الزكوة فله ما لا يشئ من المنهيات فلا حد عليه لوقول شأ منها
ولا تصاوص عليه وعده خطأ وأما إيمان باقة تعالى في التعزير واستثنى نفي الاسلام من العبادات
الإيمان ثابت أصل وجوبه في الصبي له اقل بسبب حديث العالم لا الاداء فلذا أسلم عالما وقع فرضا فلا يجب
تخيذه بالغا كتهمل الزكوة بعد السبب ونفاه خمس الأئمة لعدم حكمه ولو أداه وقع فرضا لان عدم الوجوب
كان لعدم حكمه فإذا وجد وجد الأول أو وجه انتهت واختل فوافي وجوب صدقة القطر في ماله
والأضحية والمعمد الوجب غير ذهاب الولي يذهبها ولا تصدق بشئ من ثمنها فله ما له منه ويتنازع
بالباق ما بقي عنه وانفقوا على وجوب العشر وانخرج في أرضه وعلى وجوب نفقة زوجه وعياله
وقربائه كالبالغ وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة أو كل وشرب في الصوم
وجماع في الحج قبل التوقف يعرفه لكن لادم عليه في فعل محظور وإمامه ولا تنقض طهارته بالفقرة
في صلاته وان أبطلت الصلاة وتصح عباداته وان لم يحب عليه واختل فوافي ثوابها والمعمد ماله ولا لم
ثواب التعليم وكذا جميع حسناته ولا تصح إمامته واختل فوافي بمقتضى التراويح والمعمد عسرها وتجب
مسحدة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله وتحصيل فضيلة الجماعة بصلاته مع واحد الا في
الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وليس هو من أهل الولايات فلا يلي النكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا
لكن لو خطب بأذن السلطان وصلى بالغ جاز وتصح سلطنته طاهر اقل في البراءة مات السلطان وانفقت
الرعية على سلطنته ابن صغيره ينبغي أن يفوض أمور التقلد على والده بعده هذا الوالي نفسه تبعه لابن
السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الأذن بالقضاء والجمعة بمن
لا ولاية له انتهى ويصح وصيا وانظر أو بشي القاضي مكانه بالغ إلى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من
الوصايا وفي الاستعفاء والمناطة ولا تصح خصومة الصبي إلا أن يكون مأذونا في الخصومة وهو كالبالغ في
نواقض الوضوء الا التفهقه ويعم لذاته مع الكراهة كما في الجمع لكن في السراج الواجب انه لا كراهة
في أذان الصبي العادل في طاهر الرواية وان كان البالغ أفضل وعلى هذا يصح تتر بره في زينة الأذان
وأما قيامه في صلاة الفجر فله نظاهر كلامهم انه لا بد منه لحكم ببعضها وان كانت أركانها وشراؤها لا توصف
بالوجوب في حقه وأما بمرض الكفاية فهل يسقط بقله فقالوا وتقبل زوايته وتصح الاجازة له وقيل
قوله في الحدية والأذن يمنع من مس المحض وتعم الصبية المطلقة والأمنوق في غهاز وجهان التزوج
إلى انقضاء العدة ولا تقول بوجوبها على المعتمد ويصح إمامته ولا يدري الإذن وليه وثقب اذن البنت

الطفل مكره وقبلا ولا يأس به استحسانا كما في الملقط وإذا هدى للصبي شيء وعلم أنه فليس للوالدين
 الاكل منه بتسريحه كما في الملقط ويصنع تركه إذا كان يعتقد العقول بقصد ولو محجورا ولو ترجع
 الحقوق اليه في نحو بيعه بل لو كرهه وكذا في دفع الزكاة والاعتبار بانه الموكل ويعمل بقوله المبيز في
 للمعاملات كهدية ونحوها وفي الملقط ولا تصح الخصومة من الصبي إلا أن يكون مأذونا له ومحصل
 بوطئه المقتل لظلمة ثلاثا إذا كان مرأها متحرك آلتها وبشئى النساء على المال بالاستيلاء على
 المباح كالبائع والقاطن كالنقاط المباح ويجوز دسلا موه يصح أسلامه وردته ولا يقتل لوارثه بعد أسلامه
 صغيرا أو تباعا وتحمل ذبحته بشرط أن يعقل التسمية ويضبطه بأن يصل أن الحبل لا يحصل إلا بها كذا في
 الكافي ويؤكل المصيد بزمه إذا صبي وليس كالبائع في النظر إلى الأجنبية والحد يوفى ما يجوز له الدخول
 على النساء إلى خمس عشرة سنة كما في الملقط ولا يقع طلاقه ولا عقده الأحكام في مسائل ذكرناها في
 النوع الثاني من الفوائد في الطلاق والمهر عليه في الأقوال كالمال في الأفعال فبعض ما أتلفه الأقايل مسائل
 ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الحجر وثبت حرمة المصاهرة بوطئه أن كان من يشئى النساء والأقلا
 وثبت أيضا وطئ الصبية المشتهة وهي بنت تسع على المختار ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وإن
 وجد تقييل في داره فالدية على عاقلة كافي الصغرى ولا جزية عليه ولا يدخل في الغرامات السلطانية
 كما في قسمة الولو الخيمولا يؤخذ صبيان أهل الذمة بالتمييز عن صبيان المسلمين كافي الخاتبة ولا شيء على
 صبيان في قتل ولا يقتل ولذا يجري إذا لم يقتل ولو قتل مجاهد بعد قوله الإمام من قتل قبل طلاقه
 عليه لم يسقط السلب إلا إذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قبل طلاقه عليه فإذا قتل الصبي
 استحق سلب مقتوله لقول الزبلي ويدخل فيه كل من يسقط الغنime سهماء أو رضاعا انتهى وفي الكثران
 الصبي ممن برضعه إذا قاتل وقال السلطان الصبي إذا أدركت فصل بالناس الجملة جاز في البرزاة السلطان
 أو الولي إذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج إلى تقليد جديد بانتهى ولا تفتد عنه ولو كان مأذونا فباع فوجد
 المشتري به عيبا لا يخلف حتى يدرك كافي العدة ولو ادعى على صبي محجور ولا يئنه لا يحضره في
 باب القاضى لأنه لو طعن فنكل لا يقضى عليه كذا في العدة ويقام التزير عليه تأديبا وتوقف
 عقوده المترددة بين النعم والضرب على إحاطة زبلي يصح قصصه للهامة ولا يتوقف من أقواله ما يقتضى ضررا
 ومنه إقراره واستقرضه لمحجور الأولو كان مأذونا وكفائه باطله ولو عن أبيه وصحته وعنه مطلقا
 وقد جمع العمادى في فصوله أحكام الصبيان فن أراد الإطلاع على كثرة فروغنا وحسن تقريرنا واستعنا بنا
 وعلى نعم الله تعالى علينا فيما نقصه من جمع المتفرق فليظن ماذا كره العمادى وقد ذكر العمادى
 ما يكون بالغنا وما يتعلق به تركناه قصدا لتصريحهم به في كتاب الحجر وكتابنا هذا إن شاء الله تعالى
 كتاب المفردات الملقطات والصبي التي لا تشئى محجور السفر بها بغير حرمة ولا يضمن الصبي بالنصب
 فلا وجب صبيات عنده لم يضمنه إلا إذا نقله إلى أرض مسبية أو مكان أو باء أو ألقى وقد سالت عن أخذ
 ابن إنسان مسفورا وأخرجه من البلد هل يلزمه إحصاره إلى أبيه فأجبت عافى الخاتبة رجل غصب صبي
 سرقا قبل الصبي عن يده فإن الغاصب يمسح حتى يبيى بالصبي أو يعلم أنه مات انتهى ولو شده حتى أخذه
 برضاه لم يضمن كافي الخاتبة لأنه ما غصبه لأنه الأخذ قهرا وفي الملقط من النكاح وعن محمد بن جعفر الله
 تعالى فيمن خدع بنت رجل أو امرأته أو غيرها من منزله قال أحسبه أدا حتى يأتيها أو يعلم موتها انتهى
 ولو قطع طرف صبي لم تلم بعمته ففيه حكمه عدل لاديه ولو دفع السكين إلى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع
 وإن قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي ويرجى أن يها على الدافع وكذا لو أمر صبي بقتل إنسان فقتله ولو أمر صبي
 بالوقوع من شجرة فوقع ضمن دية ولو أمره في حاجة فغضب ضربه وكذا لو أمره بصعود شجرة لتقص غمارها
 فوقع وكذا لو أمره بكسر الحطب كذا في الخاتبة وفيها أيضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح وعرف في جاء
 قال بعضهم لا شيء على الوالدين لأنه من يحفظ نفسه وإن كان لا يفعل أو كان أصغر سنا أو يكون على الوالدين

أولى من كان المص في حجر الكفارة ترك الحفظ وقال بعضهم ليس على الولد شي إلا الاستغفار وهو
الصحيح إلا يسقط من بدنه عليه الكفارة ولو حل مبيعاً على دابة وقال مسكهالي وهي واقعة تسقط ومات
كان على عاقلة الذي جعله الدابة مطلقاً وان سرق المص الدابة فوطأت انساناً فقتلته فالدابة على عاقلة المص إلا
أن يكون المص لا يستمسك عليه انهدر ولو كان زحل راكباً لمحل مبيعاً فقتلت الدابة انساناً فإن كان
المص لا يستمسك فالدابة على عاقلة الزحل فقط والا فملى عاقلة ما انتهى ولو لم يصبي كوزاً من خوص ثم صبه
فيه لمحل لادن بشر به منه ولا يجوز زلوى الباسه الحبر والذهب ولا ان يسقيه الخمر ولا ان يمسكه للبول
والغايط مستقلاً ومستديراً ولا ان يخنض بيده أو رجله بالماء وفي الملتقط زوج ابنته من رجل وذهبت
ولا تدري لا يجبر زوجها على الطلب انتهى **أحكام السكران** هو مكلف لقوله تعالى (لا تشرؤا
الصلاة وأنتم سكارى) خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم فإن كان السكران محرماً فالحكم منه هو المكلف
وان كان من مباح فلا فهو كلفه عليه لا يقع طلاقه واختلف التصحيح فيما اذا سكرها أو مضطرراً فطلق
وقد منافي الفوائد أنه من محرم كالصاحي إلا في ثلاث الزدة والاقرار بالحدود والاعطاء والشهادة على شهادة
نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة ناقل من مهر المثل أو ما كثر فانه لا ينقض القائه الوكيل
بالطلاق صاحباً اذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفع على موكله الرابعة غضب
من صاحبه ودره عليه وهو سكران وهي في فصول العمادى فهو كالصاحي إلا في سبع فبأنه باقوله وأفعاله
واختلف التصحيح فيما اذا سكر من الاشراف المتخذة من الحيوب أو العسل والغتوى على انما سكر من محرم
ينفع طلاقه وعقابه ولو زال عنه لم يقع وعن الامام انه ان كان يعلم انه يتبع حين شر به يقع والا فلا
وضر حواكهم اذا كان السكران واستحب اعادةه وينبغي ان لا يصح اذانه كالجوز وما هو فيه في رمضان فلا
اشكال انه ان محاقل خروج وقت التيمم انه يصح منه اذا قوى الا لا يشترط التيمم فيها واذا خرج وقتها قبل
صحوه أم وقضى ولا يسقط الاحتكاف بسكره ويصح وقوفه بعرفات كالمضى عليه بعد اشتراط التيمم منه
واختلاف في حد السكران فقبل من لا يعرف الأرض من النعماء والرجل من المراتب به قال الامام الاعظم
رحمته وقيل من في كلامه اختلاط وهذان وهو قوطها به أخذ كثير من المشايخ والمعترف بالقدح
المسكر في حق الحرة ما قاله احتساباً في المحرمات والخلاف في الحد والقنوى على قولهما في انتقاض الطهارة
به وفي عمنه ان لا يسكر كبايناه في شرح الكنز **فتنبه** قوطم ان السكران مباح كالغشاء يستق منه
سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم وليلة لانه يصغره كذا في الحيط **أحكام العبد**
لجعله عليه ولا عيد ولا تشريق ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا عمرة وصورتها كالرجل وزاد البطن والظهر
ومحرم نافر غير المحرم الى عورتها فقط ونلغها ان اشتهى ولا يجوز كونه شاهداً ولا من كساعة لانة
ولا عاشر ولا قاسماً ولا مقوماً ولا كاتب حكم ولا اميناً لاكم ولا اماماً اعظم ولا قاضياً ولا ولياً في نكاح أو قودولا
بلى امرأعاً الا نباهة عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن
لجده بالقضاء قضى بعد عتقه بجز لا يجزى بذاذن ولا وصياً الا اذا كان عبداً لوصى والورثة صغار عند الامام
الاعظم ولا علق وان ملكه سبيده ولاز كاه عليه ولا فطرة وانما هي على مولاه ان كان للخدمة ولا اخصه
ولا هدى عليه ولا تكفر الا بالصرم ولا صوم غير فرض الا باذن السيد ولا فرضاً حب بابجابه وكذا
الاحتكاف والحج والعمرة ولا ينفذ اقراره بما لا مأذونا كان أو مكاتباً الا باذن مولاه الا اذا اقر المأذون بما في يده
ولو بعد جرمه وكذا اقراره بيمينه موجبة الدفع أو الغداء غير صحيح بخلافه بعد أو قودولا بنفدين تزويج نفسه
ويجبر عليه ويجوز صداقاً يكون نذر أو رهناً ولا يورث ولا يورث ولا يوصى كفالته حالة الا باذن سيده ولاديه
في قتله وقيمته فاقعة مقاهها كلابعضها ولا ينفقها ولا عاقلة ولا هو منهم وحده النصف ولا احسان
وجنابته متعلقة بقرنته كدبته ولا سهم له من الغنيمة بل برضخه ان قاتل ويبيع في دينه ويدفع في جنابته
ان لم يقد سبيده يديك اثنين ولا نسرى له مطلقاً ولا لاقه اثنتان وعدتها حيتتان ونصف القدر ولا ايمان

بذلك فها ولا تنكح كل حيوة يصح عقده عن الكفار وان ولا يحسد كاذبه وانما ضرر وقسمها على النصف من
قدم الحرة وسهرها كغير هؤلاء يطق وانما هو لانها لا تدعوته منه ولواقر وطلم اوابلاء الامه المنكوحه
شهران ولا خادم لها ولو سجدت ولا تجب نفقتها الا بالتبوء ولا قوطا الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا خصم
لعدد الدراري ويحوز زوجهم في مسكن واحد بدون الرضا ولا طاهر ولا بائع من أمته ولا تعطى طلاقا
كان مولاها غنيا ولا يحسنه لا قارب بل لسيده ولا قصاص بينه وبين امرئ في الاطراف بخلاف النفس وتجب
الحكومة بمقتضى لحيتها ودواؤه من رضا على مولاه بخلاف الحر ولو زوجه واذا يقدر على الرضا لا يعين
فعل السيدان بوضعه بخلاف الحر ولا يترجى الا باذن مولاه ومهره متعلق برقبته كالفن وسباع في نفقة
زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالتبوء ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا محضه وفسده
ولا يحبس في دين وعقده الكفار بالاستيلاء ولا يصح تصديق العبد والامه على النكاح الا في السنين قبل
القبضه بخلاف الحر من كافى التنازل خائفة واعتقائه باطل ولو لمعتا بما عاكبه بصلهته وكذا وصيته وخيمته
وصدقته وتبرعه الا لاهله السبعين المأذون والمهايات السيرة منه والاذن في الغزل الى مولاها وهو المطالب
لزوجها العنين والمحجوب بالغير بن وليس مصر فالصدقات الواجبة الا اذا كان مولاه فقيرا او كان مكنتا ولا
يتجهل منه مولاه مؤثمة الا آدم احباره عن اعرام مأذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه ولو كسلا لم يحجروا ولا خرب
عليه ولا يدخل في القسامة وطى احدى الامتين ليس ميانا لمعتي المهم بخلاف وطى واحد الى اثنين لا يكون
بيننا في الطلاق المهم وامر عبده بما تلافى في موجب لضمائمه وامر عبده الغير بالتلافى مال غير مولاه موجب
لغيره ان على الاكره مطلقا بخلاف الحر الا اذا كان سلطانا وضمن بالغصب بخلاف الحر ولو صدرا ولا يصح وقفه
وعقد موقوف على اجازة مولاه ولا يخرج الام في العدة ويحل سفرها بغير محرم ولا حق في بيت المال ولا
يؤخذ بالتبميز عتالو كان هيدنحي ولا يصح الوقف على هيدنسه او انكبه هيدنجه حده الله الا لأدبر وام الولد
ولم ازل حكم النقطه اواسنائه على المباح وينبغي في الثاني ان عليه مولاه اخذ من غيره لمولده انا فالحل
لمولاه وبغيره مولاه على الصحيح ولا يحده هيدنا ومن نعم الله على عبده تسير جهنم من حالها ولم أرها حجوة ولا
حزن ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم افنح لنا من رحمتك اللهمنا وشدا **في احكام الاعمي** هو كالمصير الا في
مسائل منها الاجهاد عليه ولا جعة ولا جاعة ولا صبح وان وجد فائدا ولا يصح الشهادة مطلقا على المحقة والقضاء
والامامة العظمى والادب في عبته وانما الواجب الحكومة وتكره امامته الا ان يكون على القوم ولا يصح عقده
عن كفارة ولم ازل حكم ذبحه وصيده وحضائنه ورثته الشراء بالوصف وينبغي ان يكره ذبحه واماحضائنه
فان أمكنه حفظه المحضون كان اهلا والا فلا ولا يصح نظرا او وصيا والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في
اوقاف مال كافى الاسعاف **في الاحكام الاربعة** قاله في المستصفي الاحكام تثبت بطرق اربعة **الاستنساخ** كما
اذا انشا الطلاق وانعاقب له نظيره **والاستنساخ** هو انقلاب ما ليس بعلة له كما اذا جعل الطلاق أو
العناق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ما ليس بعلة له **والاستناد** هو ان تثبت في الحال من يستندوه
بماثر بين التبيين والانتصار وذلك كالمضمونات قبل عند اداء الصلوات مستند الى وقت وجود السبب
وكالمصائب كالمسحوب الى كاه عند تمام المطول مستند الى وقت وجوده وكطهارة المستحاضة والتميم تنقضي
عند خروج الحيوة ورؤية الماء مستند الى وقت الحدث ولهذا قلنا لا يجوز المسح لها والتبين وهو ان يظهر
في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل ان يقول في اليوم ان كان في يدى هذا فان طلق وتبين في الغد
وجوده فيما يقع الطلاق في اليومين يعتبر ابتداء العدة منه وكما اذا قال لامرأته اذا حضرت فانت طالق في ثلاث
الدم لا يقضى بوقوع الطلاق عالم عند ثلاثة ايام فاذا تم ثلاثة ايام حكمه بوقوع الطلاق من حين حصلت
بالمطرق بين التبيين والاستناد ان في التبين يمكن ان نطلع عليه العباد في الاستناد لا يمكن وفي المنفى يمكن
الاطلاق عليه سبق البطن فعمله انه من الرحم وكذا اشتراط المحل في الاستناد دون التبين وكذا الاستناد
يظهر اثره في القاتل دون المتلشى وأثر التبين يظهر في غيره اقول قال أنت طالق قبل موت فلان يشهد ثم تطلق

حتى عوت فلان بعد اليقين شهر فان مات لتتمام الشهر طاعت مستند الى أول الشهر فتعتبر العدة أوله ولو
 وطئ في الشهر صامر أجمعوا كان الطلاق رجعا وغرم العتق ولو كان بائنا من الزوج قبل الخلع الهالو
 خالها في خلاه ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع أول حب العدة لكونه قبل الدخول
 لا يقع الطلاق لعدم المحل وبهذا بين انه فيها بطريق الاستناد بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال أنت
 طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لا مستندا انتهى والفرق بينهما في المستصفي وقد فرغ
 الكراسي في الفروق على الاستناد تسع مسائل فراجع فيها في أحكام النكاح وما يتعين فيه وما لا يتعين
 لا يتعين في المعاضات وفي تعيينه في العقد الفاسد وانما يرجع بعضهم بتعديلا بان ما قدس من أصله
 يتعين فيه انما ينتقض بعد صحته والصحيح تعيينه في الصرف بعد ضاذه وبعد هلاك المبيع وفي الدين المشترك
 فهو مرد نصف ما قبض على شيء وكذا اذا تبين بطلان القضا فلا بد على آخر ما لا أخذه ثم أقر له
 يكن له على خصمه حتى فعلى المدعي رد عين ما قبض مادام قائما ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول
 فنرد مثل نصفه ولذا الزمهاز كانه لو نسا بأحولا عند حيا ولا يتعين في النذر ولو كالة قبل التسليم وأما بعده
 فالعامة كذلك ويتعين في الامانات والحسنة والمصدق والشركة والمضارعة والنصيب وقسمه في فصول
 الجهاد وكنتنا في بيع الشرح ومان الدراهم بحري الدنانير في ثمانية وفي وكالة النهاية اعلم ان عدم تعيين
 الدراهم والدنانير في حق الاستعاق لا غير فانما يتعينان جنسا وقد راو وصفها بالانفاق وبه صرح الامام
 العتابي في شرح الجامع الصغير في ما قبل الاسقاط من الحقوق وما قبله وبان ان الساقط لا يعود في
 لو قال الوارث تركت حتى لم يطل حقه اذ الملك لا يطل بالترك والحق يطل به حتى لو ان احدا من الغائبين
 قال قبل القسمة تركت حتى يطل حقه وكذا لو قال الميراث تركت حتى في حبس الرهن يطل كذا في جامع
 الفصولين وفصول الجهادي وظاهر ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو ان ياتوا هرا في اثنائه من المترتب
 ولظهوره ان كل حق يسقط بغيره فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان
 اصحابا لمسيل ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة لاشئ له من الثمن ولا يسيل له
 على المسيل بعد ذلك رجل أوصى لرجل يسكن داره فمات الموصى وباع الوارث الدار ورضي به الموصى له
 جازا لمسيل وطل بكتابه ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل اطلت حتى في المسيل فان
 كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقية المسيل لا يطل ذلك
 بالابطال وكذا في الكتاب اذا أوصى لرجل بثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على
 السدس جازا لمسيل وكذا الشيخ الامام المعروف بخوارزم زادته حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير
 متأكدا كدخول السقوط بالاسقاط انتهى فقهه ان حق الغنائم قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل
 المحجور وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول آخر
 زاد يسقط بالاسقاط وصحوا بان حق الشيعة يسقط بالاسقاط والواحق الرجوع في الحبة لا يسقط كما في
 هبة البرازية وأما الحق في الوقف فقال قاضيان في فتاواه من الشهادات في الشهادة توقف المدرسة ان من
 كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا لوقف استحقاقا لا يطل بالابطال فانه لو قال اطلت حتى كان
 له ان يطلب وابتعد بذلك انتهى وقد كتبنا في شرح السكز من الشهادات ما فهمه الطرسوسي من عبارة
 قاضيان ومارده عليه ابن وهبان وما حرمناه فيها وقد بقي حقوق منها خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار
 الرقبة قالوا لا يطل قبل الرقبة بالقول لا يطل وبالفعل يطل وبعد ما يطل وبما ومنها خيار العيب بطل
 به ومنها الدين يسقط بالبراءة ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق القسم لا رجعة يسقط باسقاطها
 وان كان لها الرجوع في المستقبل وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط من العبد قالوا الوعدا للعوف ثم
 عاد وطلب حمله لكن لا يقام بدفعه لفقد الطلب وأما ما ليس بالازم من العقود فلا يتصف بالاسقاط
 كالوكالة والعارية وقبول الوديعة وأما حق الاجارة فينبغي ان لا يسقط الا بالاكالة وقد وقع الاشتباه في مسائل

وكثير السؤل عنها ولم أرفق امره بما بعد التفتيش من ان بعض الدرية الشروط لهم الربع اذا اسقط حقه
لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له النظر اذا اسقط لغيره بان فرغ له عنه الا ان في اليتمه وغيره من
المشروط له النظر اذا فرغ لغيره فان كان التتويض له على وجه العموم صح فتتويضه والا فان كان في
مصلحة لم يجز وان كان عند موته جاز بنا على ان الوصي ان يومى الى غيره انتهى وفي القنة اذا عزل الناظر
المشروط له النظر عن نفسه لا يتعزل الا ان يخرج به الوافى او الفاقى انتهى ومنها ان الوافى اذا شرط
لنفسه شرطاً في أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من
هذا الشرط وبني ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل في من اسقط حقه من شيء كامل سابقاً من
كلام جامع الفصولين الا اذا اسقط المشروط له الربع حقه لا لاحد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسى بخلاف
ما اذا اسقط حقه لغيره وفيما اذا اسقط الوافى حقه مما شرطه لنفسه أو لغيره فان قلت اذا اقر المشروط له
الربع أو بعضه انه لاحق له فيه والله يستحقه فلا نقول يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بحقه لانه
لهذا كرامة انصاف في باب مستقل وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه فمما لا يسقط
بالا برأه ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرزائى من فصل الاستحقاق فاقسم هذا
التصر برؤاه من مفردات هذا التأليف ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وفي ايضا
الكرامى من السلم لوقال رب السلم اسقطت حتى في التسليم في ذلك المكان أو الملبد لم يسقط انتهى وقد وقعت
حادثه شملت هنا شرط الوقف له شرطاً من ادخال واخراج وغيره مما حكم بالوقف متصفاً للشرط كما حكم
حتى ثم رجع الوافى مما شرطه لنفسه من الشروط فاجبت بعدم محققه لانه ان الوقف بعد الحكم لازم
كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشرط فلو لم يزل شرطاً كما صرح به الطرسوسى فيمن اسقط حقه فيما
شرط له من الربيع لا يجدي فانه قال بعدم السقوط وعلمته ان الاشتراط له صار لازماً كازم الوقف كما كان
المشروط له لا يملك اسقاطاً لما شرطه له فكذا الشرط وبدل عليه ايضاً ما قلناه من ايضا
اسقاط رب السلم حقه مما شرط له من تسليم المسلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن
لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط **بيان ان الساقط لا يعود** فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بقوله الفوائد
بخلاف ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالنسبة لولان النسيان كان مانعاً لا اسقاطاً فهو من باب زوال المانع ولا
تعود النجاسة بعد الحكم بزوالها فلا بد من الجدة والتفتيش ونحوه وفرك الثوب من الخ وحبث الارض
بالشمس ثم اصابها ماء لا تعود النجاسة في الاصغر كذلك البئر اذا غار ماؤها ثم عاد من عدم صحة الاقالة
في السلم لا بد من سقط فلا يعود وأما عدد النفقة بعد سقوطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع لا من
باب عدم الساقط وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع ففهم من قال لا يعود
ان خيار فطر الى المانع زال فعيل المقتضى ومنهم من قال لا يعود فطر الى انه ساقط لا يعود وقد ذكرناه في
الشرح والاصل ان المقتضى للحكم كان كان موجوداً والحكم بعدم فهو من باب المانع وان عدم المقتضى
فهو من باب الساقط وقد وقعت حادثه الفتوى أبرأه عاملاً أفر بعد ما مال البرأه عاملاً لا يعود بعد سقوط
كله فاجبت بانه لا يعود في جامع الفصولين برهن انه ابرأ من هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانياً انه افرأ
بالمال بعد ابرأه في قال المدعى عليه ابرأه في رقت البرأه وقال صدقت لا يصح هذا الدفع بغير دعوى الاقرار
ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والبرأه يرتد بالرد في المال عليه انتهى وفي التارخية من كتاب
الاقرار لوقال لاسق لى علياً فانه لى عليه بالف درهم فقال نعم لاسق لى ثم اشهد ان له عليه ألف درهم
والشهود سبعون ذلك كله فسد لا باطل ولا يلزمه شيء ولا يصح الشهود ان يشهدوا عليه انتهى وفي عمل
قولهم الساقط لا يعود وقولهم اذا حكم القاضي بوجوب شهادة الشاهد مع وجود أهلية لنفسه أو لغيره فانه لا يقبل
بعد ذلك في تلك الحادثة **بيان ان الدزاهية الزوف كالبند** في مسائل ذكرتها في شرح الكرمين
البيوع **بيان ان النائم كالمستيقظ في بعض المسائل** قاله الواهب في آخر فتاواه النائم كالمستيقظ في

خمس وعشرين مسألة الأولى اذا نام الصائم على قفاه وقوه مقنوجة فقطر قطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه
وكذا اذا قطر أحد قطرة من الساق في فيه وبلغ ذلك حوفه الثانية اذا حاهز وجهها وهي نائمة بنفسه صومها
الثالثة لو كانت جمره فحاهز وجهها وهي نائمة عليها الكفارة الرابعة الحمر اذا نام فجاء رجل فخلق رأسه
وتجنب الجزاء عليه الخامسة الحمر اذا نام فاقبل على صيد فقتله وجب عليه الجزاء السادسة اذا نام الحمر
على بغير ودخل في غرقت فقد أدرك الخ السابعة الصيد المرعى اليه بالسهم اذا وقع عنده نائم فأت من تلك
الرمية يكون حراما كما اذا وقع عنده يقظان وهو قادر على ذكاته الثامنة اذا انقلب النائم على متاع وكسره وجب
الضمان التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطحه وهو نائم فأت الابن بحرم عن الميراث
على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من رفع النائم وضعه تحت جدار سقط عليه الجدار ومات لا يلزمه
الضمان الثانية عشر رجل خلبا بامرأة ونهأ أجنبي نائم لاتصح الخالوة الثانية عشر رجل نام في بيت
نساء امرأته ومكث عنده ساعة بحيث الخالوة الثالثة عشر لو كانت المرأة نائمة في بيت ونخل عليها وزجها
ومكث عنده ساعة تحت الخالوة الرابعة عشر امرأته نامت فجاءه وضبع فارتفع من ندها ثابت حرمة الرضاع
الخامسة عشر المتهم اذا صرف يده على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم انتقض تبعه السادسة عشر
المصلي اذا نام وتكلم في حالة النوم تقصد صلاته السابعة عشر المصلي اذا نام ونظر في حلة قيمته تعتبر تلك
القرعة قدر ثوبه الثامنة عشر اذا لا آية الصلوة في يومه فمعها رجل تلزمه العجدة كالسومع من القنطار
التاسعة عشر اذا استيقظ حيا النائم فاخبره رجل بذلك كان شمس الآية بقي باث لا يجب عليه سجدة
العاشر ويجب في بعض الاقوال وعلى هذا القول رجل عند نائم فأتته طائفة فهو على هذا العشرين رجل
خلف اربا تكلم فلا ينجأ الخالف الى المصروف عليه وهو نائم وقاله فم لم يستيقظ النائم قال به منهم لا يجب
والاصح انه يجب الحادية والعشرون رجل طلق امرأته طلاقا رجعي فاجتمع الرجل وسهائيه وهو نائم
صارمراجعا الثانية والعشرون لو كان الزوج نائما فاجتمع المرأة وقبلته بشهوة فليسير مراجعا عند
أبي يوسف رحمه الله خلا لا يحد رحمه الله الثالثة والعشرون الرجل اذا نام وجاءت امرأة وأدخلت
فرجها في فرجه وغلز الرجل به عليها ثبت حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذا نامت امرأة الى
نائم وقبلته بشهوة واتفقا على ان ذلك كان بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة الخامسة والعشرون
المصلي اذا نام في صلاته واحتمل جميع الفضل ولا يمكنه البناء وكذلك اذا نائم نائما يوما وليله أو يومين وليتقين
صارت الصلاة دينيا في ذمته انتهى **في أحكام المحتوه** أحكامه أحكام الضي العاقل تنصح العبادات
منه ولا يجب وقيل هو كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النواقص من شرح السكندر
في أحكام الجنون ذكرها الاصوليون في بحث العوارض فليفتقر من واماها **في بيان ان الاعتار لعن**

أو اللفظ ذكرناه في كتاب الميوع من النوع الثاني **في أحكام الجنون المشكل** ذكرنا التفسير في
السكندر حقيقة وقد كرم أحكامه وقوه في المصنف وحكم ميراثه وحسنه وذكر مولانا محمد رحمه الله أحكامه
في الأصل من كتاب القفود وانا ذكرنا كرمه هناك باختصار نعيم اذا ماتوا بعضي قهره ولا بد منه الا حرم
ويكف كفن المرأة ولا يمس جمر ولا يسلط في حياته واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه أمولة وفروعه فان
زوجه أو غيره لا يوصل اليه جاز ولا لا يعلم بذلك أو امرأة تبلغ فوصل اليها جاز ولا أجل كالجنين وليس
لباس المرأة في الاحرام ولا يمسى الا بقتاع ويقوم امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء غادها
وان وقف في صف الرجال لا يمسدوا بعينها من عينه ويساروه خلفه محاذ له ويوضع في الجنائز خلف
الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر ودفنا بضررة مع حاجز بينهما من الصعيد ولا حدى
كافه ولا عليه بقدره بمنزلة المحبوب وتقطع يد المبرقة وتقطع سارق ماله ويقعد في صلاته كالمرأة ولا تقاصص
على قاطع يده ولو عدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلة لو شها ولا يخلو
رجل ولا امرأة ولا يخلو برجل ولا امرأة ولا يسافر إلا نتما امام الا حرم وإذا أوصى رجل لما يطل امرأة

بالفان كان غلاما و بمفسمائة ان كان انثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية موقوفه في الخمسة الزائدة
 الى ان يستبين امره ولو قال لامرأته ان كان اول ولد تلديه غلاما فانت طالق او قال كذلك لامته فانت حرة
 فولدت خنثى مشكلا لم تطلق ولم تعتق ولا سهم مع القاتلة وانما يرخص له ولا يقبل لو أسير أو مرتد بعد
 الاسلام ولا يخرج على رأسه لو كان ذميا ولا يدخل تحت قوله المولى كل عبيتي حرا وكل أمه في حرا اذا اذا
 قالها فاعتق ولو قال الزوج ان ملكك عيدا فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وكذلك لو قال ان ملكك
 أمه ولو قالها مع طلق ولو قال المشكلا ناذر أو أنثى لم يقبل قوله واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة وقوف
 الباقي الى التدين وكذا قيام دون النفس ويصح اعتاقه عن الكفارة ولو تزوج مشكلا مثله لم يجز حتى يقين
 فلا توارثان بالموت ولو شهد شاهدانه ذكر وشهودانه أنثى فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادته من شهد
 أنه غلام وأبطلت الاخرى وان كان رجل يدعي أنه امرأته قضيت بشهادته من شهد أنه أنثى وأبطلت
 الاخرى فان كاتب امرأته يدعي أنه زوجها أو قف الامر الى أن يستبين فان لم يطلب الخنثى شيئا ولا يطلب
 منه شي لا يقبل واحدة منها حتى يستبين وأما ميراثه والميراث منه فقال فان مات أووه فله ميراث أنثى منه
 وقسمه فيه وحاصله أنه لا أنثى في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حرا ولا ذميا ولا قنينة ولا يتزوج
 من رجل ولا يقف في صف النساء ولا أحد يقذفه ولا يخلو بامرأته ولا يقع عتي وطلاقا على ولادتها أنثى
 به ولا يدخل تحت قوله كل أمه **(في احكام الانثى)** تخالف الرجل في أن السنة في عاتق النصف ولا يسن
 ختانها وانما هو مكروه ويسن ختنانها لو ثبت وتعم عن حلق رأسها ومغنيا لا يهر بالفرق على قول
 وتزني في أسباب البلوغ بالمحيض والحمل ويكره اذا نكحها واستمر بها وكه عورة الوجها وكفها وقدميها
 على الميتة وزايعا على المروج وصوتها عورة في قول ويكره لها دخول الحمام في قول وقبل يكره الا
 ان تكون مريضة أو نفسا أو معتقلا كراهة مطلقا لا ترفع يديها حذاء اذنيها ولا يجهر بقرائها وتعم في
 ركوعها ومجوعها ولا تفرج أصابعها في الركوع واذا نكحها شئ في صلاتها مسكت ولا تسبح وتكبر جماعتها
 ويقف الامام وسطا ولا تصلي اماما للرجال ويكره حضورها للجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضع يمينها
 في شئ ما لم تحت يديها أو تضع يديها في التشهد على ركبتها وتترك ولا جعة عليها ولا تكن تتقدمها ولا
 عود ولا تكبر وتشترى ولا تسانف الابزواج أو يحرم ولا يجيب الحج عليها الا أحدها ولا تلي جها ولا تفرج
 الخيط ولا تكتشف رأسها ولا تسمى بين الملين الاضربن ولا تحلق وانما تقصر ولا تزيل والتباعد في
 طواها عن البيت أفضل ولا تخطب مطلقا وتقف في حاشية الموقف لا عند الصخرات وتكون قاعدة
 وهو راكب وتجلس في أحرامها الخفين وتترك طواف المسد لعذر المحيض وتؤخر طواف الزاوة لعذر
 المحيض وتكف في خمسة أذواب ولا تؤم في الجنائز ولو فعلت سقط العرض بصلاتها ولو فعلت الجنائز وان
 كان الميت أنثى وينسب لها وضوا القبة في التاوت ولا سهم لها وانما يرخص لها ان قالت ولا تقتل المرتدة
 والمشرقة ولا تقبل شهادتها في الحدود والقصاص وتكفي في بيتها ويباح لها خضب يديها ورجليها
 بخلاف الرجل الا ضرورة والنضحية بالذكرا أفضل منها وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة
 والدية نقسا وبضا ونفقة الفرع يعلو لا يبنى ان تولى القضاء وان صح منها في غير الحدود والقصاص
 وبضها مقابل بالهردون الرجل ونجها لامة على الشكاح دون العبد في رواية والمختد عدم الفرق بينهما
 في التبر وتختبر لامة اذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولم يجرم في الرضاع دونته وتقدم على
 الرجال في الحضانة والنفقة على الزدالة غير وفي النفر من مزدلفة الى منى وفي الانصراف من الصلاة ونزوح
 في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنائز عند الامام فصيل عند التوبة والرجل عند الامام وكذا في
 الحدود وعيب تطعم ثديها أو صلبته بخلافه من الرجل فان فيه الحكومة ولا فاصص يقطع طرفه بخلافه
 ولا سامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شئ عليها من لده لو قبلت خطأ بخلاف الرجل فان القاتل كاحدهم
 ويحرق شئى الرحمان ثبت زناها باليسنة ويحجل باليسنة والرجل قائما ولا تنفي سياسة وبني هوعاما بعده

الجلد سباحة واحدا ولا تكلف المضروب ولا دعوى اذا كانت بخدره ولا للعين بل يحضر اليها القاضي أو يبعث
 اليها نائبه يحلفها بمحضرة شاهدين أو يعقل أو يكلفها بالارضاء انقصم اذا كانت بخدره وانفاقا ولا يبتدأ الشابة
 بسلام وتوبه ولا لتحاب ولا لتبشيت وتحرر النكاح بالاجنبية ويكره الكلام معها واختلاف في حواجز كونها
 نبيه واختلاف في المسافة حواجز كونها نبيه لا رسولة لان الرسالة مبنية على الاشتباه ومضى حاله على الستر
 بخلاف النبوة والقيام فيها ولا تدخل النساء في القرامات السلطانية كما في الولوالجية من القسمة
في احكام الدين حكمه حكم المسلمين الا انه لا يؤمر بالعبادات ولا تصح منه ولا يصح نيجه ويصح وضوؤه
 وعسكه والاسلح جازت صلواته ولا ياتم على ترك العبادات على قول ويأتى على ترك اعتقادها
 اجماعا ولا يمنع من دخول المسجد جنما خلاص المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عقدنا
 ولو كان المسجد الحرم ولا يصح نفقه ولا سهمه من الغنمة ورضخه ان قاتل اودل على الطريق
 ولا يصح شرب الخمر ولا تراق عليه بل ترد عليه اذا غصبت منه وبعض متغله الا ان يظهر
 بيعه بين المسلمين فلا ضمان في اراتها أو يصحكون المتلف اماما يرى ذلك بخلاف اتلاف خمر المسلم فانه
 لا يوجب الضمان ولو كان المتلف ذميا لا يبنى أن يكون الظاهر شر بها كظهوره بيعها ولم اره الا أن ولا
 يمنع من لبس الحرير والذهب ولا يعترض لهم ولتناكحوا فاسدا أو ثابعا أو كذلك امساوا وفي النكاح
 و يقبل قول الكافر في الحبل والحرمه وتقمه الزبايى بالله سهو ولا يقبل قوله فيه ما هو جوابه انه يقبل
 فيما ضمن المعاملات لا مقصودا وهو راده كما أنصح به في الكافي وبأخذ الذي بالتبشير عنافي المركب
 والمسلمين فيكون بالا كف ولا يلبسون الطبايسة والاردية ولا ثياب أهل العلم والشرف ويجعل على
 دورهم علامة ولا يصعدون بيعة ولا كنيسة في مصر واخطقت الرواية في سكناتهم بين المسلمين في مصر
 والمعتد المجاز في محلة خاصة واختلاف المشايخ رجهم الله هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات أو تكفي
 واحدة والمعتد منهم لا يكون مطلقا ولا يلبسون العمائم وان ركب الحمار لغير ضرورة نزل في الجامع ومضى
 عليه في المروء لا يبرجم وانما يجلد والحاصل انه تقام الحدود كما عليها الاحد شرب الخمر ولا يبدأ الذي
 بسلام الحاجه ولا يزاد في الجواب على وعليك وتكره مصاحفهم ويحرم تعظيمه ويكره المسلم أن يذبح
 نفسه من كفر لعصر العقب وفي الملقط كل شيء امتنع منه المسلم امتنع منه الذي الا انخر وانخر ولا يكره
 عبادة جاره الذي ولا يكره ضيافته ولا تعبير الكفاة بين أهل الذمة الا اذا كانت بنت ملك خدعها حائل
 أو كناس فيرقب تسكين الفتنة كذا في البرازية في تنبيه الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى
 دون حقوق الآدميين كالقصاص وضمان الاموال الا في مسائل لأجنب الكافر ثم أسلم تسقط ومنها
 لو زنى ثم أسلم وكان زناه ثابتا بينة مسلمين لم يسقط الحد بالاسلام والاحق في تنبيه آخر اشترأ
 اليهود والنصارى في موضع الجزير بوجع المناء كحفه والياح وفي الذية وفي البرازية شاركهم الجوعى في الجزية
 والذية وزنا آخر بين واسموى أهل الذمة فيما ذكر وقتل المسلم بالذي ودية الكافر والمسلم سواء ولا
 يقتل المسلم والذى بمسئنا من في تنبيه آخر لا توارث بين المسلم والكافر ويحرم الارث بين اليهود
 والنصارى والجوس والكفر كما عندنا ملة واحدة شرط اتحاد الدار والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان
 اخلفقت ملهمم خرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد في احكام الجنان
 قل من تعرض لها وقد ألف في أمن أصحابنا القاضي بدر الدين الشبلي في كتابه آكام الجنان في احكام
 الجنان الذي لم اطلع عليه الا أن وما نقلته عنه فانما هو بواسطة نقل الاسير وطى رحمه الله ولا خلاف في أنهم
 مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار وانما اختلفوا في ثواب الطائنين في البرازية بمن يأتى
 الاجناس عن الامام ليس للجن ثواب وفي التقاسير توقف الامام في ثواب الجن لانه جاني القرآن فهم يعقرو
 انكم توفىكم بالمغفرة لا تسئلونم الا بانه سفر ومنه المغفرة للبيضة والا بانه بالوعد فضل قالت المعتزلة أوعد
 بظالمهم يستحق العقاب ويستحق الثواب صالحهم قال الله تعالى (وأما الفاسقون فكانوا لجنهم عطايا)

قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاحتقاق فان قيل قوله تعالى (فبأى آلام تكذبان) بعد عد نعم الجنة خطابا للثقلين بدماء ذكروا أن المراد بالتوقف التوقف في الماء كحل والمشرط والملاذلة لدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزمارة والندمة (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام) الآية انتهى في تم النكاح قال في السراجية لا يجوز المناكحة بين بني آدم والمجن وأنسان الماء لاختلاف الجنس انتهى وتبعه في منعه لمفتي والفيض وفي القصة سئل الحسن البصري رضي الله عنه عن التزويع بحنة فقال يجوز ولا شهوة ثم رقم آخر فقال لا يجوز ثم رقم آخر يصنع السائل لحاقته انتهى وفي بنية الدهر في فتاوى أهل العصر سئل علي بن أحمد عن التزويع بمرأة مسلمة من المجن هل يجوز اذا تصور ذلك أم يحتمل الجواز بالأدب من فقال يصح هذا السائل لحاقته وجهه قلت وهذا لا يدل على جاعة السائل ولو كان لا يتصور الا ترى أن أبا الليث رحمه الله ذكر في فتاواه ان الكفار لو تزوجوا بنين من الانبياء هل يرى فقال يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بهد رسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن أحاب على تقدير التصور كما هذا وسئل عنها أبو حامد رحمه الله فقال لا يجوز انتهى وقد استدل بعضهم على تحريم نكاح الجنات بقوله تعالى في سورة النحل (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا) أي من جنسكم وفهمك وعلى خلقكم كما قال الله تعالى (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) أي من الأدبين انتهى ويعتبرهم استدلال بآراء حارب الكرماني في مسائله عن أحمد وواضح قال حدثنا محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن لمبة عن نونس بن يزيد عن الزهري قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن نكاح الجن وهو وان كان مرسلًا فقد اعتضد بأقوال العلماء فروى المنعم عن الحسن البصري وقشادة والحاكم بن قتيبة واهمق بن زاهر به وحققة ابن الأعمى رضي الله عنهم فاذا تقرر المنع من نكاح الانسي الحنفية فالمنع من نكاح الجنى الانسية من باب أولى ويدل عليه قوله في السراجية لا يجوز المناكحة وهو شامل لهما لكون روى أبو عثمان بن سعيد بن العباس الرازي في كتبه الاطعام والوسوسة فقال حدثنا مقاتل عن سعيد بن داود الزبيدي قال كتب قوم من أهل اليمن الى مالك يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هشار جلا من الجن يضطرب البياض به يزعم انه يريد الحلال فقال ما أرى بذلك بأسا في الدين ولكن أكره اذا وجد امرأته أحلاما قبل الحام زواج قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك انتهى ومنها الوطى والجنى انسية فهل يجب عليها النسل قال قاضيهان في فتاواه امرأة قالت معي جنى بانني في النوم مرادوا أحد في نفسي ما أخذ لوجامعني زوجه لا غسل علي انتهى وقيد هذا الكلام بما اذا لم تنزل اما اذا نزلت يجب كانه احتلام ومنها انعقاد الجماع بالجن ذكره الاستميطي عن صاحب آكام المرآة من أصحابنا مستدلا بحديث أحمد بن مسعود رضي الله عنه في قصة الجن وفيه لما قام رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي أدركه شخصان منهم فقالا لرسول الله أنا نجس أن تؤمننا في صلاتنا قال فصه ما خلقه ثم صلى بهما ثم انصرف ونظر ذلك ما ذكره السبكي أن الجماعة تحصل بالملائكة وفزع على ذلك لوصلي في وضوءه اذ ان إقامة مفترقاهم خلفه صلى الجماعة لم يحدث ومنها الصلاة خلف الجنى ذكره في آكام المرآة ومنها اذا لم يجز بين يدي المصلي يقتل كما يقتل الانسي ومنها لا يجوز قتل الجنى بغير حق كالانسي قال الزبيدي قالوا ينبغي أن لا تقبل الحبة البيضاء التي تسمى مستوية لانها من الجن لقوله عليه السلام انفلوا الطغيتين والابتروا ياكم والجمعة البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل البكل لانه صلى الله تعالى عليه وسلم عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا تظهروا أنفسهم فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم والاولى هو الانذار والاعذار فيقال لما روي بآذن الله تعالى أن يدخل طير في المسلمين فان أبت فتلها والانداز انما يكون خارج الصلاة انتهى وقدره عن ابن أبي الدنيا أن عائشة رضي الله تعالى عنها سألت في بيتها حبة فأمرت بقتلها فقتلت فانبتت تلك اللبنة فقتل لها انها من النمل الذين يستمعون الوحي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانزلت الى الجن فابتسح لها ريعون رأسا فاعتقوهم ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه فلما

أصبحت أمّ رث باثني عشر ألف درهم ففرقت على المساكين ومنها قبول رواية الجنيذ كره صاحب آكام
 الرجال أن يذكر الأسدي أنه لا شغل في جواز روايتهم عن الأنس ما سمعوه سواء علم الأنس بهم أو لا وإذا أجاز
 الشيخ من حضر دخل الجن كافي فظهر من الأنس وأما رواية الأنس عنهم فالظاهر منها عدم حصول
 الثقة بعد التهم ومنها لا يجوز الاستصحاب من الأدلج وهو العظم كائنت في الحديث ومنها أن ذبيحته لا تحصل قال
 في المقتطوع عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن ذبائح الجن انتهى وقد ذكر الإمام
 السكودي في مناقبه في فضل قراءة الإمام شيأ من أحكام الجن وأولاد الشيطان وبيان الأقوال والدكلام
 على جماعتهم وأكلمهم فوائده الأولى الجمهور على أنه لم يكن من الجن نبي وأما قوله تعالى (بأمة عشر الجن والأنس
 إلى ربكم يرسل منكم) فتأولوه على أنهم يرسل عن الرسل معهم أكلامهم فانذر واقومهم لآعن الله تعالى
 وذهب الضحاك وابن خرم على أنه كان منهم نبي فسمي بحديث وكان النبي بعث إلى قومه خاصة قال وليس
 الجن من قومه ولا شغل أنهم أنذر وأفصح أنهم جاءهم أنبياء منهم الثانية قال الفوري في تفسير الأحقاف وفيه
 دليل على أنه عليه السلام كان معوناً إلى الأنس والجن جميعاً قال مقاتل رحمه الله لم يبعث نفسه إلى الأنس
 والجن واختلف العلماء في حكم مؤمن الجن فقال قوم لأقواسهم إلا النجاة من النار والله ذهب أبو حنيفة
 رحمه الله وعن الثابت فوهم أن يجاروا من النار ثم يقال لهم كفووا رباباً كالبهايم وعن أبي الزناد كذلك وقال
 آخرون يثابون كجائعين وبه قال مالك وابن أبي ليلى رحمه الله وعن الضحاك أنهم يلهون بالنسب
 والله كره يهيمون من الله ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز أن مؤمن الجن حول
 الجنة في ريفها وليسوا فيها انتهى الثالثة ذهب الحارث المحاسبي أن الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم
 القيامة نزارهم ولا يروا عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بأن اللائكة في الجنة
 لا يرون الله تعالى قال لأن الله تعالى قال (لا تدركه الأبصار) وقد استثنى منه مؤمن البشر في على عومه
 في اللائكة قال في آكام الرجال ومقتضى هذا أن الجن لا يرونه لأن الآية باقية على العموم فيهم أيضاً
 انتهى ولم يتعبه الأسدي رحمه الله وفي الاستدلال على عدم رؤية اللائكة والجن بالآية نظر لأنها لا تدل
 على عدم رؤية المؤمنين أصلاً فلا استثناء قال القاضي البيضاوي لا تدركه أي لا تحيط به واستدل المتزلة
 على استناعت الرؤية وهو ضعيف إذ ليس الإدراك مطلق الرؤية ولا النبي في الآية عاماً في الأوقات فله
 مخصوص ببعض الحالات ولأني الأشخاص فانه في قوة قولنا كل نصر لا يدركه مع أن النبي لا يوجب الامتناع
 انتهى **أحكام المحرم** المحرم عندنا من حرم نكاحه على التأب دونه نسب أو مصاهرة أو رضاع ولو بوطن
 حرام فغيره بالاول ولذا المعروف والمؤلفة والثاني أخت الزوجة وعمته وأختها وشمل أم المرن بها وببناتها أباه
 الزاني وابنه وأحكامه فحريم النكاح وجواز النظر والحداوة والمسافرة إلا المحرم من الرضاع فإن الخلوة بها
 مكروه وهو كذا بالاصحرة الشابة وحرمه النكاح على التأب لا مشاركة للمحرم فيها فإن الملاعبة تحل إذا كذب
 نفسه وأخرج عن أمية الشاهدة والموسمية تحل بالاسلام أو بتوهمها أو تنصها والمطلقة ثلاثاً لا تدخل
 الثاني وانقضاء عدته ومنكره أخت الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعدتها الغير بانقضائها وكذا المشاركة
 للمحرم في جواز النظر والخلوة والسفر وأما عدها فكان لا جنبي على المعتمد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه
 الثلاثة والنساء الثلاث لا يقمن مقام الزوج والمحرم في السفر ونحوه المحرم النسبي بأحكام منعه عده على
 قربة له وما كره ولا يختص بالأصل والفرع ومنها وجوب نفقة الغير العاجز على قربة الغني فلا بد من كونه
 رجلاً مجرباً من جهة القرابة فابن العم والأخ من الرضاع لا يعتق ولا تجب نفقته ويقبل المحرم قربة يته ومنها
 أنه لا يجوز التفريق بين صغير ومحرر يبيع أو هبة إلا في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكنته فإن فرق صح
 البيع ومنها أن المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة ونحوه من الرجع ومن بين سائر المحرمات بأحكام
 منها أنه لا يقطع أحد جاسراً قبل الآخر ومنها لا يقضي ولا يشهد أحد هماً إلا بخبره ومنها يخرج بموطوءة
 كل منهما على الآخر ولو بزنا أو من غير منكره كل منهما على الآخر بمجرد العقد ومنها لا يدخلون في

الوصية للأقارب ﴿وتختص الأصول بالحكام﴾ منها لا يجوز له قتل أصله الحربي إلا دفعاعن نفسه وإن
 خاف رجوعه متى علمه والجأ لقتله غيره وله قتل فرعه الحربي كحجره ومنها لا يقتل الأصل بفرعه
 ويقتل الفرع بأصله ومنها لا يحد الأصل بقتل فرعه ويحد الفرع بقتل أصله ومنها لا يجوز مسافرة الفرع
 إلا بأذن أصله دون حكمه ومنها لا يدعي الأصل وله جارية ابنه ثبت نسبها والجأ الأب لابن عند عدمه ولو
 حكم بعدم الأهلية بخلاف الفرع إذا ادعى أصله بضع الاستعبد بين الأصل ومنها لا يجوز للعهد
 إلا بأنهم بخلاف الأصول لا يتوقف جهادهم على إذن الفرع ومنها لا يجوز المسافرة إلا بأنهم إن كان
 الطريق محفوفاً أو أماناً لم يكن ملتجئاً كذلك والأفلا ومنها إذا دعاه أحد أو به في الصلاة وجبت اجابته
 إلا أن يكون عالماً بأنه فيه إثم أو لم أرهم إلا جسد أو الجسفات وينبغي الاتفاق ومنها كراهة محبة دون إثم من
 كرهه من أو به إن احتاج إلى خدمته ومنها يجوز تأديب الأصل بفرعه والظاهر عدم الاختصاص بالأب
 فالأم والأجداد والجدات كذلك ولم أره الآن ومنها تنبعية الفرع للأصل في الاسلام وكذا نساء ما سأل
 الجسد وما يقم مقام الأب فيه من الفوائد ومنها لا يحسبون بين الفرع والأجداد والجدات كذلك
 ﴿واختص﴾ الأصول أنه كدور وجوب الاعتقال ﴿واختص﴾ الأب والجد بالحكام منها ولاية المال
 فلا ولاية للأم في مال الصغير إلا الحفظ وشراء ما لا يدمنه للصغير ومنها في طرق العقد فلو باع الأب ماله
 من ابنه أو اشتري وليس فيه فدية فحاش انقضاء كلام واحد ومنها عدم خيار البسوخ في تزويج الأب
 والجد فقط وأما ولاية الانكاح فلا تختص به فثبت لكل ولي سواء كان عبداً أو من ذوى الأرحام
 وكذا الصلاة في الجنائز لا تختص بما وافي الملتقط من النكاح لو ضرب المعلم الولد بأذن الأب فملك ما يفرق
 إلا أن يضرب ضرباً لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الأم غرم الدية إذا ملك كالأب عند فقده إلا في اثنتي
 عشر مسألة ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ما خالف فيه الجدل الصريح الفاظه فائدة يقترب
 على المنصب اثنا عشر حكماً ترويت الثاني والولاة وعدم محبة الوصية عند المراجعة يملح بها الإقرار بالدين في
 مرض موته وتعمل الدية وولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلاة عليه وولاية المال وولاية الخسنة
 وطلب المدسوق والقصاص ﴿الحكام غيبوبة الخسنة﴾ يقترب على الأحكام وجوب الفصل وتحرير
 الصلاة والعبادة والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل الخسنة ومسه وكتابته ودخول المسجد وكراهة
 الأكل والشرب قبل الغسل وجوب تبرع الخلف والكفارة وجوب أؤن دنانير أول الحديس بدنانير وفي
 آخره مائة دينار وفساد الصوم وجوب فضائه والتعزير والكفارة وعدم انعقاده إذا طلع الغيم
 مخالطاً وقطع المتابع المشرط فيه وفي الاعتكاف وفساد الاعتكاف واج قبل الوقوف والعمره قبل
 طواف الأكثر وجوب المعنى في فاسد ما وقع فيه أو وجوب الدم بطلان خيار الشرط لمن وسقوط
 الرد بسبب إذا قلته المشتري بعد الإطلاع عليه مطلقاً وقبله إن كانت بكرة أو نقضها الوطى هو وجوب مهر
 المثل بالوطى شبهة أو ينكح فاسد وثبت الرجعة به ويسع العبد في مهرها إذا نكحها بدينه وتحرير
 الربيبة وتحرير أصل الموطوءة وفرعها عليه وتحرير أصله وفرعه عليها وحلها للزوج الأول وأسددها الذي
 طلقها لا تأفل ملكها وتحرير وطى اختيارها إذا كانت أسوة وزوال العفة وإبطال خيار العتقة وإبطال خيار
 البلوغ إذا كانت بكرة أو كمال المسمى وجوب مهر المثل للفرصة وأسقاط حبسها بنفسها إلا بقاء مهر مجهل
 من مهرها على قولهما وقوع الطلاق المعتبر بثبوت السنة والبدعة في طلاقها أو كونه تعييناً في الطلاق
 الميمم وثبت النفي في الإبلاء وجوب كفارة اليمين لو كان باقته تعالى وجوب العدة ومنع تزويجها
 قبل الاستبراء على قول مجرده: الله تعالى به وجوب النفقة والسكنى لاطلقة بعده وجوب الحد لو كان
 زناً ولو اطلعت على قولها وزجج الجبهة المفعول به ثم تركها وجوب التعزير إن كان في حصة أو مشتركة أو
 مومي بعتقها أو محرماً كذا أولوطة تزويجه وثبوت الإحصان وثبوت النسب وقوع العلق المعلق به
 واستحقاق المزل من القضاء والولاية وتولية الصغير والشهادة لو كان زناً أو أمة علم (فوائد) الأولى لا فرق

في الإباح بين أن يكون بمائل أو لا لكن بشرط أن فصل الحرارة معه هكذا في كروم في التحليل فبحري في
 سائر الأبواب الثانية ما ثبت للشفقة من الأحكام ثبت لمقطوعها ان في منه فقدرها وان لم يبق منه قدر عالم
 بتعلق به شيء من الأحكام و يحتاج الى نقل لكونها كلية ولم أر في الثالثة الوطى في الدبر كالوطى في القبل
 فحبسه الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطى في القبل ويقصد الصوم به اتفاقا واختلافا في وجوب الكفارة
 والاصح وجوبها وبفساد الحج به قبل الوقوف على قولهما واختلفت الرواية على قوله والاصح فساد به كافي في نفع
 القدر وبفساده الاعتكاف وتثبت به الرجعة على المقي به كافي في التبيين الا في مسائل لا تثبت به حكمة
 المصاهرة ولا يجب الحدية عند الامام الا اذا نكرت فقتل على المقتى به ولا يثبت به الاحصان ولا القليل
 للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به عن العنة ولا يخرج به عن كونها بكر اذ كفتي يسكنها ولا يحل بحال
 والوطى في القبل حلال في الزوجة والامة عند عدم مانع وينبغي ان يسقط به خيار الشرط والعيب اقولهم
 بسقوطه بالتقيل وليس بشبهة فهذا أولى للدلالة على الرضا في جامع الفصولين جامعها في دبرها نكاح
 فاسد لا يجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الوطى في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب به
 العدة لوطى لها بعده من غير خاوة الرابعة الوطى بنكاح فاسد كالوطى بنكاح صحيح الا في مسائل الأولى
 وجوب مهر المثل ولا يزداد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية الحرمه الثالثة عدم الحل للارل
 الرابعة عدم الاحصان به الخامسة لوطى بملك البهيمن أحكام كالنكاح فوطى بنكاح فهو يجب تحريرها
 على اصوله وفروقه ونحوه ايم اصلها ونحوه وعليه وجوب الاستبراء وهو من ضمن اختها واليه يخالف
 الوطى بالنكاح في مسائل لا يثبت به التحليل ولا الاحصان السادسة كل حكم يتعلق بالوطى لا يثبت به
 الزوال لكونه تبعا للسابعة لا يخلو الوطى بغير ملك البهيمن عن مهر أو حسد الا في مسائل الأولى الدسية اذا
 نكحت بغير مهر مثلا ثم اسلما وكانا يدنيون أن لا مهر فلا مهر الثانية نكح صبي بالغة حرة بغير اذن وليه
 ووطىها ثالثة فلا حد ولا مهر الثالث تزوج امته من بعده فالاصح ان لا مهر الرابعة وطى والعبد سبعة
 شعبة فلا مهر اخذ من قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده دنيا الخامسة لوطى حرة بغير اذن مهر
 لها ولم أره الآن السادسة الموقوف عليه اذا وطى والموقوفة بذني ان لا مهر ولم أره الآن السابعة البائع
 لو وطى الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حفظه منقوله كذلك الثامنة اذن الراهن للرهن في
 الوطى فوطى هذا فانا الحل ينبغي ان لا مهر ولم أره الآن التاسعة الذي يحرم على الرجل وطى زوجته مع بقاء
 النكاح الحضي والنكاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف والاحرام والابلاء والظهار قبل
 التكفير وعدة وطى والشبهة اذا صارت مقصدا اختلط قبلا ودبرها فانه لا يخل له انبائها حتى يتحقق وقوعه
 في قبلا او فيها اذا كانت لا تحتمله لصغر او مرض أو سمنه وعند امتناعها القبيض مهمل مهرها لم يحل كروا في
 بعض كتب الشافعية انه يحرم وطى ومن وجب عليها اقصاص وليس بها حل ظاهرة لا يحدث حل يمنع من
 استيفاء ما وجب عليها العاشرة اذ احم الوطى مع متدواعيه الا في الحضي والنكاس والصوم لمن آمن فحرم
 في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء الحادية عشرة اذا اختلف الزوجان في الوطى فالقول
 لتأنيه الا في مسائل الأولى ادعى العنين الاصابة وانكرت وقطن ثيب فالقول له مع عبته الا ان كانت بكر او لا
 فرق في ذلك بين ان يكون قبل التأجيل او بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضى المدة قبل
 قوله بيمينه لا بعد مضيا الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول وكال المهر وقال قبله وملك نصفه فالقول لها
 لوجوب العدة عليها لو في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حبل بنتها أو ربيع سواها واختم العمل فلو
 جاءت ولدت من تحتها ثبت نسبه ويرجع الى قولها في تكميل المهر فان لا عن بنقده عدنا الى قصد بقه هكذا
 فهمته من كلامهم ولم أره الآن صر بها الرابعة ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها فالقول لها الحل الاطاني
 لا لكمال المهر الخامسة لو طلقه بعد وطئه اليوم فادعت عدمه وادعاهما القول لا نكاحه وجود الشرط قال
 في الكتوزان اختلاف في وجود الشرط فالقول له أحكام العقود هي اقسام لازم من الحائنين البيع

والصريح والمسلم والتولية والمرابحة والوضعية والتشريك والصلح والمحوالة الا في مستثنى ذكرنا في
 الفوائد منها والاجارة الا في مستثنى ذكرنا في الفوائد منها والالهية بعد القبض ووجود مانع من الموانع
 السبعة والصدقة والخلع بغرض والنكاح الخالي عن الخيار والبلوغ والعق والاولى ان يقال
 ونكاح البالغ العاقل الحر اذ كذا وكذا من الجانبين الشرية والوكالة والمضاربة والوصية والعاوية
 والايضا والقرض والقضاء وسائر الولايات الا لامة العظمى وحائز من أحد الجانبين فقط الزمن حائز من
 جانب الرهنين ولازم من جانب الراهن بعد القبض والكتابة جائزة من جانب العبد لازمة من جانب
 السيد والكفالة جائزة من الماطل لازمة من جانب المصنفين وعقد الأمان حائز من قبيل
 الحر في لازم من جانب المسلم **تنبيه** من الحائز من الجانبين تولية القضاة فلا سلطان عزله ولو بالاختصاص
 كما في الخلاصة وله عزل نفسه وأما الولاية على مال التيمم بالوصاية فان كان وصي المستغنى لازمة
 بعدم موت الموصى فلا عكس القاضى عزله لا يجنبه وأما عزله فظاهر ومن جانب الوصي فلا عكس الوصي عزله نفسه
 الا في مستثنى ذكرنا في وصايا الفوائد وان كان وصي القاضى فلا ان القاضى عزله كما في القصة وله عزل
 نفسه بمحض القاضى وقد ذكرنا تولية على الاوكاف في وقف الفوائد **تنبيه** في المقود البع نافذ
 وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليها ثمانية
تكميل الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح كذلك لكن قالوا نكاح الحرام
 فاسد عندنا في خمسة عشر رجما لله فلاحد وباطل عندنا رجما لله في جميع الفصولين نكاح الحرام
 قبل باطل وسقط الحد لشبهه الاشتباه وقيل فاسد وسقط الحد لشبهه العقد انتهى وأما في البيع فثبائبات
 فباطل ما لا يكون مشروعا باطله وصفه وفاسده ما كان مشروعا باطله دون وصفه وحكم الاول انه لا عكس
 بالقبض وحكم الثاني انه عكس به وأما في الاجارة فثبائبات قالوا لا يجب الاجر في الباطل كما اذا استأجر أحد
 الثمن يكن شريكه ليل طعام مشترك ويجب أجر المثل في الفاسد وأما في الرهن فقال في جميع الفصولين
 فاسده يتعاقب به الضمان وباطله لا يتعلق به الضمان بالاجماع وعكس الحدس ليدني في فاسده دون باطله
 ومن الباطل لو رهن شيئا بغير ثمنه أو مقبضه وأما في الصلح فقالوا من الفاسد الصلح على انكار بعد هو فاسد
 والصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار العتي وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ ففيها
 يبطل الصلح ويرجع المانع بمادفع كذا في جميع الفصولين وأما في الكفالة فقال في جميع الفصولين ان ادعى
 بحكم كفالة فاسدة رجوع بما أدى فالكفالة بالامانة باطله انتهى ولم يتضح الفرق بين الفاسد والباطل في
 الرهن والكفالة بماد ذكرنا ليس رجوع الى الكتب المطولة وأما الكتابة ففرقنا بين الفاسد والباطل
 فاعتق باداء العين في فاسدها كالكتابة على خرا أو خبز ولا يعتق في باطلها كالكتابة على ميتة أو دم كما
 ذكره الزاوي وأما الشر كظواهر كلامهم الفرق بينهما فالشر كة في المباح باطله وفي غيره اذا فسد شرط فاسدة
فائدة الباطل والفاسد عند الشافعية مترادفان الا في الكتابة والخلع والعارية والوكالة والشرية
 والقرض وفي العبادات في الحج ذكره الاموي رحمه الله **(أحكام القسوخ)** وحقيقته محل ارتباط
 العقد ان العقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا بعد اداء شيء بخيار الشرط وخيار عدم التقدي الى ثلاثة أيام وخيار
 الرؤية وخيار لعب وخيار الاستحقاق وخيار العتي وخيار الكمية وخيار كشف الحال وخيار فوات الوصف
 المرغوب فيه وخيار هلاك بعض المبيع قبل القبض وبالإقالة والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار
 التفرع بالقبض كالتمرية على إحدى الروابطين وخيار الخيانة في المرابحة والتولية وظهور المبيع مستأجرا
 أو موهوبا فانه ثمانية عشر سببا وكما يباشرها العاقد الا المتألف فانه لا ينسخ به وإنما ينقصه القاضى
 بأكملها يحتاج الى الفسخ ولا ينقص فيها بنفسه وقد متنا في النكاح في قسم الفوائد **(خاتمة)** جهود
 باعد النكاح فسخه اذا ساعد صاحبه عليه واختلفوا في جهود الموصى للوصية الفسخ هل يرفع العقد من
 أصله أو فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه يجعل العقد كأن لم يكن في المستقبل لا فيما مضى وقائده مذكورة

في أحكام شروح الهداية و ذكرها الزيلعي أيضا في خيار العيب (أحكام الكتاب) • يصح البيع بها قال
في الهداية والكتاب كان خطابوكذا الإرسال حتى اعتبر واجلس بلوغ الكتاب وأداء الرسالة انتهى وفي فتح
القدر مودة الكتاب أن يكتب أمارة فقد بعث عبد بن مولى بكذا الخطاب ليعلمهم فيه ما به قال فثبت في المجلس
وما في الميسر من نصه بوجهه يعني بكذا يقال بعته بغيره فليس مراده إلا الفرق بين البيع والكتاب في شرط
الشهود وقيل بل يفرق بين الحاضر والغائب ففي من الحاضر استقام ومن الغائب يجب أن يبعث
الكتاب كما قال في فتح القدير وصورة أنه أن يكتب اليها بخطه ما إذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته
عليهم وقالت زوجت نفسي منه وأقول إن فلانا كتب إلي بخطي فاشهد وأني قد زوجت نفسي منه أما لو لم
تقل بمحضهم هم زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان معاشع الشرط وبما سمعهم الكتاب أو
التعبير عنه من أنه سمعوا الشعار من خلاف ما إذا انتقبوا معنى الكتاب بالخطبة أن يكتب زوجتي نفسي
فإنه يثبت في نفسه ولو نحووه ولو جاء الزوج بالكتاب إلى الشهود وعنه ما قال هذا كتابي إلى فلانة فاشهدوا على
بذلك لم يخفى قول أني حنيفة رحمه الله حتى يعلم الشهود ما فيه وجوز أبو يوسف رحمه الله من غير شرط اعلام
الشهود وما فيه وأصله كتاب القاضي إلى القاضي قال في المستصفى هذا إذا كان بلفظ الزوج أما إذا كان
بالفظ الأمركونه زوجي فنفسه حتى لا يشترط اعلامها الشهود وما في الكتاب أنها تتولى طرفي العقد بحكم
الوكالة وتقله من الكامل قال وفائدة الخلاف فيما إذا جدد الزوج الكتاب بعد ما شهدهم عليه من غير
قراءة عليهم واعلامهم بما فيه وقد قرأ المكتوب إليه الكتاب عليهم وقيل العقد بمحضهم فهم شهدوا وان هذا
كتابي ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل هذه الشهادة عندنا ولا يرضى بالكتاب وعنده تقبل و يرضى به أما
الكتاب فصحيح بلاشهادة هؤلاء الشهادتنا وهو أن تتكلم المرأة من اثبات الكتاب عند جدد الزوج
الكتاب انتهى وأما وقوع الطلاق والعناق بها فقال في السبابة الكتاب من الصحيح والاخرس على ثلاثة
أوجه أن كتب على وجه الرسالة مصدرها عنونا وثبت ذلك بالترار أو بالبيعة فكان خطاب وان قال لم أوفيه
الخطاب لم يصدق نعمنا ودان في المتنق انه يدين ولو كتب على شيء يستين عليه امرأته أو عبده كذا ان نوى
صح والا فلا ولو كتب على الخوا أو الماء لم يقع شيء وان نوى وان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها أولا
وان قال المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا قال لم يصل لا تطلق وان قدم وحى من الكتاب ذكر الطلاق
وترك ما رواه بعث اليها فهي طالق اذا وصل ونحوه الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذا بقي
ما يسمى بكتابة أو رسالة فان لم يبق هذا القدر لا يقع وان حوى الخطوط كلها وبعث اليها البياض
لا تطلق لان ما وصل اليها ليس بكتاب ولو جدد الزوج الكتاب وأقامت البيعة عليه أنه كتبه بيده فرق
بينه ما في القضاء انتهى وذكر الزيلعي من مسائل شتى في الكتابة لاهل الرسم ان الاثهاد عليه أو الاله
على القبر يقوم مقام النية وفي القصة كتبت أنت طالق ثم قالت زوجها افرأني فقر لا تطلق ما لم يصدق
حطابها انتهى وقد سئل عن رجل كتب لعمامته قال لا افرأها قراها هل يلزمه حاجت بانها لا تزهر ان
كانت مطلقا حيث لم يصدق وان كانت يائمه تعالى فقالوا التامى والخطي والداهل كالما مد وما لا قرار
بها في اقرار البرائة كتب كتابا فيه اقرار بين يدي الشهود فذا على اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا
وانه لا يكون اقرارا فلا محل للشهادة انه اقر قال القاضي النسفي ان كتب مصدره مرسوم او علم الشاهد حل
في الشهادة على اقراره كالأمر فكذلك وان لم يقل اشهد على به فعلى هذا اذا كتب لغائب على وجه الرسالة
أما بعد فلا على كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الغائب كان خطاب من الحاضر فيكون مستكما والعمامة
على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس بشرط أن يكون عنونه مصدر او ان لم يكن الى
الغائب الثاني كتب وفرأ عند الشهود ان يشهدوا به وان لم يقل اشهدوا على المثالت ابقرأ هذا عندهم
غيره فيقول الكتاب اشهدوا على به الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهدوا على بما فيه ان علموا ما فيه
كان اقرارا ولا فلا ذكر القاضي ادعى عليه ما لا يخرج خطأ وقال انه خط الدعي عليه بهذا المثال فانكر

ان يكون خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة على انهما خط كاتب واحد لا يحكم عليه
 بالمال في الصحيح لانه لا يزعم ان يقول هذا خطي واخره لکن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا
 هنا الا في بادكار العامة والصرف والسمسار انتهى وصكتنا في القضاء من القوائد انه يعمل بدقة اليباع
 والسمسار والصرف والخط فيه به في كتاب ملك الكفار بالاستئمان حتى لو وجد حري في دارنا وقال انا
 رسول الملك يصدق الا اذا كان معه كتابه كما في سيرة الخانية فعندل بها واما اعتماد الراوي على ما في كتابه
 والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذکر فغير جائز عند الامام وجوز أبو يوسف رحمه الله
 تعالى راوي والقاضي دون الشاهد وجوز محمد رحمه الله تعالى للكل ان يفتي به وان لم يذکر كروسة على
 الناس وفي الخلاصة قال شمس الأئمة الخوافي رحمه الله يفتي أن يفتي بقول محمد رحمه الله تعالى وهكذا في
 الاحتسار انتهى وفي احارن البراز يفة أمر الصكالك بكتابة الاحارة وأشهد لم يحرم الاعتدال بغيره بخلاف
 صلح الاقرار والمهر انتهى واختلفوا فيما لو اراد الزوج بكتابة الصك بطلانها قيل نعم وهو اقرب به وقيل
 هو توكيل فلا يقع حتى يكتب به يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيما بعده وقيل لا يقع وان كتب
 الا اذا وى الطلاق وفي المبني بالمهمة من رأى خطه وهزفه وسعه ان يشهد اذا كان في حوزة به نأخذ
 انتهى ويجوز الاعتماد على كتب الفقه الصعبة قال في فتح القدر من القضاء وطريق نقل المفق في زماننا
 عن المجتهد أحد أمر بن امان ان يكون له سند فيه اليه أو بأشئ منه من كتاب معروف وتداوله الايدي فهو كتب
 محمد بن الحسن رحمه الله وهو ما من التصانيف المشهورة انتهى ونقل الاسيوطي عن أبي اسحق الاسفرائني
 الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد
 على خط المفق أخذ من قوله مجوز الاعتماد على اشارة فاد كتابة اولي وأما الدعوى من الكتاب
 والشهادة من نصفي في يده فقال في الخانية ولو ادعى من الكتاب تسع دعواه لانه يفتي لا يذکر على الدعوى
 لكن لا بد من اشارة في موضعها وفي التهمة سئل وكيل عن جماعة بالدعوى لاشهاد من نسخة شرعها من
 الموكنان هل يسمعها القاضي قال اذا تمتها ولو قيل من لسان الموكل صح دعواه والا لا انتهى وفي شهادات
 البراز يشهد أحد جماعة من النسخة وقرأه بلسانه وقرأ غير الشاهد الثاني منها وقرأ الشاهد الثالث منها معقارنا
 لقراءته لا يصح لانه لا يثبت القاري من الشاهد وقرأ القاضي ادعى المدعي من الكتاب تسع اذا اشار الى
 مواضعها انتهى وفي الصيغة يشهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد باللسان لا يحجب وهذا اصطلاح
 القضاء وفي التهمة سئل هل بن احمد عن الشاهد اذا كان يصف حدود المدعي به حين ينظر في الصك واذا لم
 ينظر فيه لا يصدق هل يقبل شهادته فقال اذا كان ينظره بقله ويحفظه عن النظر فلا تقبل فاما اذا كان
 يستعين به نوع استعانة كقاري القرآن من المصحف فلا بأس به انتهى وأما الحول فاما بكتابة فذكره في
 كذا في الواقعات المسماة في فصل السقبة وفصل فيما تفصل احسانا فراجعه من رامة وأما الوصية
 بالكتابة فقال في شهادات المجتهد كتب صك بخط يده اقرارا بمال أو وصية ثم قال لا تخشاه على من قسره ان
 يقرأه وسعنه ان يشهد انتهى وفي الخانية من الشاهد اذا نزل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه
 ولم يقرأ وصيته عليهم قال هما أو لا يجوز زلشهودان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم بسمهم ان يشهدوا أو الصحيح
 انه لا يسمعهم واما سئل لم ان يشهدوا باحدى معان ثلاث امان ان يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره
 وقرأه بين يدي الشهود وقرئ لهم اشهدوا بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعل عليه
 ويقولوا اشهدوا على فيه وقام فيها **احكام الاشارة** الاشارة من الاخرى معتبرة وقائمة مقام
 العبارة في كل شيء من بيع وأجارة وصيغة وورث ونكاح وطلاق وعتاق واربوا اقرار وقصاص الا في الحدود
 ولوحده في وهذا ما خالف فيه القصاص الحدود وفي رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة
 وقام في الهداية وقدا تصرف في الهداية وغيره على استثناء الحدود ويزاد عليها الشهاداة فلا تقبل شهادته كما
 في التهذيب وأما يمينه في الدعوى ففي ايمان عزانه القتاوى وتحليف الاخرس ان يقال له عليك عهد الله

تعالى وميثاقه ان كان كذا فيشير به نعم ولو حلف بالله كانت اشارته اقرا اذ بالله تعالى وظاهر اقتصار المشايخ
 على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أر الآن فيها تقييدا لآخرس كاشارة واختلفوا
 في ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة والا والمعتمد لا ينادى كره في الكفر بأولاد في اشارة
 الاخرس من ان تكون معهوده والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يفي ان المراد بالاشارة التي يقع
 بها طلاق الاشارة المقر وتنبصوبت منه لان العادة منه ذلك فكانت بنا لئلا الوجه الاخرس انتهى وأما
 اشارة غير الاخرس فان كان معتق للسان فبقه اختلاف والتوى على ايمان ادا ماثم العقلة في وقت الموت
 يجوز زنا قوله بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من قدر الاعتماد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن معتق للسان
 لم تعتبر اشارته مطلقا الا في أربع الكفر والاسلام والنسب والافتاء كذا في تلخيص المحرمين ويزاد اخذنا من
 مسئلة الافتاء بالاشارة من اشارة الشيخ في رواية الحديث وأما الكافر اخذنا من النسب لانه يحتاج فيه لمحقن
 الدم ولما ثبت بكتاب الامام كفا منه وأخذنا من الكتاب والطلاق اذا كان نفسه اياهم كما قالوا انت طالق
 هكذا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال انت طالق وأشار بثلاث لم تقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر
 الآن حكم انت هكذا مشير اياها به ولم يقل طالق وتزاد ايضا الاشارة من المحرم الى صيد فقتله يجب الجزاء على
 المشير وهذا فرع لم أره الآن الاول اشارة الاخرس بالقرعة وهو جنب يفتي ان يحرم عليه اخذنا من قولهم ان
 الاخرس يجب عليه تحريك لسانه ليجعلوا التحريك قراءة الثاني علق الطلاق بعشمة أخرى فاشارة بعشمة
 وينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث لعلق بعشمة رجل طالق تحريك فاشارة بعشمة يفتي الوقوع والله اعلم
 (قاعدة) فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وأصحها بناءة ولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية
 من باب اللزوم الاصل ان المعنى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المعنى موجود في
 المشار اليه ذاتا والوصف فبقه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمعنى لان المعنى مثل المشار اليه وليس
 بتاسيس والتسمية أطلق في التعريف من حيث انها تعرف المساهبة والاشارة تعرف الذات الا ترى ان من
 اشترى عصا على انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت أحر فاذا
 هو اخصر انعقد العقد لاقتران الجنس انتهى فانه الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع
 والاجارة وسائر العقود ولكن ابو حنيفة رحمه الله جعل النحر والخل جفسا والنحر والعبد جفسا واحدا
 فتعلق بالمشار اليه فوجب مهر النخل فيما لو تزوجها على هذا الدين من النخل وأشار الى خر او على هذا
 العبد وأشار الى خر واما ما أشار الى حلال فلها الحلال في الاصح ولو سمى في البيع شيئا وأشار الى
 اختلافه كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمى ياقوتا وأشار الى زجاج لكونه يبيع المعدوم ولو
 سمى ثوبا يهر واما ما أشار الى روى اختلاف في بطلانه أو فسادها كذا في الخائفة في البيع بالباطل ذكر
 الاختلاف في الثوب دون القمح ونظير القمح المذكور والاثنى من بنى آدم جفسان بخلافهما من الحيوان
 جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحدا والقائم الوصف وفي باب الاقتداء قالوا لو روى الاقتداء بهذا
 الامام زيد بن جابر سمع الاقتداء ولو روى الاقتداء بالامام القائم في الحراب على ظن انه زيد فبان انه
 جمر وبيع ولو روى الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح لان
 الشاب يعني شيئا معلوما وقاس الاول انه لو قيل على جنازة على انه زيد فبان انه امرأته تصح واستنتج من
 مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البزارى عند الكلام على الحديث صلاة في مسجدى هذا أفضل
 من آفة صلاة فيمسأله ان الاعتبار بالتسمية عند أصحابنا رجحهم الله فلا يمتثل من الثواب بما كان في زمنه
 على الله عليه وسلم الى آخر ما قاله وأما في النكاح فقال في الخائفة رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب
 وقت العقد زوجت منك بنتى فاطمة لا ينعقد النكاح ولو كانت المرأة حرة فقال الاب زوجت منك بنتى
 فاطمة عدو وأشار الى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت جاز انتهى ومقتضاها انه لو قال زوجت
 هذا القلام وأشار الى بنته المحبة تعويلا على الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذا المحبة تعويلا على الاشارة

هذه العوز فكانت شابة أو هذه البعثة فكانت سوداء أو عكسه وكذا المخالفة في جميع وجوه النسب
 والصفات والعلو والقرى ولأما في باب الامان فقال الواسط لا يحكم هذا المسمى أو هذا الشاب فكله بعد
 ما شاخ خنت ولو حلف لا يأكل لحم هذا الخيل فما كل بعد ما صار كشاحنت لان في الاول وصف الصباوان
 كان داعيا إلى البين لكنه منى عنه شرعاً وفي الثاني وصف الصغير ليس بداعٍ إليها فان المجتمع عنه أكثر
 امتناعاً عن لحم الكس ولو حلف لا يكلم بعد فلان هذا وأمراته هذه أو صديقته هذا فان الضافة فكله
 لم يحسن في العبد وحنث في المرأة والصديق وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطبيب ان فباعه ثم كلف حنث
 في القول في الملك قال في فسخ التقدير الملك قدرة يشهد الشارع استبداء على التصرف فخرج نحو الوكيل
 انتهى وبيّن أن يقال الامانة كالمجور وعليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف والمبيع المتقول بمالك
 لا يشتري ولا قدره له على بيعه قبل قبضه وعرفه في المداوى القديمة بانه الاختصاص المحذور وانه حكم
 الاستيلاء لانه ثبت لا غير اذا المالك لأعلك كملكه ولا يملكه لان اجتماع المالكين في محل واحد
 محال فلا بد أن يكون الحصل الذي ثبت الملك فيه خالياً عن الملك والخالي عن الملك هو المباح والمثبت للملك في
 احوال المباح الاستيلاء لا غير إلى آخره وفيه مسائل الأولى أسباب التملك المعاوضات المالية والأمار والخلع
 والميراث والهبات والصدقات والوصايا والوقف والغنمية والاستيلاء على المباح والاصابة بملك الغير بشرطه
 ودية القتل ملكها ولا تم تنقل إلى الورثة ومنها القرعة يملكها الجنين فتورث عنه والغائب اذا فعل بالمفسوب
 شيئاً زال به عنه وعظم منافع ملكه وانما خط المثل يمتلئ بحيث لا يتميز ملكه الثانية لا يدخل في ملك
 الإنسان شيء غير اختياره الا الارتفاق كذا الوصية في مسألة وهي أن يموت الموصي له بعد موت الموصي
 قبل قبوله قال الزبيدي وكذا اذا أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استصحاب العلم من بل عليه جقي
 يقبل عنه انتهى وزدت ما هو عليه بعد قبوله بغير إذن السيد عليه السيد بالإختياره وفيه الوقت يملكها
 الموقوف عليه وإن لم يقبل وفيه المصدق بالطلاق قبيل الدخول ليسكن يستعته أو زوجان كان قبيل
 القبض مطلقاً وبعد له ملكه الا بقضاء أو رضاه كما في فسخ القدر والمعبذ الذي على البيع به يمكن
 ان كان قبل القبض انقضى البيع مطلقاً وان كان بعده فلا بد من القضاء أو الرضاء كالمرحوب اذا رجع
 الواهب فيه وأوش الحنات والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن في ملك المأخوذه من جبراً كالبيع
 اذا ملك في يد المبيع فان الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا غناه ملكه من الولد والتمار والماء النافع في
 ملكه وما كان من أنزال الأرض الا الكلا والخشيش والصدأ الذي باض في أرضه الثالثة المبيع ملكه
 المشتري بالإيجاب والقبول الا اذا كان فيه خيار الشرط فان كان للبائع له ملكه المشتري انفاً وان كان للمشتري
 فكذلك عند الامام خلافاً لما هو في التحقيق الامر موقوف فان تم كان للمشتري فيكون الزوال منه من حسنه
 وان فسخ فهو قائم فالزوال منه يقرب منه ملك المراد فانه يزول عنه زوالاً مراحياً فان أصلم تبين انه لم يزول وان
 مات أو قتل بان أنزل من وقتها الرابعة الموصي له ملك الموصي به بالقبول الا في مسألة قد منها فلا يحتاج
 اليها انما شهاً شبه بالهالة لا بد من القبول وشبه بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع البأس من
 القبول اعترض ميراثاً لا يتوقف على القبول واذا قبلها ثم ردّها على الورثة ان قبضوها انقضت ملكه والام
 يجبر ولا كما في الولو لم يبيع والمالك يقبضه يستند إلى وقت موت الموصي بدليل ما في الولو لم يبيع جدل أوجب بعدد
 لسان الموصي له غائب فحقته في مال الموصي فان حضر الغائب ان قبل رخص عليه بالشفعة ان فعل ذلك
 بامر القاضي وان لم يقبل فهو مال الورثة انتهى انما مسألة لا يملك المورث الاجرة من نفسه العقد وانما يملكها
 بالاستيلاء أو بالتكس منه أو بالتهميل أو بشرطه فلو كانت عبداً فاعتقه المورث قبل وجود واحد مما ذكرناه
 لم ينفذه لهدم الملك وعلى هذا اعلك المستأجر المنافع بالعقد لانها تحدث شافئاً بهذا فارتفعت المبيع فان
 المبيع عين موجوده فالحديث فهو على مال المأخوذه ولذا قلنا ان المستأجر لا يبيع اجاره من المأخوذه السادسة
 اشتراط في القرض هل ملكه المستقرض بالقبض أو بالتصرف وفائدة ما في البرازية ما في القرض من

المستقرض السكر المستقرض الذي هو في يد المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لانه صار ملكا للمستقرض
وعند الثاني لا يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك ويبع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على
انه يملك بنفس القرض وان كان على اثنين كالتدين يجوز بيع ما في القصة وان كان قاعا في يد
المستقرض ويجوز التفرغ في التصرف في السكر المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع انتهى
ولا يتم في مناسبة التعليق للحكم السابعة فيه القتل تثبت للمقتول ابتداء ثم تنقل الى ورثته فهي كسائر
امواله فتقضي منها دينه وتنفذ وصاؤه ولو اوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فيورث
كسائر امواله ولهذا لو اقلب الماتعنى به دينه وتنفذ وصاؤه كره الزيلعي في باب القصاص فيمادون
النفس وفرعت على ذلك ولم ارم من فرعه لو قال اقلني قتله قلنا لا قصاص باتفاق الزيلعي عن الامام فلا
ديه اذ لا اله الا الله ثبت للمقتول وقد اذن في قتله وفي احادي الى وايتين وينبغي ترجيح الماذكر انما رأيت
في البرازية ان الامع عدم وجوبها فظهر ما رجحته بغيرها مما عايناه من الجسد والموت ولو جنى المروعون على
وارث السيد قتلا لم ارم الا ان ومتن في ثبوتها المعنى عليها ابتداء ان يكون الحكم بخلافها لما اذبحني على الزمان
الثامنة في رتبة الوفا الصريح عندنا ان الملك يزول عن المالك الى مالك وانه لا يدخل في ملك الموقوف
عليه ولو كان مينا * التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آخر جزء من اجزاء حياة المورث
وقيل بوجوه وقد ذكرنا مع فائدة الاختلاف في القرائن من القواعد والدين المستغرق للتركة تمنع ملك
الوارث قال في جامع القصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استقر قهدين اطلعكهما بارت اذا ابرا
الميت فريعه او ادها ورثته بشرط التبرع وقت الاداء اما لو ادها من مال نفسه مطلقا بشرط التبرع او بالرجوع
يجب دين على الميت فتعبر مشغولة بدين فلا عليكها في ترك ابناء وتناوذه به مستغرق فاداه ورثته ثم اذن
لقن في القهارة او كاتبه لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين وانما يبيع القاضى
والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق لا ينبغي ان يصالحوا ما يرد فاداه دينه ولو فاعوا حاز
ولو اقسموها ثم ظهر دين محيط اولاد التركة والوارث استخلاص التركة بعضا الدين ولو مستغرقا وهما
مسئلة لو كان الدين للوارث والمال مخصصه فهل يسقط الدين وما اخذه ميراثا او ما اخذه دينه قال
في آخر البرازية استغرق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى ثم اهل ان
ملك الوارث يعرض في الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فرب المبيع بسبب ويرد عليه وبصير مقرورا
بالمبارية التي اشترها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه ويتصرف وصي الميت بالمبيع في التركة مع وجوده
واما ملك الموصى فليس بخلافه بل بعقده انك ابتداء فان عكست الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره
المصدر الشهدى مدرجه في شرح ادب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه
يصح ثروا مباع الميت باقل مما باع قبل فقد الثمن بخلاف الوارث العاشر ملك المصدق بالعقد فان واد
لمبا قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الامس بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصليها في
شرح السكز وقد متنا ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبسده
بقضاء او رضاه فائدة في الزوائد الحادية عشر في استقرار الملك فيستقر في البيع الخالي عن اختيار القبض
ويستقر الصداق بالدخول او بالخلاء او الموت او وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما اوضحناه في التمرح
والاخير من زبادي اخذنا من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الامن من انفساخه بالفساك
وفي الصداق الامن من تشطير بالطلاق وسقوطه بالردة فتقبل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف
استقراره على القبض لانه لو افساخ النكاح ولا فرق بين الدين والعين وجميع الدين بعد دلتز ومها
مستقرة الدين السلم لبقوله الفسخ بالانقطاع بخلاف من المبيع فانه لا يقبله بالانقطاع بخلاف الاعتراض
عنه واما الملك في المصوب والمستهلك فتستند عندنا الى وقت النصب والاستهلاك فاذا غيب المصوب
ومن قيمته ملكه عندنا مستندا الى وقت النصب فائدة عمك الا كتاب وجوب الكف ونفوذ البيع

ولا يكون الولد له والتعقبي عندنا أن الملك يثبت للغاصب بشرط القضاء بالقيمة لاحكامنا بما بالغصب مقصودا
 ولا يملك الولد بخلاف الزادة المتصلة كذا في الكشف في باب النسي وفي الهداية من النفقة ولو اتفق
 المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنهما إذا ضمن لم يرجع عليهما لانه لما ضمن ملكا للضمان
 فظهر انه كان متبرعا وذكر الزبلي انه الضمان استند ملكه الى وقت التعدي فبين أنه تبرع به لكه فصار
 كما انقضى دين المودع به انتهى وفي شرح الزايدات لقاضيه ان من أول كتاب الغصب الأصل الأول ان
 زوال المتعصب عن ملك المالك عند اداء الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب
 وفي حق غيره بما يقتصر على التضمن الا اذا علق بالاستناد حكم شرعي عتقنا من أن تحمل الزوال مقصورا
 على الحال فثبت يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استند لالكون الغصب سببا
 للملك ومضاه في يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر ذلك في
 حق غيره الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان الحكم الشرعي يظهر في حق الكل فيظهر الاستناد في
 حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الأصل منها الغاصب اذا ودع العقب ثم ملك عند المودع ثم ضمن
 المالك الغاصب فلا يرجع له على المودع لانه ملكه بالضمان فصار مودع عامل نفسه وفيه ان غصب جارية
 فأودعها ماتت فضمنه المالك فيهما ملكها الغاصب فلو اعتهقه الغاصب مع ولو ضمن المودع فاعتقه المودع
 ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لاهل المودع اذا ضمن لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع
 حران جازي فضمنه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لسكونه عاملا له فهو وكيل الشراء ولو
 اختار المودع بعد دفع ثمنه أخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان ملك في يده
 بعد العود من الاياق كانت أمانة له الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت هبتها لودع حياها
 عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان ملكته بعد الحبس ملكته بالقيمة وان ذهبت هبتها بعد
 الحبس لم يضمنها كالوصية بالشراء لان الفاتت وصف وهو لا يقابل شيء ولا يكن تخيير الغاصب
 ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء ترك كما في الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب أجراها
 أو وهبها فهو الوليدة سواء وان أعارها أو وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك وان ضمن المستعير
 أو الموهوب كان الملك لهما لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان
 عليهما فكان الملك لهما ولو كان مكانهما مشتر فضمن سلب الجارية به وكذا غاصب الغاصب اذا
 ضمن ملكها لانه لا يرجع على الأول فتعق عليه لو كانت محرمة منه وان ضمن الأول ملكها فتعق
 عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية فلا دلل الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير
 الثاني غاصبا لملك الأول وكذا لو أربأ المالك بعد التضمن أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن
 المالك الأول ولم يضمن الأول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للأول فان قال أنا أسلمها لثاني وأرجع
 عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العقب فلا يجوز تضمينه وان رجع الأول على الثاني ثم ظهرت كانت
 للثاني وقام التفرع بات فيه لانه ثمانية عشر الملك أمالين والمنفعة معاودة الغالب وللعقب فقط أو لمنفعة فقط
 كما بعد الموصى بغيره بغيره لو ارثت وليس شيء من منافع ومنفعة الموصى له فلذا مات الموصى له
 عادت المنفعة الى المالك والولد والعتلة والكتب للمالك وليس للموصى له الاجارة ولا اخرجيه من بلد الموصى
 الا ان يكون أهله في غير ما يخرج العبد من الثلث ولا عتق استعدا له الا في وطنه وعند أهله وبمع الصلح
 مع الموصى له على شيء أو بطل الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له ولو جنى العبد خالف داء على
 المخدم فان مات رجع ورثه بالقداء على صاحب الرقبة فان أبي بيع العبد أو أبي المخدم الفداء فداه
 المالك أو يدفعه وعلقت الوصية وارث الجنابة عليه للمالك كما عوبه وكسبه ان لم تنقض الخدمه فان
 نقصتها اشترى بالارث خادم ان بلغ والبيع الأول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا أقصا على قتله
 عدا ما لم يجهت ما عجل قتله فان اختلفا ضمن اختلفا لقيمة بشرى بها آخرها فلو أعتقه المالك نفذ وضمن قيمته

يشترى بها خادمة كذا في وصاها المحيط وأمانته فان كل صغير المبلغ الخدمه فتنقته على المالك وان ملتها
 فعلى الموصى له الا أن يعرض بضمه عبداً يقوم مقامه كذا في نقفات المحيط وأمانته فتنقته على المالك فان بطول المرض باعه القاضي ان رأى
 ذلك واشترى بضمه عبداً يقوم مقامه كذا في نقفات المحيط وأمانته فتنقته على المالك كافي الظهيرة وأما
 ما في الزبلي من أنه لا تجب صدقة قطره فسبق قلم كافي ففتح القديرو يمكن عمله على أن المواد لا تجب على
 الموصى له بخلاف تنقته وأما به من غير الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن
 الا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنابات بخلاف ما اذا قبل خطأ وأخذت قيمته يشترى بها عبداً
 وينقل حقه فيه من غير تجديده كذا في الوقف اذا قبل انتقال الوقف الى يده ذكره قاضيه خان من الوقف والقبول
 اذا قبل خطأ يشترى بضمه عبداً يكون مديراً من غير تدبير ذكره الزبلي من الجنابات ولم أر حكم كتابته
 من المالك وينبغي أن تكون كعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفاية وينبغي أن لا يجوز لانه
 عادم المنفعة للمالك ولم أر حكم وطى المالك وينبغي أن يحل له لانه تابع للملك الرقبة وقدمه الشافعية بان تكون
 من لخصم والا فلا له الثالثة عشر تلك الهبة والصدقة بالتبض و يستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع
 من سبعة معلومة في الفتوة وفي الصدقة بما ذكرناه في أصل الملك الرابعة عشر تلك العقار للشيخ مع الاخذ
 بالتراضي أو قضاء القاضي قبله بما لا ملك له فلا تورث عنه لومات وتبطل اذا باع ما يشفع به **فتنبيه** قد
 علمت اننا اوصى له وان ملك المنفعة لا يؤجر وينبغي ان لا الاعارة وأما المستأجر فهو جرو يعبر بالاختلاف
 باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤجر ويعبر والشافعية جعلوا ذلك أصلاً وهو ان ملك
 المنفعة ملك الا حارة والاعارة من ملك الانتفاع ملك الاعارة لا الاعارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة

ملك الا لا انتفاع فقط وهذا يخبر عن قول الشيخ من أن الاعارة باحة المنافع لا تملكها أو المذهب عندنا
 انها تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك المنافع وانما الاعارة المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير
 عوض فلا تملك ان تملكها عوض ولا له لو ملك الاجارة ملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة لا عوض فملكها
 نظير ما ملك لانه لو ملكها لم أسد الامر من الغير بالخيار من لزوم العارية أو عدم لزوم الاعارة وهذا ان
 تحليل لان يشتمل الموقوف عليه والمستعير وهو سواء على الرجوع فملك الموقوف عليه السكنى المنفعة
 كالمستعير وقبل ان ما يبيع له الانتفاع وهو ضعيف كان له الاعارة ونعاه في فتح القدير من الوقف وأما اعارة
 المنفعة ما قطعها الامام فاقى العلامة فاسم بن قطلوبغا بصحتها قال ولا أثر لجواز اخراج الامارة في أثناء المدة كما
 لا أثر لجواز موت المؤجر في أثناءها ولا يكون ملك منفعة لافي مقابلة مال فيه ونظير المستأجر لانه ملك منفعة
 الاقطاع بغيره استعداده لا أهله لا نظير المستعير لما قلنا واذا مات المؤجر وأخرج الامام الارض عن
 المقطع تنفخ الاجارة لا تنتقل الملك الى غير المؤجر كما لو انتقل الملك في النظر التي خرج عليها اجارة الاقطاع
 وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صوغ على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليه الفقه والاعارة
 العبد المأذون بما جاز زعمه عند الاجارة من مال التجارة واجارة أم الولد انتهى وقد اختلفت رسالة في الاقطاع
 وأخرى يسميها القفصة الرضعية في الاراضي المضربة وفيما أتى به العلامة فاسم التصريح بان الامام ان
 يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطع أرضاً عامرة من بيت المال أما اذا قطعها وانا
 من بيت المال فأحياها ليس له اخراجها عنه لانه صار ملكاً للرقبة كما ذكره أبو يوسف رحمه الله في كتاب
 الخراج **والقول في الدين** وعرفه في الحاوي القدسي بانه عارضة من مال حكومي يحدث في الذمة بسهم أو
 استهلاك أو غيرهما أو ثأناً أو ما يتجاوز له لا يكون الا نظري المقاصد عند أبي حنيفة رحمه الله مثاله اذا اشترى
 ثوباً بعشرة دراهم صار الثوب ملكاً له وحدث بالشراء في ذمته عشرة دراهم ملكاً له فادفع المشتري عشرة
 الى البايع وجب مثله في ذمة البايع ديناً وقد وجب للبائع على المشتري عشرة مثلاً عن الثوب ووجب
 للمشتري على البايع مثله الا لاجل المدفوعة لليبه فالتقيا قاصداً انتهى وتفرع على أن طريق ايفائه انما هو
 المقاصة انه لو أبرأه منه بعد قضاؤه صح ورجع المدين على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المداينات من قسم

الفوائد اختص الدين باحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً مباحاً وهو لا يسهط الا بالاداء أو الابرأه
 فليجوز زبدل الكفالة لانه يسهط بدونهما بالتهيز ومنها جواز الزهر من قبل المجهور بالكفالة والزهر
 بالاعيان الامانة والمضمونة يعبرها كالبيع وأما المضمونة بنفسها كالغصوب وبدل الخلع والمهر
 وبدل الصلح عن دم العمد والمبيع فاسد أو الموقوف على سوم الشراء فتصح الكفالة والزهر بها لانها
 ملحقة بالدين قال الاسمي على وجه الله معز بالي السبكي في تكملة شرح المذهب ﴿فرع﴾ حدث
 في الاعصار القرينية وقف كتب اشترط الواقف أن لا تمارا الزهر أو لا تخرج من مكان تحسيسها الا
 برهن أو لا تخرج أسلماً والقي أقول في هذا أن الزهر لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه
 ولا يقال لها عارية أيضاً بل الأخذ لها أن كان من أهل الوقف استحق الانتفاع وبه عليها امانة
 فشرط أخذ الزهر عليها فاسد وان أعطاها كان رهناً فاسداً وبصكون في يد خزان الكتب امانة لان فاسد
 العقود في الضمان كصحبها والزهر امانة هذا اذا أريد بالزهر الشرعي وان أريد بدولته لانه وان يكون
 تذكرة فيصع الشرط لانه غرض صحيح وإذا لم يعرف مراد الواقف فيجوز أن يقال بالبطلان
 في الشرط المذكور مع العلم بالمعنى الشرعي ويحتمل أن يقال بالصفة فجاء على المعنى القوي وهو الأقرب أيضاً
 للكلام ما أمكن وحسبنا لا يجوز إخراجها بدونه وان قلنا يسهط لانه يجوز إخراجها به لعرضه وبدونه أما لانه
 خلاف لشرط الواقف وأما الفساد الاستثناء فكانه قال لا تخرج مطلقاً ولو قال ذلك مع لانه شرط فيه غرض
 صحيح لان إخراجها من طئنه ضياعاً بل يجب على ناطق الوقف أن يمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في
 مكانها في بعض الأوقاف بقول لا تخرج الا بتذكرة وهذا لا بأس به ولا وجه لطلاله وهو كما جعلنا عليه قوة
 الابرهن في المدلول القوي فيصع ويكون المقصود أن تجوز الواقف الانتفاع بأن يخرج به مشروط بأن
 يصنع في خزائنه الوقفية كونه مباحاً للموقوف ويتذكر الخازن له مطالبة به فينبغي أن يصح هذا ومعنى
 أجدد على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف بمنع لا تقول بأن تلك التذكرة تبقى رهناً بل إن أخذها
 فإذا أخذها طال به الخازن رد الكتاب ويحب عليه أن يرد أيضاً بفرض طلب ولا يبعد أن يحمل قول الواقف
 الزهر على هذا المعنى حق يصح اذا ذكره بلفظ الزهر نزل باللفظ على الصفة ما أمكن وحسبنا لا يجوز إخراجها
 بالشرط المذكور ومنع غيره لانه لا تثبت أحكام الزهر ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتب الموقوفة اذا
 تلف غير تقرر بطول واقف يتقرر بطل منه ولكن لا يتعين ذلك المرحون لوقائه ولا يمنع على صاحبه التصرف
 فيه انتهى وقول أصحابنا لا يصح الزهر بالامانات شامل للكتب الموقوفة والزهر بالامانات باطل فإذا ملك
 لا يجب شيء بخلاف الزهر الفاسد فانه مضمون كالصحيح وأما وجوب اتباع شرطه وجهه على المعنى القوي فغير
 بصدقه منها جهة الابرأه منه فلا يصح الابرأه عن الاعيان والابرأه دعواها صحيح فلو قال أبو أنان دعوى
 هذه الدين مع الابرأه فلا تصح دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار ومن دعوى هذه لم تصح دعواه
 وبمنته ولو قال أبو أنان دعواها أو عن خصوصي فيمافهو باطل وله أن يخاصم وانما ابرأه من ضمانه كذا في النهاية
 من الصلح وفي كافي الحاكم من الاقرار لاحق في قلبه يبرأ من العيين والدين والكفالة والجارعة والحد
 والقصاص انتهى وبه علم انبرأه من الاعيان في الابرأه العام لكن في مدائبات القنية افرق الزوجان وأبرأه
 كل واحد منهما ما صاحب من جميع الدعاوى وكان لزوج يذري أرضها وأعيان قائمة فلهما والاعيان
 القائمة لا تدخل في الابرأه من جميع الدعاوى انتهى وتدخل في الابرأه العام الشفعة فهو مستقط لها قضاءه
 لادانة أن لا يقصدها كحقوق الوالدية في الخزائنة الابرأه من العين المقصوبة ابرأه عن ضمانها وتضمنها امانة
 في يد الغاصب وقال زفر رحمه الله لا يصح الابرأه بتقي مضعونة ولو كانت العين مستهلكة مع الابرأه يرى
 من فيجوز انتهى فتقوله الابرأه من الاعيان باطل معناه انه لا يكون ملكه بالابرأه أو الاقال الابرأه عنها سقوط
 الضمان جميعاً أو يحمل على الامانة الثالث قبول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان لان الاجل شرع رفقا
 التخصيص والعين حاصلة ﴿فوائد﴾ الأولى ليس في الشرع عين لا يكون الاحالة الارأس مال السلم وبدل

الصرف والقرض والثلث بعد الاقالة ودين الميت وما أخذه الشفيع العقار كما كتبناه في شرح الكفر عند قوله
وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون الا مؤجلا الا الدينة والمسلم فيه وأما بدل الكتانة فيصنع
عندنا لا مؤجلا الثانية مافي القدمة لا يتعين الا قبض ولهذا لو كان لهما دين بسبب واحد قبض أحدهما
نصيبه فان لم يشركه بدينه يصح تفرعه على أن مافي القدمة لا تصح قسمته الثالثة الاجل لا يصل قبل
وقته لا يجوز المديون ولو حجبها بالمحابر قد ابدى الحرب ولا يصل عتوت الدائن وأما الحرب اذا استرق وله دين
مؤجل فيقول بسقوط الدين مطلقا لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي رحمه الله وأما الجنون فظاهر
كلهم انه لا يوجب الحلول لا مكان التصصيل بولييه الرابعة الحال بقدر التأجيل الا ما قدمناه والحقبة في
لزوم تأجيل القرض شأن حكم المالكي بازومه بعد ما ثبت عنده أصل الدين أو أن يجعل المستقرض صاحب
المال على رجل الى سنة أو سنتين فيصنع ويكون المال على المحتال عليه في ذلك الوقت وعند الشافعية الحال
لا يقبله بعد الزوم الا اذا نذر أن لا يطالبه به الا بعد شهر أو أوصى بذلك بشرط التأجيل القبول والا فلا يصح
وأما حال وشروطه أيضا ان لا يكون مجهولا جهالة متفاحشة فلا يصح التأجيل الى مهبط الريح وبقي ما لمطر
ويصح الى الحصاد والدياس وإن كان البيع لا يجوز بثمن مؤجل اليهما كذا في القنية **فتنبه** قال
الدائن لدين اذهب واعطاني كل شهر كذا فليس بتأجيل لانه أمر بالاعطاء اليكم انما هو لا يصح عليك
من غير من هو عليه الا اذا سطره على قبضه فيكون وكذا لا قبض لو كل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عهده عن
التسليم قبل القبض وفي وكالة الواقعات الحسامة لو قال وهبت مني الدار اتم الى على فلان فاقبضها منه
قبض مكانه لا تأثير جاز لانه صار لحيق الموهوب له فذلك الاستبدال انتهى وهو مقتضى اعدم صحة الرجوع
عن التسليم وفي مية المقي من الزكاة وتصدق بالدين الذي على فلان على زيد فبذلك كذا أمره بتسليم قبضه
اجزاه ذلك ومن مية البرز به وهبه دين على الرجل وأمره بقبضه حازا حسنا فان لم يأمره لا يبيع الدين
لا يجوز ولو باعهم من المديون أو وهبه حازا والبست ولو وهبت مهورا من أبيها أو ابنتها الصغير من هذا الزوج
أن أمرت بالقبض بخت والالات هبة الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي هذا باب القنية قضى دين
غيره ليكون له ماعلى المطالب فرضي جاز ثم رقبه لآخر بخلاته ولو أعطى الوكيل بالبيع لأكثر الثمن من ماله
قضاء من المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسد ويرجع البائع على الكرماء أعطاه
وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى ثم قال فيها لو قالت المهر الذي لي هو زوجي والذي لا يجوز اقراره به
انتهى وخرج من تحليل الدين لغير من هو عليه الحوالة فانها كذلك مع محبتها كما أشار اليه ان يلقى منها وخرج
أيضا لو صبه به اغير من هو عليه فانها حائزة كما في وصايا البراز به فالسنتي ثلاث وفرع الامام الاعظم رحمه الله
على عدم صحة تملكه من غير من عليه انه لو وكاله بشراء عبيد على يدي يبيع والبائع لم يصح التوكيل
وسح ان يمين أحدهما واجعهما على انه لو وكل مدونه بان يتصدق بعا عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل المستأجر
بان يبيع الدين من الاجرة مضع وقد أضعفنا في وكالة المهر السادس لا تحب الزكاة اذا كان المديون باحدا
ولو له دين عليه فلا كان على مفروجه اذا كان مقلبا فاذا قبض أربعين مما أصله بدل تجارة وجب عليه
درهم وقد بينا في كتاب الزكاة من شرح الكفر **أنواع الدين** ما يقع الدين وجوبه ومالا يقع الاول
المادة في الطهارة تمنع الدين وجوب شرائه لقول الربيعي في أبواب التسميم والمراد بالثمن الفاضل عن حاجته
الثالث السرة كذلك لا يجانبني ولم أره الثالث الزكاة والمراد به ماله مطالب من العباد فلا يمنع دين النذر
والكفارات ودين الزكاة مانع الرابع السفارة واختلف في منعه وجوبها أو الصبح انه يمنعه بالمال كما في
شرحنا على المنار من بحث الامر الخامس صدقة الفطر وانفقها على منعه وجوبها **فتنبه** دين العبد
لا يمنع وجوب صدقة فطره ومنع وجوب زكاة لو كان التجارة كما بينا فيه من ذلك المثل السادس الحج
منه اتفاقا السابع نفقة القريب وينبغي أن يمنعها لان الفتوى على عدم وجوبها الا بطلب نصاب حرما
الصدقة الثامن ضمان مرأه الاعتناق ولا يمنع لان الدين لا يمنع ديننا آخر التاسع الذية لا يمنع وجوبها

العاشر الاضحية جمعها كصدقة الفجار **فتنة** قدمنا أنه لا ينعى ملك الوارث لتركه ان لم يكن مستغنيا
 وجمعها ان كان مستغنيا وجمع نفاذا لوصية والتبرع من المبرع ويبع أخذ الزكاة والدفن إلى المديون
 أنضل **ما شئت في ذمة المعسر وما لا شئت** انما ملك المال في الزكاة يدو جوبها لا يبقى في ذمته ولو بعد
 التمكن من دفعها وأطلب الساعي بخلاف ما اذا استهلكه صدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بذلك
 المال وكذا المخرج بخلاف ما اذا كان عسرا وت الوجوب ثم يسر بعد فاقب ما لا يحيان وما يجتريه فيمن الصوم
 وغيره فلا فرق في نفسه بين الغني والفقير كزكاة الصدوقية والحق واللباس والطيب لم يقدر وكفارة اليقين وما
 يكون الصوم مشروطا بأعساره ككفارة الفجار في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم المتع
 والقران فترق في ذمته شيئا فلا اعتبار لأعساره وقت تكفيره بالصوم وكذا يفرق في ذمته الشيخ الفاسي فلا
 وجوب على الفقير فاذا أسير لا يلزمه الاخراج **ما تقدم على الدين وما يؤخر عنه** أما حقوق الله تعالى
 كالزكاة وصدقة الفطر تسقط بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وقت الزكاة بالكل فلا كلام
 والا تقدم للميت على البايعين كالأرض على ما تعلق بالامه واذا أوصى بمحقوق الله تعالى قدمت الفرائض وان أسخما
 كالبيع والزكاة والتكسارات وان تساوت في القوة بدأ بما بدأ به واذا اجتمعت الوضايح لا يقدم البعض على
 البعض الا العتي والهباية ولا معتبر بالتقديم والتأخير ما لم ينس عليه وقما في وصايا الزبلى **تذنب**
 فيما يقدم عند الاجتماع من غير الدين ثلاث في السفر جنب وحائض وميت وثمة ما يكتل لاحدهم فان كان
 الماء مسلكا لاحدهم فهو أولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم للكل وان كان الماء
 مباحا كان الجنب أولى به لان غسله فرضة وغسل الميت سنة والرجل يصنع امام المرأة فيقتل الجنب
 وتقيم المرأة يوم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن قالوا أولى به لان حن في ترك مال الابن ولو وهب
 لهم قد ما يكتل لاحدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل قبول الهبة ولا زكاة لا تصلح لسانه الرجل
 خالي ولا نافع هذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشايخ فيما يشتمل القسمة لا تقبل الملك وان
 أنضل به القبض كذا في تناويز فانه يمان ويراده من قوله ان غسل الميت سنة وجوده بها اختلاف غسل الجنب
 فاته في القرآن وينبئ ان يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا أوصى به لاحوج الناس ولا يكتل الا لاحدهم وامان
 به نجاسة وهو محدث ووجدناه يكتل لاحدهما فانه يجب مرفعه الى النجاسة كما في نفع التدبير من الانجاس
 وعلى هذا لو كان مع الثلاثة ذو نجاسة يقدم عليهم ولم أراه اجتمعت جنازة وسنة وتبسة قدمت الجنازة وأما اذا
 اجتمع كدوف وجمعة أو فرض وقت لم أراه ينبئ تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا الكسوف لانه يمتحنى
 فواته بالاختلاف لو اجتمع هيدو كدوف وجنازة ينبئ تقديم الجنازة وكذا لو اجتمعت جمعة وفرض ولم يمتحنى
 خروج وقتها وينبئ ايضا تقديم الكسوف على الزوال والترابيع وأما الحدود واذا اجتمعت في الحيط واذا
 اجتمع حدان وقدر على دره أحدهما درى وان كان من أجناس مختلفة بان اجتمع حد الزنا والسيرة
 والشرب والقذف والقذف باللقا فاذا درى حد القذف فاذا درى ان شأبه بالقطع وان شأبه الزنا
 وحد الشرب آخرها التوبة بالاجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم وان كان بمحمنا يبدأ باللقا ثم بعد القذف
 ثم بالرحم ويبقى غيرهما انتهى ولواجتمع التعزير والحدود قدم التعزير على الحدود وفي الاشياء التحصنه
 حتما للحد كذا في الظهيرة ولم أزلنا ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبئ تقديم القصاص
 فانه الحق المبدوم اذا اجتمع قتل الزنا والردة ينبئ تقديم الزنا لان به يحصل مقصودهما بخلاف اذا
 قدم قتل الزنا فانه يموت بالرحم واذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة
 وان خاف الزعم **نزع** تقرب من هدم المسائل مسائل اجتماع الغضبية والتقصية في الصلاة أولى
 الوقت بالتيمم وأخرها الوضوء فبعدنا نسيب التأخير ان كان لمطعم في وجود الماء أخره والا فالقصد
 أنضل ولم أر لهما ينارجهما الله أنه يشتم في أوله يصل فاذا وحده أخره وضوءا يصل ثانيا ولا يبعد القول
 بأنضليته وقال الشافعية انه النهاية في تحصيل الغضبية ومنها الوصل متفردا في الوقت المستحب وان

أخرجه صلى مع الجماعة لا أفضل التأخير ومنها لو كان بحيث لو أصبح الوضوء تقوية الجماعة ولو اقتصر
 على مرة أدركها فبني تغضيل الاقتصاد لا أدرا كما ومنها غسل الرجلين أفضل من المسح على الخفين لمن
 رجع جوارحه والافضل وكذا محضرة من لا يراه ومنها التوضي من الخوض أفضل من التبر بمحضرة من
 لا يراها والا ومنها الخاف فوت الركعة لو مشى إلى الصف في البيعة لا أفضل أدرا كما في الركوع وقول
 النووي في شرح المذهب لم أرفعه لا يهمل ولا لا يفرهم شافقصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى
 قائما ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه في الخلاصة يخرج إلى المسجد ويصلي قائما ومنها لو كان بحيث لو صلى
 قائما قدر على سنة القراءة وإن صلى قائما لا تفوت أها ومنها الوضوء الوقت من سنن الطهارة وأوال الصلاة
 تركها ولو باو وضوء الوقت المستحب عن استيعاب السنن وبقي تقديم المؤكدة ثم الصلاة في المستحب
 ومنها تقديم الدين المترك به في الصلوة كما كان معلوم السبب على الدين المترك في المرض ومنها باب الامامة تقدم
 الامام ثم الآثار ثم الارواح ثم الاسن ثم الاصبع وجهان الامحسن خلقا ثم الاحسن زوجة ثم من فحاه
 ثم الانظف ثوبا ثم المقيم على المسافر ثم الحر الاصل على الملق ثم المتعم من الحديث على المتعم من العناية
 وقامه في الشرح وقرب من هذه المسائل بعض خصائص الكفاية بقبال البعض فالعالم الجسمي ~~مكتوف~~
 للربيسة ولو شريفة وعلمه بقبال نسبها وكذا اشرفه **خاتمة** لا يقدم احد في التزامه على الحقوق الا
 بمرجع ومنه السبق كالازدحام في الدعوى والافتاء والدرس فان استوفى الجعي أخرج بينهم القول في
 ثمن المثل وأبسط المثل ومهر المثل وتوازيها **أما** ثمن المثل فذكر وفي مواضع منها باب التهم قال في السكر
 ولو لم يعطه الاشمن المثل وله نفسه لا شتم ولا شتم وقصره في العناية بثل القيمة في أقرب موضع به زفبه
 المسافر بغير نسيير وقصره الزبلي القيمة في ذلك المسكان لكن لم يبين أنه في وقت عزه أو في أغلب
 الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار القيمة حالة التقويم ويشين أن لا يتبرغن المثل عند الحاجة
 لسد الرق وعوف الملاك ودرجات في التبر في المذاخير فيجب شراءها على القادر بأضعاف قيمتها
 أحياء لنفسه ومنها باب الخلع ثمن المثل لزانوا الماء القدر الاثني وكذا الزاحلة كما في فتح القدر
 ومنها على قول محمد رحمه الله اذا اختلف المتبايعان تحالفا وتضافا وكان المبيع هالكا كان البيع يفسخ
 على قيمة الحال وهل تعتبر قيمته يوم التلف أو القبض أو اقلها قال ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان
 العيب عند تقديره كيف يرجع به قال قاضيان وطريق معرفة النقصان ان يقوم بمحيط العيب هو يقوم
 به العيب فان كان ذلك السبب بنقص عشر القيمة كان حصصة النقصان عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبارها
 يوم البيع أو يوم القبض وكذلك يكره الزبلي وابن الهمام وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقدوس على
 سوم الشراء المضمون بشبهة الثمن اذا كان قيميا فالاعتبار لقيمته يوم القبض أو يوم التلف قال
 ومنها المغصوب القيمي اذا هلك فاعتبر قيمته يوم غيبه اتفاقا ومنها المغصوب المثل اذا انقطع قال أبو حنيفة
 رحمه الله تعتبر قيمته يوم المنصومة وقال أبو يوسف رحمه الله يوم الغصب وقال محمد رحمه الله يوم الانقطاع
 ومنها التلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقدوس بعد فاسد تعتبر قيمته يوم
 القبض لانه يدخل في ضمانه وعند محمد رحمه الله تعتبر قيمته يوم التلف لانه به يتقرر وعليه ذكر الزبلي
 في البيع القاسد ومنها العبد المجني عليه تعتبر قيمته يوم الجناية ومنها العبد اذا جني فاعتبه السيد بغير مالهما
 وقتلها بثلث من قيمته ومن ارشده همل الاعتبار يوم الجناية أو قيمته يوم اعتاقه ومنها الرهن اذا هلك
 بالاقبل من قيمته ومن الذين ظلمت تعتبر قيمته يوم الملاك لقولهم ان يده يدأمانة فيه حتى كانت تنفقه على
 الزمان في حياته وكفنه عليه اذا مات كما ذكره الزبلي ومنها لو أخذ من الارز والقدس وما أشبهه ذلك وقد
 كان دفع اليه دينارًا ثلاثين فيقال عليه ثم اخذ منها بثلث في قيمة المأخوذ همل تعتبر قيمته يوم الأخذ أو يوم
 المنصومة قال في البيعة تعتبر قيمته يوم الأخذ قبله ولو لم يكن دفع المشاييل كان بأخذته على ان يدفع
 اليه ثمن ما يقيم عنده قال يعتبر وقت الأخذ لانه سوم حين ذكر الثمن انتهى ومنها ضمان حق العبد المشترك

إذا اعتقه أحدهما وكان موسرا واختار الساكت تضمينه فاعتبر القيمة يوم الاعتراف كاعتباره من
 اليسار والاعاقر فيه كاذ كره الزلي ومنه باقية وله انصر والحر في الخلاصة معتبرة منه يوم الخصومة
 وانصر عليه وحكامه في النهاية ثم حكى عن الاستيعاب انه يعتبر يوم القضاء والظاهر ان الخلاف في اعتبار
 يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فالاعتسره بناء على ان القضاء لا يترأخ عنها وله فاذ كرر الزلي أو
 لا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه ومنها من جئن الامم قالوا لو كان
 ذكر واجب على المضارب نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان أنثى كذا في الكنز وفي الخاتمة
 وجه في القدر سواء عاظرهم كلامهم اعتبارها يوم الوضع ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم أو الاضام في الكنز
 في الثاني يتقوى عدلين في مقتله أو أقرب موضع منه ولم يذكر الزمان والظاهر فيه ما يوم قتله كافي المتلف
 ومنها قيمة القطعة اذا تصدق بها أو انتقم بها اهدا التعريف ولم يحزم ما لكها بالعتسره ومنها يوم التصديق لقولهم
 ان سبب الضمان تصرف في مال غيره بغير اذن صوم أو مخرجها ومنها قيمة جارية الأن اذا اصبها الابواب داه
 والظاهر من كلامهم ان الاعتبار بقيمة قبيل العلو لقولهم ان الملك ثبت شرط الاستيلاء عندئذ لا جحكا
 ومنها قيمة الصدق اذا انتصف بالطلاق قبيل المسيس وكان مال كالم أو مخرجها ومنها يوم ان يعتبر يوم
 القضاء به والراضي لما قدمناه انه لا يعود الى ملك الزوج النصف الا باحدهما اذا كان بعد القبض فهذه
 تسعة عشر موضعا حافظتها **(الكلام في أحوال المثل)** عجب في مواضع أحدها الاحارة في صور ومنها
 الفاسدة ومنها الوفاة لا المأثر بعد انقضاء المدة ان فرغنا اليوم والاضل كل شهر كذا وقيل يجب المسمى
 ومنها الوفاة بشرط ان الدين لا يجبر على كما كتبت ولم يلم بالاجور بخلاف ما اذا لم يفتح ومنها الوفاة له شيا
 ولم يستأجره وكان الصانع مرفقا بثلث المصنعة وجب أجر المثل على قول محمد رحمه الله وفيه ومنها في غيب
 النافع اذا كان المقصود مال يبيع أو وقف أو بعد الاستقلال على المفقوب وليس منها ما اذا خالف الاستأجر
 المؤجر لشرط بان جعل أكثر من المشروط فانه لا يجب أجر ما زاد لان الضمان والاحارة لا يمتنعان ومنها اذا
 فسدت المساقاة والزارعة كان للعامل أجر مشهورة ومنها اذا انقضت مدة الاحارة في الارض زرع فانه ترك
 بالجر المثل الى ان يستحصده ومنها اذا فسدت المضاربة فللعامل أجر مشهورة الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد ومنها
 حامل الزكاة يسحق أجر مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي أعوانه وفائده ان المأخوذ جرة أو له يوم يعمل بان جعل
 أو باب الاموال أموالهم الى الامام فلا أجره ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الوقف فله أجر مثل عمله
 حتى لو كان الوقف طاحونة يدر ستغله الموقوف عليهم فلا أجره فيها كخافي الخاتمة وهذا اذا عين القاضي له
 أجر فان لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له كذا في القنية ثم ذكر بعده انه يسحق وان لم يشترط له القاضي
 ولا يجتمع له أجر الناظر والعمالة أو عمل مع العلم به انتهى ومنها الوصي اذا نصبه القاضي وعين له أجر بقدر
 أجره مثله جاز وأما وصي الميت فلا أجره على الصحيح كافي القنية ومنها القسام لو لم يستأجر بعين فانه يسحق
 أجر المثل ومنها يسحق القاضي على كتابة المحاضر والصلوات جرة مثله **(تنبيهات)** الأول لو سلم في
 الزرع بعد انقضاء مدة الاحارة ترك بالجر المثل معناه ما قضاء أو الرضاء والافلا جرة كافي القنية الثاني اذا
 وجب أجر المثل وكان هناك مسمى في عهد فاسد فان كان معلوما لا زاد عليه ويقع منه وان كان مجهولا لا يجب
 بالعام بل بالثالث يجب أجر المثل من جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجر المثل وكان متغلا فانهم
 من يستعدى ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الويسا حتى لو كان أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند
 البعض عشرة وهذا لبعض أحد عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم واختلف المقومون في سبب تلك الفسدة
 اثنا ان تمينه عشرة وشهدا اثنا ان تمينه أقل وجب الاخذ بالكثر ذكر ما لا قطع في باب السرعة الخمس
 أجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان السبب حراما والكل من القنية وقد مناكثر زيادة أجر المثل في
 القوائد **(الكلام في مهر المثل)** الاصل في اعتبار حديث بروع بنت واشق وبنا في شرح الكنز ما هو بين
 به وبراءة الكلام ههنا في الواضع التي يجب فيها ان يجب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية أو تسمية ما لا يصلح

مهر كالتحريم والخير والحر والقرآن ونحوه تزوج حر ونكاح أخرى وهو نكاح الشغار ومجهول الجنس
 والتسمية التي على خطر وفوات ما شرطه لها من المنافع بشرط الدخول في الكل أو الموت وأما إذا طلقها
 قبله فالتعبد لا يتصرف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطء شبهة ألم بقدر الملك السابق على الوطء
 كما في أمة ابنه إذا أحبلها فلا مهر عليه (بيان ما يتعدده المهر بتعدد الوطء وما لا يتعدده) • أمافي النكاح
 الصحيح عليه أوجه خمسة زعمها الله تعالى منقسمها على عدد الوطئات تقديرها فلا يتعدده في الجمال بتعدد ووطئ
 الأب جارية أبية إذا تم قبل وكذا الوطء السيد مكانته وفي النكاح الفاسد يتعدد بوطء الابن جارية أبية أو
 الزوج جارية أمه أو أختي والد السيد والشهد بالتعدد في الجارية المشتركة وتعمامه في مشرعا على الكفر
 • (تنبيه) • يجب مهران فيما إذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو محاط لها مهر المثل بالاول والمسمى بالعقد
 ومهران وفيه في النكاح كالتزويج حيث كانت طالق فتزويجها في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد ما دخل
 بها في كل مرة فعليه خمسة مهور ونصف وبيانه في فتاوى قاضي خان • (القول في الشرط والتعلق) •

التعلق بشرط حصول مضمون حله بمحصل مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح ما له تعلق بمحصل
 مضمون حله بمحصل مضمون حله انتهى وشرط صحة التعلق كون الشرط مبدوا على خطر الوجود
 كالتعلق بكن تخبير وبالمسهل بابطل وو جود رابط حيث كان الجزاء متوقفا على التلويح وعدم فاصل
 اجنبي بين الشرط والجزاء ووركنه إذا لم شرط ونفعه وجزاءه فلا يقتصر على الاداء لا يتعلق واختلافه وفي
 تخير لو قدم الجزاء والقوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكفر (ما قبل التعلق وما لا يقبله) تعلق
 التلويح والتعبدات بالشرط باطل كالبيع والشراء والاحارة والاستعجار والهبسة والصدقة والنكاح
 والاتقرار والارائه ولنا في كمال وجوه الكاذب والافساد والتخمين والكتابة والتكليف والغير المأمور والوقف في
 رواية والهبسة بغير المتعارف وما جاز تعلقه بالشرط لم يطل بالشرط الفاسد كطلاق وعتاق وحالة وكفالة
 وبطل الشرط ولا يبطل الزمان والافالة بالشرط الفاسد وتعلق البيع بكلمة ان باطل اذا كان بيعت ان
 رضى أي بوقته بخيار الشرط وكلمة على صحيح ان كان مما يقتضيه العقد أو لماعه أو سعى العرف به أو
 ورد الشرع به أو كان لا منعقة فيه لاحد ما وقد كررنا في مدانبات ألفوا ثم ما خرج من قولهم لا يصح تعلق
 الابراء بالشرط وفي البوع ثلاثين مسألة يجوز تعلقه فيها أو جعلها لا يصح تعلقه وبطل بقاسده ثلاثة عشر
 البيع والقعة والاحارة والرحة والصلح عن مال والابراء والمجر وعزل الوكيل في رواية واجاب الاعتكاف
 والمزارعة والعامة والاتقرار والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط التماس الطلاق والخلع والرهن والقرض
 والهبسة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والمكنة والحالة والاقالة
 والغصب والكتابة وأمان القن ودهوة الولد والصلح عن الغصا من وجباة غصب وعهد ذمة وودعة
 وعارية إذا ضمنها رجل وشرط فيها كفاة أو حوالة وتعلق الرديع بن أو بخيار شرط وعزل قاض والتحكيم
 عند محمد رحمه الله تعالى وتعمامه في جامع الفصولين والبرازية (فائدة) من ملك التخصيص التعلق الا

الو كبل بالطلاق عليك التخصيص ولا عليك التعلق ومن لا عليك التخصيص لا عليك التعلق اذا علقه بالملك أو بغيره
 الثانية الغيب والمكاتب وقال كل مملوك أمده فهو حر بعد عتق صح بخلاف الصبي وتعمامه في الجامع للمصنف
 سليمان من باب العيب في ملك العبد والمكاتب (القول في أحكام الصغر) خمسة القصر والفطر والمنع
 ثلاثة أيام ليلها وأما التنقل على الدابة حكم خارج المصغر لا السفر ومنها قوط الجمعة والمسيدين والأضحية
 وتكبير القسريق وأما صحة الجمعة فمن أحكام المصغر من أحكام السفر ومنه على المرأة بغير زوج أو محرم ولو
 كان واجبا ومن ثم كان وجود أحد ما شرط الوجوب الحج عليها واختلفوا في وجوب نفقة عليه إذا امتنع
 الحر المأموار المقعد الوجوب عليها بناء على انه شرط وجوب الاداء ويستقن من حرمة تزويجها إلا باحد ما
 محرم ثم ان دار الحرب إلى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه الابراء أو به الا في الحج إذا استغنا عنه
 ونحوه على المدينون الا باذن الدائن الا اذا كان مؤجلا ويختص ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج إذا

عليه الحلال وتحريم السفر فيه وضمان الموضع لساكن بها في الحر وكذا الوصي وبستويان في بقية الاحكام
 منها فيما اذا غري في الحر ومعه فرس فانه يسحق سهم القارس كما في الخافسة (القول في احكام الحرم)
 لا يدخله احدا لا حرمات ولا تركه المجاورة ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجه والتجابه ويحرم التعرض لصيده
 ويجب الجزاء بقتله ويحرم قطع شجرة وري حشيشه الا الاذخر ويسن القتل لدخوله وتضاعف فيه الصلاة
 وحسناته كسبائته ويؤخذ فيه بالهم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه ولا تمتع ولا قران لمكي ومخصص
 الهداية ويكره اخراج حماره وترواه وهو مسافر وغيره عندنا في القطة والدية على القاتل فيه خطا ولا حرم
 للمدينة عندنا فلا تثبت هذه الاحكام الاستئذان القتل لدخولها وكره المجاورة بها والله سبحانه وتعالى اعلم
 (القول في احكام المسجد) هي كثيرة جدا وقد ذكرها أصحاب الفتاوى في كتاب الصلاة في باب على
 حده منها الحريم دخول على المنيب والخائض والنفسا مولوعلى وجه العبور واذا دخل نجاسة فيه يخاف منها
 التلوث ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع اصله المجاورة وان لم يكن الميت فيه الا لغير مطر ونحوه
 واختلاف في علته ففهم من عال بخوف التلوث ومنهم من علله بانه لم يكن لها على الاول هي تحريمه وعلى
 الثاني هي تزجيته ورجع الاول العلامة قاسم رحمه الله تعالى ولم يعله احدنا بنجاسة الميت لاجتماعهم على
 طهارته بالنسب ان كان مسلما ومنها جهة الاعتكاف فيه ومنها جهة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب
 تحريمهم والا يذكرونها ومنع الغاء القملة بعد قتلها فيه ومنها تحريم البول فيه ولو في اناء اما القصد فيه في انا
 فلم اراهو ينبغي ان لا فرق ومنها منع اخذ ثمن من اجزائه قالوا في ترواه ان كان يجتمع ما جاز الاخذ منه ومسح
 الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البصاق فيه والقاء الضامة فوق الحصى اخف من وضعه تحتها فان اضطر
 المدهفته وتركه المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون نعمة وضعه اعد ذلك لاصلي فيه او في اناء ويكره مسح
 الرجل من الطين على عموده والبراق على حيطانه ولا يحفر فيه بئر ما ترك القعدة ويكره غرس الاشجار فيه
 ولا يذبح فيه ليل الغزوي لا يجوز ان يذبح فيه لغيره ولا لغيره ويكره الصنعة فيه من خياطة وكتابة باجر
 وتعلم صبيان باحزاب بالاحفظ المسجدي رواه ويكره الجلوس فيه للمصيبة وتستحب التسمية
 لدخوله فان كان من يسكر رد دخوله كفته ركعتان كل يوم يستحب عقد الشكاح فيه وجلوس القاضي
 فيه ويحرم الوطء فيه وفوقه كالقنق وبكره دخوله لمن اكل ذابيح كربة وعنونه وكذا كل مؤذنيه
 ولو بلسانه ومن البيع والشراء وكل عقد لغير العقد ويحوز به بقدر حاجته ان لم يحضر السلعة وانشاد
 الضلالة والاشعار والا كل والنوم لغير غرض ومعتكف والكلام المباح وفي فتح القدر بانه باكل
 الحسنيات كمان كل النار الحطب ورفع الصوت بالذكرا لا لمتفهمة واخراج الربيع فيه من الذبح
 وانعصوم وبسن كنهه وتنظيفه وتطيبه وفرشه واياديه وتقديم النبي على اليسرى عند دخوله
 وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المروضة بالتم وبفتق ويكره تخصيص مكان فيه لصلاته ولا
 يتعين بالازمة فلا يزعم غيره لوسقه اليه ولا لاجل المصلحة جعل المسجد الواحد معمدين والاولي ان
 يكون اسكن طائفة مؤذن ولهم جعل المصنفين واحدا ولا يجوز اعارة اداة له مسجد اخر ولا يشغل المسجد
 بامتناع الا لظروف في القننة العامة (خاتمة) اعظم المساجد حرمه المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم
 مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت (القول في
 احكام يوم الجمعة) اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام
 والخطبة لها وكونها قبلها بشرط وقراءة البقرة المفصصة وتحريم السفر قبلها بشرط واستئذان القتل
 لها والطيب وليس الاحسن وتقليم الاظفار وطقن الشعر ولكن بعدها افضل والنجس في المسجد والتكبير
 لها والاشتغال بالعبادة الاخرى وج الخطب ولا يسن الابراء بها ويكره افرادها بالصوم وافراد ليلته بالقيام
 وقراءة سورة الكهف فيه ونفي كراهية النافلة وقت الامتراء على قول أبي يوسف رحمه الله المصحح المعتمد
 وهو خير الياء الاسبوع يوم عيده وانه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزاريه القبور وبأن الميت فيه

من عذاب القبر ومن مات فيه أوفى ليلته آمن من فتنة القبر وعذابه ولا تسهر فيه جهنم وفيه خلق آدم وفيه أخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يرأى أهل الجنة بهم سماتهم وتعالى وهذا آخر ما وردنا من فن الجمع والفرق مما يكثر دونه ويقع بالفتية جهله والله الحمد والمنة وله الحول والقوة ثم الآن نشرع بحول الله تعالى وقوته في الفرق **﴿ ما اختلف فيه الوضوء والغسل ﴾** يسن تجديد الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقا مع فيه الخفو ونزع الغسل يسن فيه الترتيب بخلاف الغسل تسن المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل ففيه مضمضة مع الرأس فيه بخلاف الغسل على قوله **﴿ ما اختلف فيه مسح الخف وغسل الرجل ﴾** يتأقت المسح دون غسل وأبى في بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المقصود به الاختلاف ولا يجوز مسح الخف المقصوب وصورة الرجل المقصود به أن يستحق قطع رجلاه فلا يمكن منها يسن تثليث الغسل دون المسح يجب تعمير الرجل دون الخف لا تفقعه الجنباء بخلاف المسح هو أفضل من المسح على رء **﴿ ما اختلف فيه مسح الرأس والخف ﴾** يسن استيعاب الرأس دون الخف لو نزل مسح الرأس لم يكره وإن لم يشد وبكره تثليث مسح الخف **﴿ ما اختلف فيه الوضوء والتميم ﴾** كونه في الوجه واليدين فقط ولا يجوز إلا المئزر ولا يمسح فيه الخف ويفتقر إلى التنية ولا يسن تجديد الوضوء ولا تثليثه ويسن فيه التيمم ويستوى فيه المحدث الأصغر والأكبر **﴿ ما اختلف فيه مسح المنيعة ومسح الخف ﴾** لا يشترط شدة حال وضوءه بشرط لبسه على كمال الطهارة وتجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب تعميرها أو أكثرها بخلاف الخف وتعمير الصلاة دونة في روايه وهو المعتبر بخلاف المسح على الخف إن لم يتعمرها ولا يفسد بمره بخلافه ولا يتقض إذا سقطت من غير بره فلا يجب أعادته بخلاف الخف إذا سقط لا يتزعج الجنباء بخلاف الخف وإذا كان على عضو جيب يرتان فسقطت أيضا إذا لم يلبسها بلا إعادة مسحها بخلاف نزع أحد النصفين **﴿ ما اختلف فيه الحوض والتفاس ﴾** أقل الحوض محدود ولا حد لقل التفاس وأكثره عشرة وأكثر التفاس أربعة ويكون به السلوخ والاستبراء دون التفاس والحوض لا يقطع التتابع في صوم الكفارة بخلاف التفاس وتنقض العدة به دون التفاس ويحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف التفاس ففي سبعة فاق في النهاية من الافتراق باربعة قصور **﴿ ما اختلف فيه الأذان والإقامة ﴾** يجوز تراخي الصلاة عن الأذان دون الإقامة يسن التمهيل فيه والاسراع فيها يكره إقامة المحدث لأذانه ويكره التكرار فيها لافيه **﴿ ما اختلف فيه سجود السهو والتلاوة ﴾** هو سجدتان وهي واحدة هو في آخر صلاته بعد السلام وهي فيها هو لا يشكر ويخلافها لا يقوم له ويقوم لها فتنه له ويسلم بخلافها الذكر المشرع في سجود التلاوة لا يشرع فيه **﴿ ما اختلف فيه سجود التلاوة والشكر ﴾** سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافها وانفقوا على وجوب سجدة التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عند أبي حنيفة ترجع الله لأوجبه وهو معنى ما روى عنه أنها ليست مشروعة أي وجوبا **﴿ ما اختلف فيه الإمام والمأموم ﴾** نية الاستئذان واجبة على المأموم دون الإمام إلا لصحة صلاة النساء خلفه أو لم يصل الفضة له ولا يفتل صلاة الإمام إذا طاعت صلاة المأموم بخلاف عكسه إذا عين الإمام وأخطأ لم يصح اقتداءه بخلاف الإمام إذا عين المأموم وأخطأ **﴿ ما اختلف فيه الجمعة والعيد ﴾** الجمعة فرض والعيد واجب وقتها وقت الظهور بوقتة بعد طلوع الشمس إلى زوالها وشرطها الخطبة ولو تم قبلها بغير صلاة فيها ماوان لا تمتد في صهر على قول سرجوح بخلافه يستحب في عيد الفغار أن يتم قبل شروق وجه إلى المصلى غير إلاها **﴿ ما اختلف فيه غسل الميت والمحيي ﴾** تستحب البداية بغسل وجه الميت بخلاف الحي فانه يبدأ بغسل يديه ولا يغتسل ولا يمسح في بخلاف الحي ولا يؤخر غسل وجهه بخلاف الحي إن كان في مستقيم الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف الحي في رواية **﴿ ما اختلف فيه الزكاة وصدة الفطر ﴾** يشترط في نصاب الزكاة النعم ولو قدر بالاختلاف نصابها ولا يجوز زكاتها حتى يخلصها ولا وقت لها وصدقة الفطر وقت محدود أي بالثأخير عن اليوم الأول ولا يجوز تهجيلها قبل ملأها لنصاب بخلافها بعد وجود الرأس **﴿ ما اختلف**

فيها التمتع والقران **•** يقبل من العمة بعد الفراغ منها ان يرضى الهدي بخلافه يهرم بالعمة وحدها
 من البقات وياق بالاعمال يهرم بالجميع من الحرم بخلاف القارن فانه يهرم بهما معاً من البقات **•** (ما اختلف
 فيه الاجراء والبيع **•** التائب بفسده ويصحها ويملك العوض فيه بالعقد وقيلاً لا الا بالحد من اربعة
 وتنسخ لا باهتزاز بخلافه وتنسخ به بحدوث بخلافه وتنسخ بحدوث أحدها اذا عقد بالنفسه بخلافه
 واذا ملك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلك الاجرة العين قبله انقضت **•** (ما اختلف فيه الزوجة
 والامة **•** لانهم للامة بخلافها ولا حصر امدد الامام بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقتها بخلاف الزوجة
 فانها بحسب حالها ولا يبسطها النشوز بخلاف الزوجة ولا صدق لها بخلاف الزوجة **•** (ما اختلف فيه
 نفقة الزوجة والقرىب **•** نفقتها مقدرة بها لها ونفقة والدها وكفاة ونفقة الاقسط بمضى الزمان بعد التقدير
 او الاصطلاح بخلاف نفقة وشرط نفقة اهرامه وزمانه وبسائر المنفق بخلاف نفقتها **•** (ما اختلف فيه الميراث
 والكافر الاصل **•** لا يرث المرد ولو بجزية ولا يهرم نكاحه ولا يحصل له ذبحته ويحد رده ويوقف ملكه
 وتمرة فاته ولا يسيب ولا ينفق ولا يهرم عليه ولا يرث ولا يرث ولا ينفق في مقابر اهل مله ولا يتبعه
 ولده فيها **•** (ما اختلف فيه العتيق والطلاق **•** يقع الطلاق بالقضاء العتيق دون نكاحه وهو اقبض
 المباحات الى الله تعالى دون العتيق ويكون مذهبنا في بعض الاحوال دون العتيق **•** (ما اختلف فيه
 العتيق والوقف **•** العتيق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين **•** (ما اختلف
 فيه المذموم وام الولد **•** ثلاثة عشر كافى فروع البكر ايسر لا تعين بالقصب والاعتناق والبيع القاصد
 ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من جميع الماله وهو من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قسمة وهو
 النصف في رواية والثلاث في أخرى والجميع في أخرى وعليها المدة اذا اعتقت او ماتت السبد على المدة
 ولو لم يمت ولو لم يمت ولو لم يمت ولو لم يمت ولو لم يمت ولو لم يمت ولو لم يمت ولو لم يمت ولو لم يمت
 دون ذلك المدة ولا تسمى لمن اولى بعد موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ويصح استبدال المدة ولا يملك المهر
 بعهاله وبعده ولو استولد حاربه ولده مع ولو غير اولد بر عبده لا **•** (ما اختلف فيه البسم القاصد والضم **•**
 يصح اعتناق البائع بعد قبض المشتري بشرط ان يلفظ العتيق بخلافه في الصحيح ولو امر المشتري باعتناقه
 ففعل عتيق على البائع بخلافه في الصحيح ولو امره المشتري باعتناقه ففعل عتيق على البائع بخلافه في الصحيح
 ولو امره المشتري بطحن الحنطة ففعل كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو امره ببيع الشاة ففعل كانت للبائع
 بخلافه في الصحيح ولو امره ان يقيم القيمة بعد فسخ القاسم ذلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لاثني عليه
 ولا تشفعه بخلاف الصحيح **•** (ما اختلف فيه الامانة العظمى والقضاء **•** يشترط في الامام ان يكون
 قريشاً بخلاف القاضي ولا يجوز تعدد في عصر واحد جاز تعدد القاضي ولو في مصر واحد ولا ينعزل له الامام
 بالقضي بخلاف القاضي على قوله **•** (ما اختلف فيه القضاء الخمسة **•** للقاضي مائة درهم وهو المعتبر
 فيما يتعلق بغيبس او تظليل او غش ولا يصح البيعة ولا يهلف **•** (ما اختلف فيه الشهادة والرواية **•** يشترط
 العددين اذون الرواية لا تشترط الا كونه في الرواية مطلقاً وتشترط في الشهادة بالحدود والقصاص
 يشترط الحرية في قيامه الرواية لا تقبل الشهادة لاصله وفرعه ورفقه بخلاف الرواية لعالم الحكم بعلمه
 في الجمع والتمسك بغير الرواية اتفاقاً بخلاف القضاء بغيره اختلاف الأصح قبول الجرح المجهول من العالم
 به بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الاعتدلة في الاصل بخلاف الرواية اذا روى شياً ثم
 رجع عنه لا يبعد به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم لا تقبل شهادة المحدث في تذف بعد التوبة
 وتقبل روايته **•** (ما اختلف فيه حسن الزمن والميت **•** لو كان المبيع غائباً لا يلزم المشتري تسليم الثمن
 مطلقاً والرهن اذا كان غائباً عن المهر ونطق المهر من مؤنة في اخضاره لم يلزمه اخضاره قبل اخذه الدين
 والرهن اذا اعدا الرهن من الرهن لم يبطل حقه في الحبس فله رده بخلاف البائع اذا اغار المبيع او اودعه

من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه عيبا فزاد به السراج واستردا المبيع وفي الرهن يسترد ولو قبضه المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتعرف فيه بيع أو هبة ثم وجد البائع بعد نقد الثمن زوفا لمسه ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسيحي في السور وقاض بخان في الرهن * (ما تفرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين) * مع ابراء الأول من الثمن وسقطه ضمن ولا يصح من الثاني مع من الأول قبول المداومة لأن الثاني ومع من الأول أخذ الرهن لأن الثاني ومع منهما أخذ السكفيل ومع ضمان الوكيل بالتبعض المدينون فيه ولا يصح ضمان الوكيل في البيع المشتري في الثمن وتقبل شهادة الوكيل بالتبعض بالدين لا الوكيل بالبيع به والمشتري مطالبة الوكيل بما دفعه له اذا سلمه للموكل بعد فسخ البيع بخلاف الوكيل بالتبعض للثمن ولا يصح نهي الموكل المشتري عن الدفع الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالتبعض للثمن * (ما تفرق فيه التسكاح والرجعة) * لا يصح الا يشهد بخلافها لا بد فيه من رضاها بخلاف الامر فيها بخلافه لا تصح الا لا تعدد بخلافه * (ما تفرق فيه الوكيل والوصي) * جعل الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية وتقبض الوكيل عاقبة الموكل ولا يتقدم الوصي ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تميم وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والخربة والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت الوكيل لا نصب غيره الا عن مفقود للفظ وفي ان القاضي يعزل الوصي الميت تخيانة او جهة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من المركة فابى المشتري ان يفتيه ولا بد منه فانه يخطف على البتة بخلاف الوكيل فانه يخطف على نفى العلم وهي في القنية ولو اوصى فقرا هل بلغ القنية لا في الوصي ان لا يهاوز مبلغ فان اعطى في كورة اخرى جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيره من الفقراء ولو خص فقال فقراء هذه السكة لم يجر كذا في وصاها زانة المقتن وفي نظامه لو قال لله تعالى على ان يتصدق على جنس فتصدق على غيره او على ذلك بنفسه جاز ولو اقره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور انتهى فهذا ما خالف فيه الوصي والوكيل ولو استأجر الوصي الوصي لتفقد الوصية كانت وصية في شرط العمل وهي في الخاتبة ولو استأجر موكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا لا يضمنه ان كان كلامهما من مقبول القول مع اليمين ويصح ابرؤها معا وجب بعقد حار بمقتن وكذا يصح خطهما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منها فيما لم يجب بعقد حار * (ما تفرق فيه الوصي والوارث) * اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلافة عن الميت في التصرف والوارث أقوى لما ذكره ابن قلاويسي يقتضي عدم من فسل كل منهما اعتناقه لكن جعل الوارث اعتناقه اختيارا وتعليقا وتديرا وكتابة ولا يملك الوصي الا التغيير وهي في التخصيص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيب الوصي الا بأمر القاضي وهي في الخاتبة وصي القاضي كوصي الميت بخلافه في احكام ذكرناها في وصايا القوائد أمين القاضي كوصيه وبقر فان في أن الامين لا تلحقه هذه كالقاضي ووصيه تلحقه كوصي الميت المخلد برب العالمين وانضم هذا القن بقوا عشتي من أبواب متفرقة وتواتر ما تذكركمها سبق (قاعدة) اذا اقيم الواجب وزاد عليه هل يقع السك والواجب لا قال اجمعنا نارجهم الله تعالى لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو اطلال الركوع والسهود فيها وقع فرضا واختلفوا فيها اذا مسح جميع رأسه فقبل يقع السك فرضا والمعتد وتوع الربع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار الفصل فقبل يقع السك فرضا والمعتد أن الأولى فرض والثانية مع الثالثة سنة كقولهم أو لا يطلنا اخرج عبرا عن خمس من الابل هل يقع فرضا وخمسه وأما اذا نذر بيع شاة فذبح بدنه ولم يفتيه في البتة هل ينوي في السك الوجوب أولا وفي الثواب هل يناب على السك ثواب الواجب أو ثواب النقل فيما زاد في مسئلة الزكاة ولو

استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب أو الكل ثم رأيتهم قالوا في الأصلية كذا كذا من وجهان
معزى إلى الأصلية الفقه إذا مضى بشايتين وقعت واحدة منها فرضا والآخرى تطوعا وقيل الأخرى لحما
انتهى ولم أر حكما ماذا وقف فالتأويل من التقدير الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف
هورة في الخلافة أو زاد على التقدير المحتاج إليه هل يأتي على الجميع أولا (قاعدة) تعلم العلي يكون فرض
عين وهو بقدر ما يحتاج إليه له بدنه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لتفغيره ومندوبه وهو الجعري الفقه وعلم
القلب وحراما وهو علم الفلاسفة والشعير والنجيب والرمل وعلم الطبعيين والصهر وفصل في الفلاسفة المنطق
ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكرها وهو اشعار المولدين من الغزل والبطالة وميلها كشعارهم
التي لا يصفقونها وكذا النكاح تلخه الاحكام الخمسة كما ينسأه في شرح البكر منته وكذا الطلاق تلخه
وكذا القتل (قاعدة) ذكر البرزخي في المناقب عن الامام البخاري الرحيل لا يصير محدثا كمالا الا ان
يكتسب أربعين باربع مع أربع مع أربع عند أربع باربع على أربع عن أربع عن أربع عن أربع وهذه
الرباعيات لانتم الاباربع مع أربع مع أربع فاذنتم له كلها هانت عليه أربع وابتلى بأربع فاذنتم له كرم الله
تعالى في الدنيا بأربع وأثابه في الآخرة بأربع (اما الاولى) فاخبار الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم
وشرايته وأخباره وتوابعه وروايتهم والتابعين وأصولهم وسائر العلماء وقواربهم مع أربع أصهار جالهم
وكلامهم وأمنهم وأزمتهم أربع الخمد مع المطلب والدعاء مع الترتيل والتسبيح مع السجدة والتكبير مع
الصلاة مع أربع المسندات والرسالات والموقوفات والمقطوعات في أربع مع مفرقة في ادراكه في شيا
في كبريته عند أربع عند تغله عند قهره عند فقره عند غدا بأربع بجليا بالبحار بالبراري بالبلدان
على أربع على الحجارة على الخزف على الجواهر على الاكتاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق عن
أربع عن هوقوتها في قوله تعالى في كتابه آية اذ علم انه سخطه لأربع في حجة الله تعالى ورضاه للعل به
الاولى كتاب الله تعالى ولشرايين طائسها لاجامه كرمه بعد موته ثم لانتم له هذه الاشياء الاباربع
من كسب اليد وهو معرفة الكتابة واللمعة والصرف والخوم مع أربع من عطاء الله تعالى الصحة والقدره
والحرص والحفظ فاذنتم له هذه الاشياء هانت عليه أربع الاهل والولد والمال والوطن وابتلى بأربع
بسماته الادعاء ولامه الاصدقاء وطعن الجاهل وحسد العلماء فاذنتم له كرم الله تعالى في الدنيا بأربع
بعض القناعة وهيمه النفس ولذاته لم حياة الاذوا ثابته في الآخرة بأربع بالشغلة ان أراد من اخوانه وبطل
العرش حيث لا طائل الاظلمه والشرب من الكونثر وجوار النبين في أعلى عليين فان لم يعطى احتمال هذه
المشاق فليبه بالفقه الذي يمكنه تعلمه وهو في بيته قار ساكن لا يحتاج الى بعد أسفار وطى ديار وركوب بحار
وهو مع ذلك شجرة الحديث وليس ثواب الفقيه وعزه أقل من ثواب المحدث وعزه انتهى (قاعدة) قال في آخر
المصنف اذا سئلنا عن مذهبننا ومذهب مخالفينا في القروع يجب علينا أن نجيب بان مذهبنا صواب يجهل
الخطا ومذهب مخالفينا خطأ يجهل الصواب لاننا لو قطعت القول لما صنع قولنا ان المحدث يخطئ ويصيب
واذا سئلنا عن معتقدنا ومعتقد خصومنا في العقائد يجب علينا أن نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه
خصومنا هكذا نقل عن المشايخ رجهم الله تعالى انتهى (قاعدة) للفرد المضاف الى معرفة القوم صرحوا
به في الاستدلال على أن الامر للوجوب في قوله تعالى (عليه السلام) يخالفون عن امره أي كل امرته
تعالى ومن فروعه الفقيه لأوامر ولولذ يدأر وقف على ولده وكان له أولاد ذكور واناث كان لكل ذكوره في
نفع القدر من الوقت وقدر عرسته على التساعده ومن فروعهما وقال لامرأته ان كان جالس ذكرا فانت طالق
واحدة وان كان أنثى فثنتين فولدت ذكرا وانثى قالوا لا تطلق لان الحمل اسم لكل فالحمل ليس بالكل غلاما او
جارية لم يربى حد الشرط ذكره الزيلي من باب التعليق وهو موافق لقاعدة فقرعته عليا اولولذنا عدم المحرم
للمر ونوع الثلاث وخرج من القاعدة لولا لذي وجب طالق أو عيب في حركات واحدة وعقبة واحدة
والتعين اليه ومقتضاها إطلاق الكل وعقبة الجميع وفي البرازيه من الايمان ان فعلت كذا فامرأته طالق

وله امرأتان فاكثرت طلقت واحدة والبيان اليه انتهى وكأنه انما يخرج هذا الفرع عن الاصل لكونه من باب
الامعان المبني على العرف كالايجتي (فائدة) قال بعض المشايخ العالم ثلاثة علم نفعج وما احترق وهو
علم النحو وعلم الاصول وعلم النفعج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نفعج واحترق وهو علم الفقه
والحديث (فائدة) من الجوهره قال محمد رحمه الله تعالى ثلاث من الدنيا ما تستقرضن الخبز والبطيوس على
باب الحمام والنظر في مرآة الحمام (فائدة) من المستطرف ليس من الحيوان من يدخل الجنة الاخسة
كلب اصحاب الكهف وكوش امم بعل وناقه صالح وجار عزير وبراقي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
(فائدة) منه المؤمن يقطع خمسة ظلمة الغفلة وغيب الشلور وبيع الفتنة ودخان الحرام ونار الهوى (فائدة)
في الدعاء يرفع الطاعون ثلثت عنه في طاعون سنة اربع وستين وتسعمائة بالقاهرة فاجبت بان لم ادره صريحا
ولكن مصرح في الغاية وعزاه الشهي البهائي انه اذا نزل بالسلمين نازلة قتلت الامام في صلاة الفجر وهو قول
الثوري واحمد وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النزول مشروع في الصلاة كلها انتهى وفي فتح القدير
ان مشروعية القنوت للنزلة مستحرم بفسخ وبه قال جماعة من اهل الحديث وجملا عليه حديث ابني جعفر
عن انس رضي الله عنهما ما زال الرسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت حتى فارق الدنيا ما في عند النزول وما ذكرنا
من اخبار الخلفاء بعيد تقررده لعلهم ذلك بعده صلى الله عليه وآله وسلم وقد قنت الصديق رضي الله عنه في
محاربه الجاهلية رضي الله عنهم مسيلة الكذاب وعند محاربه اهل الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله عنه
وكذلك قنت علي رضي الله عنه في محاربه معاوية وقت معاوية في محاربه ابي بكر انتهى فالتقوت عند نافي النزلة
ثابت وهو الدعاء برفعها ولا شئ ان الطاعون من اشد النوازل قال في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل
بالناس انتهى وفي القاموس النازلة الشديدة انتهى وفي النسخ النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل
بالناس انتهى وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عند ناس غير بلدة فان وقعت ببلدة
فلا بأس به كاقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت شهر اقام يدعو على رجل وذ كوان وبني لميان ثم
تركه كذا في الملتقط انتهى فان قلت هل له صلاة قلت هو كان خسوف لما في منية المفتي قبيل الزكاة في الخسوف
والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر والتلج والافراع وجوم المرض يصلي وحدها انتهى ولا شئ ان الطاعون
من قبيل جوم المرض ففسد له ركعتان فرادى وذكر الزيلعي في خسوف القمر انه يتدبر كل واحد لنفسه
وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والصواعق الهائل
بالليل والتلج والامطار الدائمة وجوم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافراع والاهوال لان
كل ذلك من الآيات المخوفة انتهى فان قلت هل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة
بالمسجل قلت هو يخسوف القمر وقد قال في خزنة المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك
في الظلمة والرياح والفسخ لا بأس بان يصلي فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن يزول ذلك انتهى
فظاهره انهم يجمعون للدعاء بالتضرع لانه أثرب الى الاجابة وان كانت الصلاة تروى وفي المجتبى في
خسوف القمر وقيل الجماعة جازة عندنا لانه الست سنة انتهى وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه
في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافراع كالرياح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار
الدائمة والافراع العالمة وسببها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي ان يترفع الى
الصلاة عند كل حادثة فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع امر على ان يترفع وكثير من الاسلام العيني
رحمه الله في شرح الهداية الى بيع الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والتلج والامطار الدائمة والصواعق
والزلازل وانتشار الكواكب والصواعق الهائلة بالليل وجوم الامراض وغيرها من النوازل والاهوال
والافراع اذا تهن صلوا وحدها أو سألوا أو تضرعوا وكذا في الخوف الغالب من العدو انتهى فقد صرحوا
بالاجتماع والدعاء بصوم الامراض وقد صرح شارح البخاري ومسلم والمتكلمون على الطاعون كابن حجر
بان الو باس لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعون فانتهى فصرح ببيع اصحابنا بالمرض

العام عزلة تصير بهم بالو بما وقد علمت أنه يشمل الطاعون وبه علم جواز الاجتماع للدعاء برفعه لكن يصلون
 فرادى ركعتين بنوى ركعتي رفع الطاعون وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعوة وطال الكلام
 فيه وقد ذكر شيخ الإسلام العيني رحمه الله تعالى في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن أقام في بلده صابرا
 محتسبا ومن خرج من بلده هو أو من دخلها وقد علم أن أصحابنا رحمهم الله لم يهاولوا الكلام على الطاعون
 وقد أوسع الكلام فيه الامام الشافعي رحمه الله تعالى فاقضى القضاة من المنفعة كما ذكره شيخ الإسلام ابن حجر
 في كتابه المسمى ببذل المعاون في فوائد فصل الطاعون وقد طالعته في تلك السنة من أوله الى آخره وقد
 ذكر فيه ان المرجح عند متأخري الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلدانه يخوف الى ان يزول عنها فتعتبر
 تصرفاته من الثالث كاربض وعند المالكية وايتان والارجح منها عندهم ان حكمه حكم الصحيح وأما
 المنفعة فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كما هو الصحيح عند
 المالكية وكذلك قال جماعة من علمائهم انتهى قلت انما كانت قواعدها في حكم الصحيح لانهم قالوا في
 باب سلاق الرض لوطي الزوج وهو محصور وفي صف القتال لا يكون في حكم الرض فلا يبرأ
 زوجته لان الغالب السلامة بخلاف من بارز جلا أو قدم ليقبل بقود أو جرم فانه في حكم الرض لان
 الغالب الهلاك انتهى وغاية الامر في الطاعون ان يكون من تزول يبلدهم كالواقفين في صف القتال فلما قال
 جماعة من علمائنا لان يجران قواعدها تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله لو احدا اذا طعن واحدهم
 من رضى حقيقة وليس الكلام فيه انما هو من لم يطعن من أهل البلد الذي تزل بهم الطاعون وقد ذكر
 شيخ الإسلام ابن حجر رحمه الله تعالى في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة تسقط من أحد الاوجه في النسي
 عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى الملاء ومن الادلة الله تعالى على مشروعية الدواء القوي
 أيام الروا من أمور اوصى بها حذائي الاطباء مثل اخراج الرطوبات الفعالية وتقليل الغذاء وترك الرياضة
 في الكثرة في الطعام وتلازمة الشكر والدعاء وان لا يكون من استشقاق الهواء الذي هو عن وصرح الرئيس
 أبو علي ابن سينا بان أول شيء يبدأ به في علاج الطاعون الشرط ان امكن فبصل ما فيه لا يترك حتى يجمد
 فتزداد سمته فان احتج الى مصه بالمحجمة فلفعل بلطف وقال ايضا يعالج الطاعون بما يقص ويبرد
 وباصفحة غموسة في خل أو ماء أو دهن ورد أو دهن تقاح أو دهن أس ويعالج بالاسفراغ والقصد بما
 يحتمله الوقت أو يوجها يخرج الخلط ثم يقبل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات والمطهرات
 ويجعل على القلب من ادوية أصحاب الحنفية المتأخرين وقد أغفل الأطباء في عصرنا وما قبله هذا التدبير
 فوقع التعرض الشديد من قواطعهم على عدم التعرض لصاعبة الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم
 ودأب بحيث صار عايتهم تعتقد قسرم ذلك وهذا النقل عن رئيسهم بخلاف ما عتمدوه والعقل وافتة كما
 تقدم ان الطعن يشرب الدم الكاش فيخرج في البدن فيصل الى مكان منه ثم يصل الرغز الى القلب فيقتل
 ولذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج بالشرطة والقصد انه واجب انتهى كلام شيخ الإسلام رحمه الله وفي
 البرزخ ما اذا تزلزلت الارض وهو في بيته يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى (ولا تفرأوا بالذيكم الى
 التهلكة) وفيه قبل القرار على الاطلاق من سنن الرضا انتهى وهو يقيد جواز القرار من الطاعون اذا
 نزل ببلده ولحقه في الصحيحين بخلافه وروى الغلا في فتاواه انه صلى الله عليه وسلم مر به في مثل ما نحن في
 المشي فقبل له انفر من قضاء الله تعالى فقال عليه الصلاة والسلام فرأى الى قضاء الله تعالى ايضا انتهى
 في فائدة قل الامام السبكي رحمه الله الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز زعادتها
 كما ذكره الامينوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة وعند ذكر الامارة قلت يستنبط من ذلك انها
 اذا قسرت ولو بغير وجه لا تنفع كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة مجاورة لبلدة قلها الشيخ محمد بن
 الداس فاقضى القضاة رحمه الله فلم تنفع الى الآن حتى ورد عليه الامر السلطاني بفتحها فلما بقيت حيا لم على فتحها
 ولا ينافي ما نقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا رحمهم الله ويعاد المنهدم لان الكلام فيما هدمه الامام

لا فيما نهدم فليتناهل **(فائدة)** الفسق لا تمنع أهله الشهادة والقضاء والامارة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تجعل توليته كما كتبناه في الشرع واذ فسق لا ينعزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا بالاب السفيف فانه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا الخانسة وقسم عليه النظر فلا نظره في الوقت وان كان ابن الواقف المشروط لا تدرسه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في غير ملكه ولا يؤمن على ماله ولا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره وفي محله فكيف يؤمن على مال الوقف وفي فتح القدر الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر ونحوها انتهى والظاهر ان يخرج مبيي لمالم يسلم فاعله فيخرج به القاضي لانه ينعزل به لما عرف في القاضي ثم اعلم ان السفة لا يستلزم الفسق اما في التخيير من بحر السفة المبذور الممنوع له سواء كان في الشرع ان جسد اهل الشرب والقسوة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويصرف في النفقة ويقع باب المأثرة والعطاء عليهم او في الخبر بان يصرف ماله في بناء المساجد واشياء ذلك فصحر عليه القاضي صيانة لماله انتهى وذكر ان يلى ان السفة من عاداته التذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفا لغرض أو لغرض لا بعده الاستلاء من اهل الدنيا تغرضا مثل دفع المال الى المفتي والمعلم وشراء الحمام الطيارة بثمن غال والغنى في القبارات من غير محسنة واصل المساعاة في التصرفات والمبر والاحسان مشرع والامراف حرام كالامراف في الطعام والشرب انتهى والغلة من اسباب الخمر عند حيا ايضا والغافل ليس بمفسد ولا يقصد ولكنه لا يهتدى الى التصرفات الراجعة فيمين في المصايات اسلامه قلبه ذكره الراي باي ايضا ولم ارسكم شهادة السفيف ولا مثله انه ان كان مضطعا لاه في الشرف فهو فاسق لا تقيم شهادته وان كان في التفسير فتقبل وان كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالغافل في الشهادة المغفل في الخمر قال في الثانية من اشتدت غفلته لا تقبل شهادته انتهى وفي الخبر رجل مغفل على اسم المغفل من التغفل وهو الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح العقل غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره انتهى والظاهر ان المغفل في الخمر غير في الشهادة وهو انه في الخمر من لا يهتدى الى التصرف الراجح وفي الشهادة من لا يتخذ كراماة أو سمعه لا القدرة على ضبط المشهود به **(فائدة)** لا تكره الصلاة على ميت موضوع على دكان ولا ينافيه قولهم ان له حكم الامام وهو يكره انفراداه على ذلك لانه معال بالثبوت به اهل الكتاب وهو مقوده او الاصل عدم الكرامة به افتيت **(فائدة)** ذكر الاما في من القضاء في شرح مسلم الزرق بن عيلم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم ففقه القضاء اعم لانه العلم بالحكام الكلية وعلم القضاء وفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزهاها على التوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن كرهان لرفيق ان امير افر يشقة استغنى اسد ابن الفرات في دخوله الحمام مع جواريه دون سائرته ولحق فاقته بالجواز لان من ملكه واجاب أبو جرحز بمنع ذلك وقال له ان جاز للثالث النظر اليه وجاز لمن انظر اليه لم يجوز لمن نظر به عنده الى بعض فاعلم اسد اعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يمت بها لمن فيما بينه وبينه واعتبرها أبو جرحز رحمه الله والزرق المذكور هو ايضا الفرق بين علم الفتيا وفقه الفتيا ففقه الفتيا هو العلم بالاحكام السكينة وعلمها هو العلم بثلث الاحكام مع ترتيبها على التوازل ولما ولي الشيخ الفقيه الصالح أبو عبد الله بن شعيب رحمه الله قضاء القبر وان يحمل تخصصه في الفقه وأصوله شهيرة فلما جلس المحصور اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما نألت فقال لها عسر على علم القضاء فقالت له رأيت الفتيا عليا سهلة اجعل الخصمين كمستفتين سألك قال فاعتبرت ذلك فسهل على انتهى **(فائدة)** ذكر الاما في ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية ولان يكون يصير بالامر المبر وبوتدبير الجيوش وان تكون له قوة بحيث لا تموله اقامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالقد كراما فاذل الحكم مطلقا عاقد اراعى من خرج عن طاعته وأما المختلف فيها فكونه قريبا وهاشيا ومعصوما وأفضل أهل زمانه ذكره الاما في من كتاب

الامامة (قائده) كل انسان غير الانبياء لم يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته غيب عنا الا لفقهاء قائمهم
 علموا ارادته تعالى بهم بخبر اصادق المصدق اقره صلى الله تعالى عليه وسلم فمن رواد الله تعالى به خبر ابقه
 في الدين كذا في اول شرح الهجة للرافى (قائده) اذ اولى السلطان مدرسا ليس باهل لم يصح توليته ما تقدمناه
 من ان فعله مقيد بالصحة ولا مصلحته في توليته غير الادل خصوصا اننا لم نسلطان زماننا انا اولي المدرس
 هل اعتقاد الاهلية في كتابها كائنه وطه وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا عدلا فتنسق
 انزل لانها اعتمدت التمسارت كانتا مشروطة وقت التولية قال ابن السكال وعلمه الفتوى فكذلك
 يقال ان السلطان اعتمد اهليته فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقرر برخصه وان كان المقرر من مدرس
 اهل فان الادل لم يزل وصرح البرازي في الصلح ان السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين منع
 المستحق واعطاه غير المستحق وقد قدمنا عن رسالة ابي يوسف رحمه الله الى هرون الرشيد ان الامام ليس له ان
 يخرج شيئا من يد احد الابحى ثابت معروف وعن فتاوى قاضيين ان امر السلطان انما يتقيد اذا وافق
 الشرع والا فلا يفتى في عقيد النعم ومبيد النعم المدرس اذ لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعالوم
 ولا استحق الفقهاء المنزول معلومان مدرستهم شافعة من مدرس انتهت وهذا كله قطع النظر عن شرط
 لوانت في المدرس انما اذا اعطى شرطه ولم يكر المقرر متصفاه لم يصح تقرر به وان كان اهلا للتدريس
 لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا تخفى على من له بصيرة والذي يظهر رايها بجمعة متطوق الكلام
 ومفهومه ويعرفه المخاض وان يكون له سابقة اشتغال على المشايخ رحمهم الله بحيث صار يعرف الاصطلاحات
 وقد رعى اخذ المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويحجب اذا سئل ويتوقف ذلك على
 سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قرأ الا لحن واذا
 لمن قار محضته رده عليه (قائده) فلا يستجاب دعاؤه رجل له امر افسنه ائلق قلبا بطله او رجل
 اعطى الاستفهام وجل دامن رجلا ولم يشهد كذا في محرم الحظ (قائده) كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيامة
 الا اعلم فان الله تعالى لا يسأل عنه الا ما سئل من نبيه ان يطلب الزيادة منه قال الله تعالى (وقل رب زني علما)
 فكيف يسأله عنده كره في الفصوص (قائده) سئل عن مدرسة بها صفة لا يصلح فيها أحد ولا يدرس
 والقاضي جالس فيها الحكم فهل له وضع الخزانة في المحفظ المحاضر والسجلات لنفع العالم ام لا فاجبت بالجواز
 اخذها من قولهم لوصاف الطريق على المارة والمسجد واسع فله ان يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم
 لو وضع اثاث بيته ومتاعه في المسجد لخرق في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بان القضاء في
 الجامع اولى وقالوا لا تظن ان ذو جرفناه للتجارة وتجبر واقبه لمصلحة المسجد ووقع السرير بالاجارة في فئانه
 ولا شأن ان هذه الصفة من الفقهاء وحفظ السجلات من النفع العام فهم حوزوا جعل بعض المسجد طريقا
 دفعا للضرر العام وحوزوا واستغاله بالمحسوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وحوزوا ووضع التعديل
 على ردفه وصرحوا بان القضاء بالجامع اولى من القضاء في بيته وصرحوا بان القاضي يمنع قطعه عن عبثه
 اذا جلس فيه للقضاء وهو واقبه السجلات والمحاضر والوثائق تجوز واشتغال بعضه بها فاذا كثرت
 وتعدت حمله كل يوم من بيت القاضي الى الجامع ودعت الضرورة الى حفظها به (قائده) معنى قولهم
 الاشبه انه اشبه بالنصوص رواية والراجح رواية فكذلك الفتوى عليه كذا في قضاء البرازية (قائده) اذا
 بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح قالوا لو أبرأه أو
 أثره ضمن عقد فاسد فسد الاجراء كما في البرازية وقال التعاطي ضمن عقد فاسد او بطل لا ينفقه البيع كما
 في خلاصة وقالوا قال بطلت دعي بالفقته وجب التصاص كما في خزانة المفتين ولا يعتبر ما في ضمنه من
 الاذن بقتله فانه لو قال ائتني فقتله لا تصاص عليه لبطاله فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في الخزانة لا يجوز الوقوف
 عليه ولو كان ناظر لم يصح وان اذن للسنة في العمارة فانفق لم يرجع على أحد لو كان متعاقفا فقلت
 لان الاجارة لم يصح لم يصح ما في ضمنها وقالوا لو جدد النكاح لنكاحه وحده بجهل بارتبه فقلت لان النكاح

الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في القصة مسثلين، يلزم فيهما الوجهان للزيادة
 للاحتياط ولوقال لها ابرئني فاني امهرك مهر اجد يد ابا ابرئني فجد لها في هذه الصورة وقعت حادثة
 اشترى جامعها مع واقفها ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شرطاً ففقيت بطلان شرطه لبطلان
 المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا واشترى عمنه بمال لم يحجز وكان له أن يستخلفه انتهى
 قلت لان الشراء لم يبطل بطل ما في ضمنه من اسقاط الميراث فقلت يمكن أن يرفع عليه ولو باع وظيفة في
 الوقف لم يصح ولا يستقط حقه منها بخلاف ما على هذه وخارج منها ذكره في الموضع ولو باعه الثمار وأجوه
 الاشجار طاب له تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القاعدة أن لا يطالب بشئها لاذن في ضمن الاجارة وما
 ذكره في المسالك لو أبرأ المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى البطل مع أن الأبراء متضمن للعتق
 وقبيل المتضمن بالرد ولم يبطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره في الشفعة او مخرج الشفعة بمال لم يصح
 لكن كان اسقاطا لشفعة مع أن المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا باع شفعته
 بمال لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن وقالوا وقال النخعي لا مرأته وأخير للصحة واختار
 ترك الفسخ بالغ فاختارت لم يلزم المال وسقط خيارها فقد بطل التزام المال لاصافي ضمنه وقالوا الكتابة
 بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يصح للمال وتسقط (فائدة) يقرب من هذه القاعدة قولهم المني على
 الفاسد فاسد ويستثنى منها مسألة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة بجميع على المختار وقبل لان البناء على
 الفاسد فاسد ذكره البرزقي في الدعوى وقد بينت في الشرح فائدة محتمة بعد فسادها في المسألة الخمسة
 (فائدة) اذا اجتمع الخفاق قدم حتى العبد لا يحتاجه على حق الله تعالى اغناه باذنه الانبياء اذا حرم وقى ملكه
 صيد وجب ارساله حق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع بينه ما لا يترجح ولا يرسله على وجه
 لا ينعين • والله سبحانه وتعالى أعلم •

• (تم الفن الثالث من الاشياء والنظائر وبله الفن الرابع وهذا آخر ما رآناه) •

• (الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الانغاز) •

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لله أولاً وآخر وأصل الصلاة والسلام على من ألت بحاسنه باطننا وظاهرها (وبعد) فهذا هو الفن الرابع من
 الاشياء والنظائر وهو فن الانغاز جميع الغز قال في الصحاح الغز في كلامه اذا نهي مراده الاسم الغز والجمع
 الانغاز مثل رطب وأرطاب وأصل الغز يحرك اليربوع بين القاصعاء وانما نقا يحفر مستقيماً الى أسفل ثم يعمل
 عن يمينه وشماله عرضاً عرضها فني مكانه تلك الانغاز انتهى وقد علمت قد عاينة الفقهاء والعلماء
 فرائدها اشتغال كثير من ذلك ثم رأيت فريماً الذخائر الاشرفية في الانغاز للسادة المتفتحة لشعب الاسلام عهد
 البر من الشهادة فانضمت منها احسنها باختصار تاركاً ما فرغ على قول ضعيف أو كان نظاراً
 • (كتاب الطهارة) •

ما أفضل المياه فقل ما ينبس من أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم أي حوض صغير لا يتنحس وتويع
 النجاسة فيه فقل حوض الحمام اذا كان الغرف منه متدارك أي حيوان اذا خرج من البشر حياً نزع
 الجميع وان مات لا يقلل الفارة ان كانت هاربة من المرة في نزع كله والا لا يأثر يجب نزع دلو واحدة
 منها فقل يثر من فيها الدلو الاخير من يثر نجت عورت بشو غارة أي ملكت كثير لا يجوز الوضوء به وان تعين
 فقل هو ما حوض أعلاه ضيق وأسفله عشرين في عشرين مدهطه ويرجوز الوضوء به ولا يجوز رشه فقل
 ما لم ينفذ فيه صنف عجمي وتفتت

• (كتاب الصلاة) •

أي تكبير لا يكون به شارباً فقل تكبير التعجب دون التعظيم أي مكلفاً لا يحب عليه العشاء والوقوف من
 كان في بلد اذا غربت الشمس فيه طلعت أي فصل تقصد صلاته بقراءة القرآن فقل من سبقه الحداث ثقرأ في

ذهابه أي صلاة قراءه بعض السور فيها أفتسل من سورة قتل القراويح لاستحياب النائم في رمضان فإذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراءة سورة الأتلاص ويمكن أن يقال في غيرها أيضا لأن البعض إذا كان أكثر آيات كان أفضل أي صلاة أفسدت خمس أو أي صلاة صححت خمس أو قتل رجل ترك صلاة وصلى بعدها خمس أو أكثر أو أفاضت فأنقض الفاشية فسدت الخمس وإن صلى السادسة قبل قبضتها صححت الخمس ولو فيه كلام في شرح الركز أي صلاة فسدت أصلها الحدث قتل مصل الأربع إذا قام إلى السادسة قبل القعود قدر التشهد فوضع جسمه فحدث قبل الرفع قتل ولو وقع قبل الحدث فسد وصف القر يصفه فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى زه صلاة فسدت أصلها الحدث تعبا من قول محمد رحمه الله تعالى به أي مصل قال نعم ولم يفسد صلاة قتل من اعتاده في كلامه أي مصل متوض فأرأى الماء فسدت صلاة فقل المقتدي بإمام متميم إذا رآه دون ما معه أي امرأه لم ينعلم إلا أنه حال فقل إذا قرأت آية سجدة صعدت وتعبا السامعون أي قرأه ينعن يجب أدائها ويحرم قضاؤها فقل الجمعة وإنما يقضى الظاهر أي رجل كره آية سجدة في مجلس واحد وتكرار الوجوب عليه قتل إذا تلاها خارج الصلاة وسجد شامخ أعادها في الصلاة

• كتاب الزكاة •

أي مال وجبت فيه زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يملكه فقل الموهوب إذا رجع الراهب فيه بعد الحول ولا زكاة على الراهب أيضا أي نصاب حولي فارغ من الدين ولا زكاة فيه فقل المهر قبل القبض أو مال الضمائر أي رجل يزكي ويحل له أخذها فنقل من يملك نصاب ساعة لا تساوي مائتي درهم أي رجل يملك نصابا من التقدير وحلت له قتل من له دين لم يقبضها أي رجل ينبغي له إخفاء امرأته عن بعض دين بعض فقل المهر يرض إذا خاف من ورثته يخبر جهارا عنهم أي رجل يسحب له إخفاؤه فقل الخائف من الظلمة لئلا يسلوا أكثر ما له أي رجل يملك من المال لا يملك من غيره زكاة الله فقل له قتل من له دين يستعمله ولا يملك نصابا

• كتاب الصوم •

أي رجل أفطر بلا عذر ولا كفارة عليه فقل من رأى حده ورد القاضي شهادته وقاتل أن تقول من كان في حجة صومه اختلأف أي رجل نوى رمضان في وقت النية ووقع فلا نقل من بلغ بعد الطلوع أي صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من ابتلع ريق حبيبه أي صائم أفطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه من قبلنا كمن شرع بنية القضاء فتبين أن لا قضاء عليه أي رجل نوى التطوع في وقته ولم يصح فقل الكفارة إذا سلم قبل الزوال وفواه

• كتاب الحج •

أي قارن لادم عليه فقل من أحرم بهما قبل وقته ثم أتى بأفعا لحافى فقه أي فقير يلزمه الاستئراض للحج فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه أي أتى بأفعا جاوز الميقات بلا إحرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد دخوله مكة أو من جاوز أول المواقيت

• كتاب النكاح •

أي أبز وج ابنته من كفؤ ولم ينفذ عند الإمام رحمه الله فقل الأب السكران إذا تزوجها بأقل من مهر مثلها أي امرأة أخذت ثلاثة مهر ومن ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقته ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فأتى رجل مائة من أربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لامهر لها ولا ميراث والثالثة لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر فقل وهو بزوج مولا أمته ثم أهنته ثم تزوج حرة ونصرانية أي صغير توقف النكاح على إجازة فقل المكتوب الصغير إذا تزوج مولا أي أبز وج بنته فلم يرض الولي فقل العبد أي جماعة لا يوجب حرمة المصاهرة فقل جماع الصغير والميتة أي مطلقة ثلاثا دخل بها الشافعي ولم يحل فقل إذا كان العقد فاسدا أي معتهدا أمتهت رجعا ولم يحل لغيره فقل إذا انقضت وقته لعنة بلا غسل

• (كتاب الطلاق) •

أى رجل طلق ولم يقع قتل إذا قل عنت الاخبار كاذب أى رجل قال كل امرأتين زوجها حتى تقوم الساعة
فمى طالق فتزوج ولم يقع قتل إذا كان قصد تلك الساعة التى هو فيها وهذا إذا سكن أى رجل له امرأتان
أرضعت أحدهما ميا ميا حوت الأخرى عليه وحدها قتل رجل زوج ابنه الصغير أمة فاعتقت فانتارت
نفسها فزوجت بأخر له زوجة فأرضعت الصبي الذى كان زوج من قبلها بن هذا الرجل حوت من رها
على زوجه لأنه صار ابنه من الرضاع فصارت زوجه له فلا يجوز

• (كتاب العتق) •

أى عبد عتق بلا عتاق وصار مولا ملكه فقل حوى دخل وارنا مع عبده بالأمان والعبد مسلم عتق
واستولى على سيده ملكه ويسأل بوجه آخر أى رجل صار مولا كعبده وصار العبد حراً أى زوجين
مملوكين تولد منهما ولد فقل الزوج عتق الزوج بالاذن أمة أبيه بانه فالولد ملك للأب وهو حر لانه ابن ابنه
أى رجل أعتق عبده وباعه وحارقه قتل إذا ارتد العبد بعد عتقه فبإيه سيده وبأيه أى عبد عتق عتقه على
شروط وو جد ولم يعتق قتل إذا قال له إن صليت ركعة فانت حرة فصلها ثم تكلم وأوصى بركعة من عتق
فأمر كمة لا بد من ضم أخرى اليه التكون جائزة أى رجل أقر بعق عبده ولم يعتق قتل إذا أسنده إلى حال

• (كتاب الإيمان) •

قال لامرأته أن خربت من هذا الماء فانت طالق فما الحيلة فقل تخرج ولا يثبت لأن الماء الذى كانت فيه
زال بالجر يان رجل أتى إلى امرأته بكيس فقال إن حالته فانت طالق وان قصصته فانت طالق وان لم
تخرج مائه فانت طالق فأخرجت ما فى الكيس ولم يقع قتل إن الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضته
فى الماء فبأيه مائه امرأتين بنت بالحريم فقال لزوجها إن لم أجامع فى هذه الثياب فانت طالق
ففرغت وأبوت لبها فما الخلاص فقل أن يلبسها هو ويحارها فلا يثبت إن لم أطاك مع هذه المقنعة فانت
طالق وان وطئت معها فانت طالق فما الخلاص فقل له إن يطأها بغيرها ولا يثبت مادامت المقنعة باقية
وهما حيان حليف لا يطأ سواها وأراد فمأخذ لاص فقال إن بنوى الوطأ برجله فمصدق فبانه ثلاث
نفسوه فهو بان فقل إن لم تلبس كل واحدة منهما فكل واحد منهما فى هذا الشهر عشرين يوماً ولا تأتقن وطأ
كيف الخلاص فقل تلبس اثنتان منهن كل ثوباً بتم تلبس أحدهن ثوباً بعشرة وثلاثة فقل به الأخرى بقيمة
الثوب راحا فبشبعهما من الجمع اليوم إن لم يفارقها حتى أنزلت فقد أشبه بها وان وطئت عاراً فبانه كذا
ولا يثبت كذا فما الخلاص فقل يطأها وفحصه مكشوف والنصف مستور

• (كتاب الحدود) •

أى رجل سرق مائة من حوز ولا قطع قتل إذا سرقها على دفعات كل مرة أقل من عشرة أى رجل سرق
من مال أبيه وقطع قتل إذا كان من الرضاعة أى رجل قال إن شربت الخمر طاعة بعدى سوف يشر بها طائفا
بالجنة وعق العبد ولم يحد قتل إذا كانت رجلاً وامرأتين

• (كتاب السر) •

أى رجل آمن ألفاً فقل هو ولم يقتل أو قتل حوى طلب الأمان لاف فعد ها ولم يعد نفسه أى مرتد لا يقتل
قتل من كان أسلامه تبعاً ونفسه شبه أى حصن لا يجوز قتل أهله ولا ماله لم يحد قتل إذا كان فيهم ذمى لا يعرف
فأخرج البعض حل قتل الباقي أى ذمى يصح يحكم بأسلامه بالاتباع قتل لقيط فى دار الإسلام

• (كتاب المفقود) •

أى رجل يعد ميتاً وهو حي ينع قتل المفقود

• (كتاب الوتف) •

أى شئ إذا فعله بنفسه لا يجوز وإذا وكل به جاز قتل الوتف إذا قبضه الوتف لا يجوز وإذا قبضه وكيله

جاز أى وقف آجره انسان ثم مات فانسخت قفل الواثق اذا آجره ثم ارتدوا العباد بالله فأت فاته يصير ملكا
لورثته ونفسه خوة

• (كتاب البيع) •

أى يسع اذا عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز فقل يسع المربى بمجاورة يسيرة لا يجوز ومن
وصيه جاز أى رجل باع أمه وصح حلاله فقل اذن لعبد أن يتزوج من ففعل فولدت ابنا وامث فو رثها
ابنها فقل العبد الابن ماله أمه مهور أمه فكلها المولى فى يسع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز أى رجل
اشترى أمه ولا يخل له فقل اذا كانت موطوءة أبيه أو ابنة أو محبوسة أو أخته من الرضاع أو مطلقته بمشتين
أى خبر لا يجوز بيعة الامن الشافعية فقل ما عجن بماء نجس قليل لم يجز بيعه من اليهود والنصارى لانه اذا
أهلهم لا يشتر وثه ولم يجز بغير اعلانهم بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز بيعه منهم بلا اعلانهم

• (كتاب الكفالة) •

أى كفىل بالامر لم يرجع فقل عبد كفيل سيده بأمره فادى بعد عقده

• (كتاب القضاء) •

أى يسع بغير القاضى عليه فقل يسع العبد المسلم لكافر والمصحف المملوك لكافر أى قوم وجبت عليهم من
قضاة حلف واحد سقط اليمين على الباقي فقل ورجل اشترى دارا باباها فى سكة نافذة وقد كان قد عاين
سكة غير نافذة فحجبا الميران ولا يبننه فخلقوا فان نكحوا قضى به بفتح الباب وان حلف واحد فلا عين على
الباقي لان نافذة النكول وقد امتنع الحكم به بحلف البعض ذكره العمادى عن تناوى أبى البت رحمه الله

• (كتاب الشهادات) •

أى شهد بشئ شهد به رجل فركب فثبت على أحد لا يدون الاخر فقل شهدت نصارى شهدوا على نصرانى
ومسلم يفتى عبد مشترك أى شهدت تقبل شهادتهم ولا يعرفون المشهود عليه فقل فى الشهادة على الشهادة
أى شاهد جاز له الكتمان فقل اذا كان الحق يقوم بغيره أو كان القاضى فاسقا أو كان يعلم أنه لا يقبل أى مسلمين
لم تقبل بشئ شهداهم ما شهد نصرانيان بعنده فقبلت فقل نصراني مات له ابنان مسلمان شهدا بانها ماتت مات
نصرانيا ونصرانيا شهدا انه مات مسلما قبل النصرانيان

• (كتاب الأقرار) •

أى اقرار بالدين تكراره فقل الأقرار بالزنا والأقرار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره ابن الشحنة والثانى
من أغرب ما يكون والظاهر انه لا وجود لتلك الرواية

• (كتاب الصلح) •

أى صلح لو وقع فانه يطل سق المصالح ويرد التبعات البدل اليه فقل الصلح عن الشفعة

• (كتاب المضاربة) •

أى مضارب يقرمها فنفقه من عنده فقل اذا سبق فى يده من مالها شئ

• (كتاب الهبة) •

أى أب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن جاهلا لا جنى أى موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب
فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم الى المسلم اليه وجب عليه رد رأس المال

• (كتاب الاجارة) •

خاف المستاجر من فسق الاجارة باقرار المؤجر بدين ما قبله فقل أن يجعل السنة الاولى قليلا من الاجرة
ويجعل الاخرى أكثر

• (كتاب الرديعة) •

أمر بخل ادعى ودعيه قدسده المدعى عليه ولم يأمره القاضى بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بان المتروك

ودبحة وعلى الميت دين لم يصح إقراره ولو صدقة الغرماء فيقضي القاضي دين الميت ويرجع المدي على الغرماء لتصديةهم وكذا في الأجرة والعنارة والعارية والزهر

﴿كتاب العارية﴾

أي مستعير ملك المنع بعد الطلب قتل إذا طلب السفينة في ليلة البحر والسفينة لم يقتل به ظمأ أو الظئر بعد ما صاروا إلى لا يأخذ الأئديها أو فرس الغازي في دار الحرب أو عار به الزهر قبل قضاء الدين أي مودع ضمن بالهلاك قتل إذا ظهرت مسفقة أي مودع لم يخالف ضمن قتل إذا أمر به ذمه إلى البعض ورثته فدفعها إليه بعد موته

﴿كتاب المكاتب﴾

أي كتابته يتعصفا غير المتعاقدين قتل إذا كان المكاتب مدونا للفرماء نقضها أي مكاتبه ومدبر جاز بيعه قتل إذا كاتبه سوفي في دار الحرب أو دبره ثم أخرجه إلى دار الإسلام أو لحق بدار الحرب مرتدين فيأمر بها المولى

﴿كتاب المأفون﴾

أي عبد لا يثبت ذنبه بالسكوت إذا رآه مولا يبيع ويشتري قتل عبد القاضي

﴿كتاب القصب﴾

أي رجل استهلك شيئا فزعمه شيئا قتل إذا استهلك أحد مصرعي الباب أو زوجي خف أي غاصب لا يبرأ بالزهد إلى المالك قتل إذا كان المالك لا يعقل أي مودع ضمن بلا تعقل قتل هو مودع الغاصب

﴿كتاب الشفعة﴾

أي مشترى سلمه الشقيق ولم تبطل قتل هو الوكيل بالشره

﴿كتاب القصاص﴾

أي شركه فيما يمكن قصمه إذا طلبوا لم تقسم قتل السكة الغير النافذة ليس لهم أن يقتلوه بها وإن أجمعوا على ذلك

﴿كتاب الاضحية﴾

أي مسلم عاقل ذبح وصلى ولم يجل قتل إذا صام ولم يربحها التسمية على الذبيحة أي رجل ذبح شاة غير متعديا ولم يضمن قتل شاة الاضحية في أيامها أو قصاب شاة الذبح

﴿كتاب الكراهية﴾

أي إناؤه من غير النقد من بحر استعماله قتل المتخذ من أجزاء الأدمي أي إناؤه مباح الاستعمال بكماله الوضوء منه قتل ما خصه لنفسه أي مكان في المسجد تركه الصلاة فيه قتل ما خصه لصلاته دون غيره أي ماء مسبل لا يجوز الشراب منه قتل ماء وضع الصبي فيه كوزا من ماء أي رجل هدم دار غيره بغير إذنه ولم يضمنه قتل إذا وقع الحريق في محلة تهدمها لأطفاله باذن السلطان

﴿كتاب الجنايات﴾

أي حان إذا مات الخبي عليه فعليه نصف الدية وإذا عاش فالدية قتل اللتان إذا قطع حشفة الصبي خطأ باذن أمه أي رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار وإن قطع رأسه فعليه خسرون دينارًا قتل الأخرج رأس المروء قطع انسان اذنه ولم يجلت فعليه ديتها وإن قطع رأسه فعليه الفرم أي شيء في الانسان شجب بالثلاثة دية وثلاثة أخماسها قتل الانسان

﴿كتاب الفرائض﴾

ما أول ميراث قسم في الاسلام قتل ميراث سعد بن الربيع كذا في المحيط أي رجل قتل له أو وصي فقال لم أو وصي انما ترقى عمتك وحالتك وجدتك قتل صحيح تزوج بمجذرى رجل مريض أم أمه وأم أبيه والمرضى متزوج بمجذرى الصحيح كذلك فولدت كل من جسد في الصحيح من للررض بنتين فالبنات من جدي الصحيح أم أمه خالته واللتان أم أبيه عمتاه وقد كان أبو المريض متزوجا أم الصحيح فولدت بنتين فهما أختا الصحيح لأمه والمرضى لا ييه فإذا مات المررض فلا يرثه أم أبيه الثمن وجها جدها الصحيح ولبناته الثلثان ودين عمتا

تعر لا يها أولولها هاد من فاذا أراد اخر اجهامتها المقره فان خاف المقره ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا
باعها بثلث المال شيئا فاذا حلف لا يأنم والاولى ان تشتري شيئا من ثقب به أو تستكمل له ليكون على قول الكل
فان محمد ارجه الله خائف الاثر ان أراد ان تزوجها وخيف من أوامرها أو كله ان يزوجهام نفسه ثم
يقول بمصره الشهود تزوجت المرأة التي جعلت أمرها لي بصدق كذا جوزه الخفاف ان كان كفواؤذ كر
الحواشي رحمه الله ان التصاف رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى
أبيها وخاف انكارها ينكر أصل النكاح وجازله الحلف انه ما تزوجها على كذا أقاصد اليوم والاعتبار لنته
حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان تزوجه فضولي ويجيزه بالفعل وكذا لا تزوج ولو حلف
لا يزوج بنبته تزوجه فضولي وأجازة الاب لم يثبت هـ (السابع في الطلاق) هـ كتب الى امرأته كل امرأة
الى غيرك وغير فلانة طالق ثم محاذ كرفلا تقوبت بالكتاب لها لم تطلق فلانة وهذه حيلة جديدة والحيلة
للاطلة ثلاثا ان يقول المحلل قبل العقدان تزوجتكم وجامعتكم فانت طالق ثلاثا أو بائنة فيقع بالجماع مرة فان
خافت من أمسا كره بالجماع يقول ان تزوجتكم وأمسكتكم فوق ثلاثة أيام ولم أجامعكم فبأيمن ذلك فانت
طالق ثلاثا أو بائنا والاحسن ان تزوجه على ان أمرها يسدها في الطلاق بشرط بدايتها بثلث ثم قوله أما ماذا
بد المحلل فقال تزوجتكم على ان أمرك بيدك فقبلت لم يصبر أمرها يسدها الا اذا قل على ان أمرك بيدك بعد
ما ان تزوجت فقبلت واذا خافت ظهور أمرها في التحليل تهب لمن تثق به مالا يشتري به مولا كما مر اها بجامع
مثله ثم تزوجهامه فاذا دخل بها وذهب منها وتقيمته فيفسخ النكاح ثم تبعث به الى البديع ونظر فيه ما كان
البديس يكفرو ويكن حمله في رضا الولي أو انها الاولى لها حلف المطلقة اليوم فالحيلة ان يقول لها انت
طالق ان شاء الله تعالى أو على ألف فقبل حلف المطلقة وانفصله أجنبي ودفع له لده لم يثبت ولو قال كل
امرأة ان تزوجهامه طالق فتزوج فاذا حكمنا فبما تشككم بطلان اليمين مع ولو قال ان لها طلاق اليوم
فانت طالق ثلاثا فالحيلة ان يقول لها انت طالق على ألف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى أنكز
طلاتها فالحيلة ان تدخل بيتا ثم يقال له ألك امرأ في هذا البيت فيقول لا لعدم علمه فيقال كل امرأة لك
فيه فهي بائن فحبيب بذلك فظهر عليه فشهدون عليه ان لم تطبخ قدر انصفها حلال ونصفها حرام فهي
طالق فالحيلة ان تجعل الخمر في القدر ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فالحيلة حمله لها فيه
لقه فقال ان أكلته فهي طالق وان طرحتها فهي طالق فالحيلة ان يأكل النصف وي طرح النصف أو
بأخذها من فمها انسان بغير أمره (الثامن في الخلع) سئل ابو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته
أنت طالق ثلاثا فالتفتي الخلع ولم أخلع وحلفت على بالعتق ان تسأله الخلع قبل الليل فقال ابو حنيفة رحمه
الله تعالى لمرأة سببه الخلع فأسأته فقال له قل خلعتك على ألف فقال لها قولي لا أقبل فقالت فقال قومي
واذهبي مع زوجك فقد برك مسكنا وحيلة أخرى ان تبسج المرأة جميع ممالكها من ثقب به بقسل معنى اليوم
ثم تسرده بعد (التاسع في الايمان) لا يتزوج بالكوفة بعد خراجها ولو في سوادها ما نكحها أو بوكيله لا يزوج
عمد من أسندتم أرادها فالحيلة ان يبيعها من ثقة فيزوج جهام ثم يسردها لاطلقتها بختاري يخرج منها
ثم يطلقها أو يوكل فطلقها خارجها حلف لا يتزوجها بعد مرتين قال ان تزوجهامه طالق فتزوجها
الاولى ان يطلعها الفصل الغير يدين حلفته امرأته بان كل خار به تشتريها فهي حرة فقال لهم نأو باجارية
بعينها بعتت بنته ولو نرى بالجارية السبعة بعتت بنته ولو قال كل امرأة أن تزوجهامه طالق فالحيلة ان يبيع
عرض على غيره بمائة الف درهم لا يكتفي ولا يصير حافا وهو الصحيح كذا في التاتارخانية وعلى هذا في يقع من
التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعلقتا فيقول نعم لا يصح على الصحيح ان تعالت كذا في عسدي ح
يبعه ثم يقول ثم يسردها فالحيلة في بيع ملبس يمتق بموعد سبده ان يقول اذا مت وأنت في ملكي فانت حرة
انتقض البيع باقالة أو خيار ثم ادعى به فالحيلة ان يحلف المدعي عليه نأو با مائة ناعمر مكانه أو زمانا غير زمانه
حلف لا يشتريه بائني عشر درهما يشتريه بأحد عشر وثني آخر غير الدراهم لا يبيع الثوب من فلان بمن أبدا

فالحيلة يبيع الثوب منه ومن آخر أو يبيعه منه بعرى أو يبيعه البعض ويهبه البعض أو يوزع يبيعه منه أو يبيعه فضولى منه ويجوز البيع لا يشترط به بالبيع وقه نظراً ويشترط به مع آخر أو يشترطه بالاسم ما لم يشترى السهم لا يبيعه الصغر عده من أن أخذته متصرفاً بأخذه الأدرها حلف لأخذ من فلان ختمه أو لم يقبضه ثم أراد أن لا يأخذ منه فالحيلة أن يأخذ من وكيل المحلوف عليه أو من نفسه أو من حوله وقيل
 بحيث أن كل من هذا الخبز بدقه ويلقيه في عصبدة يطخه حتى يصيرها كالنخالة فلا يأكل طعاماً
 لفلان يبيعه له أو يهبه فيها كله أن صعدت فسكنا وانزلت فسكنا يحمله أو ينزل بها لا ينفي عنها بها مالا
 فتنقذه أو يبيعه فاعطى العين إذا انقضت عدها أو تستأجر زوجها كل سنة بكذا على أن يغيرها عند الكسب
 لها وإن كان صانعاً تستأجر لنفس العمل طلبت أن يطلق منيرها فالحيلة أن يزوج أخرى اسمها على اسم
 الضرة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ناو بالمجديدة أو بكتساب اسم الضرة في كفة اليسرى ثم يقول طلقت فلانة
 مشيراً باليمين إلى ما في كفة اليسرى حلقه السراق أن لا يخبر باسمها ثم تعد عليه الأسماء في نفس سارق
 يقول لا بالسارق بسكت عن اسمه فيعلم الولى السراق ولا يخفى الخائف لا يشكرها حتى عليه قتل الأمانة
 يبيعه من يثق به ويخرج إن لم يأخذ منك حتى وقال الآخر أن أعطيت فالحيلة لها الأخذ منها (العاشر)
 في الاعتاق وقوله) الحيلة للشرى يكن في تدبير العبد وكنته لهما أن يوكلا من يعقل ذلك بكاهنة واحدة
 الحيلة في عتق العبد في المرض بلا سعاية أن يبيعه من نفسه ويقض البدل منه فإن لم يكن له بد مال دفع المولى
 له ليقبض منه بغير الشهود واختلفوا في صحة أقرار المولى له بالقض اعتقه ولم يشهد حتى مرض فإن أقر
 اعتبر من الثلث فالحيلة أن يقر بالبدل جل ثم الرجل يعقده إذا أراد أن يطل بخرقة ولا يمنع بيعها ولو دلت
 بها لانه الصغر ثم تزوجها فإذا ولدت فالأولاد أحرار ولا تكون أم ولد (الحادي عشر) في الوقف
 والصدقة أراد الوقف في بعض موقوفاته فخدم الحاجة الزوجة بقراتها وقدر حل وإن لم يصبه وأنه متولها
 وهي في يده أراد وقف داره ووقفها انما فالحيلة صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها إلى المتولى ثم
 يتنازعان فيحكم القاضي بالارزوم أو يقولان قاضيا حكم بعهده فيلزم أو يقول أن أبطله قاض صدقة
 (الثاني عشر) في الشركة الحيلة في جوازها في العروض أن يبيع كل نصف منها ب نصف متاع الآخر
 ثم يعقدانها وهي مرفوعة (الثالث عشر) في الهبة أرادت هبة المهر من الزوج على أنها ان خلصت
 من الولاد يعود المهر عليه فالحيلة أن يبيعهما شامستوراً بعد الرهر فإذا ولدت تنظر إليه فرد بمخار الزوجة
 وإن ماتت فقد برئ الزوج وهذا قد امنه دينوا وأراد السفر على أنه ان مات يبرأ المسديون والأقربى على حاله
 يفعل ذلك قال لسان لم يهين صدقاً اليوم فانت طالق فالحيلة فيه ان تشترى منه أو بامعة فإيه هاتم ترده
 بعد اليوم فيبقى المهر ولا تحت (الرابع عشر) في البيع والشراء أراد بيع داره على أن انمكنه سلماً
 والاراد الشن فالحيلة أن يقر المشتري ان البائع ماعه لوهي في دخله لم يقر بالنقص ولم تكن في الدائم ولو لا
 ذلك كان للشرى حبس البائع على تسليمها كذا ذكرنا لخصاف رجاء الله وعاوله تعليم التكذيب وكذلك
 عيب على الامام الاعظم رحمه الله في قوله اذا باع حبلى وخاف المشتري من البائع ان يدعي حملها ويقض
 البيع قال فالحيلة أن يامر البائع بان يقر بان الحمل من عده أو من فلان حتى لو ادعاه لم تسع وأجب عنه ما
 بأنه ليس امرأته كاذب وانما المعنى انه لو فعل كذا كان حكمه كذا أراد شراء شئ وخاف ان يكون البائع قد باعه
 فأراد المشتري أنه ان استحق يرجع على البائع بضعة الثمن ويكون حلالاً فالحيلة أن يبيع له بضعة الثمن
 ثوباً كما قد ينار مثلاً ثم يشترى الدار بمائة دينار و يدفع الثوب له باليائه فإذا استعتر جع بالمائتين
 ولو أراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغرم ببيع من
 المشتري الحيلة في بيع جارية بعتقها المشتري ان يقول ان اشترتها فهي حرة فإذا اشترها اعتقت وإذا أراد
 المشتري ان يخدمه زاد بعد موته فتكون مدبرة أراد الشراء ناء ذهب بالف وليس معه الا النصف يتقدمه مامعه
 ثم يستقرضه منه ثم يتقدمه فلا يشهد بالتفرق بعد ذلك ثم يرغب في القرض الا يرجع فالحيلة ان يشترى منه شيئاً

فلما بقدر مراده من الرجوع بمسقة رضي اذا اراد البائع ان لا يخصمه المشتري بسبب ما به المانع ان يقول
 ان خاصته في عيب فهو صدقة وان اراد البائع ان لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة ان يقر المشتري
 بانه باعه من البائع (الخامس عشر) في الاستبراء الحلية في عدم نزومه ان يزوجه البائع أو لا عن ليس
 تحت حرة ثم يبيعهها وبقيتها ثم يطلقها قبل الدخول بها ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح أو زوجها
 المشتري قبل القبض كذلك ثم يبيعهها فاطلقة ولو خاف ان لا يطلقها فيجعل امرها بده كمالها واغنا فلما
 كملها شاء للطلاق فصر على المجلس أو يزوجه البائع المشتري قبل ثم يشترها وبقيتها واختلفوا في كراهية
 الحلية لا لاسقاط الاستبراء (السادس عشر) في المداينات الحلية في ابراء المديون ابراء باطلا أو تأجيله
 كذلك أو صلحه كذلك ان يقر الدائن بالدين لرجل يثق به ويشهد ان اسمه كان عارية وبوكه بقيضه ثم
 يذهب الى القاضي ويقول المقر انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فقبله بذلك فيقول المقر له
 القاضي امنع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حدثا أو اوجره عليه في ذلك فيعجز القاضي عليه ويمنعه
 من قبضه فاذا قبل ذلك ثم أبرأ أو أجل أو صالح كان باطلا واغنا احتج الى حجر القاضي لان المقر هو الذي يملك
 القبض فلا تنفيذ الحلية فقبضه فانه يغفل عنه ثم قال لخصاف رحمه الله تعالى بعده وقال أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره وتأجيله وبراءته وهبته لانه لا يرى الحجر حائرا للحلية في
 تحول الدين لغير الطالب اما الاثر ان كان سبق أو الحوالة أو ان يبيع رجل من الطالب شيئا بماله على فلان
 أو يبالغ على المطلوب بده فبكون الدين اصحاب العبد اذا اراد المديون التأجيل وخاف ان الدائن ان
 أجله بكون وكبلا في البيع فلم يصح تأجيله بعد العقد فالحيلة ان يقر ان المال حين وجب كان مؤجلا الى
 وقت كذا اذا اراد اجدل الشريك في دين ان يؤجل نصيبه أو في الاصول غير الارضية فالحيلة ان يقر ان
 حصته من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا واذا اراد المديون التأجيل وخاف ان يكون الطالب أقر
 بالدين اقره وأخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب للمطلوب ما يذكره من ذلك ما قبله من اقرار
 قبله وهو في وكسل وتلك وحديث أحدثه بطل به التأجيل الذي استحقه فهو ضمان حتى يخصه من ذلك
 أو يردعه ما يلزمه فاذا احتال بهذا ثم ظهر انه أقر بالمساق قبل التأجيل وأخذ المال منه كان له حق الرجوع
 على الطالب فيكون عليه العاجله وحيلة أخرى ان يقر الطالب بقبض الدين بتأريخ معين ثم يقر المطلوب
 بعده بيوم على الدين الطالب مؤجلا فاذا خاف كل من صاحبه أحضر الشهود وقال لا تشهدوا علينا الا بعد
 نراة السكتين فاذا أقر أحدنا وامتنع الآخر لا تشهدوا على المقر ونظر فيه بان للشاهدان بشهده وان قال له
 المقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا قبل له المقر لا تشهد على المقر انما اذا قال له لا تسعده الشهادة الحلية
 في تأجيل الدين بعد موت من عليه الدين فانه لا يصح اتفاقا على الاصح ان يقر الوارث بانه ضمن ما على الميت
 في حياته ولو خاف ان كذا بصدقة الطالب انه كان مؤجلا عليه ما يقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا فقدر
 حل الدين بقوة وتزوير الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المديون
 لا يجل على كفيه (السابع عشر) في الاجازات اشتراط المراجعة على المستأجر وبسببها والحيلة ان ينظر الى قدر
 ما يحتاج اليه فضم الى الاجرة ثم يار المأجور بمصرفه اليه فيكون المستأجر وكبلا بالاتفاق فان ادعى المستأجر
 الاتفاق لم يقبل منه ولا يحجة ولو اشهد له المؤجر ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بما والحيلة ان يجل المستأجر
 له قدر المدة يدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفعه الى المستأجر ويأمره بالاتفاق في المدة فيقبل بلا بيان أو
 يجعل قدره في يدفعه ولو استأجر عرصة بآخرة معينة وأذن له رب العين بالبناء فيها من الاجر حاز واذا انفق في
 البناء استوجب عليه قدر ما انفق فيلتميان قصاصا وتراوان الفضل ان كان والبناء للمؤجر ولو امره بالبناء
 فقط فبقي اختلفوا قبل الاجر وقبل المستأجر الحلية في جواز اعادة الارض المشغولة بالزرع ان يبيع الزرع
 من المستأجر أو لا ثم يؤجره وفيه بعضهم ما اذا كان يبيع من الزرع والحيلة فلا يفتاه على ملك البائع وعلازمة
 الرغبة ان يكون بقيضه أو باكثر أو بقتصان يسير اشتراط خروج الارض على المستأجر غير جائز كاشتراط

تتبع من الشيوخ ولا كذلك النصف وفي المذهب على هذا القياس لا يجب عليه أن يرضى أمراته المربعة
بخلاف عبيده وأمه والفرق أن العبد ملكه فيجب عليه إصلاحه لا المرأة لا يترجى ماء البئر كله بالفارة
ويترجى من ذنبها أو الفرق أن المخرج من ذنبها يترجى السكبل ولو نظر المصلحة إلى المصنف وقراءته
فسدت حلالته لا إلى فرج امرأة شهوة لأن الأولى تعليم وتعلم فيها الثاني قال الإمام بعد شهر كنت محبوساً
فلا إعادة عليّ ثم لو قال صليت بلا وضوء أو في ثوب نجس أعادوا لأن مكان متيقنا والفرق أن اختياره الأول
مستكثر بعيد والثاني محتمل أقدمت بعد شهر وعنه متغفلاً لا يقطعها ومفترضاً يقطعها ولا يأنم والفرق أن
الثاني لا صلاحها الأول سوء والفارة نجس لا يوطأ الضرورة وجود ميتة في دار الحرب معه زنا وفي غيره
مصحف يصلي عليه وفي دار السلام لا لأنه في دار الحرب قد لا يجد أماناً إلا به بخلافه في دار السلام
(كتاب الزكاة) *

يجوز زجيلها من نصب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز زجيل الفسرة بعد الزرع قبل النبات والفرق
أنه فيها زجيل بعد وجوب السبب بوقية قبله ولو قيل يدفعه له يدفعه الفرائض ونقصه بالبيع لا يجوز والفرق
أن مبنى الصدقة على المساحقة والمعاوضة على المضاربة شدة في أداها بعد الحول أداها وفي أداء الصلاة بعد
الوقت لا والفرق أن جميع العمرة تنهاه في كائناً إذا شئت في أداها في الوقت اشتري زعفراناً لعله على
كامل القارة لازم كافي ولو كان مسموماً وجبت والفرق أن الأول مستهلك دون الثاني والمخ والحطب
للطباخ والمرض والمصابون للقتار والنشب والقرط للدياغ كازعفران والعصفر والزعفران للصباغ
كالشمع والفرق ظاهر

(كتاب الصوم) *

نذر صوم يومين في يوم لا يلزمه الواحد ونذر يومين في سنة لزمناء والفرق إمكان جهتين فيها بنفسه وبالنائب
بخلافه ذاق في رمضان من الخبز قليلاً كفو ولو كثير إلا أن قلبه نافع وكثيره مضر وقضى وكفر بابتسلاع
مسمومة من خارج لأن مضغها لا نها تتلاشى بالمضغ دون الابتلاع
(كتاب الحج) *

لوروى الجفرة بلعمر حاز وبالجملة لا لأن في الأول استغفاراً بالسلطان وفي الثاني إعازة لودل المحرم على قتل
صيد لزمه الجزاء ولودل على قتل مسلم ولا والفرق أن الأول محظور وأحراره والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في
وقت الوقوف لأعادة وفي الصوم والأضحية أعادوا والفرق أن تذكره في الحج متعذر وفي غيره مستبرأ عتق
العبد بعد حجه للإسلام ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد السبب في حق الفقير دون العبد والعبي
كالعبد والأعبي والزمن والمرأة بلا محرم كالغير

(كتاب النكاح) *

النكاح ثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه ولا والفرق أن النكاح فيه حق الله تعالى لأن
الحل والحرمه حقه سبحانه وتعالى بخلاف الملك لأنه حق العبد لا قبض صدقاتها قبل الفسوخ وهي
بكر بالغة لا قبض ما وجبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق أنها تستعفى من قبض
صدقاتها فكان إذا نالته بخلافه في الموهوب لو س امرأة شهوة حرم أصولها وفرعها إن لم ينزل وإن أنزل
لأن الأول داع للجماع فاقبض مقامه بخلافه في الثاني من الدبر وجب حرمه المصاهرة لأجتماعه لأن الأول
داع إلى الولد الثاني تزوج أمه على أن كل ولد تلده حرم مع النكاح والشرط ولو اشترأها كذلك فسد لأن
الثاني يفسده الشرط لا الأول

(كتاب الطلاق) *

قال لست أراي قبح أن نوى وزاد الله لا وإن نوى لاحتمال الأول الانشاء وفي الثاني تحقق للأخبار يحمل
وطءاً مطلقاً رجماً لا السحر بها والفرق أن الوطء رجعة بخلاف المسافة تقبيل ابن الزوج المعتدة عن بقاء

لا يجرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم صადقه النكاح في الاول بخلافه في الثاني أنت طالق
ان دخلت الدار عشر اندخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشر ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا ندخلت
مرة وقع الثلاث لان العدة في الاول لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني فلو قال عزل وكه
بأطلاق ولو وكها بطلاقه الا انه قيل لما يقع الطلاق والعناق والاراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى
بالتلقين بخلاف البيوع والهبه والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالانقطاع بلارضى بخلاف الثانية

﴿ كتاب العناق ﴾

لواضافه الى فرجه عتق لاني ذكره لان الاول يعتبر به عن الكل بخلاف الثاني ولو قال عتقتك على واجب
لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب لان الاول يوصف به دون الثاني ولو قال كل عبد اشتر به فهو حر فاشتره
فاشتره بغيره لا يعتق وفي النكاح تطلق لا تحلل اليه في الاول بالفاقد بخلاف الثاني اعتق أحد عبديه
ثم قال لمن هذا يعتق الا نحو كذا في الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لا ينعين الا قولان البيان واجب فبهما
فكان متعيناً اقامته وانه اعلم بالصواب

﴿ الفن السابع من الاشياء والنظائر وهو فن المسكيات والامارات ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ﴿ وبعد ﴾ فهذا هو الفن السابع من الاشياء والنظائر وبه تمامه
وهو فن المسكيات والامارات وهو فن واسع قد كنت طالعت فيه وانا وكتب القناوى وطالعت مناقب
المكردي مراراً وطالعت عبد القادر كفي اختصرت في هذا الكرسي منها الزبدة مقتصر غالباً على ما شغل
على أحكامها جلس أبو يوسف رحمه الله تعالى للتدريس عن غير اعلاب من غير فقهاء الله فليس اليه او
لا فاجاب أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجرة فقال له الرجل أخطأت فقال لا يستحق فقال أخطأت ثم قاله
الرجل ان كانت القصاره قبل الجود استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة بالعرض أم بالسنة فقال
بالعرض فقال أخطأت فقال بالسنة فقال أخطأت فقهر أبو يوسف رحمه الله فقال الرجل بهم الان التكبير
فرض ورفع المدين سنة الثالثة طرقة في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل
نخطاء فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال ان كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط المطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وفري المرققة
والابري السكل الزايدة مسلم لهز وجهه ذميمة ماتت وهي حامل منه تدفن في أي المقابر فقال أبو يوسف رحمه الله
في مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر أهل الذمة فخطاه فقهر أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود ولكن
يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر أمه
انما سنة ولد لم يل جل تزوجت بغراً ذن مولاها فبات المولى هل يحب العدة من المولى فقال يحب فخطاه ثم
قال لا يحب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها الا تحب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى
أبي حنيفة رحمه الله فقال تزوجت فقل ان تحصرم كذا في اجابات الفيص وفي مناقب المكردي ان سبب
انفرادها معرض من ضايفه افعاده الامام وقال لقد كنت ألبس بعدى للمسلمين ولئن أبيت ليموت علم كثير
فما رأيت أعجب بنفسه وعقده بحس الامالى وقال له حين جامعها بك الأمسلة القصار سبحان الله من رجل
يتكلم في دين الله ويعبد مجلساً لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من فلن انه يستغنى عن التعلم فليكن على
نفسه انتهى وقال في آخر الحاوى الحصري مسئلة جلية في ان المبيع يملك مع البيع أو بعده قال أو انما قسم
العقار رحمه الله جرى الكلام من سفيان وبشر في العقود متى يملك المالك ما ماعها أو بعدها قال آل الامر
الى ان قال سفيان رأيت لو أنز حاجة سقطت فأنكسرت أو كان الكسر مع ملاقاها الارض أو قبلها أو
بعدها أو ان الله تعالى يخلق ناراً في طنة فاحترقت أمع الخلق احترقت أو قبله أو بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عند أكثر اصحابنا ان المالك في البيع يقع معه لا بعده فبيع البيع والمالك يجمعان غير تنقسم ولا

فأخبر لان البيع عقد مبادلة ومعوضة فيجب أن يقع الملك في الطرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من
 النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات إلى آخر ما ذكره وفي مناقب الكردى قال الامام الاعظم رحمه
 الله تعالى عن امرأة فقهته امرأة زوجها دثني امرأة أم الأولى قال كنت حينما فاشارت الى امرأة الى شئ
 مطروح في الطريق فتوجهت انهم اخرسا وان الشئ لها فلما رفعته اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه
 الثانية سألتني امرأة عن مسئلة في الحبص فلم أعرفها فقالت قولنا لتب الفقهه من أجله الثالث تمررت ببعض
 الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلي الغير بوضوء العشاء فتحدث ذلك حتى صار دأبي وسئل الامام رحمه
 الله تعالى عن قال لا رجو الجنة ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وأكل الميتة وأصلي بلا فراه وبلا
 ركوع وسجدوا وشهدت عام أمرو بأبض الحق وأحب الفتنة فقال أصحابه أمر هذا الرجل مشكل فقال الامام
 هذا الرجل يربو رجوا لا الجنة ولا أخاف النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه وبأكل الميتة
 والجور وبصلى على الميتة وبشهد بالوحدو ببعض الموت وهو حق وبأكل الميتة وبأخذ ما حلفت بتمام
 السائل وقيل رأته وقال أشهد أن العلم وعادته في آخر فتاوى الظهيرية بسئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
 الفضل عن يقول أنا لا أخاف النار ولا رجو الجنة وإنما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله لا أخاف
 النار ولا رجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى (فانتم النار التي أعدت
 للكافرين) ومن قبل لا تخف مما خوفك الله تعالى فقال لا أخاف ذلك كقرا انتهى وفي مناقب الكردى
 قدم قتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سألوني عن الفقهه فقال الامام ما تقول في امرأة الفقيه فقال قول
 عمر رضي الله تعالى عنه تترى من أربع سنين ثم تعمد عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جازو وجها
 للإله وقال قن وسبوا ناسي وقال الثاني تزوجي وشري بها بلا عن فقهه بقتادة وقال لأبيكم بشئ
 قال الامام خرج جنابع جاد شيع الاشم وأعوز الماء مسلاة المغرب فأتى سمادياتهم لأول الوقت فقلت
 يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والائتم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذا أول مسألة حالف فيها
 أستاذة وكان الامام جارة لها غلاما أصاب منها دون الفرج فحبلت فقال أهلها له كيف تلدوهي بكرك قال هل
 لها أحد يتق به قالوا نعم ا فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عقمها ردت الغلام اليها فيبطل
 النكاح وخرج الامام الى بيتان فلما رجع مع أصحابه اذ هو ابن أبي ليلى راكب على بقلته فقبسوا زفرا على
 نسوة يعني فكنى فقال الامام أحسنن فنظر ابن أبي ليلى في قطره فوجد فضة فيها شهادة فعداه ليشهد في
 تلك القضية فلما شهدا قط شهادته وقال قلت للفتيات أحسنن فقال مني قلت ذلك حين سكتن أم حين كن
 دفنن قال حين سكتن قال أردت بذلك أحسنن بالسكوت فامضى شهادته وكان أبو حنيفة فرجها لله تعالى في
 وليقة الكوفة وفيها العلماء والأشراف وقد تزوج صاحبها ابنته من أختين فطلبت النساء فرقت كل بنت
 الى هيزر زوجها ودخل بها فافق سقيان بقضائه على رضي الله عنه على كل منهما المهر وتزوج كل الى زوجها
 فسئل الامام فقال على بالنلامين فاقى بهما فقال أحب كل من كان يكون المصعب عنده قال نعم فقال لكل
 منهما ما لقي التي عند أخيل ففعل ثم أمر بقيد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينيه وحكى الخطيب
 الحوار زى ان كلب الروم أرسل الى الخليفة ما لا يخفى بلاه يدرسه وأمره ان يسأل العلماء عن ثلاث مسائل
 فان هم أحاولوا أبذل لهم المال وان لم يجيبوه فاطلب من المسلمين الخارج فقال العلماء فليأت أحدكم بما فيه
 منفع وكان الامام فذلك صياحا ضارعا إليه فاستأذنه في جواب الروي فلم يأذن له فقام واستأذن من
 الخليفة فآذنه وكان الروي من المنبر فقال له أسألك أنت قال نعم قال أنزل مكانك الارض وكن كالمنبر فأنزل
 الروي وصعد أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال سئل فقال أى شئ كان قبل الله تعالى قال هل تعرف بالسند
 قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شئ قال اذا لم يكن قبل الواحد الجاهزى اللغزى شئ فكيف
 يكون قبل الواحد المتحقق فقال الروي في أى جهة وجه الله تعالى قال اذا أوقدت السراج قالى أى وجه نوره
 قال ذلك نور يسترى فيه الجهات الاربع فقال اذا كان النور الجاهزى المستفاد الزائل لا وجهه الى جهة فنور

خاتن السموات والارض الباقي الدائم المنص كيف يكون له جنة قال الروي بماذا يشغل وجه الله تعالى
 قال اذا كان على النور مشه منزه واذا كان على الارض موحد مثل رفعة كل يوم هو في شأن قدرك المال
 وعاد الى الروم واحتاج الامام الى الماء في طريق الحاج فساوم اعرابيا بقره مائة درهم بعينه الانجوسه دراهم
 فاشترها به ثم قال له كيف أنت بالسويق فقال اريد به ووضعه بين يديه فاكل ما اراد وعطش فطلب
 الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شرابه بمئة دراهم ﴿وصية الامام الاعظم﴾ لابي يوسف رحمه الله بعد ان
 ظهر له منه الرشود وحسن السيرة والاقبال على الناس فقال له يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته واياك
 والكذب بين يديه والدخول عليه في كل وقت ما لم يدخل الحاجة عليه فانك اذا كثرت اليه الاختلاف تهاون
 بل وصغرت منزلتك عنده فكأن منه كما أنت من النار تنقطع وتباعد ولا تدن منها فان السلطان لا يرى لاحد
 ما يرى لنفسه واما لك وكثرة الكلام بين يديه فانه ياخذ عليك ما قلته ليري من نفسه بين يدي حاشيته انه اعلم
 منك وانك تخطئ في تصرفك اعين قومه ولكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك وتقدر عرك ولا تدخل عليه
 وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت ادون حاله منتهى لك تترفع عليه فيصر لك وان كنت اعلم منه
 اعطاك خطبته فتتخطى ذلك من عين السلطان واذا تعرض عليك بشئ من اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم
 انه برضاك ويرضى مذهبك في العلم واتقنا يا كيا لاحتاج الى ارتكاب مذهب غيرك في الحكومات ولا
 تواسل اواباء السلطان وحاشيتك بل تقرب اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون مجتهدا جاهلا باقيا ولا تتكلم
 بين يدي الامامة الاجناسال عنه وياك والكلام في العامة والخبار الا بما يرجع الى العلم كيا لوقوف على حبل
 ورغبته في المال فانهم يسمون الظن بك ويعتقدون منك الى اخذ الرشوة منهم ولا تفعل ولا تتسم بين
 يدي الامامة ولا تكثر الخروج الى الاسواق ولا تتكلم المرأهين فانهم قتيبة ولا يلبس اليك الا طيالا وقميص
 رقيقهم لا تشق في خلعك ~~المرأهين مع المسايخ~~ والعامة فانك ان قدمتهم ازدرى ذلك بعلمك وان اخرتهم ازدرى
 بك من حيث الله أسن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يرحم صغيره فاولي كبيره فاقبل من اولا
 تفعل على اوارع الطريق فاذا دعاك ذلك فاقدم في المسجد ولا تأكل في الاسواق والمساجد ولا تشرب من
 السقايات ولا من ابدى السفاتين ولا تقعد على الخوانث ولا تلبس الدساج والخلجى واوانع الارباع لم يرم فان ذلك
 يفضي الى الرعونة ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرائك في القراش الا وقت حاجتك اليها بعد ذلك ولا تكثر
 لسهوا مسها ولا تقربها الا بذكر الله تعالى ولا تتكلم بامرئ ساء القبر بين يديه او لا بامر الجوارى فانها تبسط
 اليك في كلامك واهلك اذا تكلمت عن غير هاتك كلمت عن الرجال الا جانب ولا تزوج امرأة كان لها
 بعل او اب او أم أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا تدخل عليها احد من اقرار بها فان المرأ اذا كانت ذات مال
 يدعي اوبها ان جميع مالها وانه عارية في يدها ولا تدخل بيتها ما قدرت واما لك أن ترضى أن تزني في بيت
 أو بها فانهم ياخذون أموالك ويطمعون فيها فاهية الطعم واما لك أن تتزوج بذات البسبب والذوات فانها
 تخرج جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفي عنهم فان الولد اعز عليها منك ولا تتجمع بين امرأتين في دار
 واحد ولا تنزج الاحداث تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم أولا ثم اجمع المال من
 الحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعلم عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجوارى
 والعلم ان تشتغل بالدينيا والنساء قبل فهمصيل العلم فيضيع وقتك ويجمع عليك الولد ويكثر عليك
 فاحتج الى القيام بمصالحهم وترك العلم واشتغل بالعلم في عفو ان شأيد ووقت فراغ قليل وخطرك ثم
 اشتغل بالمال ليجمع عندك فان كثرة الولد والعبال يشوش المال فاذا جمعت المال قزوج وعلبك بتقوى
 الله تعالى واداما الامانة والنصيحة لجميع الخافصة والعامة ولا تستحق بالناس ووتر نفسك ووزرهم ولا تكثر
 من اشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان من أهله اشتغل بالعلم وان لم
 يكن من أهله احبك واما لك وأن تتكلم العامة بامر الذين في الكلام فانهم قوم يقدرونك فيستغلون بذلك
 ومن جاءك يستفتي في المسائل فلا تجيب الا عن سؤاله ولا ترضم اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سؤاله

وان بقيت عشرين بل كسب ولا قوت فلا تعرض عن العلم فانك اذا عرضت عنه كانت معيشتك ضنكا
واقبل على متفقيل كائلك اتخذت كل واحد منهم ابنا ولد الزيدهم رغبة في العلم ومن ناقضك من العامة
والسوقة فلا تناقضه فانه يذهب جاهد وجهك ولا تحشم من احد عندك كالحق وان كان سلطانا ولا ترض
لنفسك من العبادات الا ما كثر معافله غيرك وبتعاطاها فالعامة اذا لم يروا منك الاقبال عليها كثر معافا
يفعلون اعتقدوا قبيل قلة الرغبة واعتقدوا ان علمك لا يتفعل الا ما تفعلهم الجمل الذي هم فيه واذا دخلت
بلدة فيها اهل العلم فلا تفقد نفسك بل كن كواحد من اهلهم ليعلموا انك لا تقصد جاهدك ولا يخرجون
عليك باجمعهم ويطعنون في هذيلك والعامة يخرجون عليك وينظرون اليك باجمعهم فتصير مطعونا
هذههم بلا فائدة وان استنقوك في المسائل فلا تناقضهم في المناظرة والمطاحات ولا تدكرهم شيئا الا هن
دليل واضح ولا تطعن في اساسهم فانهم يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في شرك
كما أنت في علانيتك ولا تصلح امر الدائم الا بعد ان تجعل سره كعلانيته واذا اولك السلطان جملا لا يصلح
لك فلا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه اغما يولي ذلك الالعلم واماك وان تتكلم في مجلس النظار على
خوف فان ذلك يورث الخلل في الاحاطة والكل في اللسان واماك ان تذكر الفعلة فانه يمت القلب ولا
تغش الاعلى حماينة ولا تكن رجولا في الامور ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان الهمام تنادي من خلفها
واذا تكلمت فلا تكثر مسباحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند
الناس شيئاك واكثر ذكر الله تعالى في ما بين الناس ليتعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك ردا خلف الصلاة
تقرأ فيها القرآن وتذكر الله تعالى وتذكره على ما اودعك من الصبر واولك من النعم واتخذ لنفسك اياما
مستوحدة من كل شئ تفهم فيها القصد في غيرك وتكون في نفسك وحافظ على الصبر لتتبع من نبيك
واخرتك بعلمك ولا تشتر بنفسك ولا تتبع بل اتخذ ذلك غلاما مصليا يوم باشتاقك وتعتقد عليك في امورك
ولا تملن الى دنياك والى ما أنت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ولا تشتر العلمان المردان ولا
تظهر من نفسك التقرب الى السلطان وان قربك فانه ترفع اليك الخواص فان قلت انا اهل وان لم تقم اهل
ولا تتبع الناس في خطاهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت انسابا بالشر فلا تدكره بل اطلب منه خيرا
فاذكره الا في باب الدين فانك ان هرفت في دينه ذلك فاذكره فاناس كذا يشعرو ويخبروه وقال عليه
السلام اذكروا افاجير بما فيه حتى يحذره الناس وان كان ذاجا ومزلة والذي ترى منه الخلل في الدين
فاذكر ذلك ولا تبال من جاهه فان الله تعالى يعينك وناصرك وناصر الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك
ولم تجاهر احد على اظهار البسطة في الدين واذا رايت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذكر ذلك مع طاعتك
ايه فان يده اقوى منك تقول له انا مطيع لك في الذي أنت فيه سلطانا ومسلط على غيري اذ كر
من سيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفك لاني اذا اظلمت عليه ودمت لعلهم
يقهرونك فيكون في ذلك قبح للدين فاذا فعل ذلك مرة او مرتين يعرف منك الجهد في الدين
والحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة اخرى فادخل عليه وحدا في داره وانصحه في الدين وناظره
ان كان مستعدا وان كان سلطانا فاذكره ما يحضرك من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان قيل منك والافاسال الله تعالى ان يحفظك منه واذا ذكر الموت واستغفر الاستاذ ومن اخذت عنهم العلم
ودام على التلاوة اكثر من ذبارة القمور والمسابيح والمواضع المباركة واقبل من العامة ما يعرضون عليك
من رؤياهم في النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والنزل والقابر والنجاس
احدا من اهل الاهواء الاعلى سبيل الدعوة الى الدين ولا تكثر اللعب والشم واذا اذن المؤمن فتأهب لدخول
المسجد كيلا تتقدم عليك العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما رايت على جارك فامسره عليه فانه امانة
ولا تظهر أسرار الناس ومن استشارك في شئ فامسره عليه بما تعلم انه يقرب الى الله تعالى واقبل وصيقي هذه
فانك تتنعم بها في اولك واخرك ان شاء الله تعالى واماك والجل فانه يغيث بعضه من الهول ولا تملك طماعا ولا كذبا

ولاصحاب تحطيط بل احفظهم وأتلم في الامور كلها واليس من الشباب اليس في الاحوال كلها وانظر غشا
القلب مظهر آمن نفسك فله المحرص والريفة في الدنيا وانظر من نفسك القناء وانظر الفقر وان كنت
فقيرا وكن ذاهمة فان من ضعفت حمة ضعفت منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا ولا شمالا بل داوم
النظر الى الارض واذا دخلت الحمام فلا تنساوا الناس في أجرة الحمام والمجلس بل أرع على مائة على العامة
لتنظر مرر وأنك بينهم فعضظونك ولا تسلم الامتعة الى الحائل وسائر المستناع بل اتخذ لنفسك ثمة يفعل
ذلك ولا تعا كس الحباب والدوانيقي ولا تزن الدراهم بل اهتمد على غيرك وسفر الدنيا المحقرة عند أهل
العلم فان ما عند الله خير منها واول أسورك غيرك ليكنك الاقبال على العلم فان ذلك احفظ لجانبك وياك أن
تكلم الجبانين ومن لا يعرف المناظرة والجمعة من أهل العلم والدين يطلبون الماء ويستقرقون بذكر
للسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تحجيك ولا يسألون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على
قوم كبار فلا ترتفع عليهم مالم يرفعوك كسلا يلحق بك منهم اذهبوا كمت في قوم فلا تقدم عليهم في
الصلاة مالم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة والغداة ولا تخرج الى النظارات
ولا تحضر مظالم الاسلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يهل
وانت عنددهم بما اهلك منهمهم ويظن الناس أن ذلك حتى لكونك فيما بينهم وقت اقدام عليه
وياك والفتنة في مجلس العلم والتمس على العامة فان القاص لا يله أن يكذب واذا أردت اتخاذ مجلس
لاحد من أهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر بنفسك واذا كرفه ما تعلمه والا فلا تفقر الناس
بهم ورك ذيقون انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة وان كان يصح للفتوى فاذا كرمته ذلك
والافلا ولا تعد ليدرس الآخر بين يديك بل اترك عند من اصحابك ليصيرك بكيفية كلامه وكيفية علمه
ولا تهمر بمجالس أكرأ من تختلجس وعظ بجاهل وتترك السبل وسبب من تهاقن ومجاهل الذين
يتمد عليهم مع واحد من اصحابك وتوفض امرنا كبح الى خطيب ناحيتك وكذا ملامة الجنان والعمدين
ولا تنسى من صالح دعائك واول هذه الموعظة مني وانما أوصيك للصالحين ومصلحة المسلمين انتهى وفي آخر
تلقب المحبوبي قال لما كلم الجليل نظرت في ثلاثمائة جزء مثل الامالي وفوائد ابن مائة حتى انتهت كتاب
المنتقى وقال حين ابتلي بحمة القتل يرو من جهة الاثر ك هذا جزء من آثار الدنيا في الآخرة والعالم مني أخفى
عليه وترك حقه خيف عليه ان يعرض بما سواه وقيل كل سبب ذلك انه لما رأى في كتب محمد مكررات
وقطوب بلات خلسها وحذف مكررها فرائد محمد ارجه الله تعالى في مناهه فقال لافعل هذا بكتبي فقال لان
في الفقهاء كسالى فحذفت المكرر وكرت المقرره هيا لافضرب وقال قطع الله كما فعلت ككتبي فابتلى
بالاثر ككتبي جواهر على رأس شهرين فقطع نصفه من رجه الله تعالى

• (يقول مصححه التقي محمد بدر الدين ابو فراس النيسابى الحلبي) •

حمد الله على آلائه وقضى على سيدنا محمد وصحبه وآله (وبعد) فقد تم تدوين الله وحسن توقيفه طبع كتاب
الاشياء والنظائر الفقهية ماؤها ثمان مائة وخمسة عشر من زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفى وهو كتاب
يحتاج اليه القاضى والمفتى في معرفة الاحكام ولا يستغنى عنه الفقيه لكثرة ما فيه
من القوائد التي لا توجد الا في بطون المجلدات وكان غيام طبعه الزايم
الزاهر في الطبعة المحسنة ذات الادوات البنية ادارة
محمد أفندي عبدا لطيف الطليبي في منتصف
شهر رمضان المبارك من سنة ثنتين
وعشرين وثلاثمائة بعد الالف
من هجرة من خلق على
أكل وصف

صفحة	صفحة
٣٣	٢
٣٤	٥
٣٤	٧
٣٤	٧
٣٤	١٠
٣٥	١١
٣٧	١١
٤١	١١
٤٣	١٤
٤٧	١٥
٤٧	١٦
٤٨	١٧
٤٨	١٧
٤٩	٢٠
٥٠	٢٢
٥٢	٢٣
٥٢	٢٣
٥٣	٢٣
٦٠	٢٥
٦١	٢٥
٦١	٢٦
٦٢	٢٧
٦٣	٢٩
٦٣	٢٩
٦٣	٣٠
٦٣	٣٠
٦٤	٣٣
٦٤	٣٣
كله	

مصحفة	مصحفة
١٢٦ ما قبل الاسقاط من المفقود وما لا يقبله	٦٤ التاسعة عشر اذا جتمع المباشرون والنسب اضيف
١٢٧ بيان ان الساقط لا يعود	الحكم الى المباشر
١٢٧ بيان ان النائم كالمسقط في بعض المسائل	٦٤ الفن الثاني من الفوائد
١٢٨ أحكام المستوره - أحكام الخفي المشكل	٦٥ كتاب الطهارة - الصلاة
١٢٩ أحكام الانثى	٦٧ الزكاة - الصوم
١٣٠ أحكام الدمى - أحكام البهائم	٦٨ الحج
١٣٢ أحكام المحارم	٦٩ النكاح
١٣٤ أحكام الأصول - أحكام غيبوها بالحسنة	٧٠ الطلاق
١٣٣ أحكام المفقود	٧٢ العتاق - الايمان
١٣٥ أحكام القسوخ	٧٣ الحدود والعزير
١٣٦ أحكام الكتابة	٧٤ السير
١٣٧ أحكام الاشارة	٧٥ القضاء والنقطة والاكثى والمفقود
١٣٩ القول في الملك	٧٥ الشركة - الوقف
١٤٢ القول في الدين	٨١ السويع
١٤٤ أنواع الدين	٨٤ الكفالة
١٤٥ ما ثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت	٨٦ القضاء والشهادات والدماء
١٤٥ ما تقدم على الدين وما لا يخرجه	٩٨ البركالة
١٤٦ القول في أحوال المثل ومثل ومهر المثل	١٠٠ الأقراء
١٤٨ ما يتعد فيه المهر بتعدد الوطء وما لا يتعد	١٠٣ الصلح
١٤٨ القول في الشرط والتعليق	١٠٤ المضاربة والهبة والمباينات
١٤٨ ما قبل التعليق وما لا يقبل	١٠٦ الاجارات
١٤٨ أحكام السفر	١٠٩ الامانات من الوديعة والمعارضة وغيرها
١٤٩ أحكام المسجد - أحكام يوم الجمعة	١١١ الحجر والمأذون
١٥٠ ما افترق فيه الوضوء والفعل	١١٢ للشفعة - القسمة - الاكراه
١٥٠ ما افترق فيه مسح الخف وغسل الرجل	١١٣ القصب
١٥٠ ما افترق فيه مسح الرأس والخف	١١٤ الصيد والبايع والاضحية
١٥٠ ما افترق فيه الوضوء والتميم	١١٥ الخفار والابسة - الرهن - الجنايات
١٥٠ ما افترق فيه مسح الجبيرة ومسح الخف	١١٦ الوصايا
١٥٠ ما افترق فيه الحيض والنفاس	١١٩ الفرائض
١٥٠ ما افترق فيه الاذان والاقامة	١٢٠ الفن الثالث من الاشياء والنظر في الجهم والنزق
١٥٠ ما افترق فيه سجود السهو والتلاوة	١٢٠ أحكام النامي
١٥٠ ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر	١٢١ أحكام الجمل
١٥٠ ما افترق فيه الامام والمأموم	١٢٣ أحكام الصبيان
١٥٠ ما افترق فيه الجمعة والعيد	١٢٤ أحكام السكران - أحكام العبيد
١٥٠ ما افترق فيه غسل الميت والحي	١٢٥ أحكام الاممي - الاحكام الاربعية
١٥٠ ما افترق فيه الزكاة وصدة الفطر	١٢٦ أحكام النقد

١٥٠ ما اختلف فيه التمتع والقرآن
 ١٥١ ما اختلف فيه المحبة والابراء
 ما اختلف فيه الاجارة والبيع
 ما اختلف فيه الزوجة والامة
 ما اختلف فيه نفقة الزوجة والقريب
 ما اختلف فيه المرتد والكافر الاصل
 ما اختلف فيه العتق والطلاق
 ما اختلف فيه العتق والوقف
 ما اختلف فيه المدبر وأم الولد
 ما اختلف فيه البيع العاسد والصحيح
 ما اختلف فيه الامامة العظمى والقضاء
 ما اختلف فيه القضاء والحسنة
 ما اختلف فيه الشهادة والرواية
 ما اختلف فيه حسن الرهن والمبيع
 ١٥٢ ما اختلف فيه الوكيل مالم يبيع والوكيل يقبض
 الذي
 ما اختلف فيه النكاح والرجعة
 ما اختلف فيه الوكيل والوصي
 ما اختلف فيه الوصي والوارث
 قاعدة اذا اتي بالواجب زاد عليه هل يقع الكل
 واجبا أم لا
 ١٥٣ فائدة تعلم العلم على خمسة اقسام
 فائدة تميز في طالب العلم
 فائدة في اعتقاد الانسان في مذهبه ومذهب غيره
 قاعدة المفرد المضاف الى معرفة للعلوم
 ١٥٤ فائدة العالم ثلاثة الخ
 ثلاث من الدعاة
 يدخل الجنة خمس من الحيوانات
 المؤمن يقطع خمسة
 في الدعاء يرفع الطاعون
 الكنيسة المنهدمة لاتعاد
 ١٥٥ القسق لا يمنع اهلية الشهادة والقضاء
 ١٥٦ لانكره الصلاة على ميت موضوع على مكان

فائدة الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء
 في شر وطال امامة المتفق عليها الخ
 القعية يعلم ما اراد الله به
 ١٥٧ لم يصح تولية مدرس ليس باهل
 تلاميذ لا يستجاب دعائهم
 كل شيء يسئل عنه يوم القيامة الا العلم
 سئل عن مدرسة لا يدرس ولا يصلى فيها الخ
 معنى قولهم الاشبه
 اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
 المعنى على الفاسد فاسد
 ١٥٨ اذا اجتمع الختان قدم حق العبد
 ١٥٨ الفتن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فتن
 الالغاز
 ١٦٣ الفتن الخامس من الاشياء والنظائر وهو فتن
 الخيل
 في الصلاة والصوم والزكاة والغنية والحج والنكاح
 ١٦٤ في الطلاق والخلع والايان
 ١٦٥ في الاعناق وتوابعه والوقف والمسدقة والشركة
 والمحبة والبيع والشراء
 ١٦٦ في الاستبراء والمداينات والاجارات
 ١٦٧ في منع الدهوى والوكالة والشفعة والصلح
 والكفالة والحوالة والرهن والوصايا
 ١٦٨ الفتن السادس من الاشياء والنظائر وهو فتن
 الفروق
 كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الطهارة
 ١٦٨ كتاب الزكاة والصوم والحج والنكاح والطلاق
 ١٦٩ كتاب العتاق
 ١٦٩ الفتن السابع من الاشياء والنظائر وهو فتن
 الحسكيات والمراسلات
 ١٧١ وصية الامام الاعظم لابي يوسف رضي الله
 عنهما

Bibliotheca Alexandrina



0431429